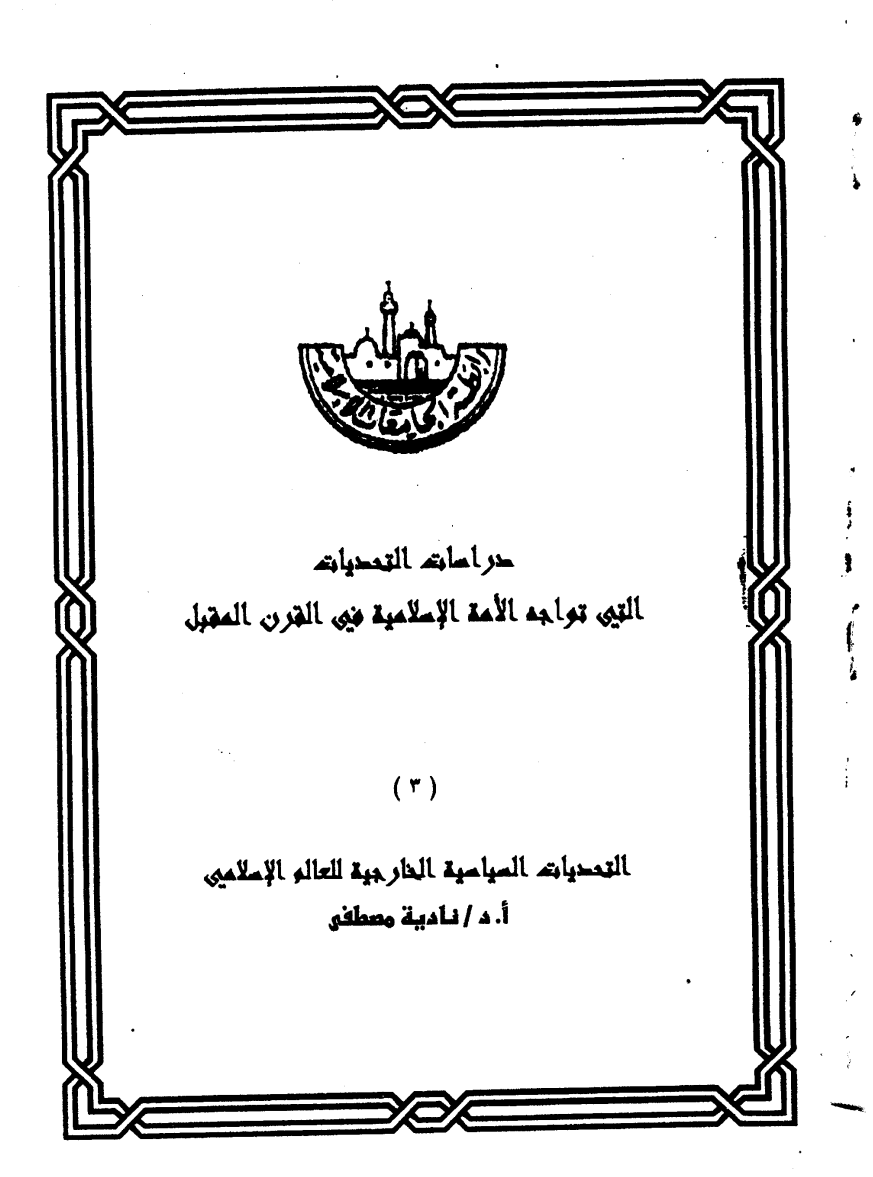


دراسات التحديات
التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل

(٣)

التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي

أ.د / نادية مصطفى

تصدير

في إطار الدراسات المكثفة التي تقوم بها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل، يسرني أن اقدم الدراسة الثالثة التي أعدتها الأستاذة الدكتورة نادية مصطفي عن التحديات السياسية الخارجية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل.

والدكتورة نادية مصطفي من الباحثين المتميزين في الدراسات المتصلة بالعلاقات الدولية، وقد أشرفت على مجموعة بحثية لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام أجريت لحساب المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ونشرت الأبحاث في مجموعة من المجلدات بلغت (١٢) مجلدا، ولها العديد من الدراسات والبحوث الهامة في مجال العلاقات السياسية الدولية والدراسات الدولية الإسلامية بشكل عام.

وقد أعدت هذه الدراسة لرابطة الجامعات الإسلامية، ويسر الرابطة أن تقدمها للعالم الإسلامي في إطار سلسلة الدراسات التي تقدمها في نهاية قرن، وبداية قرن جديد، عن التحديات السياسية الخارجية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل.

وقد قسمت دراستها إلي ثلاثة فصول تناولت خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة واطروحات العولمة وناقديها واتجاهاتها، ووضع الإسلام والمسلمون في الفكر الاستراتيجي الغربي في نهاية القرن العشرين، السياسات الغربية والعالم الإسلامي: مصادر التحديات ومجالاتها.

والواقع أن الدراسة التي قدمتها تحلل المدلولات المختلفة للعولمة، وتركز على المدلول الحضاري والثقافي باعتباره المدلول الذي لا زال العالم الإسلامي يتصارع حوله لإثبات الوجود والقدرة على الصمود.

وتقوم الباحثة بتفصيل مناسب بتعريف العولمة من مختلف الزوايا بعد استعراض التعاريف المختلفة التي قدمت لها من مختلف المفكرين الذين تناولوها سواء الغربيين أم الشرقيين، لذا فإن الدراسات التي قدمتها عن العولمة وتأثيرها على العالم الإسلامي تعد من أهم الدراسات التي قدمت عن هذه الظاهرة حتى الآن.

كذلك فإن هذه الدراسة بتقديمها رؤية المفكرين الغربيين للإسلام في الماضي والحاضر خاصة في تحليلات مفاهيم صدام الحضارات (هنتجتون) أو مفاهيم العداء للحضارات تكون قد ساهمت بشكل إيجابي في عرض ما يواجه للإسلام والمسلمين من انتقادات في الوقت الحاضر، ردت عليها بشكل واضح وعملي.

والدراسة وإن لم تكن قد حددت بشكل مباشر ما يعد تحديات سياسية خارجية أمام العالم الإسلامي والأمة الإسلامية، إلا أنها قد ركزت على دراسة أوضاع العالم المعاصر ومركز المسلمين فيه، وموقف المسلمين منه، وموقف الفكر الغربي بشكل عام بين المسلمين في مرحلة إنتهاء الحرب الباردة، وبداية تكون نظام عالمي من الطبيعي أن يستقيم عوده بعدها. لذا فإذا كانت قد قدمت العولمة كمرحلة جديدة من مراحل التاريخ نعيشها الآن، فإن علينا أن نستخلص التحديات المرتبطة بها والناتجة عنها مثل تحدي إذابة حضارة الأمة الإسلامية والخصائص المميزة لها ومثل تحدي تعويق محاولات هذه الأمة للتكامل والوحدة.

والواقع أن الدراسة الجادة التي قدمتها الدكتورة نادية مصطفي عن التحديات السياسية الخارجية قد أسهمت في إيضاح العديد من الأمور التي تفيد في مجال دراسات التحديات المستقبلية بشكل عام، وفي تحليل المشكلات الرئيسية للعلاقات الدولية للأمة الإسلامية لذا فهي جديرة بالتقدير.

التحديات السياسية الخارجية

للعالم الإسلامي

أ.د / نادية مصطفي

مقدمة:

بدأت التحديات الخارجية للإسلام والمسلمين منذ بداية الرسالة . وظلت الأمة – منذ ذلك الحين تواجه سواء في مراحل قوتها أو في مراحل ضعفها أنماطاً مختلفة من التحديات الخارجية .

ذلك لأن الأمة الإسلامية كانت دائما في قلب تفاعلات العالم سواء في مرحلة نموها وقوتها ووحدتها وصعودها أو سواء في مرحلة جمودها وتخلفها وضعفها وتجزئتها . وإذا كانت المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة ، في نهاية القرن العشرين بعد انتهاء الحرب الباردة، تمثل مرحلة من مراحل إعادة تشكيل مناطق هذه الأمة والعلاقات فيما بينها والعلاقات بينها وبين بقية أرجاء العالم ، فإن هذه المرحلة من إعادة التشكيل (التي تتكاثف فيها التحديات الخارجية) ليست إلا حلقة من حلقات سابقة من مسلسل التحول من الشهود إلى المشهودية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . فلقد مارس "الخارج" أو "الآخر" أو "الغير" تأثيراته على الأمة وبصورة متصاعدة لا تعكس فقط ما أضحى عليه الخارج من قوة ومكنة ولكن ما أضحى عليه الداخل من ضعف .

بعبارة أخرى فإن دراسة التحديات الراهنة لا تستقم منهاجيتها أو غايتها إلا على ضوء فهم حقيقة وضعها في سياق التطور التاريخي للعلاقة بين العالم الإسلامي والغرب وخاصة خلال قرني التراجع والتدهور.

فإن الحفاظ على ذاكرة الأمة وذاكرة الجيل تقتضي هذا التسكين للمرحلة الراهنة بين مراحل حقبة الأزمة الكبرى للمسلمين (منذ نهاية القرن الثامن عشر) .

وحيث أن الدولة الإسلامية (الدول الإسلامية) هي جزء من النظام الدولي الشامل ، ومن ثم فإن العالم الإسلامي هو نظام فرعي من النظم المكونة لهذا النظام ، فإن مدلولات الخبرة التاريخية الإسلامية التي نشير إليها لا تنفصل عن خبرة التطور في النظام الدولي وانعكاساته على الدول الإسلامية – جملة وتفصيلاً.

ومن ثم فإن منطلق أساسي من منطلقات هذا التمهيد هو أن مناطق العالم الإسلامي المختلفة قد تعرضت كل منها وكذلك علاقاتها لإعادة تشكيل في ظل مراحل التحول والانتقال التي مر بها النظام الدولي الحديث.

ومن ثم فإن هناك أنماطاً ثلاثة يبرز مدلول تطورها التاريخي وهي أسباب القوة والضعف ، التفاعلات بين الدول الإسلامية ، والتفاعلات بينها وبين الدول غير الإسلامية . وتتصل هذه التفاعلات بقضيتين أساسيتين هما محور التحديات التي واجهت الأمة الإسلامية على الدوام وهما الجهاد والعلاقات الصراعية القتالية أو التعاونية مع الغرب، وحدة الأمة أو التعددية السياسية الإسلامية . وسنعتمد في إلقاء الضوء على مدلولات هذه الخبرة التاريخية على بعض نتائج أجزاء من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام وهي الأجزاء المتصلة بالتاريخ الإسلامي (١)

إن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن ازدهار وتدهور الدولة الكبرى تحدد بعدد من العوامل الرئيسية وهي العقيدة ومدى استقرار الجبهة الداخلية ، القدرات العسكرية وضع المركز في هيكل الاقتصاد العالمي، طبيعة العلاقة داخل النسق الفرعي الإسلامي، قوة وضعف الخصم ، تدخل الخصم في الشئون الداخلية للطرف الإسلامي والحروب كنقاط للتحول في تاريخ الدول. ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى أربع مجموعات من حيث مساهمتها في ازدهار وتدهور الدول. فهناك عوامل ترتبط بالقدرات الذاتية للطرف الإسلامي، وهناك مجموعة ثانية ترتبط بطبيعة التفاعل داخل النسق الإسلامي، وهناك مجموعة ثالثة ترتبط بقدرات وسلوك الطرف غير الإسلامي، وهناك مجموعة رابعة ترتبط بالتفاعل بين سلوك الطرف الإسلامي وقدرات الطرف غير الإسلامي . وإذا كانت المجموعة الأولى من العوامل قد ساهمت خلال بعض الفترات في ازدهار قوة الطرف الإسلامي وفي أحيان أخرى في تدهوره فإن مراجعة التاريخ الإسلامي توضح أن استفادة القوى الإسلامية من المجموعة الثانية والثالثة من العوامل كانت محدودة حيث ساهمت هاتان المجموعتان من العوامل أساساً في تدهور القوى الإسلامية. أو بعبارة أخرى لم

تنجح الدول الإسلامية في توظيف هذه العوامل على النحو الذي يدعم من ازدهارهـــا. وإذا كانت الأطراف الإسلامية قد نجحت في تعظيم قدراتها من خلال الاعتماد على المجموعـــة الرابعة من العوامل في بعض الفترات إلا أن هذه العوامل ساهمت في تدهـــور الأطـــرف الإسلامية في مراحل أخرى .

وتجدر الإشارة أن الفصل بين العوامل التي ساهمت في ازدهـــار وتدهـــور الـــدول الإسلامية في النظام الدولي إنما هدفه الأساسي هدف تحليلي . فـــإن التفـــاعل بيـــن هـــذه العوامل في الواقع هو الذي حدد المحصلة النهائية لوضع الدولة الإســـلامية فـــي النظـــام الدولي . فالدول الإسلامية تمتعت بمركز متميز في هذا النظام في ظل تمســـكها بـــالعقيدة الإسلامية واستقرار الجبهة الداخلية وتنمية قدراتها العسكرية واحتلالها مركز متمـــيز فـــي هيكل النظام الاقتصادي العالمي ومناصرة الأطراف الإسلامية لبعضها البعض وعدم تدخـــل القوى الخارجية في شئونها، إلا أنها تعرضت للتدهور في ظل انتفاء مثل هذه العوامل. هـــذا وسنشير فقط إلى خبرة واحد فقط من هذه العوامل وهو العامل المتصل بالتفـــاعلات بيـــن الدول الإسلامية. فإن متابعة تطور أنماط التفاعل الإسلامي – الإسلامي يشير إلـــى عـــدة نتائج أساسية:

١- إن تعاون الأطراف الإسلامية ترتب عليه نتائج إيجابية في دعـــم موقـــف هـــذه الأطراف في مواجهة الأطراف غير الإسلامية وبالتالي ساهم فـــي تدعيـــم قـــوة الطرف الإسلامي المركزي. والمقصود بالأطراف هنا إما دول مستقلة أسمياً عـــن المركز الإسلامي الرئيسي، أو دول شبه مستقلة عنه فضلاً عن المركز ذاتـــه أو الدولة الإسلامية المستقلة عنه فعلياً .

٢- إن الأطراف الإسلامية فشلت في بعض الفترات التاريخية في مناصرة أطـــراف إسلامية أخرى على النحو الذي قيد من فعالية دور القوى الإسلامية فـــي النظـــام الدولي وفي أطراف غير إسلامية .

٣- إن الصراعات بين الأطراف الإسلامية اتخذت مظهرين رئيسيين: الدخول في تحالفات مع طرف غير إسلامي ضد طرف إسلامي والصدام العسكري المباشر بين هذه الأطراف. ولقد كانت المحصلة النهائية لجميع هذه الأنماط من التحالفات لإسقاط قوى إسلامية صاعدة – على حساب المركز الإسلامي- في غير صالح الأمة في مجموعها في صراعها ضد الآخر. إن المحصلة النهائية للصراع بين القوى الإسلامية أضعفت من الدور الإسلامي في توجيه التفاعلات الدولية في مراحل محددة وبصورة تراكمية حتى الآن.

بعبارة أخرى فإن المحصلة النهائية للحروب الإسلامية – الإسلامية ساهمت في تدهور الدولة العثمانية أخر القوى التي احتلت دوراً بارزاً كأحد المراكز في النظام الدولي ومن ثم انهيارها وتفككها ومعها آخر الرموز – ولو الشكلية – للوحدة السياسية الإسلامية . وحتى وصل الأمر إلى سيادة نمط التجزئة والانقسام والتعددية المفرطة في وقت تغلبت فيه في المقابل هيمنة وتفوق دور الطرف الآخر. ولكن على المدى الطويل ومن خلال الرؤية الكلية الشاملة للتاريخ الإسلامي يمكن القول إن توالي الأجناس المسلمة (العرب ، الترك ، الفرس) على قيادة المسلمين ومواجهة الخصم كان في مجموعه لصالح خدمة الإسلام ولصالح الأمة واستعفائها ونهوضها بعد كل مرحلة من مراحل الخبو. وبالرغم من ضخامة المصادر التحدي . فإنه يمكن القول إن ضعف الدور القيادي لطرف مسلم يعوضه نمو دور طرف آخر ولو في محور جغرافي مختلف وفي مواجهة خصم آخر.

وحتى بعد انتهاء الدور المؤثر للمراكز الإسلامية في التفاعلات الدولية، فلقد ظل التواجد الحضاري الإسلامي قائماً ومتميزاً لم ينته من ناحية ، كما تكرر ظهور عمليات الإحياء والتجديد والصحوة (أيا كانت مسمياتها) الفكرية والعملية من ناحية أخرى. وإذا كانت قد نجحت في بعض المراحل فهل ستنجح الآن في تغيير موازين القوى الداخلية ثم الإقليمية ثم العالمية؟

هذا وإذا كان رواد الفكر الإسلامي المعاصرين قد انطلقوا في تحليلاتهم لاتجاهات الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر، من الحرص على استقصاء العلاقة بين تطور وضع الدول الإسلامية وعلاقتها بالغرب وبين التطور في طبيعة المواقف والاستجابات الفكرية والتنظيمية من جانب الأمة، وذلك في مواجهة التحديات المتنوعة التي نبعت من هذا التطور في خصائص العلاقات الدولية الإسلامية ومن التطور في العالم المحيط بهذه العلاقات(٣)، فإن الدراسة التي نقوم عليها والخاصة بدراسة التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي في نهاية القرن العشرين، إنما تنطلق من مقولة أساسية تتلخص كالأتي: أن هذه التحديات هي نتاج طبيعة النظام الدولي القائم من ناحية وطبيعة وضع العالم الإسلامي في هذا النظام الدولي من ناحية أخرى . ومن ثم تتبني الدراسة بالضرورة على مزاوجة بين تحليل الفكر الغربي الاستراتيجي والسياسات الغربية تجاه العالم الإسلامي وبين تحليل خصائص العلاقات الدولية القائمة ووضع الجنوب والمسلمين فيها وذلك على صعيد منظور الدراسات الغربية الدولية .

وفيما يلي عرض للإطار التحليلي والمنهاجي للدراسة وهو يتكون من العناصر الأربعة التالية :

أولاً : مستويات الدراسة والأسئلة البحثية :

يقترب البحث من دراسة التحديات اقتراباً ثلاثي المستويات:

الأول: التحليل التراكمي النقدي المقارن للأدبيات (باللغة العربية والأجنبية) التي تعرضت جملة وتفصيلاً لهذه التحديات بعضها أو جلها وذلك حتى نتعرف على حصيلة المعرفة متعددة المصادر والمنظورات حول هذه القضية. ويتم التحليل في هذا المستوى وفق إطار منهجي سنحدد أبعاده فيما بعد.

الثاني: تقديم خلاصة ذلك التحليل – وانطلاقاً من منظور الباحث حول طبيعة التحديات الخارجية وآثارها وسبل الاستجابة لها .

الثالث: تحديد القواعد المنهجية للبحث في هـذا الموضـوع وكذلـك تحديـد المجـالات والاتجاهات البحثية والحركية الجديرة بالاهتمام المستقبلي، والتي يمكن أن تحقـق دراساتها تراكماً علمياً جديداً وخاصة على صعيـد الجماعـة البحثيـة العربيـة الإسلامية. وحيث أن المستويين الثاني والثالث مـن منـهج الدراسـة يرتـهنان بالإنجاز على صعيد المستوى الأول، فسنركز فيها يلي علـى الإطـار النظـري للبحث على هذه المستوى. ويتلخص هذا الإطار كالأتي :

١- تعددت الأدبيات- منذ منتصف الثمانينيات- التي تناولت تحت مسميات عدة ومـن زوايا متنوعة المجال البحثي الكبير الذي ينبثق عنه موضوعنا . فنجد على سـبيل المثال العناوين التالية : الإسلام والمسلمون في عالم متغير ، الإسـلام والنظـام الدولي الجديد ، الإسلام والغرب ، أمتنا والنظام العالمي الجديد ، مستقبل العـالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد، الإسلام والنظام العالمي الجديد ، العـالم الإسلامي والمتغيرات الدولية الراهنة. ونلحظ أن جميع هذه العناوين تضم شـقين: الإسلام أو المسلمين أو العالم الإسلامي من ناحية والنظـام العـالمي الجديـد أو الغرب أو المتغيرات الدولية الراهنة من ناحية أخرى . وهذا يعني – فيما يبـدو- أن العلاقة بين هذين الشقين هي محور الاهتمام وإن تعددت بؤر هـذا الاهتمـام. ومما لا شك فيه أن التحديات الخارجية التي تواجه العالم الإسلامي هي محـور أو خلفية هذه البؤر التي انطلقت منها هذه الأدبيات أو بنيت عليـها ، ويدفعنـا هـذا التعدد في هذه الأدبيات – خلال العقدين الأخيرين من القـرن العشـرين – إلـى تمييزها كتيار واضح ومتدفق من الرؤى ولو المتلاطمة التي تتفرع بين روافـد أو اتجاهات متنوعة . ولابد وأن تثير ملاحظة هذا التيار السؤال عن مغزى توقيـت تجمعه في هذه المرحلة.

فالمرحلة الراهنة من تاريخ العالم وتاريخ الإسلام والمسلمين هي مفـترق طـرق جديد تمر به تطورات العلاقة بين الإسلام والمسلمين وبين العالم المحيط وإذا كانت مفـارق

الطرق السابقة جميعها قد قادت إليها عمليات تحول وتغير سواء في أوضاع المسلمين أو العالم المحيط ، فهذا شأن المرحلة الحالية من تطور النظام الدولي ومن أوضاع "العالم الإسلامي" والتي تفرز أثواباً جديدة للتحديات الخارجية للعالم الإسلامي . حيث أن هذه التحديات – شأنها شأن الداخلية منها أيضاً – ليست مستحدثة أو طارئة ، ولكنها متكررة ومتواترة منذ أن بدأت المرحلة الكبرى من الضعف والتجزئة والتراجع أمام الآخر ، وإن كانت تتخذ أشكالاً متغيرة بتغير الأوضاع والظروف من مرحلة فرعية إلى أخرى.

ومن ناحية أخرى يستثير وجود هذا التيار العديد من الأسئلة حول خصائص مضمون القضايا التي يطرحها وأهم الجدالات التي يشهدها بين روافده المختلفة .

وبالطبع فإن الغاية الكبرى من تحديد هذه الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها هي استكشاف محصلة الحالة الراهنة (على مستوى الواقع ومستوى الفكر) لوضع الإسلام والمسلمين في نهاية القرن العشرين وما يحمله هذا الوضع من فرص وإمكانيات أو قيود وضغوط أي بما يستثيره من تحديات ويفترضه من استجابات.

٢- إن هذا المقترب المنهجي لدراسة التحديات الخارجية – أي نقد الأدبيات – يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية . ومن أهما ما يلي :

أ- استكشاف مناطق الاختلاف بين المنظورات المختلفة التي تهتم بدراسة الموضوع انطلاقاً من أسسها والتي تنقسم بينها الأدبيات.

ب- تحديد أنماط التحديات (مثلاً : المادية ، غير المادية) التي تحتل أولوية الاهتمام نظراً لإلحاحها أكثر من غيرها.

جـ- ما هي أنماط الاستجابة القائمة أو الممكنة من جانب القوى الفاعلة الإسلامية حكومات كانت أو شعوباً ؟

د - ما طبيعة التحليل في هذه الأدبيات: فكري- نظري ؟ أم ينبني على قواعد معلوماتية وسلوكية محددة ؟ وهل هناك تركيز على مناطق معينة من العالم الإسلامي أكثر من غيرها؟

هـ- هل تعالج الأدبيات أشكال التحديات الراهنة فقط أم تطـــرح خصـــائص اللحظـــة التاريخية الراهنة في امتداداتها السابقة وفي احتمالاتها الممكنة في المســـتقبل (أي ما العلاقة بين حلقات الواقع ، التاريخ ، المستقبل في دراسة هذه التحديات)؟.

ثانيا : تصنيف الأدبيات وموجهات القراءة الأولى

يمكن تصنيف الأدبيات التي تم توثيقها الصادرة في الثمانينيات والتســـعينيات إلـــى المجموعات التالية :

المجموعة الأولى : أدبيات العولمة: (العربية منها والأجنبية)

وتم تحديد هدفين للتعامل معها : من ناحية كيفية اقترابها من الظاهرة وأين موضـــع الإسلام والمسلمين في هذا الاقتراب سواء بصورة مباشرة، أو بصورة غـــير مباشـــرة. أي الاقتراب مما يتصل بأبعاد ذات دلالات بالنسبة لقضايا الإسلام والمسلمين في العالم، وسواء كانت الأبعاد الاقتصادية والسياسية للعولمة ناهيك عن الأبعاد الثقافية التي تحوز مدلولاتـــها السياسية زخماً متزايداً الأهمية بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية- كما سنرى-

ومن ناحية أخرى : تبيان ما إذا كان هناك بين الرؤى الناقدة لأطروحـــات القـــائلين بالعولمة ما يمكن تحديده تحت مسمى رؤية إسلامية لهذه الظاهرة أو العملية ، أي الرؤيـــة التي تتوقف مباشرة عند التحديات التي تواجه العالم الإسلامي بصفة خاصة والتي يتناولـــها من منطلقات رؤية إسلامية .

وإذا أردنا أن نتساءل لماذا أدبيات العولمة : فلأنها هي التي تشخص حالـــة النظـــام الدولي الآن في هذه المرحلة الانتقالية ومن ثم فهي التي تتضمن التحليلات المختلفة حـــول هذا النظام وأنماط تفاعلاته والقوى المحركة لهذه التفاعلات ومن الملاحظ أنه بعد أن كـــانت الأدبيات الأجنبية هي الغالبة على التوثيق في بدايته إلا أن العام ١٩٩٨ شهد موجات مـــن الإصدارات باللغة العربية ، حيث أضحى هذا المجال البحثي محط أنظار واهتمامات دوائر

عربية عدة ولقد تركزت عملية التوثيق والقراءة الأولى على الأدبيات ذات الصلة بالعلاقات الدولية أساسا.

المجموعة الثانية

وهي تركز على المقولات الكبرى في هذه المرحلة من تطور النظام الدولي التي يسودها أطروحات العولمة وهي المقولات التي يمكن اعتبارها التعبير عن الفكر الإستراتيجي الغربي تجاه العالم بصفة عامة والعالم الإسلامي بوضع اهتمامنا، وخاصة مقولات صدام الحضارات ونهاية التاريخ فهذا الفكر الاستراتيجي هو الإطار العام الذي تنبثق عنه أهم التحديات الخارجية التي تواجه المسلمين وهي التحديات التي تترجمها سياسات القوى الكبرى الغربية تجاه قضايا التنمية والوحدة والاستقلال باعتبارها القضايا الاستراتيجية التي تواجه الدول الإسلامية .

المجموعة الثالثة

تتصل بأبعاد الفكر السياسي الغربي تجاه القضايا المتصلة بالإسلام والمسلمين في النظام الدولي الراهن التي تقدم الإجابات المختلفة على السؤال التالي :

كيف يدرك مفكرو الغرب ومنظروه وضع الإسلام والمسلمين بين مصادر التهديد للإستقرار العالمي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؟

المجموعة الرابعة

تتصل بالسياسات التي ينهجها الغرب نحو الدول الإسلامية في المجالات المختلفة، السياسية والعسكرية إلى جانب الثقافية وتقرر هذه السياسات تأثيرها على مستويين ، المستوى المادي المتصل بالقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية ، والمستوى غير المادي : المتصل بالنسق القيمي والمعرفي والفكري ناهيك عن الأنماط السلوكية الثقافية والاجتماعية السائدة.

المجموعة الخامسة :

تنصب على الرؤى والأفكار العربية والإسلامية عن العلاقة بين الإسلام والغرب في هذه المرحلة الراهنة من تطور العلاقة بينهما أي كيف يدرك المفكرون المسلمون الغرب كمصدر للتحدي كيف يحددون أنماط هذه التحديات ؟ والأهم هو كيف يتصورون أنماط الاستجابة لهذه التحديات .

وإذا كانت هذه الأدبيات الموثقة- التي سترد بها قائمة تفصيلية في نهاية الدراسة- قد وردت تحت عناوين متنوعة ليس من بينها التحديات وإذا لم تكن الحدود الفاصلة بين مضامينها حدودا حاسمة إلا أن القراءة التحليلية في هذه الأدبيات استهدفت تصميم إطار تحليلي وفقا لبعض المحاور الخاصة كما سنرى- ولقد انبثق هذا التصميم عن محاولة الإجابة على بعض الأسئلة البحثية التي تم على ضوئها عملية القراءة الأولى.

كما يعكس هذا التصميم من ناحية أخرى استجابة لبعض الضوابط المنهاجية التي تعالج بعض الإشكاليات المنهاجية التي طرحت نفسها خلال القراءة .

ولذا وقبل الإشارة إلى عناصر الإطار التحليلي يجدر التوقف عند أهم هذه الإشكاليات وأهم هذه الضوابط .

ثالثاً : الإشكاليات المنهاجية وضوابط التعامل معها :

أولا : إشكاليات كلية : الغاية من الإطار التحليلي : (الكلي - المنظومي)

١- لماذا دراسة التحديات : هل مجرد تشخيص الحالة الراهنة وتفسيرها أم تحديد الإمكانات للاستجابة والقيود عليها ، أم تخطيط مشروع حضاري شامل ؟ كيف يمكن أن يجري ذلك كله ؟

٢- ما هي خبرة هيئات ومؤسسات بحثية وعلمية أخرى في هذا المجال؟ أي تخطيط مشروعات استراتيجية تتصدى للتحديات أو لاستشراف المستقبل مركز دراسات

الوحدة العربية (مشروع استشراق مستقبل الوطن العربي) ، منتدى العام الثـالث، (مشروع مصر عام ٢٠٢٠)

بعبارة أخرى نتساءل ما يلي : إذا كانت بعـض المشـروعات الكليـة الشاملة قد تصدت باقترابات متنوعة لدراسة التحديات التـي تواجـه- العـرب ، العالم الثالث أو بعض دوله -وخاصة ومن خـلال منظـورات قوميـة ، فـأين الدراسات الكلية المناظرة ولكن التي تنظر إلى الأمة الإسـلامية ، إلـى العـالم الإسلامي ؟ أين التراكم في مجال التأصيل النظري أو الدراسات التطبيقية والتـي تمتد على مساحة الأمة ككل- وليس بعض مناطقها منفصلة أو التي تقدم رؤيتـها النافذة للتراكم المقابل في الدراسات الغربية الشاملة عن أوضاع العالم فـي ظـل سيادة النموذج الحضاري الغربي ؟ وإذا كانت عملية التوثيق قد قادت إلى بعـض الأعمال الشاملة باللغة العربية والإنجليزية فهي لم تقذفني إلى عمل مناظرة شـاملة تنصب على مستوى العالم الإسلامي ككل ويكفيني في هذا التقرير الإحالـة إلـى الصفحات المرفقة من واقع إصدار مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنـوان " مستقبل الأمة العربية : التحديات الخيارات " وهو التقريـر النـهائي لمشـروع استشراف مستقبل الوطـن العربـي ص ٤٧-٥٦ . وترصـد هـذه الصفحـات خصائص الدراسات الغربية المستقبلية ومدلولها بالنسبة للعالم النامي، كما ترصـد خصائص بعض الدراسات العربية المستقبلية، ومن ثم تطرح الحاجة إلى دراسـة جديدة تعكس خصوصية الفكر العربي وتقدم أطروحات جديدة ومن ثـم لابـد أن نتساءل: ما الذي يجب أن يميز مشروعنا لدراسة التحديات السياسية فـي العـالم الإسلامي : هل اختلاف نطاق الدراسة من الأمة العربية إلى الأمة الإسلامية ؟ أم أن هذا بدوره يستتبع بل ويفرض توجها مغايرا يعطـي وزنـا أكـبر للعوامـل الحضارية أو للأبعاد الحضارية للعوامل السياسية فـي تفاعلـها مـع العوامـل الاقتصادية وإذا كانت الدراسة الحالية التي نقدم عليها تتصدى (كما يتضح مـن

خطتها) لتقرير حالة الأدبيات حول التحديات التي تواجه العالم الإسلامي فإن غايتها النهائية هي تصميم أجندة بحثية لمشروع بحثي أكثر تفصيلا وأكثر عمقا يتم تنفيذه على مدى زمني أطول وبفريق بحثي متكامل .

ثانيا : إشكاليات جزئية : أبعاد تصميم إطار التحليل :

تتلخص هذه الإشكاليات في مجموعة من الثنائيات التي تفرض بعض الاختيارات

١- التاريخ / الحاضر – المستقبل : نطاق التحديات الزماني

٢- الأمة / الدول القومية الإسلامية / الأقليات (الكل / الجزء) : نطاق التحديات المكاني .

٣- الخارجي / الداخلي ، السياسي – العسكري / الاجتماعي – الثقافي : منبع التحديات ومصدرها

٤- الواقع / الفكر : مستوى التحديات

٥- الثوابت/ المتغيرات : مناط التحدي

إن إدراك مغزى كل من هذه الثنائيات كثنائيات وليس جدليات هو الشرط المسبق لفهم النسق الشامل الذي ينبثق عنه تحليلنا لموضوع الدراسة . وفيما يلي قدر من التفصيل حول اختياراتنا بالنسبة لهذه الثنائيات :

١- نطاق التحديات الزماني : لا تسعى الدراسة إلى منهج مستقبلي منقطع الصلة عن التاريخ . فإن كنا لا نقترب من خلال ما يسميه البعض المنهج الماضوي لقراءة التاريخ ، إلا أن التاريخ بالنسبة لنا هو ذاكرة الأمة هو مخزن المعرفة عن التحديات السابقة وكيف تطورت وصولا إلى ما نحن عليه ، هو ساحة اختبار الافتراضات حول العوامل المؤثرة على حالات القوة ، الوحدة ، الاستقلال أو العكس . فاقترابنا لا يقوم على منهج خطي للتاريخ ولكن منهج دائري تداولي يقتدي بسنة من سنن الله في الكون والعمران . ومن ثم فإن المرحلة التاريخية

الراهنة التي تتكاثف فيها التحديات الخارجية على العالم الإسلامي ليست حتمية أو أبدية ولكنها ترجمة للسنن الإلهية في الاجتماع والعمران . والتحدي الخارجي ليس إلا نتاج تراكم التحديات الداخلية النابعة من الذات عبر القرون التي شغلها منحنى انحدار الحضارة الإسلامية والدولة الإسلامية والأمة الإسلامية شعوبا ونظما.

٢- نطاق التحديات المكاني : ونحن نقترب من الموضوع فإن الأمة - ليست في الذهنية فقط - ولكنها وحدة التحليل ومنطلقه ، فإذا كان تعريف " الدولة إسلامية " الراهنة يثير إشكاليات عديدة ، وإذا كانت الأسئلة تثور حول درجة تميز العلاقات بين الدول الإسلامية - بحكم صفتها هذه - وبين الدول الأخرى ، وإذا كانت الأسئلة تثور أيضا حول درجة تميز العلاقات فيما بين الدول الإسلامية نفسها بالمقارنة بغيره من مجموعات الدول غير المسلمة ؛ وإذا كان التساؤل الأكبر السائد الآن حول أين هذه الأمة ؟ إلا أن اقترابنا ينطلق من مستوى الأمة وذلك فيما يتصل بالكليات دون أن نفقد الأثر مع الخصوصيات التي تفرضها أحوال كل منطقة وأوضاعها . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نسعى أيضا ألا نفقد اثر القواسم المشتركة بين مشاكل الأمة وبين مشاكل الجنوب بصفة عامة ولكن مع الحرص على تبيان ما في مشاكل الأول من خصوصية - بحكم صفتها - بالمقارنة بمشاكل هذا الجنوب ولهذا فإن كان منظورنا ينصب على الأمة فإننا نبحث أيضا عن موقعها في إطار أشمل وأكثر تعقيدا لا تنتهي تأثيراته عليها ومن ثم فإن فهم خصائص هذا الإطار أي النظام الدولي (على مستوى القوى المحركة، العمليات ، التفاعلات ، الأحداث) شرط مسبق لتحديد أنماط التحديات ومصادرها كذلك فإن التحديات النابعة من هذا الخارج وخاصة - على مستوى السياسات - لابد وأن يتجسد على مستويين أحدهما عام وآخر خاص بكل منطقة تتشكل فيه قواسم العام وفقا لقواسم الخاص ، ويحقق الجمع بين المستويين /

فضلا عن الإطار المقارن بين المناطق اقترابا شاملا يجسد الروابط ويحدد المفاصل رأبا للصدع الذي أحدثته دراسات المناطق ودراسات القضايا بصورة منفصلة تضمحل معه ويتآكل مفهوم الأمة . ويمثل اقترابنا هذا قفزاً على رفض البعض الحديث عن وحدة سياسية بين المسلمين وعلى اقتصار البعض على الحديث عن المشروع الإسلامي الحضاري كأداة لإحياء فكرة وحدة الجماعة وعلى اقتصار البعض الآخر على الحديث عن الجماعة في داخل الدولة (الوحدة) .

٣- منابع التحديات (من أين) ومصادرها (ماذا) ومجالاتها (وأين تتجلى ؟) نحن لا نتكلم عن جدلية العلاقة بين الداخلي والخارجي (أي هل الخارجي هو مصدر التحدي أم الداخلي) : نحن نتحدث عن العلاقة بين الداخلي والخارجي . وإذا كانت دراسة التحديات الداخلية لا تهمل آثار وانعكاسات الخارجية ، فمما لاشك فيه أن دراسة التحديات الخارجية لا تعني إعطاء الغلبة لتأثير الخارج على المجتمعات والنظم وعلى العلاقات الدولية الإسلامية وإنما تسعى أولاً إلى تحديد منابع التحديات ومصادرها في الخارج ثم ثانية تحديد مجالات تجلياتها، وتتبدى هذه المجالات على ثلاثة محاور :

القوة (القومية والكلية)

الوحدة (بين مكونات الأمة)

الاستقلال (عن الآخر)

ومما لا شك فيه أن هذا " الخارج " ليس شيئا واحداً وليس من منبع واحد. فإن كان منبع التحدي قد تمثل من قبل (منذ نهاية القرن ١٨) في دول استعمارية متنافسة ومن ثم كان مصدر التحدي الأساسي هو (الاحتلال العسكري) ومن ثم كان مجال التحدي هو فقدان الاستقلال الرسمي، فإن منبع التحدي الآن ليس حكومات القوى الكبرى المسيطرة في العالم بجيوشها وأساطيلها فقط ولكن كيانات وفواعل أخرى (الشركات متعددة الجنسية

مثلا) وقوى وعمليات متنوعة (الرأسمالية العالمية المتطورة ، الثورة المعلوماتية ، الثورة التكنولوجية ، الإحياء القومي والديني ..) ومن ثم نظراً لتغيير المنابع تتغير مصادر التحديات ومجالات التعبير عنها إلى أنماط متحولة من التدخلات - غير العسكرية - شديدة الوطأة على أبعاد أخرى من الاستقلال ناهيك عن الوحدة وعن الذاتية والهوية .

لعل من أبرز هذه التغيرات - وهو ما نشدد عليه هنا باعتباره السمة المميزة للتحديات الراهنة - وهي التحديات الحضارية الثقافية. وهذه التحديات وإن كان الداخل هو ساحتها والثقافة هي مظهرها إلا أن الذي يبرز وطأتها وعواقبها الحقيقية هو البيني (العلاقات بين مكونات الأمة) ، والعلاقة مع الآخر، ومن هنا كل أبعادها السياسية. كيف ؟ ففي ظل التجزئة القطرية، والتبعية السياسية والاقتصادية ، والخلل في التوازن العسكري لصالح الأعداء وهي ليست تحديات جديدة ولكن تتزايد وطأتها فإن خط الدفاع الأخير المتبقي للأمة- هو البعد الحضاري العقيدي الثقافي- فهو الرابطة الباقية الأساسية بين مكونات الأمة والمميزة لها عن الآخر بدون اندماج واستيعاب كاملين فيه. بل أنه تكمن في هذا البعد إمكانيات التجديد الحقيقية. فإن التجديد لا يكون ماديا فقط بل لابد أن يصبح منطلقه ومحكه هو البعد الثقافي الحضاري . فهذا هو الركيزة لعملية تجديد ذاتية منفتحة، لا تقوم ذاتيتها على الانغلاق ولكن تتبلور في ظل أسس التعارف الحضاري مع الآخر وعلى هذا النحو فإن " الثقافي " هنا الذي نهتم به ليس التفاصيل الغنية عنه ولكن باعتباره مخرج أو مدخل في عملية سياسية كبرى متعددة الأبعاد.

ومن ناحية أخرى فإذا كان تأثير الخارجي هو محصلة التأثير على الداخلي وعلى البيني وحيث تتجسد هذه المحصلة في العلاقة مع الآخر (أوجه توازن القوى أو اختلالها أو عدم تكافؤها) مما لاشك فيه أنه يصبح من الأهمية تقدير طبيعة اللحظة التاريخية- الراهنة- من حيث ما وصلت إليه درجة التهديدات الخارجية وطبيعتها بالمقارنة بمراحل سابقة . ومن هنا - كما سبقت الإشارة - أهمية تحديد وزن البعد الثقافي بالمقارنة بالسياسي والاقتصادي والعسكري

٤- **مستويات التحديات** : وحين نقترب من الموضوع في كلياته أو جزئياته لا يمكن أن نقتصر على تحليل الرؤى والأفكار سواء من جانب الأقلام الإسلامية أو الغربية – ولكن لابد وأن نتصدى لجانب معلوماتي أساسي عن وقائع سياسات القوى الكبرى تجاه القضايا التي تمس الإسلام والمسلمين فمثلا : لا يجب أن نقتصر على تحليل نظرية صدام الحضارات من واقع المنظورات المختلفة لها (كما سنرى) ولكن لابد لنا وأن نتناول لماذا تظهر في هذه المرحلة وبهذه الصورة ؟ والا تمثل إطاراً للحركة المقترحة تمهد لها وترشدها ؟ وما هي الدلائل على ذلك من التراكم في السياسات الغربية . ومن ناحية أخرى مثلا فإن اختلاف المنظورات حول حقوق الإنسان لا تكتمل وضوحه إلا على ضوء أمثلة من سلوك وسياسيات القوى الغربية نحو هذه القضية وكيفية توظيفها في عمليات التدخل – غير العسكرية حتى الآن – وهو الأمر الذي يمثل تحديا هاما من التحديات الخارجية التي تواجه استقلالية بعض النظم وذلك في ظل التوظيف المعاصر لسلاح الأقليات غير المسلمة الذي سبق توظيفه في مراحل سابقة من التاريخ الإسلامي ..وهكذا

٥- **الثوابت والمتغيرات (مناط التحدي)**: التحديات الخارجية التي تواجه الأمة ليست طارئة ولكنها الصورة الراهنة لأصل تتجدد أشكاله وأساليبه وأدواته من مرحلة إلى أخرى ومن ثم في ظل ما سبق توضيحه عن مغزى نطاق التحديات الزماني ، ونطاق التحديات المكاني ، ومستويات التحديات ، ومنابعها ومصادرها وتجلياتها ، ألا يجب علينا أن نتساءل ما هو الثابت وما هو المتغير في هذه العملية التراكمية عبر عدة قرون سواء قرون القوة والفتح والوحدة أو قرون الضعف والتراجع والتجزئة من تاريخ المسلمين. إن المتغير هو أشكال التحدي وأساليبه وأدواته وتجلياته ولكن الثابت هو مناطه . وهذا المناط هو عملة ذات وجهين

أولهما: غاية الآخر في استبعاد وإقصاء وإذابة هـذه الأمـة ودثـر نموذجـها الحضاري وإذا كان قد فشل في قرون القوة فإن قـرون الضعـف قـد شهدت درجات من نجاح هذه الغاية .

ثانيهما : قدرة الأمة ودأبها على الاستجابة الدائمة للتحديات بأنماط مختلفـة مـن الاستجابات . وكانت القدرة على الاستجابة أكبر وأكثر فعالية في قـرون القوة والوحدة التي لم تخل أيضاً من التهديدات الخطيرة .

رابعاً : إطار التحليل : المحاور وعناصرها الأساسية

يتكون هذا الإطار من ثلاثة محاور تتصل بخبرة العقدين الأخيرين من القـرن ٢٠ هذا ويجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم هو انعكاس للاختيارات المنهاجية السابق توضيحها.

المحور الأول :

خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : بيـن اطروحـات العولمة في نظرية العلاقات الدولية:

ينطلق البحث في طبيعة التحديـات الخارجيـة الراهنـة، ومـن أجـل تحديـد خصوصيتها بالمقارنة بالتحديات في مراحل سابقة، من تحليل خصائص النظام الدولي فـي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي تحليل ملامح التحولات العالميـة بعـد انتـهاء القطبيـة الثنائية، باعتبارها تقدم الإطار اللازم فهمه من أجل تحديـد منـابع التحديـات الخارجيـة ومصادرها.

وتحتل دراسة هذه الخصائص اهتماما خاصا لدى منظري العلاقات الدوليـة حيـث يمكن القول ان حالة دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعـد الحـرب البـاردة تشـهد ارهاصات ميلاد منظور جديد (العولمة) تسعى للسيادة محل منظور سياسات القوى الـذي سبقت له السيادة في ظل القطبية الثنائية والحرب الباردة ومن ثم فـإن دارسـة خصـائص

النظام الدولي والتحولات العالمية في نهاية القرن العشرين لا تنفصل عن دراسة الجدل الساخن بين أطروحات القائلين بالعولمة وبين اطروحات منتقديها .

وفي غمار الأدبيات الكثيفة التي اجتاحت هذا المجال الدراسي سنقترب من خلال طرح مجموعتين من الأسئلة ، المجموعة الأولى : تتصل بالظاهرة ذاتها وعواقبها ، ما هي العولمة (التعريفات المختلفة ، ما الأسباب التي أدت إلى التركيز عليها في هذه المرحلة ؟ ما هي أبعادها أو مجالات تجلياتها (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية الثقافية) بعبارة أخرى ما الذي يتم عولمته؟ ما هي الآثار المطروحة بالنسبة لحالة النظام الدولي ؟ أين ما يتصل بالجنوب بصفة خاصة ؟ ومن ثم وعلى ضوء الإجابة يمكن تحديد خصائص هيكل النظام الدولي ، وأهم القضايا موضع التفاعلات (التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان (منظومة القيم السياسية) ، تحرير التجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال (منظومة القيم الاقتصادية) منع انتشار أسلحة الدمار الشاملة ومكافحة الإرهاب (منظومة القيم الأمنية) هيمنة الثقافة الغربية لتصبح ثقافية عالمية (منظومة القيم الثقافية)، واتجاهات التفاعلات وأنماطها (نحو مزيد من التجانس والاندماج أو نحو مزيد من التفكك والتجزئة). وأهم القوى المؤثرة في هذه التفاعلات الدولية (الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وبروز دور الدين والقوميات ، والتطور في الرأسمالية العالمية، ودور الصهيونية)

وعلى هذا النحو السابق فإن العناصر المشار إليها عاليا تقدم الإطار اللازم لفهم منابع التحديات الخارجية ومصادرها أما المجموعة الثانية من الأسئلة فهي تتصل بمدلولات هذه العناصر بالنسبة للدول الإسلامية بصفة خاصة وسيجري تحديد الإجابة عليها من واقع أدبيات العولمة ولذا نتساءل : ما هي الآثار على اقتصاديات وسياسات الدول الإسلامية ؟ وكيف تمثل هذه الآثار تحديات لعمليات التنمية ، ولإمكانيات التنسيق والتضامن الاقتصادي، وللقدرات الأمنية ، وأخيراً : الهوية وكيف تمثل هذه الآثار مدخلاً خطيراً لتدخلات خارجية متطورة الأشكال والأدوات ولعل من أهم المنطلقات لتحليل هذه الآثار هو افتراض عدم الانفصال بينهما . فبقدر ما لا يجب الفصل بين أهداف القوى الغربية –

بقيادة الولايات المتحدة – تجاه القضايا العالمية المشار إليها ، بقدر ما لا يجب أيضا أن نفصل بين آثار التدخلات الخارجية حولها بالنسبة لما يواجه العالم الإسلامي من تحديات سياسية ، اقتصادية ، ثقافية. ولهذا فإن الإجابة التفصيلية على هذه المجموعة الثانية ستأتي على صعيد التحليل في المحور الثالث الخاص بالسياسات ، بعد أن يتم التمهيد لها – على المستوى النظري – في المحور الأول.

هذا ويجدر الإشارة إلى هذا المحور من الدراسة إنما يعتمد على أدبيات نظرية العلاقات الدولية خلال التسعينيات وهي التي تقدم جهود التنظير حول "واقع" العلاقات الدولية الراهنة (تشخيصاً ووصفاً وتفسيراً). ومما لا شك فيها أن فهم هذه الجهود والوعي بها هو الخطوة الأولى والضرورية لفهم طبيعة المرحلة الراهنة وفهم الجدالات النظرية حولها والتي عادة ما تنبع منها اختلافات السياسات.

المحور الثاني :

وضع الإسلام والمسلمين في الفكر الاستراتيجي الغربي : حول اطروحات صدام الحضارات والخطر الإسلامي.

من أهم الأطروحات والتي حظيت باهتمام كثيف تلك التي أطلقتها " دوائر أكاديمية أمريكية " حول صدام الحضارات ، وحول نهاية التاريخ .

ولقد أثارت أعمال هانتجتون وفوكوياما التي نظرت لهاتين المقولتين – أثارت جدلا أكاديميا وسياسيا هاما بين منظورات ورؤى متنوعة . وبقدر ما يقع هذا الجدال في صميم الجدال حول مستقبل النظام الدولي والقوى المحركة له بقدر ما يمكن القول أنه يتضمن الكثير من المدلولات حول التحديات التي تواجه المسلمين ليس فقط على أرض الوقائع والأحداث ولكن أيضا التي تواجه النموذج الحضاري الإسلامي.

ومن ثم فإن تحليل أبعاد هذا الجدل بعد تحليل التحولات العالمية هو الخطوة الثانية اللازمة لفهم الإطار الذي تنبع منه التحديات لمصير الأمة ومن ثم تحديد منابع التحديات

في صورتها الراهنة فهذه التحديات ليست مادية فقط ولكنها فكرية ذات امتدادات حركيـــة. ولهذا وبعد التعامل – في المحور السابق – مع أدبيات التنظير الأكاديمية – فـــإن التعـــامل في هذا المحور يتجه نحو الأدبيات التي تعكس رؤى مســـتقبلية للعـــالم لا ترتكـــز علـــى التشخيص بقدر ما ترتكز على التقويم للاتجاه المستقبلي للتفاعلات العالمية والقوى المحركة لها. ونبحث عن مدلولاتها بالنسبة لكيفية فهم الغرب لمركزيته بالمقارنة بالآخر وكيف يفكـر فيما ينبغي أن يكون عليه شكل العالم.

ولذا ومن أهم الملامح التي يجب أن نتوقف عندهـــا حيـــن تحليـــل جـــدال صـــدام الحضارات هي ما مغزى هذه الأولوية التي أعطاها هنتجتون للبعد الحضاري الثقافي بعـــد أن انفردت نظريات سابقة في إعطاء الأولوية للأبعاد السياسية أو الاقتصادية عنـــد تفســـير الصراع العالمي ؟

هل هذا ما يسعى إليه الغرب بعد أن ساد الاقتصاد العالمي. السياســـة العالميـــة؟ أي هل هذا سبيله لتكتمل هيمنة نموذجه الحضاري بكل أبعاده ؟ ولذا فإن الرابطـــة بيـــن هـــذه المقولات وبين مسارات السياسات الغربية من قبيل الأمور التي لا يجب تجاهلها. حيث أنها تعكس الآن كل جوانب التفاعل الواضح الملامح بين الأبعاد الثقافية – الحضاريـــــة وبيـــن الأبعاد السياسية – الاقتصادية للصراع العالمي.

بعبارة أخرى لا انفكاك بين الرؤى الاستراتيجية والرؤى عن العالم المنبثقـــــة عـــن دوائر أكاديمية غربية وبين السياسات الغربية فالأولى تخطط وتمهد للثانية والأخيرة تجسيداً للأولى على الساحة الحركية. ومن ثم فإن "أدوات التحديات الفكرية وقنواتها لا تقل أهميـــة وخطورة عن أدوات التحديات العملية وقنواتها" بل هما وجهان لعملة واحـــــدة. فلـــم يكـــن الاستشراق إلا تمهيدا للحركة الاستعمارية.

ولذا فإن تحليلنا لمنابع التحديات ومصادرها ومستوياتها ينقسم بين دائرتين كبـــيرتين متقاطعتين الفكرية والحركية .

وإذا كان المحور الأول ثم المحور الثاني يتصلان بالدائرة التنظيرية والفكرية فإن المحور الثالث يتصدى للدراسة الحركية دون انفصال عن الدائرة السابقة.

فكما يقول جون اسبوسيتو " إن الطريقة التي يفكر بها غير المسلمين في الإسلام والمسلمين هي التي تحكم الأسلوب الذي يتعاملون به مع المسلمين مما يحكم بدوره الطريقة التي يفكر ويتعامل بها المسلمون مع غير المسلمين". ولذا فإن "التتبع النقدي لفكر الآخر يمثل ضرورة لا يمكن تجاوزها لأنه سرعان ما سيتحول إلى سياسات تؤثر علينا.

المحور الثالث:

السياسات الغربية : مصادر التحديات ومجالاتها : من القواسم المشتركة إلى الأنماط المتنوعة .

ينقسم هذا المحور بين مستويين للسياسات الغربية- باعتبارها مصادر للتحدي- المستوى الأول ينطبق على مناطق العالم الإسلامي المختلفة، حيث ينصب على توضيح أهداف السياسيات الغربية والقضايا التي تدور حولها والأدوات التي تلجأ إليها: (من تقييد عملية التسلح إلى الضغوط لفتح الأسواق إلى التدخلات باسم الديموقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الأصولية والإرهاب إلى تفجير الأزمات إلى احتكار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضائيات). بعبارة أخرى لا ينفصل هذا المستوى عن مدلول معين خاص بتحديات العولمة ومؤتمراتها. أما المستوى الثاني من هذا المحور فيتصل بتحديد الأنماط المختلفة من السياسات تجاه مناطق العالم الإسلامي فمن نمط " التفجير في آسيا إلى تحديات نمط التفكيك في المنطقة العربية إلى نمط عزل المفاصل (إيران ، تركيا) عن أجزاء الجسد الإسلامي المختلفة شرقا وغربا عربية كانت أم غير عربية ، إلى تحديات نمط التصفية والإبادة والاستئصال في البلقان ، إلى تحديات نمط إعادة الاكتشاف في ظل إعادة التشكيل في إفريقيا وهنا يجدر الإشارة إلى أن من العوامل المشركة بين هذه الأنماط هو الدور الإسرائيلي أو بمعنى أدق الدور الصهيوني العالمي . وإلى جانب أنماط التحديات هذه التي تنطبق على مناطق مسلمة ، فإن هناك أنماط أخرى من التحديات خاصة بالأقليات

المسلمة وهنا نواجه تحديات نمطين أساسين أحدهما خاص بالأقليات المسلمة في الغرب التي تواجه ما يمكن تسميته تحديات معضلة الاندماج / الحفاظ على الهوية المسلمة . والنمط الآخر يظهر بين الأقليات المسلمة في الشرق ويغلب عليه تحديات مطالب الاستقلال عن الكيانات الأكبر غير المسلمة التي تضمها .

وإذا كانت الدراسة تركز على التحديات النابعة من مصادر التهديد من السياسات الغربية إلا أنها لا يمكن ان تتوقف عند الاستجابات الفكرية والحركية في مواجهة هذه التهديدات: فهي في حاجة لدراسة مستقبلية مستقلة تنبني على نتائج الدراسة الحالية.

ويكفي في هذا الصدد تسجيل الاختلاف بين الاستجابات الرسمية وغيرها القومية منها أو الإسلامية الجماعية. ويمكن أن نتوقف عند النماذج التالية على سبيل المثال وليس الحصر.

النموذج الأول هو : نموذج الاختلاف بين الأخذ بمقولة حوار الحضارات وما بين الأخذ بمقولة صراع الحضارات فإذا كان الخطاب الرسمي في معظم الدول الإسلامية – وانضم إليه مؤخرا خطاب إيران أيضا (انظر مثلا كلمات الوفود وكذلك كلمات خاتمي في قمة طهران لمنظمة المؤتمر الإسلامي) فإن دوائر عديدة أكاديمية وفكرية وكذلك حركية ترفض الانسياق وراء هذه المقولة " الدعوة إلى الحوار في حين الآخر يطلق الدعوة إلى الصراع " ليس على مستوى الفكر فقط ولكن على مستوى السياسات الغربية تجاه قضايا المسلمين.

النموذج الثاني : هو عن معضلة (المؤامرة / الإنقاذ) ففي نفس الوقت الذي يرى الخطاب الرسمي بأن الولايات المتحدة هي المحرك الأساسي للتسوية الإسرائيلية الفلسطينية كما أنها الضامن لأمن مسلمي كوسوفا مثلا ، وهي الحامية لأمن الخليج ، يصدر في المقابل من دوائر فكرية وثقافية تواتر مقولات المؤامرة من الغرب على الإسلام والمسلمين في النظام العالمي الجديد. ومما لاشك فيه أنه يرتبط بهذه المعضلة وينبثق عنها ثنائيات

هامة في الفكر العربي -الإسلامي مثل "السلام / الجهاد - المقاومة " والتي تتبدى في أجـل صورها في الجدل حول التسوية السلمية الجارية للصراع العربي الإسرائيلي.

النموذج الثالث : هو النموذج الذي يناقش الإشكالية النابعة ممـــا قــد يبــدو مــن التناقض بين انطلاق الخطاب الرسمي من حيوية المعونـــات والمســـاعدات الاقتصاديــة والفنية والمالية وجذوره لاندماج في الاقتصاد العالمي وبين انطلاق بعض الدوائر الفكريــة من القول بضرورة مشاركة المسلمين برؤية إسلامية حول أسس وقواعــد نظــام عــالمي جديد . ويطرح هذا الوضع تساؤلا يستلزم المناقشة وهو كيف يمكن لمراكز تفتقــد القــوة المادية أن تشارك في وضع تصورات تحكم مسار النظام العالمي.

النموذج الرابع: النموذج المتصل بالعمل الجماعي الإسلامي المؤسسي المتمثل فـــي تجربـــة منظمـــة المؤتمـــر الإســـلامي والـــذي يعكـــس بصـــورة واضحـــة معضلـــة (الوحدة/الاختلاف) التي تنعكس على مدى فاعلية هذا الإطار الجماعي للحركة الإســـلامية في مختلف الميادين والذي يمكن أن يمثل إطاراً جماعياً للتعامل مع مصـــادر التـــهديدات الخارجية المختلفة لأمن وقوة ووحدة العالم الإسلامي.

هـــوامش

١- تنطلق أجزاء مشروع العلاقات الدولية في الإسلام الخاصة بالتاريخ من أهـــداف بحثية متنوعة تخدم البحث عن التطور في أنماط التحديـــات مـــن الخـــارج فـــي تفاعلتها مع "الداخل" والبيني "الإسلامي".

انظر : د. نادية محمود مصطفى : مدخل منهاجي لدراسة التطور فـــي وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي (في) د. نادية محمـــود مصطفـــى (إشراف) مشروع العلاقات الدولية في الإسلام. الجزء السابع ، المعهد العـــالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٦م.

وحول التطور في التفاعلات الإسلامية الدولية في العصور الإســـلامية المتعاقبة انظر تحليلاً نظمياً فـــي الأجــزاء ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢ مـــن أجــزاء المشروع وهي من إعداد أ.د. علا أبو زيد (العصران الأمـــوي والعباســـي) أ.د. نادية محمود مصطفى (العصران المملوكي والعثماني) أ.د. ودودة بدران (عصـــر ما بعد سقوط الخلافة) .

٢- انظر : أ.د. ودودة بدران : خاتمة دراسة العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي : مدلولات التحليل السياسي للتاريخ الإسلامي ودراسة العلاقات الدولية. الجـزء ١٢ من مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، مرجع سابق.

الفصل الأول

خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وأطروحات العولمة وناقديها واتجاهاتها.

١- شهد القرن العشرون ثلاثة أحداث عظمى مثلت نقاط تحول أساسية في تفـــاعلات النظام الدولي وهي: الحرب العالمية الأولى ، الحرب العالميـــة الثانيـــة، نهايـــة الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. وإذا كان الحدثان الأول والثاني عـــبرا عن أقصى أشكال انفجار الصراع أي استخدام القوة العسكرية في حرب شـاملة – عالمية– فإن الحدث الثالث لم يشهد هذا النمط ولكنه لم يقل عن الأولين من حيـث أثاره على العالم / بل لقد فجر هذا الحدث الأخير أثار الجدال حول حقيقة العصـر الذي تمر به العلاقات الدولية هل هو عصر جديد ؟

ولقد كانت كل من الأحداث الثلاثة نتاج تراكمات من التفـــاعلات التـــي ولدتها وشكلتها مجموعة من القوى والعوامل التـــي تتصـــل فـــي جـــانب منـــها بالخصائص القومية للدول، أو التفاعلات النظمية بين الدول أو القـــوى الهيكليـــة طويلة الأجل.

وإذا كانت إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي قد وقعت في صميـــم جهود التنظير التي شهدتها كل مرحلة من هذه المراحل مـــن تطـــور العلاقـــات الدولية في القرن العشرين فإن اتجاه هذا التطور من بداية القرن إلى نهايته عكـس تزايداً مطرداً في درجة تأثير الخارجي على الداخلي وفي طبيعـــة هـــذا التـــأثير ونطاقاته بحيث يمكن القول إننا نعاصر حاليا اختراقا كثيفاً من الخـــارجي بحيـث تآكلت وتهاوت الحدود بينه وبين الداخلي ومن ناحية أخرى لم يعد هذا الاخـــتراق قاصراً على النطاقات السياسية التقليدية أو الاقتصاد السياسي ولكن امتـــدت هـــذه النطاقات لتشمل الاجتماعي والثقافي أيضا .

ولهذا - أي نظراً لدرجة عمق الاختراق ونظراً لاتساع نطاقاته- برزت خطورة التحديات الخارجية التي تواجهها كـل مجتمعـات ودول العـالم ليـس الصغيرة النامية فقط ولكن الكبرى المتقدمة أيضا ولو بدرجات مختلفة .ومن هنـا أيضا أهمية وضرورة التعرف على درجة التغير العالمي. إذن ما طبيعـة هـذه التحديات النابعة من هذه الدرجة من الاختراق ومن نطاقاتها ؟ ولكن أولاً ما هـي الخصائص والسمات التي يتضح لنا من خلالها هذه الحالـة "الاخـتراق الداخـل بواسطة الخارجي" والتي تترجم التحولات العالمية الجارية ؟

٢- ويعكس الانتشار الزائع لمصطلح "العولمة" اعترافا بهذه الحالة مـن الاخـتراق والتي تسود مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة والقطبية الثنائية .

من ثم فإن فهم خصائص النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة وأبعـاد التحولات العالمية في نهاية القرن العشرين من ناحيـة ، ودراسـة أطروحـات العولمة تشخيصاً وتقويماً من ناحية أخرى ليسا إلا وجهين لعملة واحدة : لمـاذا ؟ وكيف يمكن الاقتراب من هذا الفهم؟

لم يبرز مصطلح "العولمة" بصورة متكررة وكثيفـة - فـي الأدبيـات الغربية في مجال العلاقات الدولية إلا منذ بداية التسعينيات، أي متزامن مع أهـم حدثين في نهاية القرن العشرين وهما انهيار الاتحاد السـوفيتي ونهايـة الحـرب الباردة . حيث أخذ يتبلور الحديث عن "النظام العالمي الجديد " الذي شغل مسـاحة هامة من اهتمام منظري العلاقات الدولية وساستها.

وإذا كانت أدبيات علم العلاقات الدولية الغربية قد اهتمـت بخصـائص العلاقات الدولية في هذه المرحلة فإن تيار هام منها جاء تحت عنوان "العولمة" .

ولقد انطلق الاهتمام بدراسة هذه الخصائص من الاهتمام بتفسير نهايـة الحرب الباردة ومن الاهتمام بدراسة تأثيراتها وتحدياتها على مجـال ع.د. وهنـا برز السؤال المزدوج التالي : هل كانت نهاية الحرب الباردة بداية مرحلة جديـدة

في العلاقات الدولية أفرزت خصائص جديدة، أم أن نهاية الحرب البـــاردة ذاتـــها كانت نقطة تحول نتيجة تراكم أثار مجموعة من القوى والعوامل خلال العقديـــن الماضيين أعلنت عن خصائص متغيرة للعلاقات الدولية أي أعلنـــت عـــن تغـــير العالم .

ومن ثم كان لابد وأن يثور من ناحية أخرى التساؤل التـــالي المـــزدوج أيضا هل تفسر سمات العولمة نهاية الحرب الباردة أم أن انتهاء الحرب البـــاردة كان من أهم أسباب تفسير علو "العولمة" وبروزها ؟ بعبارة أخرى : هل التغيرات والتحولات العالمية الراهنة كانت نهاية الحرب البادرة كاشفة عنها أم منشأة لـــها؟ وقبل الانتقال إلى الإجابة عن هذه الأســئلة يجــدر الإشـــارة إلـــى الملاحظتيـــن التاليتين: من ناحية : بقدر ما كان فشل النظريات الغربية في التنبؤ بهذا الصـــورة التي انتهت بها الحرب الباردة مثيراً للتساؤل حول درجة نضج التنظير الواقعـــي، السلوكي الإمبريقي الوضعي، بقدر ما أن الجدال الدائر الآن حول " العولمة " فـــي مرحلة ما بعد الحرب الباردة يثير بدوره الكثير من الأسئلة حول "الأزمـــة" التـــي تمر بها حالة دراسة العلاقات الدولية ومن ثم صعوبات فهم حالة التغير العـــالمي برمته.

ومن ناحية أخرى : إذا كانت الحرب البادرة هي العملية التي جرت لمدة نصـــف قرن تحت تأثير قوى عدة فإن نهايتها دشنت تراكم تأثير هذه القوى على تغـــير العـــالم – ومن ثم أصبحت العولمة هي محور التفكير حول " حالة العالم أو حول " العملية " الجاريـــة على صعيده تجسيداً لمسار التغيير العالمي .

ولذا فإن دراسات " التغير العالمي " أو التغير الكلي Global change حـــازت اهتماماً متزايداً منذ نهاية الثمانينيات ليس في مجال العلوم الاجتماعية بصفة عامـــة ولكـــن بالطبع داخل العلاقات الدولية بصفة خاصة . وذلك على نحو دفع البعض(١): إلى التسـاؤل عما إذا كان يجب اعتبار "التغير الدولي" حقلاً دراسيا فرعيا داخل العلاقات الدولية مثله في

ذلك مثل حقلي الاقتصاد السياسي ودراسات الأمن . وهو يحدد مجالات التغير الدولي في المستويات التالية :

الدول، النظم الدولية، المؤسسات، الفاعلين الآخرين من غير الدول، التنظيم الاجتماعي المتأثر بالواقع الدولي، الجوانب الثقافية، الدين، المسائل الأخلاقية والمعيارية، الأبعاد الجيوسياسية والجيوجغرافية، البيئة، الديموجرافيا، موضوعات الأمن، التكنولوجيا، الاقتصاد، التبادل المعلوماتي والاتصالي.

ومما لاشك فيه أن هذا التصنيف إلى ١٥ مجالاً للتغير يمكن إيجازه في عدة فئات من المجالات أحدها خاص بالفاعلين الدوليين ، والثاني خاص بالقضايا أو الموضوعات محل التغيير والثالث خاص بالقوى والعوامل المؤثرة على القضايا وعلى الفاعلين ومن ثم على أنماط التفاعلات، وكلاً من الفئة الثانية والثالثة إنما تتصل بأبعاد مادية الاقتصاد، البيئة، المؤسسات، أو غير مادية (الثقافة ، الأخلاق ، الدين، المعلومات)

ومهما تنوعت وتعددت الإسهامات حول شرح سمات التغير العالمي وأسبابه وآلياته فهي تتصل- كما سنرى- بصورة أو بأخرى ببعض هذه المستويات أو بمعظمها وسواء كان المقصود هو تفسير نهاية الحرب البادرة أو وصف حالة العلاقات الدولية بعدها أو التوقف بصفة أخص حول "العولمة" أو الإجابة على سؤال أكثر عمومية هل يشهد العالم تحولاً جوهريا ؟ إذن ما هي خصائص العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وما هي أبعاد "عملية " العولمة الدائرة الآن ؟ وهل يدخل العالم "عصراً " جديداً بحيث يجب على الأمة الإسلامية حسن إدراك أبعاده ومنابع التحديات التي يطرحها ؟

إن تحدي فهم شروط العصر الحديث ومتطلباته وتحدي الوعي بها هي الخطوة الأساسية والأولى لتشخيص التحديات التي تواجه الأمة . فإن هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين عالم التنظير وعالم السياسة (كما سبق الإشارة) ومن هنا فإن مصادرنا في تغطية هذه الجزئية هي أدبيات نظرية العلاقات الدولية أي أدبيات التنظير التي تشخص الواقع وتصفه وتفسره.

المبحث الأول

خصائص العلاقات الدولية

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة : فوضى عالمية جديدة ؟

إذا كانت أدبيات العقدين الأول والثاني من النصف الثاني من القرن العشرين قد انبرت لوصف خصائص النظام الثنائي القطبية وحالة الحرب البادرة وإذا كانت أدبيات العقد الثالث والرابع قد انبرت للتساؤل عن ماهية التغيرات التي أخذ يواجهها هذا النظام على نحو يدفع به إلى مرحلة جديدة من التفاعلات تبرز على صعيدها التفاعلات التعاونية التنسيقية وليس الصراعية فقط في ظل ما عرف "الاعتماد المتبادل" فإن أدبيات العقد الخامس (التسعينيات) قد انبرت في شرح التحولات العالمية وما إذا كانت عني حقيقة أننا نعيش عالماً جديداً يفرض تحديات خارجية ذات طبيعة مختلفة جذرياً عما قبل أم لا؟

ولقد تعددت اقترابات دارسي العلاقات الدولية من هذا المجال البحثي. وسنقدم في هذا الموضع خمسة نماذج تعبر عن اتجاهات كبرى تنقسم بينها هذه الاقترابات وهي تنتمي إلى جماعات بحثية وطنية مختلفة بريطانية، أمريكية، فرنسية، مصرية. وتثير القراءة في مضامينها الأسئلة الثلاثة التالية :

أ- ما هو توصيف كل من هذه النماذج لحالة العلاقات الدولية بصفة عامة؟

ب- وما هو تشخيصها لطبيعة التحولات العالمية من ناحية ثانية ؟

ج- وما هو تقديرها لآثارها بالنسبة للعالم الثالث أو الجنوب بصفة عامة من ناحية ثالثة؟ . وفيما يلي بعض التفصيل حول ما تقدمه هذه النماذج من إجابات على هذا الأسئلة :

أ- **تعبر هذه النماذج بدرجة أو بأخرى عن منظورين كبيرين لدراسة العلاقات الدولية منظور الفوضى العالمية (الواقعي) ومنظور المجتمع العالمي (الاعتماد المتبادل).**

النموذج الأول(٢) : يقول إن نهاية الحرب الباردة كان نقطة تحول في العلاقات ادولية فرضت تحديات نظرية وعملية جديدة تحتاج لإجتهادات في التشخيص وفي التفسير. ولقد طرح هذا النموذج القضايا النظرية والفكرية التي تطرحها هذه التحولات على نحو يبرز كيف أن هذه التحولات لا تقود العالم إلى وضع تعاوني أفضل حيث ما زالت تكمن فيه جوانب صراعية.

أما النموذج الثاني(٣) : فهو يطرح خصائص سلوكية وهيكلية لما أسماه عالم مضطرب كما يقدم مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تفسر سبب هذه الحالة المضطربة التي يعاني منها عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. وهو يرى أن هذه النهاية هي التي كشفت عن هذه المتغيرات وعن هذه الخصائص بدرجة واضحة ومع ذلك تظل هذه المتغيرات - في تجلياتها وفي أسبابها- مسببة لحالة من الفوضى. وإذا كانت هذه الحالة تفرض الحاجة إلى تنظير جدي إلا أنها لا يمكن أن تحسم توصيف طبيعة هذه المرحلة . ومن هنا مغزى وصفها بأنها مرحلة " ما بعد الدولية" حيث يتضح أن للغموض معنى أساسي في تسمية أو توصيف حالة هذه المرحلة.

أما النموذج الثالث(٤) : فينطلق من أن الحرب الباردة انتهت لأن العالم تغير خلال العقدين الماضيين. ومن ثم فهو يرجع انتهاء هذه الحرب الباردة إلى ثلاث مجموعات من العوامل إحداها تتصل بقواعد اللعبة العالمية والقوى طويلة الأجل التي تحددها - والثانية خاصة بأحوال الطرف المنتصر (U.S.A) وقدر إصراره وعزمه في صراعه مع الطرف المنهزم (U.S.S.R.) أما الثالثة فتتصل بأحوال الطرف المنهزم وبالنظر إلى المجموعة الأولى يتحرك منها العالم نحو التجانس والتوحد والثانية تؤثر على العالم على نحو انقسامي تفككي .

إذاً العالم لدى هذا النموذج قد تغير بعمق ولكن ليس نحو اتجاه تجانس أو نحو اتجاه تفككي ولكن يجمع بين تجليات الحالتين. وكانت الحالة الأولى وراء تفسير انهيار الاتحاد السوفيتي ونظم أوربا في حين أن الثانية تفسر مظاهر ما بعد هذا الانهيار.

النموذج الرابع(٥) : ينطلق من أن التغيرات التي شهدها العالم منــذ ١٩٨٩ وإن كانت قد أفرزت أفكاراً جديدة تبدو وكأنها تشير إلى عصر مختف إلا أن طبيعة العلاقــات الدولية لم تتغير حيث أن هذا المشهد - في بداية التسعينيات - والمحمل بمقــولات تنبــئ بعصر جديد أفضل من سابقه قد تكرر من قبل فــي لحظــات تاريخيــة تحوليــة ســابقة (١٨١٥،١٩١٩،١٩٤٥) ولكن سرعان ما تتبدد مصداقية هذه المقولات عن عصر "جديـد" . ولذا فإن بعض الأوضاع والظروف هي التي تغيرت فقط ومؤقتا في حين أن الخـط العـام للتفاعلات في العالم والقوى المؤثرة عليه ما زالت قائمة وتعكس استمرار الصــورة التـي تتمسك بها روافد الفكر الواقعي : صراع القوى، صراع المصــالح، احتمــالات الحـروب الكبرى القائمة. حيث يجتهد هذا النموذج في بيان كيف أن ما يبــدو جديـداً فــي بعـض الأوضاع الدولية يتكرر في أطر جديدة . كما أن الجذور الفلسفية للمنظورات أو الــرؤى أو التفسيرات المختلفة إنما هي ثلاثة كبرى تظهر في تجليات وتعبيرات متنوعة عبر مراحــل تطور النظام الدولي وهذه التيارات الثلاثة الكبرى هي : المكيافيلية نســبة إلــى مكيــافيلي (الواقعية) والجرويتوسية نسبة إلى جروتسيوس- (العقلانية) والكانتية نســبة إلــى كــانت (الثورية).

أما النموذج الخامس(٦) : فهو يجتهد حول توصيف الهياكل الكبرى للتحــولات العالمية مع التركيز بصفة خاصة على آثارها ومدلولاتها بالنسبة للعالم الثــالث، الجنــوب، الذي يشكل العالم الإسلامي ركنا ركينا فيه . فإذا كانت النماذج السابقة- التي تنتمــي إلــى جماعات بحثية غربية قد اهتمت بالرؤى الخاصــــة بالعلاقــات الدوليــة فــي مجموعــها بمستوياتها المختلفة وليس الهيكلية النظمية فقط وهي الرؤى التي تحوي في طياتها أبعــاداً قيمية واضحة (وإذا كانت هذه النماذج قد تطرقت إلى ما يتصل بالعالم الثالث (كما ســنرى) من قبيل الاستثناء أو باعتباره مجال لبعض التفاعلات فإن النموذج الخامس (والذي يمثــل إحدى دراسات الجماعة البحثية المصرية(٧) قد انطلق في اهتمامه بالتحولات العالمية مــن المستوى الخاص بالنظام الدولي أساسا ومن البحث في الخصائص الهيكلية للتحولات التــي

تبين أن النظام الدولي قد شهد تغيراً جذرياً في المقومات الأساسية للنظام نفسه. وعلى نحـو يقوده إلى القول إن المحصلة النهائية لهذه التحولات الجذرية هو ظـهور " واقـع عـالمي جديد" . وهذه الواقع الجديد ليس مجرد تحول في العمليات الدولية ولكن تحول بنيوي فـي النظام العالمي . وهذا التفرقة بين التحول العملياتي والتحول البنيوي هي التي تمكن – مـن وجهة نظر المؤلف – من فهم أسباب الاختلاف بين الاجتهادات حول طبيعة مرحلة ما بعـد الحرب الباردة والتي ترتبط بمواقف فكرية– من حرب الخليـج الثانيـة ومـن الولايـات المتحدة– سواء على صعيد الأدبيات الغربية أو العربية . ولهذا فإن هذا النموذج يبين أننـا إزاء مرحلة جديدة في تطور العلاقات الدولية نظراً لحدوث "وقائع" تمثـل بدايـة ظـهور "نسق" SYSTEM دولي جديد" أي نوع جديد من البنيان الدولي، والوحدات والمؤسسـات والعمليات السياسية الدولية ، والتي تعلن عن مرحلة جديدة من تطور العلاقات الدولية تتسم بخصائص بنيوية محددة. وهو الأمر الذي وإن آثار اختلافات حول طبيعة البنيـان الجديـد (أحادياً أم تعددياً) فإنه ليس اختلافاً ذا بعد قيمي مثل الذي يثور بصدد حالـة النظـام فـي المستقبل بعد نهاية الحرب الباردة : مزيد من التعاون أم مزيد من الفوضى.

هذا ويوضح المؤلف – كما أوضح من قبله البعض الآخر(٨) – أمـراً منـهاجياً هاماً يتعين أن نأخذه في الإعتبار جيداً ونحن نتابع عملية الفهم لما يحدث حولنـا – وهـذا الأمر هو أن هناك فارقاً بين النظام بمعنى Order والذي يرتبط بمعاني العدالة والقـانون والشرعية وبين النسق بمعنى System والذي يرتبط بمعاني التفاعلات الواقعية، ومن هنا ضرورة أن نميز بين مستويين من التحليل المستوى الرصدي التشخيصي للوقائع والـهياكل والمستوى القيمي المعياري لتقويم التفاعلات أنماطاً ومضموناً وعواقب . ولعل هـذه هـي أحد أول الدروس المنهاجية التي يجب مراعاتها ونحن نحاول أن نفهم التحديات الخارجيـة للعالم الإسلامي . فقبل أن نرفض أو نقبل أو نؤيد أو نتهم (وهذه جميعاً أبعاداً قيمية) يجـب أن نفهم خصائص وحقيقة الواقع الذي ننبري لتقييمه، أي نفهم خصائص الإطـار المحيـط ومنابع التحديات ومصادرها الكامنة فيه أو الظاهرة منه .

وهناك دروس منهاجية أخرى ستتضح لنا على التوالي عند الانتقال إلى النقطتين التاليتين.

ب- إذن ما هو توصيف هذه النماذج لخصائص العلاقات الدولية في التسعينيات - كل من زاوية اقترابه السابق تحديدها .

النموذج الأول : يطرح أولاً عدة قضايا نظرية وفكرية تستلزم التحليل والتنظير وهي تنبع من التحديات التي فرضها انهيار الاتحاد السوفيتي من ناحية وانتهاء الحرب البادرة ، ناحية أخرى وعلى النحو الذي جرت عليه عمليتي الانهيار والانتهاء أي بدون حرب وفي فترة قصيرة نسبيا وبدون ادعاء تغيير النظام العالمي القائم بل سعياً نحو التوافق معه والاندماج في مختلف أصعدته بأسرع طريقة ممكنة وبأقل تكلفة . وتتلخص هذه القضايا حول تيارات تاريخية كبرى تحتاج لوقت لتتبلور : كما ينبثق عنها عواقب نظرية هامة

١- التغير في العلاقات بين القوى الكبرى في النظام على نحو يعكس انتهاء نمط الصراع المسلح بين هذه القوى وفتح السبيل أمام نط جديد من علاقات الهيمنة يرتكز على علاقات الكتل وتوازنات القوى الإقليمية . كل ذلك في ظل التغير في طبيعة الاقتصاد وفي طبيعة التحول الديموقراطي .

٢- انتهاء الشيوعية كقوة سياسية في أوربا أساساً : وينبثق عن هذه القضية سؤالان أساسيان : هل هناك بديل قائم الآن لهذا السقوط وخاصة في ظل تقلص فرص الشيوعية الثورية ومصاعب الاشتراكية الديموقراطية ؟ كيف كانت التجربة الشيوعية في حد ذاتها وفي مواجهة التفسيرات المتعددة لمسارها وبالنسبة لتعدد تفسيرات سقوطها فهل ما زالت هناك حاجة متأنية لتفسير هذا السقوط ؟

٣- التغير الحادث في خريطة العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وهو التغير الذي تجسد في وجهين : أحداهما اندماجي تعكسه التجارب التوحيدية وعلى رأسها ألمانيا واليمن والآخر تفكيكي وعلى رأسه نموذج يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا (مع

اختلاف نمط حدوث كل منهما) هذا ناهيك عن التساؤلات حول مصير حركـــات استقلالية أو انفصالية في أرجاء عديدة وبالمثل بالنسبة لمصير حركات توحيديـــة محتملة.

٤- انتشار الديموقراطية : وتثير هذه القضية تحديان أحدهما يتصل بإمكان هذا البديـل وثانيهما يتصل بعلاقته بالسلام .

فمن ناحية إن كـــان المؤلـــف يوافـــق علـــى أن عصـــراً جديـــد مـــن الديموقراطية أخذ يتحقق إلا أنه يميز بين حالتين :

حالة قائمة وهي أن هذا النموذج يمثل خياراً بلا بديـــل يتحـــداه الآن ، وحالة محتملة تتصل بإمكانيات تدعيمه ونشره بنفس الخط في جميع دول العـالم . وهو إن كان يوافق على الحالة الأولى فهو يثير التساؤل حول الثانية نظـــراً لأن عملية التحول الديموقراطي تحتاج لفترة انتقالية كافية وتتطلب استمرارية ممتـــدة في التطبيق لترسيخ قواعدها ناهيك عن ارتباطها من عدمـــه بـــالخط الرأســمالي للتنمية، الخلل الذي تعاني فيه تجارب التطبيق الرأسمالي الليبرالي ذاتها.

ومن ناحية أخرى تطرح قضية انتشار الديموقراطية العلاقة مع فـــرص السلام على النحو التالي: هل تدعيم الديموقراطية الليبرالية وليس القانون الدولـــي يقود حتميا إلى السلام ؟ وهل عملية الدمقرطة الجارية والضغوط التي تتعـــرض لها الدول في العالم- ولو بدرجات مختلفة- من أجل الانصياع لهذه العمليـــة ، ألا تركز الانتباه على كيفية توظيف أدوات دولية وقيم دولية (مثل المساعدة الخارجية والمشروطية التجارية) من أجل فرض نموذج ممارسة داخلية سياسية واقتصادية. وهذا يعني كيف يدفع النظام الدول لتتوافق داخليا وإلا ستتحمل تكلفة عالية إذا لـــم تفعل ذلك .

ويبين هذا النموذج -على صعيد تالي- كيف أن هذه القضايا الأربعة السابقة تثير بدورها قضايا أخرى تقع في صميم فهم العلاقات الدولية الراهنة والجدال حولها : وهي تتلخص كالآتي :

"التجانس" كمتغير قوي لصياغة المجتمع الدولي : أي كيف أن النظام الدولي يعمل ليس فقط وفقاً لقيم مشتركة بين الدول ولكن أيضاً وفقاً لقيم مشتركة داخلية أي أن تشارك المجتمعات في قيم داخلية كسبيل لتحقيق استقرار العلاقات الدولية ولا يقبل المؤلف هذا المنطق السابق حول العلاقة بين التجانس وبين الاستقرار العالمي على أساس أن فترات طويلة من التاريخ الحديث لم تعرف هذا النمط بل وكانت الانحرافات قوية . هذا فضلاً عن أن الرأسمالية في عمرها الممتد نحو خمسة قرون - وخاصة في القرن الأخير- قد شهدت ازدياد عدم المساواة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ديناميكيات عولمة الرأسمالية :

عدا التحليلية الماركسية ليس هناك تقييم مناسب لأثر الرأسمالية على العلاقات الدولية ومحاولة تقدير مدى عالمية الرأسمالية. ولهذا فهو يطرح ثلاثة أسئلة للمناقشة : لماذا يدور انتشار الرأسمالية الصناعية غير مستقر وغير منتظم وبالمثل أيضاً البعد السياسي لها أي الديموقراطية ؟ إذا كان هناك تطورٌ للاقتصاد الكوني فلماذا تستمر الدول مركز السلطة السياسية؟ ما هي الميكانيزمات الخاصة لانتشار الرأسمالية ؟

وتقع الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة في صميم اقترابه من "العولمة" ومن صميم فهمه لإشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي في نهاية القرن العشرين. وهنا يسجل ما يلي: من ناحية فإنه بالرغم من المقولات عن عالمية النموذج الغربي وسيادة عملياته، وبالرغم من عمليات عولمة الرأسمالية والتوجه نحو الدمقرطة إلا أن ما حدث ظل بعيداً عن التوقعات . فخلال خبرة القرن العشرين تزايدت الفجوة بين دول العالم وزادت حالة عدم المساواة العالمية مما أفرز مقولات مدرسة التبعية. ومن ناحية ثانية وبالرغم من استمرار التأكيد على تأثير الدولي على الوطني وبالرغم من بروز "التدويل" في أدبيات

"الاعتماد المتبادل / وأدبيات عولمة الثقافة والمجتمع إلا أن الدول مازالت قائمة ومازال دورها مركزيا وإن تغيرت طبيعته في ظل تنامي العلاقات والتفاعلات عبر القومية في مجالات السوق والثقافة على حد سواء.

النموذج الثاني : يهدف روزينو إلى بيان أنماط الاضطراب التي يشهدها العالم المعاصر ورصد القوى التي تحركه . وهو الأمر الذي يبرر من وجهة نظر المؤلف محاولة صياغة منظور جديد لدراسة العلاقات الدولية التي تشهد تحولات عميقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويرى روزيناو أن هذه التحولات ليست وليدة ظروف ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي ، بل أن هذه الظروف هي التي أزالت النقاب عن هذه التحولات .

ويرصد روزيناو مظاهر ما أسماه الفوضى العالمية على مستويات ثلاث:

المستوى الجزئي (الفرد) حيث تنامت قدرات المواطنين ومهاراتهم مما أثر على الفوارق بين مواطني العالم وعلى علاقاتهم بدولهم . المستوى الوسيط (أبنية السلطة على اختلافها) حيث تطورت مصادر الشرعية التقليدية وثم استبدالها بمعيار جديد هو الأداء أي القدرة على إشباع الحاجات للمواطنين . ولذا دخلت السلطة في أزمة حيث انتقلت ولاءات المواطنين إلى أبنية أخرى وذلك بناء على المعايير الجديدة للشرعية . وترتب على ذلك كله التقلص في سيادة الدولة القومية نظراً لتنامي أنماط التدخل في الشئون الداخلية للدولة تحت رايات شتى.

أما المستوى الثالث فهو المستوى الكلي (الهياكل العالمية التي تضم الدول وعدد من الفاعلين الجدد من غير ذوي السيادة التقليدية) وفي ظل هذه الهياكل أضحت الدولة مطالبة بمواجهة منافسيها الجدد.

وفيما يتصل بمصادر الاضطراب العالمي التي تفرض البحث عن منظور جديد للنظام العالمي .

فهي تتمثل في تنامي عدد الفاعلين الدوليين ، تأثر التقنيات الحديثة ، عولمة الاقتصاد الوطني ، تزايد إلحاح قضايا الاعتماد المتبادل ، ضمور قوة الدول القومية ، مشاكل العالم الثالث وتزايد الفجوة بينه وبين دول الشمال

مستويات الاضطراب مصادر الاضطراب التي تفرض الحاجة لتنظير جديد

النموذج الثالث : يقدم تحت عنوان " اللعبة التي أوقفتها تغيرات القواعد" مجموعتين من القواعد والتي جرى بشأنها جدال هام في الأدبيات وهو الجدال الذي يرصده باقتدار هذا المؤلف على نحو يجعل من الكتاب بصفة عامة متجه منهاجية هامة في هذا المجال الدراسي ويتكون الجزء الثاني من الكتاب بدوره من ثلاثة فصول تستعرض عوامل تفسير انتهاء الحرب الباردة. أحدهما يأتي تحت عنوان "اللعبة التي أوقفتها تغيرات القواعد" وهي القواعد التي تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين : إحداهما تختص ببيان قواعد تشكل جديد للعالم واتجاهه للتوحد والتجانس أيديولوجيا واقتصادياً وسياسياً ، والأخرى تتناول قواعد تفكك عالم آخر سواء بسبب طبيعة ظاهرة السلطة وانتشار القوة أو بسبب بروز هيكل القطبية الثنائية ، أو بسبب ظهور فاعلين جدد وتخلص العالم من كونه غربياً فقط والآخر يأتي تحت عنوان :"انتصار الحزم أم الاعتدال؟" ويعرض لثلاثة موضوعات فرعية هي : نجاح الهجوم الغربي من خلال السابق على التسلح ومساعدة الجماعات الثورة غير الشيوعية في العالم الثالث وباستخدام الأدوات الاقتصادية والأيديولوجية ، والتساؤل عن نجاح الحزم أو الصبر ، وأخيراً نجاح الانفراج. أما السادس والأخير هو بعنوان : "نهاية الحرب الباردة نظراً لاختفاء أحد المتحاربين " ويتناول انتهاء النفوذ السوفياتي في أوربا الشرقية ، وانهيار الاتحاد السوفياتي ، وتفسير الاعتدال السوفياتي وكذلك الأمريكي .

ففي الفصول : الرابع والخامس والسادس ، أي فصول الجزء الثاني الخاص بتفسير نهاية الحرب الباردة يظهر لنا تنقل المؤلف بين الآراء والمقولات والتحليلات المتقابلة حول جوانب متنوعة . فعلى سبيل المثال في البند الأول من الفصل الرابع الخاص بما أسماه المؤلف "تشكل عالم جديد قوامه التوحد" نجده يطرح باقتدار الآراء المتقابلة حول

أربعة مجالات لهذا "التوحد"(Unofacation) أو التجانس (Homogenisation) هي أولاً، التجانس الأيديولوجي والمجتمعي حيث يتساءل : هل الاشتراكية هي التي انتهت أم أن ما انتهى هو فقط الاشتراكية والروسية ؟ وثانياً ، التجانس الاقتصادي ووزن التغيرات الهيكلية الاقتصادية – السياسية العالمية التي تفسر انتهاء الحرب الباردة من خلال التأثير في السياسات الغورباتشوفية. وثالثاً ، التجانس السياسي – الاجتماعي ، أي ظاهرة انتشار التحديث والديمقراطية حيث لم يقدم تفسيراً واحداً ولكنه ناقش بوضوح شديد عدة مجموعات من التفسيرات لنظريات التحديث ، وبخاصة من حيث علاقاتها بأوضاع الكتلة الشرقية ، والسؤال الذي يثيره هو : هل انهيار الشيوعية في الشرق قد حدث نتيجة التحديث الشيوعي الذي حفر قبره بنفسه أم نظراً لعدم وجود تحديث من الأصل ؟ ومن ثم هل يرجع سبب انتهاء الحرب الباردة إلى استمرار عملية الدمقرطة الغامضة التي تنقلت من قارة إلى قارة وعلى أساس أن شمولية النظام السوفياتي هي التي كانت سبباً في الحرب الباردة ؟

ورابعاً وأخيراً : ما أسماه غروسيه انتصار المجتمعية الكونية ، والذي ناقش فيه الآراء المتقابلة حول ظاهرة انخفاض العنف والحروب في المجتمعات المتقدمة وفي مركز النظام وتأثير تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل.

أما البند الثاني من الفصل الرابع فهو خاص بما أسماه المؤلف "تفكك عالم" وهو يحدد فيه خمسة مجالات من التغير العالمي لهي : الأزمة العالمية لسلطة ، وانتشار القوة وانتهاء الهيكل الثنائي للقوة ، والفاعلون الجدد على الساحة الدولية ، ولاجيوبوليتكية العالم، ولا غربية العالم .

فعند مناقشته في الفصل الرابع للتغير في قواعد اللعبة العالمية ، حيث أضحى العالمية، حيث أضحى هناك عالم يتكون نتيجة توحد عدة ظواهر وعالم يتفكك من جراء عدة أزمات، نجده مثلاً في ما يتصل بقضية التجانس السياسي الاجتماعي نتيجة انتشار التحديث والديمقراطية ، يتساءل – بعد عرضه للآراء المقارنة حلو القضية – السؤال

المزدوج التالي : ما سبب هذه الموجه الغامضة من الدمقرطة ؟ ما هي الحدود على فكـرة أن هناك تحولاً عاماً نحو الديمقراطية ؟ أليست هـذه الفكـرة وهمـاً يسـمح مـع غـيره للديمقراطيات الغربية التي تمر بأزمات أن تطمئن علـى مصداقيـة نموذجـها السياسـي وعالميته؟

كذلك حين يناقش فكرة أن المجتمع الدولي أضحى أكثر توحـداً نظـراً لـتراجع السلوكيات التقليدية ، وبخاصة العنف والحروب ، لم ينس أن يتساءل عـن وضـع العـالم الثالث في هذا السياق . والجدير بالذكر أنه إذا كان الاتجاه العام لمضمون الكتـاب يركـز على الغرب – الشرق والقوتين العظميين بصفة أخص ، فإن محور الجنوب يتكرر ظـهوره والبحث في موضعه كلما سنحت الفرصة مع ذلك فإن طرح المؤلف لفكرة توحد المجتمـع الدولي إنما يتبنى المنطلق الغربي ، أي منطلق النموذج الحضاري الغربي.

وفي الفصل الخامس الذي يتناول أسباب انتهاء الحرب الباردة النابعة من الطـوف المنتصر يطرح المؤلف الآراء والاتجاهات المقارنة .

بعبارة أخرى ، فإن رؤية المؤلف لا تعكس اعترافاً بـالتفوق المطلـق للتخطيـط الغربي، ولكن تعكس الاعتراف بأهمية استجابة "الداخل" في الاتحاد السوفياتي وإلا ما كـان يمكن لهذا المخطط أن يؤتي ثماره.

النموذج الرابع : يناقش خمسة خصائص تبدو لدى القائلين بها جديدة وتسـتوجب تفكيراً نظريا جديداً وهذه الخصائص هي الاعتماد المتبادل وكيـف يقـود إلـى تخفيـض احتمالات الحروب ، العمليات السلمية للتغيير بدون استخدام العنف كما حدث فـي شـرق أوربا ، نهاية نظام يالتا ، نهاية التاريخ ، نظام عالمي جديد يقوم علـى قواعـد الشـرعية الدولية كما ظهر خلال أزمة الخليج الثانية.

ويخلص المؤلف من مناقشة هذه المقولات إلى بيان أن الأوضاع والظروف التـي أحاطت بالنماذج التي أفرزتها هي التي تضفي عليها أنها جديدة في حين أنها لا تعكس فـي الحقيقة أي تغيير حقيقي في جوهر العلاقات الدولية : فالاعتماد المتبادل الدولي القائم ليـس

جديداً ولا ينفي استمرار الصراع واحتمالات اندلاع الحروب ، والتغير السلمي في أوربا الشرقية لا يعني انتهاء العنف من إدارة العلاقات الدولية ولكن يعني أن هناك أوضاع توافرت في الخبرة الأوربية الشرقية والسوفيتية في هذه المرحلة هي التي ساعدت على هذا النمط من التغيير.

كما يرفض مقولة نهاية التاريخ بقوة على أساس أن انتهاء الصراع الأيديولوجي الذي تفجر خلال مرحلة الحرب الباردة لا يعني انتهاء الصراعات في النظام الدولي . ولذا فحتى لو تهاوت الأيديولوجيات فستستمر صراعات القوى العظمى . بل إن الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب كان في جوهره صراعاً بين المصالح القومية للقوى الكبرى .

كذلك يرى أن التحالف الدولي ضد العراق وبالرغم من أنه كان يجسد بوضوح آلية الأمن الجماعي إلا أنه لا يمكن أن يعني استمرار هذا النمط في جميع الحالات حيث سيصبح من الصعب تكراره في حالات أخرى لا تتوافر فيها نفس الشروط.

النموذج الخامس: يلخص مجموعة التحولات التي أنتجت تغيراً جذرياً للمقومات الأساسية للنظام على نحو أدى إلى بروز نمط جديد من هيكل القوة في العلاقات الدولية على النحو التالي :

*الثورة الصناعية الثالثة في التقدم التكنولوجي النوعي في مجالات الاتصالات والمعلومات والحاسب الآلي والإلكترونات الدقيقة والهندسة الوراثية وغيرها . وهي تشمل عدة مجالات من أهمها : مجال التسلح ، الطاقة المتجددة وغير المتجددة ، الفضاء والاتصالات الدولية ، تخزين وتحليل المعلومات والتحكم في المجال الصناعي .

*اختفاء الكتلة الشرقية واتجاه أوربا الغربية نحو الوحدة السياسية والصعود الشرق آسيوي وهي مجموعة من التحولات في النظم الفرعية الدولية كان من شأنها إحداث تأثيرات في توزيع القوى العالمية ومن ثم على هيكل النظام الدولي . وهذه التغيرات

الهيكلية تنعكس بصورة واضحة على فرص وإمكانيات وقيود حركة الدول الصغرى ومعظمها من دول العالم الإسلامي .

***التحولات في الاقتصاد العالمي**

ج- أين وضع العالم الثالث ، الجنوب ، العالم الإسلامي في خريطة تحليلات هذه النماذج ؟

نستطيع أن نميز بين اقترابين أساسيين أحدهما غير مباشر يظهر من ثنايا النماذج الأربعة الأولى والآخر مباشر يقدمه النموذج الخامس .

فمن ناحية : تقدم النماذج الأربعة الأولى رؤى للعلاقات الدولية في مجملها ولذا لا نلتمس فيها اقترابا مباشراً وعميقاً من وضع العالم الثالث في العالم كما يحدث في دراسات أخرى تختص بهذا الوضع(وسنتطرق إلى هذه الدراسات في موضعه من الفصل الثالث الخاص بالسياسات أو في الفصل الثاني الخاص بالرؤى الغربية الاستراتيجية عن وضع العالم الثالث في النظام الدولي الراهن).

ويمكن الإشارة إلى الملاحظات التالية حول ما يتصل بالعالم الثالث في هذه النماذج . وهي في مجملها ملاحظات عامة عن التفاعلات النظمية لهذه المجموعة وليس بالتحديد عما يواجهها من تحديات من جراء التحولات العالمية بل تبين كيف أن وضع هذه المجموعة هو الذي يمثل تحدي للاستقرار العالمي.

النموذج الأول : في معرض مناقشة للمقولات الخاصة بالعلاقة بين الديموقراطية والسلام العالمي وللمقولات الخاصة بعولمة الرأسمالية (كما سبق ورأينا) يبرز رؤيته عن أثر تزايد الفجوة بين أوضاع الدول الأقل نمواً والدول الرأسمالية . ومن ثم ففي خلاصة الدراسة يحدد المؤلف شروطاً ثلاثة لتحقيق نمط تفاعلات تعاوني سلمي وهي : الرخاء الاقتصادي العالمي ، تدعيم الديموقراطيات الليبرالية في الدول الكبرى ، تخفيض التوترات بين الشمال والجنوب . وهو يتشكك حول مصداقية تحقيق هذه الشروط بل ويرى أن هناك ما يستوجب التخوف من حدوث تأزم في هذه الشروط على نحو يؤثر على الاستقرار .

وخاصة أن التوترات في العالم الثالث تتجه للاستمرار في نفس الوقت الذي لا تتجـــه فيـــه الدول الصناعية إلى المشاركة في حلها بل إلى محاصرتها ومراوغاتها لتـــأكيد ســيطرتها وهيمنتها .

ومرة أخرى نجد النموذج الثاني في آخر قائمة المتغيرات المسببة لحالة الفوضـــى والاضطراب العالمي التي تصدى لتشخيصها يأتي بما يطلق عليه انتشار الفقر فـــي العـــالم الثالث . فهو يرى أن مشاكل الجنوب العديدة التي لن تحل في المستقبل القريب ستستمر في تعكير صفو السياسات العالمية ، كما أن انقسام دول الجنوب وتعددها إنما يضيف إلى تعقيـد الهياكل العالمية وتعقيد التفاعلات عبر القومية ومنها تدفقات الأفـــراد مـــن الجنـــوب إلـــى الشمال .

أما النموذج الثالث : فبالرغم من تركيزه على المقولات الغربية وعلـــى النمـــاذج التاريخية في الغرب إلا أن العالم الثالث برز في ثنايا تحليلاته المختلفة للقضايـــا موضـــع الاهتمام ومن أهمها قضايا التحديث وانتشار الديموقراطيـــة وعولمـــة الرأســـمالية وأزمـــة السلطة في الدول القومية وهي القضايا التي تطرحها آليات "التجانس" أو التفكك.

أما النموذج الرابع : فعقب اعترافه بأن العصر الجديد يتضمن عناصر قوية مـــن العصر القديم فهو يرى أن عالم اليوم إنما ينقسم إلى عالمين : العـــالم الأوربـــي أي عـــالم ميثاق باريس ١٩٩٠ والذي يعكس علام جروتيوس الذي يقوم علـــى قيـــم التعـــاون وقيـــم المجتمع المدني والأجزاء الأخرى التي تعكس عالم هوبز ومكيـــافيلي حيـــث تظـــل القـــوة المسلحة هي الحلم النهائي في العلاقات داخل الدول وفيما بينها.

من ناحية أخرى فإن الاقتراب المباشر يمثله النموذج الخامس حيث يقدم تحليـــلاً مباشراً عن آثار التغيرات العالمية على العالم الإسلامي في مستويات مختلفة يتولـــد عنـــه تحديات متنوعة (مبعثها سياسات القوى الغربية) يتعين على العالم الإســـلامي الاســـتجابة لها.

فالثورة الصناعية الثالثة التي يحتكرها عدة دول كبرى تزيد من الفجوة بين العالم المتقدم والعالم الإسلامي الذي لم تصل معظم دوله بعد إلى الثورة الصناعية الثانية . ومن ثم فمخاطر هيمنة التكنولوجيا الغربية قائمة سواء بالمنع - في مجال التسلح والصناعة - مما يؤدي إلى تهميش العالم الإسلامي وزيادة القيود على الأمن ، أو سواء الإغراق كما في مجال الإرسال المباشر بالأقمار الصناعية وما يمثله هذا من تهديد للقيم والمبادئ والثقافة الإسلامية .

أما التحولات في الكتلة الاشتراكية فلقد أدت إلى اختلال التوازن الدولي الثنائي لصالح الولايات المتحدة مما أفسح الطريق أمامها لتصفية الحسابات مع القوى المعادية في العالم الإسلامي كما أثر على تسوية وإدارة الصراعات المختلفة ، كما أن بروز روسيا كقوة تقليدية سلافية أرثونكسية أعاد الأوضاع التاريخية القديمة لروسيا المعادية للإسلام والساعية إلى حماية المسيحية الأرثونكسية .

أما اتجاه أوربا الغربية نحو الوحدة السياسية فمن شأنه أن يزيد الطبيعة التعددية للنظام العالمي ويخفف من حدة الهيمنة الأمريكية ويوجد بدائل جديدة لدى دول الجنوب ، إلا أنه من ناحية أخرى فإن القوة الاقتصادية الأوربية المتوحدة لابد وأن تدعم من الآثار السلبية الاقتصادية على العالم الإسلامي والتي ظهرت بوادرها من قبل .

أما الصعود الشرق آسيوي : في اليابان أو الصين فإن ذلك من شأنه فتح مجالات هامة أمام الدول الإسلامية للاستفادة من تجارب التنمية في الدولتين والاستفادة منها بتوفير بدائل - ولو محدودة - للهيمنة الغربية .

أما التحولات في النظام الاقتصادي العالمي نحو عولمة الرأسمالية والاقتصاد فهي تؤدي إلى مزيد من تهميش دول الجنوب وإلحاق تلك الاقتصادات بالعالم الصناعي الرأسمالي بشكل مباشر.

وإذا كانت هاتين المجموعتين من الآثار سواء في الاقــتراب غــير المباشــر أو الاقتراب المباشر تحويان قدراً كبيراً من التعميم والتبسيط فإن التحديات التي تتولــد عنــه ستكون موضع تفصيل أكثر على صعيد الفصل الثالث من هذه الدراسة

يبقى لنا أن نستخلص هنا بعض الملاحظات الأساسية من واقــع القــراءة فــي النماذج السابقة .

١- يطرح واقع العلاقات الدولية الراهنة المتشابك والمعقد والمتداخل (سواء بالنســبة للفاعلين أو قضايا التفاعلات أو شبكات التفاعلات أو آليات التفاعلات) تحديــات هامة أمام دول العالم الإسلامي باعتبارها في معظمها دول صغرى . فــإن إدارة التعامل مع هذا الواقع تتطلب إدراكاً وقدرات متعددة قد لا تتوافر فــي معظمــها لدى هذه الدول على النحو الذي يمكنها من إدارة مشاكلها الأساسية وخاصة فــي مجال التنمية البشرية والمادية.

٢- ولا يقتصر التحدي على "الواقع" ولكن يمتد إلى الإطــار القيمــي الــذي يغلفــه ويؤطره والذي ينبثق عن منظومة القيم والمصالح الغربية الرأســمالية فــالحديث الغالب عن انتشار الرأسمالية والديموقراطية وقيم الثقافة الغربية وسلوكياتها إنمــا يتم أساساً في هذه الأدبيات من منظور أحادي _ وإن تعددت روافده فهي روافــد تيار واحد _ على نحو يثير لدينا التساؤل عن "البديل" أي المشــروع الحضــاري البديل ومن الذي بمقدوره أن يطرحه الآن .

ناهيك عن الربط _بصورة أو بأخرى _ بيــن الديموقراطيــة والتنميــة الرأسمالية وبين تحقق السلام والأمن والاستقرار في العالم ومن ثم يصبح العــالم الثالث أو الجنوب_ مصدراً لتهديد هذه الأمور أو مصدراً من مصادر الفوضــى والإضطراب في العالم، أو تعبيراً عن استمرار الصــورة التقليديــة للسياســات الدولية أي الصراعية الواقعية .. وهنا يجب أن أسجل ما يلي : إن هذا الســيناريو في أدبيات نهاية القرن العشرين قد ظهر من قبل مع سيناريو منتصف الســبعينيات

فحين برزت أدبيات الاعتماد المتبادل الدولي والتي شخصت اتجاه العلاقات الدولية نحو حالة أكثر تعاونية _ تنافسية تختلف عن الحالة الصراعية التي اينعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، برزت في المقابل لها الأدبيات التي تبين أن حالة الاعتماد المتبادل هذه لا تصدق على العلاقة بين الشمال والجنوب(١٠) كما ظهر سيناريو مناظر أيضاً بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ففي مقابل انتشار الحديث عن حق تقرير المصير للشعوب والأمن الجماعي في ظل دور عصبة الأمم المتحدة كانت حالة "الجنوب " أو الدول المستعمرة لا تؤكد هذه المقولات .. كذلك حين تفجرت الأدبيات بعد أزمة الخليج الثانية شارحة النظام العالمي الجديد ظهرت الرؤى التي ظلت تحذر من أن العالم الثالث بصراعاته ومشاكله مازال قنبلة موقوتة وأن انتهاء الصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية لن ينعكس إيجاباً على أوضاعه بل كانت أزمة الخليج أحد هذه القنابل(١١).

٣- وإذا حاولنا أن نربط بين التنظير للواقع في البند الأول عاليا وبين الإطار القيمي الذي يغلفه هذا الواقع في البند الثاني عاليا _ يبرز لنا قضية خطيرة وهامة تمثل فهمنا لجوهر إشكالية العلاقة بين الخارجي والداخلي كما تطرحها الأدبيات الغربية الشاملة عن العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة ، ففي هذا الجوهر لم يعد التاثير الخارجي على الداخلي ينصب من حيث قنواته ومجالات تأثيره على السياسي والاقتصادي فقط ولكن امتد وبصورة واضحة وجذرية وعميقة تختلف من حيث الدرجة والعمق عن مراحل سابقة ليس إلى البعد الثقافي الاجتماعي، وما يتصل به من تشكيل عمليات الإدراك لدى النخبة فقط ولكن لدى القاعدة أيضا وخاصة في الدول غير الغربية : الاتحاد السوفيتي السابق ودول العالم الثالث . فينتج عن الطبيعة التداخلية المعقدة للعلاقات الدولية الراهنة في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قنوات وسبل عديدة لدعم وتعميق القناعة لدى غير الغربي ولتسجيل الاعتراف النهائي من جانبه ليس بتفوق الغرب فقط كما

حدث في مراحل سابقة ولكن بحتمية انتصاره وعدم القدرة على مناقشته ومن ثـم ضرورة الاقتداء به والالتحاق به لأنه لا بديل له ولعل إعادة قراءة تفسير كل مـن النموذج الأول ، والنموذج الثالث لأسباب انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط التطبيق الشيوعي في أوربا _ يساعدنا على فهم التعميـم السـابق . فكلاهمـا يعـرض لتفسيرات _ من منظورات مختلفة _لهذا الانهيار (تأثير سباق التسلح ، الصحـوة الديموقراطية للشعوب ، الانهاك الاقتصادي..) ولكـن النمـوذج الأول يـرى أن المكمن الحقيقي للتفسير هو الكيفية التي أدركت بها القيادة تفوق الغـرب وعـدم القدرة على الاستمرار بالطرق القائمة في الحكم وفي الاقتصاد . بعبـارة أخـرى يقول (Plg) إن ما كسر إرادة القيادة السوفيتية لم يكن فشل اقتصـادي أو ثـورة شعبية من أسفل ولكن Comparative historical Judgment بأن مجتمعاتهم ليست مثل المجتمعات الغربية وليس هناك أي دليل على أن تصبح مثلـها سـواء من خلال تجديد ونمو جذري في الشرق أو من خلال انهيار النظام الرأسمالي فـي الغرب . ولذا فإن هذا الإدراك هو الذي قاد جورباتشوف إلـى استسـلام غـير مشروط وهو الأمر الذي أنهى الحرب الباردة .

إذاً الأمر لا يتصل بتفوق الخصـم وتحدياتـه أساسـاً ولكـن يتصـل بالاعتراف من الداخل بعدم القدرة على المقاومة والتغيير وإصلاح النموذج مـن الداخل ولقد لعبت قنوات الاتصال الحديثة والتفاعلات العبر قوميـة فـي مجـال الانتاج والمال التي تؤدي دورها كما يقول النموذج الثالث (ص٢٠٤ص٢٠٥) فـي تحقيق تجانس _اجتماعي _سياسي بين المجتمعات _لعبت هذه القنوات دورها فـي التأثير على الصفوة وعلى القاعدة السوفيتية على نحو شكل هذه الادراكات وهـذه القناعات عن الفجوة القائمة وعن عدم القدرة على تخطيها .

ولعلنا نستطيع أيضا من خلال إعادة قراءة تاريخ مرحلـة التنظيمـات العثمانية في الأدبيات الغربية أن نستكشف منطقاً مناظراً يفسر كيفية انهيار الدولـة

لعثمانية من الداخل ومن جراء تأثيرات الخارج لتوظيف هذا الداخل الذي اتجـــه للغرب من أجل الإصلاح فلم يحدث له إلا الانهيار(١٢) .

٤- وأخيراً يبقى لنا القول إن القراءة في هذه النماذج هي قراءة في أدبيات شاملة كلية برز لنا من جنباتها مصطلح العولمة على مستويات متنوعة وكجزئية من جزئيات عدة في هذه التحليلات النظرية الشاملة عن "العلاقات الدولية في مرحلة ما بعـــد الحرب البادرة . ولكن ماذا عن "العولمة " في الأدبيات التي انفــــردت بالتعـــامل معها . وما الذي تقدمه لنا القراءة في هذه الأدبيات ليتراكم مع نتائج القراءة فـــي هذا المجموعة السابقة من الأدبيات

المبحث الثاني

أطروحات العولمة وناقديها : العملية البنائية للمفهوم

إذا كان التحليل السابق عن خصائص العلاقات الدولية قد تمحور حول السؤال : هل نعيش عصراً مغايراً فإن تحليلنا للعولمة يتمحور حول السؤال : ما شكل هذه المغايرة ودرجتها واتجاهها المستقبلي وتوجهها ؟

وحين بدأت الكتابة تحت هذا العنوان ، لم أعرف من أين أبدأ وكيف انتقل ونحو ماذا حتى أحقق الغرض المرجو من هذه الجزئية في سياق هذا المحور من الدراسة من ناحية وفي سياق العلاقة بين محاورها . من ناحية أخرى

واتساقاً مع الغرض من هذا المحور والسابق تحديده في المقدمة العامة للدراسة أي التصدي للتحدي الأساسي الذي يواجه دراسة وضع العالم الإسلامي في العالم (من مدخل التحديات الخارجية ألا وهو كيفية فهم هذا العالم أولاً وحالته الراهنة ، اتساقاً مع هذا الغرض وجدت أن المنهج الأفضل للاقتراب من "العولمة " ليس كتابة ورقة فكرية تعكس مفهومي عنها ولكن كتابة خلاصات عن كيفية التفكير في الموضوع أي تتصل بتشخيص الحالة القائمة للبحث والدراسة والتي محورها هذا المصطلح ، باعتبار أن هذا التشخيص هو مدخل أساسي لفهم هذه العولمة. بعبارة أخرى فإن اقترابنا من الموضوع ليس إلا عملية منهاجية لبناء المفهوم ورسم خريطة لأبعاد دراسته وما تثيره هذه الدراسة من إشكاليات . ولكن لماذا هذا الاقتراب؟ وكيف يتحقق ؟ وكيف يقود إلى فهم للعولمة ؟.

واتساقاً مع المنهج العام لدراسة وتحليل الأدبيات نصل إلى الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة ، من خلال عملية منظمة للقراءة المقارنة في تيار من أدبيات العلاقات الدولية الغربية التي تحمل مصطلح العولمة(١٣) في عنوانها على أن يعقب الإجابة على هذه الأسئلة الثلاثة طرح تصور عن مستويات دراسة العولمة وأبعادها على النحو الذي

يساعد على تحديد مكامن التحديات النابعة منها سواء الفكرية أو الحركيـــة والتـــي تواجـــه العالم الإسلامي .

أ- **لماذا هذا الاقتراب من المصطلح**

لقد كان وراء هذا الاقتراب دافعان أساسيان :

الدافع الأول يتصل بطبيعة حالة الاهتمام بالمصلح والتي اتسمت بأمرين :

أ- ثورة في الاهتمام بالموضوع ترجمتها مؤشرات عديدة وشـــاركت فيـــها علـــوم مختلفة ولا أدل على هذه المؤشرات من : الندوات والمقالات في الصحف وفـــي الدوريات العلمية والكتب ومقررات خاصة على مستوى الدراسات العليا أو فـــي أحاديث أجهزة الإعلام ، كذلك على مواقع الانترنت المختلفة.

ومن ناحية أخرى ليس الموضوع قاصرا على العلوم السياسية بفروعـــها المختلفة: النظرية السياسية والعلاقات الدولية أساسا ، ولكنه يمتد ضمـــن نطـــاق مشترك مع مجالات دراسية أخرى : الإعـــلام ، الأدب والثقافـــة ، الاجتمـــاع ، الاقتصاد، القانون والبيئة، حيث يقترن المصطلح بمشـــتقات متنوعـــة : عولمـــة الرأسمالية، عولمة الأعمال، عولمة التجارة ، عولمـــة الاســـتثمار ..، العولمـــة والثقافة والهوية والقيم، العولمة والسياسات، العولمة والاتصالات .. الخ

وهذا التنوع في المجالات التي تتطرق إلى الموضوع وامتداداتـــها بـــل وتقاطعاتها في أحيان كثيرة يدفع بنا إلى التساؤل حول : ما درجة التغيير الحـــادث في العالم وما درجة حداثته بالمقارنة بما سبق ؟ وما طبيعته وما درجة التداخـــلات بين المجالات المختلفة ؟

ب- لا يجمع بين هذا الاهتمام الوافر المتفرع والكثيف خطاب واحد حول التعريـــف، حول التشخيص (المضمون ، الأسباب المفســـرة ، الآليـــات ، النطـــاق) وحـــول المواقف والنتائج . بعبارة أخرى ليس هناك خطاب واحـــد ســـواء حـــول البعـــد الهيكلي الوظيفي أو البعد القيمي . ومن أهم المؤشرات على ذلك ما يلي :

بداية كل الدراسات بالإشارة إلى ما يلي : أن هذه مصطلح "موضـة " أو كلمة طنانه مزعجة ، أنه دائم التكرار وبالرغم من هذا فإنه غامض ومن ثم ليـس من السهولة فهمه لأنه ليس هناك اتفاق حول تشخيصه ومن هنـا المرونـة فـي استخدامه التي وصلت إلى حد الفوضى في نظر البعض وإلى حد القول في نظـر البعض الآخر، أن هناك من التعريفات بقدر ما هناك من الدارسين للموضـوع أو القول بأن "أفكار العولمة من الاتساع والتنوع والتغير لدرجة إمكان إلصاقها بـأي شئ "، أو القول بأن "العولمة " مفهوم غـامض ويثـير الإلتبـاس نظـراً لتعـدد التعاريف وتداخلها مع مصطلحات أخرى.

وإذا كانت المرحلة الراهنة من التغيير التي يمر بها العالم قد تفسر هـذه الحالة فإن هذه الحالة بدورها أكثر دلالة على حالة التغير والتحول التي يمر بـها ليس منظور دراسة العلاقات الدولية فقط ولكن والعلوم السياسية أيضا بل والعلـوم الاجتماعية برمتها.

الدافع الثاني: هو أنه قد تم تدشين هذا المصطلح وتداوله وبعمـق علـى صعيـد الجماعات البحثية الغربية منذ عقد من الزمان تقريبا ولقد بدأ التعامل معه _بصورة متكررة وكثيفة- على صعيد الجماعات البحثية العربية- الإسلامية منذ ١٩٩٧ تقريبا . ولقد غلـب على هذا التعامل في بدايته _وفي عمومياته تقريبا حالة من الرفض لهذه العولمة والـهجوم عليها والاتهام لها . ثم بدأت تتبلور جهود علمية عربية تسعى إلى التحليل العلمي للظـاهرة قبل اتخاذ المواقف تجاهها وهذا يفرض علينا كباحثين عن مصـادر التحديـات الخارجيـة للعالم الإسلامي أن نتوقف للتعرف على ماهية الطرح من مصادره الأصلية _كما تعرفنـا من قبل على تشخيص خصائص العلاقات الدولية الراهنة _ سائلين أنفسنا هل هذه الظـاهرة أو العملية أو الحالة (أياً كان تشخيصها) هل يتحقق عليها _من حيث طبيعتها وعواقبـها _ إجماع من التيارات الفكرية والسياسية المختلفة أم لا . ويمثل هذا التوقـف عنـد الطـرح الغربي أولاً ضرورة مسبقة للتوقف بعد ذلك حول الأطروحـات فـي الأدبيـات العربيـة

الإسلامية (١٤) في محاولة لتحديد خصوصية رؤيتها بالمقارنة بالرؤى الغربية من عدمه . وتكتسب هذه العملية الثنائية الخطوات للتعامل مع الأدبيات الغربية ثم العربية مبرراً منهاجياً نظراً لما تمثله "العولمة" من تحديات عملية متعددة الأبعاد وكذلك من تحديات فكرية لا تقل أهميةً عن العملية للفكر العربي الإسلامي وللسياسات العربية الإسلامية. وإذا كان البعض قد ينتقد هذه الثنائية في تحليل أدبيات العولمة الغربية ثم العربية _الإسلامية على أساس أن الأكثر علمية هو التمييز بين مدارس فكرية أو تيارات فكرية (ماركسية، ليبرالية ، واقعية ، قومية ..) فينتمي إليها المنظرين والمفكرين الغربيين والعرب، وعلى أساس التساؤل عن ماهية المرجعية العربية وماهية المرجعية الإسلامية، وهل هناك ما يميز الانتقادات الماركسية للعولمة عن الانتقادات الإسلامية لها . إلا أن الدراسة لديها _كما سبق الإشارة _ ما يبرر منهاجياً هذه الثنائية . فهي غاية مقصودة حيث من المخطط لهذه الدراسة أن تمثل قاعدة وتمهيد لدراسة أخرى حول ملامح رؤية إسلامية عن العولمة تمثل استجابة لهذه التحديات الفكرية والعملية .

ب- كيف تحقق هذا الاقتراب :

من واقع القراءة النقدية بين مجموعة الأدبيات المختارة من بين الخضم الهائل المنشور في هذا المجال خلال عقد التسعينيات ، نستطيع أن نضيف الإشكاليات التي تثيرها دراسة العولمة في مجموعتين :

المجموعة الأولى : إشكاليات التعريف والتشخيص ما هو المقصود بالعولمة ؟ ما هي مداخل الإقتراب من التعريف ؟ ومن ثم لماذا ليس هناك تعريف واحد ومتفق عليه ؟ بعبارة أخرى لماذا ليس هناك تشخيص واحد من حيث تجليات الظاهرة ، ومن حيث المتغيرات المفسرة لها ؟

المجموعة الثانية : اشكاليات التقييم : أي تقييم آثار العولمة على مجالات محددة.

لقد استطاع العلامة روزيتو أن يسجل في دراسته القيمة عن العمليـة الإجرائيـة لبناء مفهوم العولمة مجموعة من الأسئلة التي تلخص ما يثور بهذا الشـأن مـن علامـات استفهام ، وهي كالآتي :

- هل تظهر الاختلافات حول التشخيص بقدر ما تظهر حول التقييم ؟ أم أن الأخـير هو الذي يثير قدراً أكبر من الاختلاف؟
- ما هي المجالات التي تبرز حولها الاختلافات ؟ وهي أساساً أزمة الدولة ، وحالـة النظام العالمي بين الاتجاه نحو التجانس أو استمرار الاختلافات ؟
- وهل تتبلور هذه الاتجاهات على نحو يعكس الاتجاهـات الكـبرى فـي دراسـة العلاقات الدولية : الواقعية ، الماركنتلية ، الليبرالية ، الاعتماد المتبادل الدولـي، والهيكلية .
- ولقد طرح العلامة "روزينو" الاشكاليات المفاهيمية التي تثيرها دراسة العولمة فـي مجموعة من الأسئلة . ويمكن ملاحظة أنه يمكننا تصنيف هـذه الأسـئلة حـول الاشكاليتين السابق تحديدهما . وتتلخص هذه الأسئلة كالتالي :

أ- هل العولمة عملية أم ظرف أم حالة نهائية مبتغاة ؟
هل هي حالة ذهنية أم تمثلها تعبيرات مضمونية ؟
هل تنبع من مصدر واحد أساسي أم تنبع من عدة مصادر متداخلة ؟ هل تحركـها الاقتصاديات أم الابداعات التكنولوجية أم الأزمات البيئية العالمية أم مزيج من كل هذه العوامل وغيرها ؟

ب- هل تعني تعميق التجانس أم اعتياد متنامي على التنوع أي تآلف مـع اختـلاف؟
هل تعني عالم موحد أم نظم منفصلة ولكن مرتبطة مع بعضها بروابط ماديـة أو رمزية شكلية؟
هل تتسم بممارسات ثقافية متميزة أم هي مجرد مجموعة من الثقافات المحلية ؟

هل العولمة تدمر أم تحول التمايزات طويلة الأجل بين الداخلي والخارجي ، وبين القريب وبين البعيد وبين نحن وهم ؟

هل تتجه وجهة واحدة أم تتحرك في اتجاهات مختلفة ؟

ما هو مآل الدولة القومية ؟ هل استمرارها يعكس أم ينال العولمة ؟

هل الاتجاهات نحو الكيانات الإقليمية يحول دون العولمة ؟

هل تكمن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في عمليات العولمة ؟

وأخيراً هل يجب الترحيب بها أو رفضها ؟ هل ستحسن من حياة الشعوب أم يجب مقاومتها ؟

ج- ما هي نتائج هذا الاقتراب لمحاولة فهم العولمة ؟

تنقسم هذه النتائج في مجموعتين الأولى خاصة بالتشخيص والثانية خاصة بالتقييم:

المجموعة الأولى :

١- تنوعت الاتجاهات حول التعريف والتشخيص

- بل يمكن القول أن طبيعة التعريف اقترن بالمجال المعرفي الذي يتم الاقتراب من خلاله للمصطلح فتعريف خبراء الاقتصاد يختلف عن تعريف خبراء الإعلام والثقافة الذي يختلف بدوره عن تعريف خبراء الاجتماع أو السياسة .
- ولم تكن التعريفات محكمة ومحددة إجرائياً في كل الدراسات بقدر ما كانت في معظمها مجرد تحليل للتعبيرات عن العولمة أو القوى المفسرة لها
- كذلك اقترن الاقتراب من التعريف بالتداخل أو المقارنة مع مصطلحات أخرى تستخدم أيضا لوصف الوضع الذي عليه العالم ومن أهم هذه المصطلحات : الاعتماد المتبادل ، العبر قومية ، التحرير ، التدويل ، العالمية ، المجتمع العالمي
- كذلك أبرزت الاقترابات أن هناك اختلاف حول الأولوية التي تحظى بها الأبعاد الاقتصادية بالمقارنة بغيرها من الأبعاد مثل التكنولوجية الاتصالية أو غيرها

سواء كتجليات أو كقوى مفسرة أو كنتائج للعولمة . ومن ثم يمكن التمييز في التعريف والتشخيص بين اقتراب الاقتصاد السياسي واقتراب الاجتماع السياسي واقتراب العلاقات الدولية

- وهذه الاختلافات تبرز السؤال التالي أي هذه الأبعاد السبب وأيها النتيجة ، وأيها التجليات وأيها القوى المفسرة ؟ ومن ثم أي المجالات المعرفية هو الأقدر على التشخيص الشامل والكلي لهذه العولمة .
- وأخيراً فمن أهم النقاط التي يبرز حولها الاختلاف في التعريف والتشخيص هي ما إذا كانت العولمة : عملية أم ظاهرة أم حالة مبتغاة .

٢- وفيما يلي عرض لبعض محاولات التعريف والتشخيص التي تساعد على توضيح الملاحظات العامة المطروحة عاليا:

- يرى روزينو أنه لا يمكن وضع تعريف واحد للعولمة لأنه ليس هناك مفهوم واحد مقبول بدرجة كبيرة نظراً لأن نطاقاً واسعاً من الأنشطة والممارسات يدخل تحت مسمى العولمة كما أن المراقبين على اختلافهم يستخدمون المصطلح لوصف ظواهر متباينة وإن كانت متداخلة . ولهذا كله تظهر تعاريف متعددة وغير محكمة. ويرجع هذا الالتباس أو الخلط إلى طبيعة المرحلة الحالية من التحول العالمي والتي تستدعي طرقاً جديدة لفهم ظواهر غير مألوفة ، حيث أن الإنسانية جمعاء تدخل في مرحلة تحول عميقة ولهذا من السابق لأوانه تعريفها بدقة وضع تعريف إجرائي محدد ومتفق عليه . بعبارة أخرى نظراً لهذه المرحلة التحولية في جميع أبعاد الحياة البشرية بحيث نجد أن مصطلح العولمة يبرز في سياقات معرفية متنوعة لأن العولمة تتصل بمستويات مختلفة من الأنشطة ومن ثم فهي ذات تجليات وتعبيرات مختلفة (إعادة التنظيم العالمي للإنتاج ، تغلغل الصناعات والاستثمارات عبر الحدود ، انتشار أوراق المال ، انتشار السلع الاستهلاكية المتشابهة، الانتقال الكثيف للبشر ، الاتجاه العام نحو الدمقرطة)؛

نظراً لهذه المرحلة فإنه من الصعب صياغة مفهوم جامع للعولمة يتحقق حوله قبول عام بل قد يرى البعض أن أبعاد العولمة مختلفة لدرجة تحول دون أن يجمعها تعريف واحد .

- ويرى روزينو من ناحية أخرى أن العولمة هي عملية وليست حالة نهائية مرغوبة أو ظرف قائم أو مجرد ظاهرة ولهذا فهي تختلف عن الكونية Universalism Globalism

- ولهذا ووفقاً لتحليل روزينو فإن العولمة كعملية تعني المشاركة والاهتمام بما يحدث في الشئون العالمية على نحو يتخطى الأسس الوطنية للسلطة والتي سبق وكانت أساس الحياة الاجتماعية حيث حدث تغير في نطاق اهتمامات الأفراد لتتعدى الإقليم والشكل التقليدي لنظام الدول . وبهذا يرى روزينو أن العولمة كعملية تتضمن كل القوى التي تدفع الأفراد والجماعات والحكومات والتنظيمات نحو أشكال متشابهة من السلوك . ومن ثم فإن التطورات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدعم من اتساع نطاق المصالح والممارسات بحيث تتخطى الحدود الوطنية هي بمثابة مصادر العولمة والتعبيرات عنها ويتجه روزينو لزيادة الصورة وضوحا عن العولمة كعملية من خلال مقارنة العولمة بالمحلية Localization . وعلى صعيد آخر فإن روزينو حدد أربع عمليات فرعية تتبلور من خلالها العولمة في أبعادها الشاملة : السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، وهذه العمليات هي :

الاتصالات ، ذات المسارين التي يسرتها التكنولوجيا الجديدة على نحو دفع بالتفاعلات العالمية التي تتجاوز الحدود المحلية ، والاتصالات أحادية الاتجاه من خلال الكتابة لنشر الأفكار والمفاهيم والرموز حيث أن المعرفة السائدة ليست حقيقية بقدر ما هي مفاهيمية ، الانتشار الحادث من خلال المحاكاة التي تيسرها سبل عديدة تسهل الإلمام بسلوكيات المجتمعات الأخرى بحيث يبدأ التقليد سواء بوعي أو بدون وعي ، وأخيراً هناك التماثل المؤسسي والذي لا ينبع من الاتصال

بالغير أو التعامل معهم أو المحاكاة لهم والذي يولد آثار تشابهية؛ ولكن ينبع من " فرض القادة لهذا النوع من التشابهات على المجتمع المحلي . والانتشار السريع لنظم اقتصاد السوق يضرب لنا مثالاً جيداً على هذا التشابه الناجم عن هذه العملية الرابعة .

ويرى بول هيرست أن مقومات الرؤية الشائعة –الليبرالية الجديدة – في الأوساط الأكاديمية والصحفية والسياسية أن العالم يواجه تحدياً اقتصادياً كونياً بحيث أضحى على الدول الصناعية الاستجابة لضغوط المنافسة الدولية وإلا ستتعرض للخبو ، وأن العولمة قد تخطت الاستراتيجيات القومية الاقتصادية ، وفي مجال الرفاهة الاجتماعية فإن النشاط الاقتصادي لم يعد يتطابق مع نطاق إقليم الدولة القومية لأنه أصبح كونياً وعبر قومي ومن ثم فإن الحكومات لم تعد إلا سلطات محلية عليها أن تؤدي الخدمات اللازمة لرجال الأعمال، وأن تدفع بالقدرة التنافسية لمؤسساتها الوطنية وأن تجذب الاستثمارات، حيث أن المؤسسات والشركات عبر القومية والأسواق المالية العالمية هي التي أضحت تضع الأجندة السياسية. ونلاحظ هنا أن هيرست يطابق أساساً بين العولمة وبين الاقتصاد الكوني.

ومن المحاولات الأخرى من خلال اقتراب الاقتصاد السياسي أيضاً نذكر محاولة فيليب كرني– الذي يرى أن حدود العولمة ليست واضحة وأن عناصرها متعددة ولم يتم تحديدها بوضوح كاف بعد . ولكن يقدم تعريف إجرائي يعكس منهج دراسته وهو : مجموعة من الهياكل والعمليات السياسية النابعة من الطابع المتغير للسلع والأصول والتي تكون قاعدة الاقتصاد السياسي الدولي.

وترى كليرتيران : أن العولمة ليست مجرد العمليات الاقتصادية في عالم بلا حدود أو عالم الشركات ليس عالم الدول ، كما أنها ليست كما تفترض مقولات الليبرالية مجرد قوة اقتصادية ذات آثار إيجابية متساوية بالنسبة للعالم كله ولكنها عملية كلية وشاملة. فهي ليست مجرد تعبيرات اقتصادية لأنها ظاهرة متعددة الأبعاد الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية والأيديولوجية فضلاً عن أنها تحمل عواقب متناقضة؛ ولهذا ترى كليريتران

أن التعامل مع مصطلح العولمة إنما يعكس دأب دارسي العلاقات الدولية على فهم التغيرات العالمية المعقدة.

أما فيليب كيرني : فيرى أن التحول الجذري في طريقة إدراك العالم إنما يفسح الطريق أمام دراسي العلاقات الدولية للبحث عن منظور جديد والمطروح لهذا الصدد هو العولمة وهذا المفهوم يتسم بالغموض وهو محل تساؤل على أصعدة مختلفة ومن أهم الجوانب التي تثير التساؤل جانبان: من ناحية مضمون العولمة : هل هي ظاهرة ذات بعد واحد وتعرف قوة دافعة واحدة هي الاقتصاد فقط ؟ أم هي تعبير عن حالة جديدة من تطور المجتمع الدولي ؟ أم هي عملية تجميعية نحو التجانس بين الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عالم منكمش الأطراف.

ومن ناحية أخرى القوى المحركة للعملية : هل هي ظاهرة اقتصادية فقط أم ذات أبعاد متعددة حيث تمثل خطاب سائد تتقاطع من حوله كثير من المجالات المعرفية. من بداية السطر ويوضح كيرني منحاه في الاقتراب من العولمة من خلال مقارنة منطلقات الواقعية والليبرالية الجديدة والاعتماد المتبادل ليصل إلى أن الجديد في منطلقات العولمة أنها تتحدى المفاهيم التقليدية عن مستويات تحليل العلاقات الدولية وعلم السياسة وهي الفصل بين الداخلي والخارجي ، الطابع الفوضوي للعلاقات الدولية ، والطابع الهيراركي المنتظم والسلطوي للداخل . حيث أن العولمة تعني : التداخل بين الداخلي والدولي، التداخل بين العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسايسية وتقاطعها على نحو يؤثر على حدود السياسات العالمية ، مفهوم الدول مفهوم اجتماعي تاريخي يؤدي وظيفته وفقا لطبيعة المرحلة التاريخية التي تفرزه ومن ثم لابد أن تتغير وظيفة الدولة ودورها في المرحلة الراهنة.

وتنطلق دراسة جان آرت شولت من أن النقاش حول العولمة يبرز مسألة الحدود والقضايا المرتبطة بها : الحكم ، الاقتصاد ، الهوية ، الجماعة، ومن ثم يقوم المؤلف بالاقتراب من التعريف الإجرائي من خلال التمييز بين ثلاثة سبل لفهم العولمة تتصل

جميعها بالحدود : وأولهم : تزايد علاقات عبر الحدود Cross borders، وثانيهما تزايد علاقات الحدود المفتوحة ، وإذا كان الأول والثاني يثيران على التوالي التداخل مع مفهوم الاعتماد المتبادل الدولي ومفهوم التحرير فإن المؤلف يرى أن الذي يعبر عن العولمة حقيقة هو Tarns - borders relations التي تعكس - ليس العبورية (Cross) أو الفتح (Open) وهما قديمان ولكن تعكس تحولا حقيقياً في الجغرافيا البشرية ناجماً عن تغيرات جذرية في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات خلال العقود الأخيرة .

٣- **يبقى لنا أن نسجل الملاحظات التالية حول مضمون العولمة** وحول العوامل المفسرة لها فإذا كان التعريفان الثاني والثالث يعكسان اقتراب الاقتصاد السياسي الدولي فإن التعريفات الأول والثالث والرابع والخامس يتسمون بالشمول والكلية نظراً لامتدادهم إلى أبعاد أخرى غير الاقتصادية؛ أي غير عولمة الرأسمالية أو الاقتصاد الكوني . فإن هذه التعريفات وإن رأت في الاقتصاد محركاً أساسياً في العولمة إلا أنها رأت أيضاً أنه بمفرده لا يكفي لتحقيق الفهم الصحيح لهذه العولمة كظاهرة أو كعملية أو كحالة ولقد حرصت هذه الاقترابات الشاملة من العولمة أن تنبه إلى البعد الثقافي الاجتماعي إلى جانب الأبعاد التقليدية التي جرى التركيز عليها في تحليل العلاقات الدولية أي الأبعاد السياسية - الأمنية التقليدية التي برز الاهتمام بها خلال اشتداد الحرب الباردة وأبعاد الاقتصاد السياسي التي برز الاهتمام بها منذ بداية السبعينيات .

ولقد أضحت عولمة الثقافة والمجتمعات أو العولمة والثقافة من أهم المستجدات التي يمكن القول إن صعودها (بدون انفصال عن السياسي -الاقتصادي) يميز المرحلة الراهنة من العولمة، وذلك بفرض قبول أن العولمة ليست عملية حديثة أو لصيقة بنهاية القرن العشرين ونهاية الحرب الباردة بل أنها قديمة ذات جذور تاريخية ترجع إلى بداية الرأسمالية وتطورها منذ عدة قرون وإذا كانت وهذه التعريفات الشاملة جاءت من نطاق منظري العلاقات الدولية أساساً فهذا يعني أنه يظل من مهمة هذا المجال الدراسي أساساً

تقديم رؤية شاملة حول خريطة الأبعاد المختلفة للعولمة (تجليات ، عمليات ، قوى) مفسرة وهي الأبعاد التي تهتم بأحدها منفصلة عن الأخرى مجالات دراسية ولهذا يمكن القول أن الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية الثقافية في الدراسات الدولية يمثل الإضافة الحقيقية في دراسة التغيرات العالمية الراهنة على نحو يدفعنا للتساؤل هل يمكن أن يصبح مجال دراسة التغيير العالمي مجال دراسة مستقلة تتعاون على صعيده علوم مختلفة ؟ ولعل من أهم المؤشرات على صعود الاهتمام بهذه الأبعاد في الدوائر الأكاديمية للدراسات السياسية ظهور أطروحات صدام الحضارات والجدال الذي أثارته والذي يعكس أبعاداً ثقافية -حضارية شديدة الوضوح . ولذا سنفرد لها جزئية خاصة من التحليل (كما سنرى) .

المجموعة الثانية: الاتجاهات المختلفة حول آثار العولمة

١- تبلورت حول مجالين أساسيين وهما أزمة الدولة القومية وحالة النظام العالمي عن حالة **النظام العالمي** يطرح التساؤل التالي هل تتحرك أجزائه نحو التشابه والتجانس Homogenity , heterogenity , convergence, similarity ، أم نحو العكس أي نحو مزيد من الفوضى والتعدد والاختلافات وعدم التجانس : أم يعرف مجموعة من القوى التي تدفع نحو قدر من التشابه مع استمرار قدر من الاختلافات وهذا التساؤلات قد تم تناولها والإجابة عليها على عدة مستويات وهي توزيع الثروة والرخاء في العالم ، القيم والأسس التي تنبني عليها النظم الداخلية وخاصية الديموقراطية ، الهوية الثقافية والأبعاد القيمية الأخلاقية، لهذا فإذا كان مصطلح BORDERELESS WORLD قد انتشر في ظل مقولات الليبرالية الجديدة عن حتمية وعن ضرورة التحولات في الاقتصاد العالمي نحو سوق واحدة ، تزايد الاستثمار المباشر وتحرير التجارة وأثارها الإيجابية على الجميع إلا أنه من ناحية أخرى ظهرت دراسات أخرى تمحص في حقيقة اطلاق هذه المقولات سواء على الصعيد الاقتصادي الدولي المباشر أو على صعيد عواقبه

الاجتماعية والسياسية الداخلية. ومن ناحية ثالثة تبلور اتجاه يوجه النظر إلى عدة ثنائيات Localization - Globalization homogenity- Hegemonity convergenve- divergenve ?

وتثير جميع هذه الثنائيات معضلة أنا والآخر ، نحن والغير في سياقات حضارية مختلفة وبمناحي قيمية متنوعة وخاصة فيما يتصل بالأبعاد الاجتماعية الثقافية، فلقد اهتمت الدراسات التي تطرح هذه الثنائيات ببيان الآثار الانقسامية الناجمة عن التفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب وتزايد عواقبه في ظل متطلبات العولمة الاقتصادية في مواجهة الجنوب وكذلك الآثار الاجتماعية الداخلية الناجمة عن متطلبات الإصلاح الهيكلي للتكيف مع العولمة ومن ثم زيادة الفجوة داخل الدولة الواحدة. وثاني هذين الأمرين هو بيان كيف أن هذا الانقسامات هي التي تقود إلى مزيد من التفكير في المحلية والهوية ومن ثم فبالرغم من التعبيرات الظاهرية للعولمة التي تشير إلى التحرك نحو التجانس أو التشابه أو التناظر إلا ن جوهرها يولد مزيد من الاختلافات والتمايزات أو يعكس هذا الجوهر -لدى البعض الآخر- اتجاهات للهيمنة.

٢- وفيما يلي بعض التفصيل الذي يوضح هذه الملاحظات التحليلية عاليا :

فعن المحلية في مواجهة العولمة يقول روزينو أنه إذا كانت العولمة تقلل من أهمية الحدود والالتصاق بالإقليم فإن المحلية على العكس من ذلك ، وإذا كانت العولمة تمكن الأفراد ، السلع ، المعلومات، الأفكار ، القيم ، السلوكيات من التحرك رغما عن الحدود ، وإذا كانت العولمة تعمل على صعيد كل الأنشطة فإن قوى المحلية إيضاً تعمل في مواجهتها على نفس هذه الأصعدة . ومن ثم فإن كلا من العولمة والمحلية عمليات طويلة الأجل وذات جذور سابقة واستمرارها معاً هو الذي أدى دائما إلى الصراع الدائم بين نحن وهم . ويرى روزينو أن الإجابة على ما إذا كانت العولمة والمحلية بديلين كاملين أم يمكن أن يتواجدا معاً بدون

صراع أم يمكن أن يتألف من التفاعل بينهما اتجاهات جديدة؟ ليست إجابة سهلة لأنها ذات بعد قيمي واضح ، ولهذا يحذر روزينو بشدة من مغبة القول إن العولمة تعني : المركزية والتجانس والاندماج في حين أن المحلية تعني اللامركزية والانقسام والتفسخ . لأن هذه التعبيرات المتقابلة إنما تعني حكماً قيمياً بأن العولمة هي الأفضل والمحلية هي الأسوأ ولذا يرى أن الأفضل هو القول أن العولمة تحتوي اتجاهات التشابه في حين أن المحلية تعكس اتجاهات الاختلاف وخاصة إن العمليتين ليستا مستقلتين تماماً عن بعضهما بل كانت كل منهما مصدر الأخرى ، ولذا فإن الصراعات التي تعم الكرة الرضية هي صراعات بين العمليتين فمثلاً نجد أن صراع الجماعات الوطنية الفرعية للحفاظ على الاستقلال إنما هو استجابة مباشرة للضغوط والتدخلات الخارجية التي تهدد- باسم العولمة- الهويات الثقافية لأقاليم العالم .

ومن ناحية أخرى لا تقدم كلير تيران هذه الرؤية لتوفيقية ولكنها كانت أكثر وضوحاً في رفض الآثار الاندماجية للعولمة وذلك على مستويين من التحليل: المستوى الخاص بحالة العالم ككل ولذا فهي يقول إنه إذا كان البعض يرى أن الكل أمام العولمة سواء بغض النظر عن الثقافة والعرق والقومية والجغرافيا فإن هذه الصورة الشمولية عن العولمة مرفوضة أي مرفوض اعتبارها تفسير عبر قومي للثقافات والسياسات والاقتصاديات والأيديولوجيات ، لأنه مازال هناك جيوب للمقاومة نابع من زيادة بؤس بعض أقاليم العالم ، بل أن الدوائر الرأسمالية الغربية نفسها تتكلم عن الآخر، وبعضها يقبل الثمن الاجتماعي الباهظ الذي تدفعه الشعوب من أجل إعادة الهيكلة والتكيف اللذين تتطلبهما العولمة ولا يستنكروا هذه التكلفة على أساس أن هذه الشعوب ليست مثلنا ويعني هذا في نظر المؤلفة أن اعتبار الفقير ليس منا ويختلف عنا إنما يعني إمكانية التضحية به من أجل متطلبات العولمة. ولذا ترى المؤلفة في هذا المستوى من

تحليلها أن هذا التمييز بين نحن والآخر (لاحظ أنه من منظار الوضع الاقتصادي وليس الثقافي الحضاري الديني) يؤدي إلى بروز التأكيد على الهويات وعلى المحلية . ولذا فإن كانت آليات العولمة أدت إلى "إنكماش العالم " إلا أنها تزيد تطلعاتنا لفهم الاختلافات المتزايدة. أما المستوى الثاني من تحليل المؤلفة للعواقب فيتصل بداخل الدول وهي ترى أن المزايا والمكاسب المتصورة كنواتج للعولمة لا يتم الشعور بها على مستوى عالمي ولا تحقق التجانس سواء داخل الدولة أو بين الدول بالقدر الذي يروج له المعتقدين في إيجابيات العولمة . ذلك لأن عواقب عمليات العولمة في مجال (الاتصال والانتقال والإنتاج والمال) تقدم مدلولات هامة عن استمرار الاختلافات (حول حماية حقوق الملكية الفكرية مثلاً) وعن عدم استفادة الجميع من نفس العمليات بنفس القدر فالأقاليم المهمشة في الاقتصاد العالمي تعاني من الآثار الاستبعادية للعولمة التي ليست في صالح عمليات التنمية فيها ومن ثم فإن التهميش الذي يعاني منه الأقل نمواً من بين دول الجنوب سيكون من الصعب تجنبها في ظل العولمة . ولذا فإن الأخيرة- في نظر كلير تيران- إنما تكرس عدم التخلف، وتمتد العواقب في نظر المؤلفة إلى داخل الدول ذاتها- سواء المتقدمة أو المتخلفة- فإن التطور الهائل في التخصص التكنولوجي- والذي هو أحد تجليات العولمة- يمثل ضغوطا شديدة على مستويات الدخول وطرق الحياة . حيث يؤدي إلى تبلور الانقسامات بين فئات من العمالة : فتلك التي تقدم خدمات إنتاجية روتينية أو خدمات شخصية تظل دخولها منخفضة في حين ترتفع أجور فئة ثالثة وهي التي تقدم خدمات إبداعية .

ويقدم كيرني صورة أكثر تفصيلية عن رفض الآثار الاندماجية التجانسية للعولمة بل والتركيز على أبعاد التعقد والتداخل ليس على الصعيد الاقتصادي فقط ولكن السياسي والاجتماعي أيضاً وفي تداخلهم معاً فعلى الصعيد الاجتماعي مثلاً يشير كيرني إلى تزايد ارتفاع صبوت الانتماءات والهويات

الاجتماعية والإقليمية والعرقية بحيث لم تعد هناك -بصورة واضحة- مجتمعات ذات ثقافة وطنية واحدة (شبكة الاداريين عبر القومية ، شبكة رجال الأعمال) ومن ناحية أخرى يدعو إلى عدم التهوين من شأن القومية وتأثيراتها.

أزمة الدولة : هناك اتفاق على أن الحديث عن أزمة الدولة ليس بالجديد . فلم يطرح منظرو العولمة فقط هذه الأزمة ولكن أثارها من قبلهم- ولو في إطارات وتفاصيل مختلفة- كل من منظري الاندماج الهيكلي والوصفي ، والعبر قوميين بل والماركسيين وكذلك المثاليون العالميين. أما منظرو العولمة فإن كان بعضهم- الليبراليون الجدد- يقولون بأن عصر الدولة قد انتهى فإن آخرين تصدوا لهم بالنقاش من زوايا مختلفة: ابتداء من الماركنتليين الذي يتحدثون عن تزايد قوة الدولة وليس ضعفها ، إلى بعض الاجتماعين الذين يرفضون مقولة أن الدولة استمدت وجودها ودورها من التاريخ الذي يتغير الآن، إلى من يقولون بحدوث تحولات عميقة في قوة الدولة وسلطتها من حيث الدرجة والنوع، إلى من يقولون بتحول الدولة من دولة الرفاهة إلى دولة المنافسة ، إلى من يتحدثون عن مؤسسات الحكم التي تفتقد الرقابة الديموقراطية وأخيراً إلى من يعترفون بأن الدولة باقية ولكن تغيرت طبيعتها حيث فقدت مظاهر سيادتها التقليدية على إقليمها ، ومع ذلك ستظل الدولة العميل الأساسي لخدمة العولمة من خلال دور متعدد المستويات على الدولة الجديدة إعداد نفسها له وهي مستوى التنافس مع الدول الأخرى إلى جانب مستوى التنافس مع الشركات المتعددة الجنسية ومستوى التنافس بين الشركات لنفسها، هذا وتتعدد المجالات التي يظهر على صعيدها مدى تأثير "الرأسمالية العالمية " أو عولمة الرأسمالية على دور الدولة : هذا وتحدد جان آرت شولت مجموعة من القواعد التي تظهر هذا التأثير. وهي التي تمثل القاسم المشترك بين جميع أنواع الدول حيث أن الدول لم تتأثر بنفس القدر ولم تستجب بنفس الطريقة . وهذه القواعد هي :

استمرار الدول وعدم انتهاءها ، انتهاء سيادة الدولة بالمعنى التقليدي ، تبلور الصراع في الداخل لصالح الخارجي ، تزايد التفاعلات متعددة الأطراف ، انتهاء نمط

الحرب القديمة من أجل السيطرة على الأرض ، تقلــص دور الرفاهــة ، العوائــق التــي تعترض الديموقراطية .

هذا وأخيراً نستطيع أن نلخص الجدل بين الاتجاهات المختلفة حول ما للعولمة من آثار إيجابية أو سلمية على حالة العلاقات الدولية في المجموعتين التاليتين من المقــولات - التي قدمتهما إحدى الدراسات الشاملة عن العولمة والسياسات الدولية(١٥) وتــدور حجــج الفريق الأول حول مقولات التنميط : عالم واحد ، اقتصاد عالمي ، ثقافة عالمية .. وهــي تتلخص كالآتي:

ضخامة وسرعة التحول الاقتصادي مما أوجد سياسات عالمية جديــدة. لــم تعــد الدول وحدات مغلقة ولم تعد تسيطر على اقتصادياتها . وأضحى الاقتصاد العــالمي يشــهد درجة أكبر من الاعتماد المتبادل حيث تنامت التجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال.

الثورة في مجال الاتصالات بين أرجاء العالم على نحو أثر على الوعي بــالذات بالمقارنة بالآخر . حيث يمكن القول أنه يوجد الآن ثقافة كونية حيــث أضحــت المنــاطق الحضرية متشابهة . ولذا فإن العالم أضحى أكثر تجانسا حيث تتنــاقص الاختلافــات بيــن الشعوب. ونظراً لانهيار عامل الزمن والوقت أضحى هناك وحدة كونية تعرف درجة عالية من التفاعلات العبر قومية بين مجموعات وطنية مختلفة إلى جانب تفاعلات بيــن شــبكات عالمية في مجالات متنوعة.

ويعبر عن هذه الآراء تيارات الليبرالية الجديدة. كما تنعكس فــي خطــاب قــادة المؤسسات العالمية المالية الكبرى مثل صندوق النقد الدولــي وخطــاب مســئولي الماليــة والاقتصاد الأمريكيين

أما حجج الفريق الثاني - والتي تدور حول مقولات رفــض هيمنــة المحتــوى " الغربي " لعمليات العولمة فهي تتلخص كالتالي :

إن العولمة مصطلح طنان يشير إلى المرحلة الأخيرة من الراسمالية ، ولا يوجــد اقتصاد كوني واحد ، فالفواعل من غير الــدول ليســت إلا أدوات حكوماتــها فــي تنفيــذ

سياساتها، والتجارة والاستثمار العالمي مازالت متركزة بين الكتل الثلاثة الاقتصادية الكبرى ، أوربا ، أمريكا الشمالية ، اليابان. العولمة ذات أثار غير متساوية فهي لا تصدق إلا على جزء من البشرية وذلك في العالم المتقدم فقط ، العولمة لا تعكس إلا قيم واقتصاد الغرب فقط ولكن أين قيم ومصالح الشعوب والحضارات غير الغربية حيث أن كل الذي يتضمنه خطاب العولمة ليس إلا ترديداً لرؤية الغرب للعالم على حساب رؤى الثقافات والحضارات الأخرى ، لا تحقق كل الشعوب مكاسب من العولمة ولكن كثير منها سيعاني من خسائر ومن ثم فإن العولمة ليست إمبريالية فقط ولكنها أيضا إستغلالية ، لا يوجد بعد ثقافة غربية عالمية بل مازال الصدام بين الثقافات قائما حول قضايا حقوق الإنسان، والمرأة ، والدين.

ويعبر عن هذه الحجج تيارات الفكر الواقعي ، القومي ، الهيكلي وكذلك يشترك فيها الفكر الإسلامي وخاصة فيما يتصل بالأبعاد الحضارية -الثقافية.

خلاصة :

على ضوء استعراض هذه الاتجاهات المختلفة حول المجالين الأساسيين لتأثيرات العولمة أو تجلياتها ومضمونها وفواعلها يجدر التوقف عند بعض الملاحظات التالية حول ما الجديد عن حالة العلاقات الدولية في إطار العولمة والتي تنبثق بدورها عن الملاحظات المنهاجية السابقة حول مستويات دراسة العولمة

الملاحظة الأولى: أن العولمة التي تتصدى لها أدبيات نظرية العلاقات الدولية هي عولمة متعددة الأبعاد (الاقتصادية -الرأسمالية) ، (السياسية -الديموقراطية) ، (الثقافية - القيمية)، وباعتبارها عملية مستمرة تاريخية برزت تحت تأثير عدة قوى ذات جذور وإن تكثفت حاليا درجتها وعمقها نظراً لاعتبارين أساسيين: أحدهما يقترن بالعقدين الماضيين وهو الثورة التكنولوجية الهائلة التي حققت طفرة نوعية في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على نحو أثر بدرجة كبيرة على طبيعة القوة فلم تعد القوة العسكرية فقط أو القوة الاقتصادية فقط ولكن أيضاً قوة المعرفة والإبداع والمعلومات . والاعتبار الثاني

يتصل بنهاية الحرب الباردة والصراع الأيديولوجي والقطبية الثنائية ومن ثم ظهور النموذج الحضاري الرأسمالي الغربي وكأنه بلا منافس في الوقت الراهن . ولهذا فإنه على ضوء هذين الاعتبارين يمكن القول إن هناك إرادة واعية وراء تحويل عملية العولمة إلى منظومة مقننة ومؤسسة وذلك من جانب الغرب الذي يقود عملية العولمة والذي انتصر في الحرب الباردة بلا حرب وأحتكر عناصر القوة الجديدة العالمية. ولا أدل على ذلك من البيانات الرسمية من قادة الدول الصناعية الغربية والتي يتسم خطابها بالتقييم الإيجابي للعولمة(١٦) ومع ذلك كان بعض البيانات الأخرى – الصادرة عن مستويات أدنى بين مستويات التنسيق الغربي العالمية مثل الاتحاد الأوربي – وإن تضمنت انتقادات للعولمة فهي لا ترى فيها تناقضا مع التكتلات الإقليمية الجديدة(١٧) كذلك فإن خطاب الهيمنة (تلويحاً بها أو انتقاداً لها) يقع في خلفية الأدبيات النظرية سواء بصورة ضمنية أو بصورة مباشرة والمقصود هنا هيمنة النموذج الغربي بأبعاده المختلفة الاقتصادية -السياسية - الثقافية .

والحديث عن تجليات العولمة وعن أثارها لا يمكن أن ينفصل عن الحديث عن ما الذي يجري عولمته وبواسطة من ولصالح من ؟

فبعد سؤال لماذا العولمة لابد وأن يأتي سؤال ماذا أو كيف؟ وإذا كان أساتذة العلاقات الدولية الغربيين – سواء عند تحليل خصائص العلاقات الدولية ، الراهنة (كما سبق ورأينا) أو عند تحليل العولمة – لم يبدُ جميعهم مأخوذين بالإيجابيات المرتقبة للعولمة والتي يبشر بها الليبراليون الجدد أو أصحاب مقولة نهاية التاريخ، إلا أن انتقاداتهم تظل في نطاق النموذج الغربي ولو في شكل إعادة النظر في بعض أسسه وخاصة مدى عالمية صيغ الديموقراطية واقتصاد السوق ومدى مصداقية نجاح انتشارها كشروط مسبقة للسلام والأمن الدوليين .

بعبارة موجزة فإن الجانب الأول الذي يميز العلاقات الدولية في إطار العولمة الراهنة هو القناعة بأن العملية الجارية من التفاعل المتبادل والتأثير والتأثر واسعة النطاق

بين أرجاء العالم إنما تتم ليس نتيجة التطور التراكمي في عوالم هيكلية فقط ولكن تتم تحت قيادة وإدارة نموذج حضاري واحد وبفاعلية قيادة قوة واحدة من قوى هذا النموذج أي الولايات المتحدة .

الملاحظة الثانية: يمثل صعود الأبعاد الاجتماعية الثقافية في تحليل العولمة إلى جانب الأبعاد السياسية والاقتصادية (كما سبق التوضيح) إضافة حقيقية في دراسة التغيرات العالمية خلال العقود الأخيرة . وكان لهذا الصعود عدة مدلولات من ناحية، وكان نتاج عدة تأثيرات من ناحية أخرى فهو يعني أن الاختلاف حول العولمة ليس حول تجليات العملية فقط بقدر ما هو أيضاً حول البعد القيمي لمضمون هذه التجليات وعواقبها . ولهذا فإن الجدال بين الاتجاهات الفكرية والنظرية المختلفة (الواقعية الجديدة ، الليبرالية الجديدة مثلاً) قد اكتسب أبعاداً قيمية واضحة . ولذا فإن عصر العولمة الراهن قد اقترن بإحياء البعد القيمي في الدراسات الدولية (مما يفسح المجال- كما سبق أن أشرنا -للاجتهاد من أجل تقديم ملامح رؤية إسلامية حول هذا الموضوع).

هذا ولا يجب الاعتقاد أن صعود الاهتمام بالأبعاد الثقافية الحضارية على صعيد دراسات التغير العالمي يكون منفصلاً عن الأبعاد السياسية والاقتصادية . بل إن هذا الصعود ليس إلا تعبيراً عن التفاعل مع السياسي والاقتصادي بل واتجاه السياسي والاقتصادي إلى توظيفه .

والحديث عن الدمقرطة وحقوق الإنسان لا ينفصل عن الأبعاد الثقافية الحضارية، والحديث عن اقتصاد السوق والتكيف الهيكلي لا ينفصل بدوره عنها ، فإن طبيعة المرحلة الراهنة من العلاقات الدولية والتي سبق تحليل خصائصها (الفواعل ، القضايا ، الأدوات، مستويات التحليل ، أنماط التفاعلات ، القوى والعوامل المؤثرة على هذه التفاعلات) تقدم الكثير من المدلولات بالنسبة لتفسير صعود الاهتمام بهذه الأبعاد الثقافية الاجتماعية وبالنسبة لتفاعلها مع نظائرها السياسية والاقتصادية .

وبالرغم من هذا الحديث عن عدم الفصل بين الأبعاد الثلاثة إلا أنه يظل لوضـــع الأبعاد الثقافية خصوصية في هذه المرحلة وخاصة بالنسبة لدول الجنوب وفي قلبها العـــالم الإسلامي فبعد أن تحققت الهيمنة الغربية السياسية والعسكرية أولا ثم الاقتصادية فلم يتبـــق إلا اكتمال الهيمنة على الصعيد الثقافي أيضاً وإذا كانت أبنية الجنـــوب مـــازالت ممانعـــة للدمقرطة الغربية وغير ممانعة للتبعية الاقتصادية فإن الجهة الثقافية مازالت تشهد مقاومـــة. ولكنها المقاومة التي تواجهها صعوبات جمة ليس من أجل الدفاع عن الخطوط الأخيرة فقط ولكن حتى لا يحدث الانسحاب الكامل .

الملاحظة الثالثة: فإن وضع الجنوب في التحليلات العامة عن العولمة وإن كـــان قد ظهر عند مناقشة آثار العولمة على حالة النظام العالمي فإن ذلـــك كـــان بـــالقدر الـــذي يفرضه الحديث عن آثار التطورات الاقتصادية العالمية على الفجوة بين الشمال والجنوب ، وعن إمكانيات التحول الديموقراطي وسلبياته وإيجابياته ، وعـــن درجـــة تـــأثر الدولـــة – بالمقارنة بالدول المتقدمة .

ولذا فإن الأدبيات الخاصة بآثار سياسات العولمة على الجنوب بصفة عامة أو فـــي أبعادها المختلفة ستكون موضع اهتمام لاحق في الدراسة حين نشرع في التفصيـــل حـــول مصادر التحديات وأنماطها بعد أن تناولنا الإطار العام الذي تنبثق عنه هذه التحديـــات فـــي المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي في نهاية القرن العشرين.

ولقد اتضح لنا من تحليل هذا الإطار على خطوتين –خصائص العلاقات الدولية ، عملية العولمة –كيف تتفاقم إشكالية العلاقة بين الداخلي والخارجي على نحو يبرز صعـــود اختراق الخارجي للداخلي وبما لا يحقق انتشار المزايا أو توزيعها العادل بعبـــارة أخـــرى اتضح لنا من التحليل في هذا الفصل – وعلى ضوء التمهيد التاريخي أن عواقب العولمـــة ومصادر التحديات الخارجية في نهاية القرن ٢٠ إنما تجسد فلسفة التطور فـــي التحديـــات الخارجية التي تواجه العالم الإسلامي في ظل تنامي وطأة الخارجي على الداخلي واتســـاع نطاق اختراقه وتعميق درجته : فلم يعد الأمر كما كان من قبل يطرح خيار الاتجـــاه نحـــو

الآخر أم لا أو يطرح - كما حدث لاحقاً -خيار ماذا نأخذ منه وماذا نترك فلقــد أضحــى الأمر الآن يتمثل في كيف يمكن حماية ما تبقى وكيف نعبئ ما تبقــى مــن القــدرة علــى المقاومة ليس في المجال السياسي أو الاقتصادي ولكن أيضا في المجال الثقافي الحضــاري الذي انتقل إليه الاختراق بدرجة كاسحة ليس على مستوى القيادة أو النخــب ولكــن علــى مستوى القواعد ابتداء من الأفراد إلى الجماعات الفرعية الوطنية فلم تعــد القضيــة هــي التحديث أو التغريب ولكن الالحاق الكامل بالنظام العالمي القائم بعد النجــاح فــي معركــة صدام الحضارات بعد أن تحقق النجاح في معركة سباق التسلح ، ومجتمعات الرفاهة وهــذا ينقلنا إلى الفصل الثاني.

خلاصة القول بعد أن انتقلنا من مستوى التنظير العام لخصائص العلاقات الدوليــة إلى مستوى التنظير العامة لعملية الأساسية على صعيد النظام العالمي الراهن وهي العولمــة وبعد أن تعرضنا باختصار للأبعاد السياسية والقيمية لهذه العملية التي نتصدى لتقيم الحالــة الناجمة عنها يبقى الانتقال إلى قدر أكبر من التفصيل حول أيديولوجيــا العولمــة وحــول سياسيات العولمة (كمصادر تحدي للعالم الإسلامي)

ذلك أن دراستنا للعولمة تبين لنا أن هناك ثلاثة مستويات لدراساتها : التنظــير ، الأيديولوجيا، السياسيات ، وحيث أن التنظير قد تم استيفائه في هذا الفصل فــإن الفصليــن الثاني والثالث سينصبان على تفاصيل نماذج الأيديولوجيا (تحدي فكري ينبع منه العملــي) وعلى تفاصيل نماذج السياسات (تحدي عملي ناجم عن طبيعة التحدي الفكري).

الهوامش

1- Ken Dark : Defining Global change (in) Barry Holden (ed): The ethical dimensions of Global change 1996. Pp7-17

2- Fred Halliday : The End of the cold war and international relations (in) K. Booth , S.Smith (eds): International relations theory today (1995) PP 39-61.

3- James Roseneau , Mary Durfee: Thinking theory thouroughly P coherent approaches to an Incoherent world (1995) . PP 31-69

4- Pierre Grosser : Les temps de la guerre froide . 1995 PP 193-263.

5- Adams Roberts : A new age in International relations . International relations vo. 67-No3 July 1991.

٦- د.محمد السيد سليم : التحولات العالمية وآثارها على العـــالم الإســلامي (فــي) د.حسن العلكيم (محرر) قضايا إسلامية معاصرة ١٩٩٧.

٧- شهدت التسعينيات نمواً ملحوظاً في الدراسات حول " النظــام الدولــي الجديــد . سواء في الجماعة البحثية العربية أو الأجنبية انظر تحليلات مقارنة لأهـــم هــذه الدراسات في.

- د.ودودة بدران : الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد (في) د. محمــد السيد سليم (محرر) النظام الدولي الجديد ، مركز البحوث والدراســات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤.
- د. نادية محمود مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد (فــي) تقرير الأمة في عام ، مركز الدراسات الحضارية، القاهرة ، ١٩٩٣.
- د. حسنين توفيق : النظام الدولي الجديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

- د. أحمد يوسف (محرر) الوطن العربية والتغـيرات العالميـة ، معـهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩١.

٨- عبد المنعم سعيد : أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد ، مجلة العلوم الاجتماعيـة، المجلد ٩ ، العددان ١، ٢ ربيع – صيف ١٩٩١.

٩- انظر عرضاً لهذا الكتاب من إعداد د. نادية محمود مصطفـى فـي : المسـتقبل العربي ، أغسطس ١٩٩٧.

١٠- انظر تفاصيل هذا السيناريو في : د. نادية محمود مصطفـى : منظـور جديـد لدراسة العلاقات الدولية، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٥.

١١- انظر مناقشة هذه الرؤى في : د.ودودة بدران : مرجع سابق ، د. نادية محمـود مصطفى : مرجع سابق.

١٢- انظر : د. نادية محمود مصطفى ، العصر العثماني من القوة والهيمنـة إلى بداية المسألة الشرقية (في) د.نادية محمـود مصطفـى (إشـراف) مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسـلامي ١٩٩٦، الجزء ١١.(الفصل الثالث) (مبحث : الإصلاحات العثمانية)

13- James Roseneau : The dynamics of Globalization Toward an operational formulation , Security Dialogue , vo 26 (3) 1996, pp 247-262

- Philip Cerny : Globalization and other stories : the search for a new paradigm for international relations , International Journal. Autumn 1996, pp 616-637

- Claire Tiran sjolander : The Retoric of globalization : what's in a world ? International Journal . Autumn 1996. Pp603 -615

- Jan Aart Scholte : Global Capitalism and The state, International Affairs , vo. 73, (3) 1997. Pp 427-440.

- Paul Hirst , Global Economy myths and realities , International Affairs . vo 73(3) 1997. Pp 409-425

- Philip Cerny : Globalization and the changing logic of collective action International Organization Vo. 49, No. 4 , Autumn 1995 PP 595-900

- وإلى جانب المصادر الست الأساسية السابقة والتي سيتم العرض المقارن لاتجاهاتها يمكن الإحالة إلى مجموعة أخرى من الأدبيات وهي

- S. smith , J, baylis : The globalization of world politics (1997).
- The American Journal of Islamic Social Sciences: Globalization , vo 15, No. 3 1998 all the issue

- هانس – بيتر مارتن ، هارالد شومان : فخ العولمة (الاعتداء على الديموقراطية والرفاهية) ترجمة د. عدنان عباس علي . عالم المعرفة ١٩٩٨.
- العولمة : أمم فقيرة وقوم فقراء ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في) الاجتهاد ، العدد ٣٨، شتاء ١٩٩٨ص ٦٥-١٠٠.

١٤- شهدا عاما ٩٧، ٩٨ تدفقات من الدراسات العربية والتي تعكس مواقف واتجاهات فكرية مختلفة من العولمة انظر على سبيل المثال:

- د. جلال آمين : العولمة : سلسلة أقرأ ، دار المعارف ١٩٩٨.
- المستقبل العربي : العددان فبراير ٩٨ مارس ١٩٩٨ وتضمنا البحوث القيمة التي ناقشتها ندوة العرب وتحديات العولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر ١٩٩٧، والتي شارك فيها نخبة من العلماء والمفكرين .
- بحوث الندوة التي عقدتها الأكاديمية الملكية المغربية عن العولمة في ١٩٩٧.
- بحوث الملتقى الثامن بين مركز البحوث والدراسات السياسية، ومركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية (CEDEJ) والذي عقد في ليون في يوليه ٩٨ تحت عنوان ظاهرة العولمة من منظور مقارن .
- بحوث المؤتمر الذي عقده المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون والآداب في القاهرة في إبريل ١٩٩٨ تحت عنوان العولمة والهوية الثقافية .

- بحوث ومناقشات مؤتمر الإسلام والعولمة الذي نظمه حزب العمل في يونيو ١٩٩٨(في) محمد إبراهيم مبروك (إشراف) : الإسلام والعولمة ، الدار القومية العربية ، ١٩٩٨.
- بحوث العدد الرابع ١٩٩٧ من مجلة الطريق :" ما هي العولمة " .
- ملف " العرب وتحديات العولمة في دورية معلومات دولية ، العدد ٥٨، خريف ٩٨ .
- ملف ١ "حول العنف والعولمة والهوية" في دورية الفكر العربي العدد ٩٣ صيف ٩٨.

15- J. Baylis , S. smith : The Globalization of World Politics 1997. Pp

١٦- انظر على سبيل المثال : البيان الاقتصادي الصادر عن قمة الدول الصناعية الكبرى التي عقدت في ليون ١٩٩٦ ، وذلك تحت عنوان Making a success of globalization , Http: // my. Planetdirect. Com / high / off

17- Globalization vs soveiergnty ? the European response , Speech given by sir Leon Brittan vice - president of the Eurobean Commission - Cambridge University . 20th /2/1997. Http: //europa, eu , int/en/comm/dgol/200297.htm

الفصل الثاني

وضع الإسلام والمسلمين في الفكر الاستراتيجي الغربي في نهاية القرن العشرين

من أطروحات صدام الحضارات إلى أطروحات "التهديد الإسلامي" خرافة أم حقيقة؟

مقدمة :

سبق وحددنا في المقدمة المنهاجية للدراسة موضع هذا الفصل من مجملها وفي ارتباطه بالفصول الأخرى السابقة واللاحقة عليه ولكن يجدر التوقف هنا وبقدر أكبر من التفصيل عند منهجية الاقتراب من هذا المحور وكيفية تحديد مضمونه وفقا لعنوانه. فإن القراءات والأدبيات الغربية التي تتبادل العلاقة بين الغرب وبين الإسلام والمسلمين في التسعينيات متعددة الاقترابات والزوايا أو تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة. فما هي إذن زواياها التي نقترب منها في هذا المحور ؟ ولماذا ؟

لست هنا بالطبع بمعرض تقديم مسح شامل لهذه الأدبيات . ولكن يمكن أن أقدم اجتهاداً حول كيفية تصنيف ما تم توثيقه من هذه الأدبيات ويمكن تصنيف هذه الأدبيات بين أربعة مجموعات :

المجموعة الأولى : فكرية -فلسفية كلية منطلقها الغرب؛ فهي تقدم رؤية كونية أو رؤية للعالم من منظور الغرب لهذا العالم ولوضعه فيه ومن ثم رؤية العلاقة مع الإسلام والمسلمين ودلالاتها بالنسبة لهذا الوضع (١).

المجموعة الثانية : فكرية -سياسية جزئية منطلقها الإسلام والمسلمين في عالم اليوم . فهي تقدم -من منظور الغرب أيضاً -رؤية عن الإسلام والمسلمين وتوجههم نحو الغرب وأثرهم عليه(٢).

المجموعة الثالثة : نظرية –منهاجية تقدم رؤية منظري العلاقات الدولية – على مستوى الدراسات النظمية –لأثر العالم الثالث (الجنوب) على النظام الدولي(٣) ووضع هذا العالم في النظام الدولي الجديد.

المجموعة الرابعة : سياسية – حركية كلية تقدم رؤى رسمية معلنة من جانب قادة ومسئولين سياسيين أو عسكريين في الغرب عن وضع الإسلام والمسلمين في النظام الدولي(٤).

وبالنظر إلى أهداف هذا المحور من الدراسة –وعلى ضوء السياق العام لبقية المحاور– سيرتكز تحليلنا فيه على المجموعتين الأولى والثانية علماً بأنه سيكون للمجموعتين الثالثة والرابعة موضعهما من الفصل الثالث الخاص بتحليل السياسات الغربية كمصادر للتحدي. ولعل مبررات هذا الاختيار لهاتين المجموعتين يتضح أمامنا من واقع التحليل التالي.

وقبل التوقف عند هاتين المجموعتين من الأدبيات يجب أن أبرز الخيط الذي تمثله بالنسبة لي الآن بين خيوط نسيج الفكر الذي امتد –عبر قرون – عن العلاقة بين هذين الطرفين الإسلام والغرب . ولعل هذا التوقف أيضاً يصل بنا عند نهايته إلى تقدير أسباب الاقتصار على هاتين المجموعتين دون الأخريين في هذا الجزئية من الدراسة .

بعبارة أخرى إذا كان التعامل مع الفكر الذي تطرحه هذه الأدبيات الغربية يكتسب أهمية خاصة نظراً لطبيعة المرحلة التحولية التي يمر بها العالم وتمر بها العلاقة بين الإسلام والمسلمين والغرب ، فمما لاشك فيه أن هذه اللحظة التاريخية ليست فريدة ولكن كان بالطبع لها سوابقها في التاريخ السياسي والتاريخ الفكري للعلاقة بين الطرفين فإن الرؤى الغربية عن وضع الإسلام والمسلمين في العالم وعلاقتهم بالغرب قد تتابعت وتوالت عبر هذه المراحل لتعكس طبيعة كل مرحلة من مراحل تطور هذه العلاقة (وبالمثل تطورت أيضا الرؤى الإسلامية كما سبق وأشرنا في المقدمة) حيث كان لكل منها تجلياتها

في كل مرحلة والتي تعكس درجات وأشكال مختلفة من التحديات لاستقلال الأمة ولقوتـــها ولوحدتها ولهويتها .ولقد اعتنت مصادر متنوعة بتقييم اتجاهات هذا التطور(٥) .

وبالرغم من أن غايتنا في هذا الموضع من الدراسة لا تستقم والتطرق ولو إلـــى التوجهات العامة عن تطور هذه الرؤى إلا أنه يجب القول إن توقفنا عند المرحلة الراهنـــة التي نعايشها ليس بمعزل عما سبقها . بل أن فهم طبيعتها لابد وأن ينطلق من فهم مغـــزى تراكم المراحل السابقة. فإن كل مرحلة من مراحل تطور العلاقة ومن ثم تطور رؤية كـــل طرف عن الآخر كانت ذات مدلولات بالنسبة لطبيعة إشكالية "نحن وهم " لـــدى كـــل مـــن طرفي العلاقة من ناحية وبالنسبة لقنوات وآليات الاحتكاك والتفاعل بينهما سواء كان قتاليـــا أو سلميا من ناحية أخرى. فإذا كانت المرحلة الأولى مـــن المواجهـــة (حتـــى الحـــروب الصليبية) قد اتسمت بعدم اهتمام الطرف الأقوى (الإسلام بالتعرف على أحـــوال الطـــرف الأضعف (الغرب) فإن الأخير كان يجهل ماهية الإسلام ولم يكن يملك مـــن الوســـائل مـــا يمكنه من التعرف عليه . أما المرحلة الثانية التي حدث فيـــها الاحتكـــاك العضـــوي بيـــن الطرفين- على أرض الإسلام- وذلك خلال الحملات الصليبية فلقد عكست هذه الحمـــلات رؤية الكراهية وعدم الاعتراف بالإسلام والعنف والتعصب تجاهه من ناحية- ولكنها كـــانت من ناحية أخرى البداية لإرساء قنوات وآليات أخرى غير الحروب لتعرف كل طرف علـــى أحوال الطرف الآخر . ولذا إذا كانت الحروب الصليبية قد فشلت في تحقيق أهدافها لمـــدة قرنين فإن أساليب أخرى أخذت في التطور حتى وصلت إلى مرحلة الاســـتعمار التقليـــدي للعالم الإسلامي. ففي ظل الاستشراق ثم السيطرة التجارية ثم السيطرة السياســـية وصـــولاً إلى الاحتلال العسكري كانت تتمدد جذور الفكر عن المركزية الأوربية مـــن ناحيـــة كمـــا تتبلور ملامح تفوق المنظومة الرأسمالية الغربية العلمانية من ناحية أخرى. ولهذا بعد نظـــرة الاحتقار والدونية للغير تبلورت نظرة التفوق والهيمنة على الغير ولذا تبلورت التحليـــلات عن عبء الرجل الأبيض ومهمته في التمدين والحضارة والتـــي ارتكنـــت إليـــها بعـــض نظريات تفسير الاستعمار كما تعاقبت تجليات النظرية الليبراليـــة. وبعـــد انتـــهاء مرحلـــة

الاحتلال العسكري وبداية مرحلة الاستقلال الرسمي لم يغفل الغرب عـــن تطويـــر آليـــات جديدة تدشنها وتبررها رؤى أخرى تتفق وطبيعة المرحلة وهي الرؤى عن "التحديث" علـــى النمط الغربي والتي لم تفرز إلا تكريسا للتخلف وتعميقاً لروابط التبعية والتجزئـــــة الأمـــر الذي فجر رؤى مخالفة لدى المسلمين عن حقيقة هذا الغرب الذي سعوا لديه من أجل نقـــل نماذج الإصلاح لعلاج التدهور في القوى. وبذا بدأت موجة مـــــن رد الفعـــل والاســـتجابة المضادة للانبهار السابق وللنقل السابق ولرغبات "التوفيق" السابقة. وتمثلت تلك الموجة فـــي حركات الأحياء أو الصحوة الإسلامية بروافدها المختلفة في النصف الثـــاني مـــن القـــرن العشرين وذلك في ظل توازنات قوى مادية شديدة الاختلال بين الطرفين لصالح الغـــرب . ولكن بقى للعالم الإسلامي بالرغم من السيطرة السياســـية عليـــه وبـــالرغم مـــن التبعيـــة الاقتصادية وبالرغم من التجزئة السياسية وبقي له خط الدفاع الأخير الذي وإن تـــم دعمـــه وتجديده لاستطاع المسلمون علاج خلل القوى المادية ، ألا وهـــو البعـــد العقيـــدي والبعـــد الثقافي والحضاري. ولقد كان وضع هذين البعدين وما حاق بهما من تطـــورات ومـــا قـــد يترتب عليهما من آثار هما موضع اهتمام الرؤية الغربية المعـــاصرة وجوهـــر انشـــغالها الراهن عند تحليل وضع الغرب في العالم ووضع الإسلام والمسلمين فيه في نهاية القـــرن العشرين.

بعبارة أخرى إذا كانت عوامل القوة المادية كانت الشغل الشاغل للغـــرب خـــلال القرون السابقة من صراعه مع الإسلام والمسلمين باعتبارها الســـبيل لتحقيـــق الأهـــداف المتصلة بالأبعاد غير المادية (الانتصار على الإسلام)والتي هي في جوهر هـــذا الصـــراع وصميمه بالرغم من تغليفه (وفقا للظروف) بأردية أخرى اقتصادية وسياسية أو أيديولوجيـــة إذا كان هذا هو الوضع السابق فإن طبيعة المرحلة الراهنة من العلاقات الدولية (كما ســـبق التوضيح في الفصل الأول) تدفع على السطح بأولوية الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية –الثقافيـــة الحضارية ولهذا فإذا كان السؤال الكبير المطروح في الأدبيات الغربية في التسعينيات هو : هل العالم يدخل عصراً جديداً وما طبيعته (وكما رأينا في الفصـــل الأول : فلقـــد اختلفـــت

الإجابات على هذا السؤال)فإنه يتفرع عنه سؤالان لا يقلان أهمية في نظر الغرب ألا وهما: من ناحية ما مستقبل الغرب وهيمنته على العالم بعد أن انتصر نموذجه السياسي والاقتصادي، ومن ناحية أخرى : ما مصادر الخطر الجديدة على الغرب بعد انتهاء التحدي الشيوعي وما مصادر التهديد له وكيف نستطيع التعامل معها ؟ وفي قلب هذه المصادر نجد أنه يبرز في التحليلات- سواء كانت كلية أو جزئية- ما يتصل بوضع الإسلام والمسلمين ومستقبل علاقتهم مع الغرب ، ليس على ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية المعتادة ولكن على صعيد متغيرات الحضارة والثقافة أيضاً ، بل يصبح مستقبل هذه العلاقة محكاً لمستقبل استمرار هيمنة نموذج الغرب الحضاري من عدمه في مواجهة احتمالات الصراع مع نموذج الإسلام الحضاري (بالرغم من كل ما يتسم به أصحاب هذا النموذج من ضعف مادي لا يقارن بقوة الغرب المادية.

وهكذا أكون قد وصلت إلى الخيط الذي أريد أن أبدأ منه القراءة التفصيلية في المجموعتين الأولى والثانية من الأدبيات بل يبرر اختيارهما. ويجب بداءة القول أن هاتين المجموعتين يمثلان- كما سنرى لاحقا بالتفصيل- وجهين لعملة واحدة: فإن الرؤية الكلية عن وضع الغرب في العالم وعلاقته بالإسلام (المجموعة ١) لا تنفك عن الرؤية عن وضع الإسلام والمسلمين في العالم ودرجة ما يمثله بالنسبة للغرب من تهديد (مجموعة ٢) وإذا كانت المجموعة الأولى يقدم لها نموذج واحد أساساً نظراً لما حظي به من اهتمام حيث أنه قدم الأساس الفلسفي للفكر الذي تقدمه المجموعة الثانية فإن المجموعة الثانية هذه يمثلها عدة نماذج تعبر كل منها عن اتجاه فكري محدد تجاه القضية موضع الاهتمام. ولقد حظيت الاختلافات بين هذه الاتجاهات باهتمام واضح .

المبحث الأول:

أطروحة "صدام الحضارات : تحليل البناء الفكري للأطروحة

يتصدر نماذجها المختارة للعرض دراستان أساسيتان ودراسة فرعيـــة للأســتاذ صمويل هانتجتون ولقد فجرت أولاهما(٦) نقاشاً سياسياً وأكاديميا هاماً تركز فـــي جــانب كبير حول العلاقة المستقبلية بين الإسلام والغرب وحيث أن جوهر الدراسة في ذاتـــها قـد طرح هذه العلاقة ولقد تابعها هانتجتون بأخرى للرد على الانتقادات(٧) وإذا كانت الدراسـة الثانية(٨) الأساسية له لم تحظ بما حظيت به الأولى إلا أنها لا تنفصل عنها وتمثل امتــداد لها.

وبعد متابعة متقطعة -خلال الأعوام السابقة منذ صدور الدراسة الأولى -لنمــاذج من الردود عليها أقدم في هذا الموضع من البحث قراءة ذاتيــة منظمــة ومنهاجيــة لــهذه الدراسة . وتنطلق هذا القراءة من أسئلة منهجية محددة أحاول الإجابة عليها كما أحاول مـن ناحية أخرى الانطلاق من نتائجها نحو القراءة المنظمة أيضاً للدراسة الأساسـية الثانيـة ، وعلى نحو يبين التكامل بين الدراستين من حيث تقديم رؤية ذات ملامح شديدة الوضــوح ، وهي الرؤية التي تقوم على منظور حضاري – وليس كما هو المعتاد من جــانب أدبيــات العلوم السياسية الغربية – على منظور مادي سياسي – عسكري أو اقتصاد سياسي.

فإذا كانت أدبيات نظرية العلاقات الدولية (كما سيتضح من المجموعة الثالثة مـن الأديان الغربية (انظر هامش٣) سواء من منظور الفوضى الدوليـة أو منظـور المجتمـع العالمي قد اجتمعا- بالرغم من الاختلافات الجوهرية بينهما – على اعتبار العــالم الثــالث ساحة من ساحات الصراع الدولي أو باعتباره كيانا مهمشاً وأنه يشـكل مصـدراً رئيسـياً لتهديد دول الشمال ، وإذا كان هذا التقليد في الفكر الاستراتيجي الغربي قـد ظـهر خـلال الحرب الباردة واستمر بعد انتهائها أيضاً حيث اعتبرت الأدبيات أن من مصادر التهديد فـي النظام الدولي الجديد تلك التي تنبع من الجنوب نظراً لاستمرار الصراعات والتسلح والنظـم المتسلطة والفقر والهجرة والمخدرات والأصولية الإسلامية ، فإن هذه التحليلات برمتـها –

خلال نصف قرن – قد أبرزت وزن العوامل المادية المختلفة وراء هذه الحالة التي يتسم بها وضع العالم الثالث في النظام الدولي .

وعلى العكس تأتي دراسة هانتنجتون لتقلب هذا المفهوم الغالب عن "علمنة العلاقات الدولية" أي عن الفصل بين الأدبيات وبين الوقائع السياسية . حيث أن الدين لدى هانتنجتون هو مكون أساسي في الحضارة ومن هنا خصوصية دراسة هانتنجتون الأولى وكذلك الثانية حيث أنهما يجسدان طبيعة المرحلة الراهنة من دراسة العلاقات الدولية والتي تبرز (كما سبق ورأينا في خلاصة الفصل الأول)ارتفاع أولوية وأهمية الأبعاد الثقافية – الحضارية في دراسات العولمة إلى جانب الأبعاد الأخرى . كما تشير أيضاً إلى عودة إحياء الاهتمام بالبعد القيمي في الدراسات الدولية . ففي قلب الاختلافات الحضارية تأتي اختلافات القيم والثقافة بأوسع معانيها وفي قلب تلك الأخيرة يقع الدين أساساً. وإذا كانت هذه المؤشرات المبدئية عن تصورنا لأهمية المقالتين ذات طابع نظري منهجي أساساً إلا أنها لا تنفصل عن أبعاد المضمون . وسيتضح لنا ذلك لاحقا.

أولاً : ولقد حظيت دراسة هانتنجتون (الأولى) بدرجة كبيرة من الاهتمام فاقت كل تقدير. حتى أن البعض رأى أنه لم يسبقها من حيث ذلك القدر من المناقشات التي أثارتها إلا المقالة التي نشرتها مجلة "شئون خارجية" أيضا ١٩٤٧ بتوقيع مستر وهي المقالة التي أرسى فيها المنظر الأمريكي جورج كينان أسس سياسة الاحتواء التي حشدتها الاستراتيجية الأمريكية الرسمية طوال نصف قرن .

وسنشرع ، في البداية ، بتقديم نتائج قراءتنا للمقالة على ضوء للاتجاهات الكبرى التي انقسمت بينها المناقشات حولها والتي دارت أساساً في الدوائر الأكاديمية الغربية -الإسلامية.

وتنقسم الأسئلة التي دارت على ضوئها قراءة المقالة الأولى كالتالي :

١- عنوان المقالة يبرز البعد الحضاري -الثقافي في السياسات العالمية فلماذا هذا البروز الآن ؟ هل برر هانتنجتون ذلك موضحاً أو مفسراً الاختلاف بين هذا المنحى والمناحي الأخرى السابقة عند تشخيص وتفسير السياسات العالمية ؟

٢- ما هي الحضارات الأساسية التي سيدور بينها الصدام ؟

٣- وهل يعكس التحليل تحديداً لمسئولية حضارة محددة عن حالة الصدام وذلك بحكم طبيعتها أم بحكم حالة توازن القوى الفعلية بينها وبين الحضارات الأخرى ؟وما النتيجة النهائية لهذا الصدام ؟ هل ستسود حضارة واحدة لتصبح عالمية ؟ ومن ثم ما هي نتائج التحليل بالنسبة للتوصيات التي تقدمها الدراسة للغرب في مواجهة الحضارات الأخرى ؟

ويمكن متابعة الإجابة على هذه الأسئلة من واقع العرض التالي لمضمون المقالة مقترناً ببعض التعقيبات. ويجدر الإشارة إلى أنه يكمن في خلفية هذا التحليل الكلي للمقالة هدف البحث عن جديد في هذه المقالة يمكن أن نقدمه إلى جانب ما قدمته مقالات عديدة سابقة قد انتقدت أبعاداً متنوعة من مضمون الدراسة ولكن باقترابات جزئية وليس كلية ، وبتركيز على عنوان الدراسة أكثر من الخوض في بنائها وتفاصيلها. والمقالة تتسم بالوضوح الشديد في العبارة والتسلسل المحكم في الأفكار والانتقال المنظم والتدريجي من جزئية إلى أخرى من أجزائها الفرعية الثمانية . ويقودنا هذا الانتقال التدريجي ابتداء من المنطلق النظري الذي صاغه في المقدمة (أولا +ثانيا) ثم عبر الأجزاء التفسيرية لهذا المنطلق (ثالثا- رابعا) والتي تتضمن أمثلة من واقع العلاقات الدولية في التسعينيات (بعد نهاية الحرب البادرة) ، ووصولاً إلى الغاية المقصودة من كتابة هذه المقالة (ثامناً) ألا وهي نتائج حالة هذا الواقع بالنسبة لسياسة الغرب المستقبلية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل. وهذه النتائج تحمل لنا نحن

المسلمين- الكثير من الدلالات ، مثلما حملت أيضاً الأجزاء التشريحية السابقة من المقالة دلالات أخرى تقتضي التوقف لإبرازها.

ولهذا تنقسم نتائج القراءة إلى ثلاثة مجموعات تناظر الأسئلة الثلاثة السابقة. والأولى خاصة بالمنطلق النظري والثانية خاصة بنماذج الصدام بين الحضارات والثالثة تتصل بالمغزى بالنسبة للغير. وتلك الأخيرة هي التي يصب فيها ومن ثم ينعكس منها بقوة ما تكشف عنه الدراسة من التحديات التي نواجهها نحن المسلمين من جانب الغرب.

أ- **المنطلق النظري**: يصوغه هانتنجتون تحت عنواني : النمط المقبل للنزاع ، طبيعة الحضارات. وهو يتضمن الفرض الأساسي ، ومبرراته

١- فيشارك المؤلف في تحليل السياسات العالمية التي تدخل مرحلة جديدة من خلال صياغة الفرض التالي "..إن المصدر الأساسي للنزاعات في هذا العالم الجديد لن يكون مصدراً أيديولوجيا أو اقتصاديا في المحل الأول . فالانقسامات الكبرى بين البشر ستكون ثقافية والمصدر المسيطر للنزاع سيكون مصدراً ثقافياً وستظل الدول /الأمم هي أقوى اللاعبين في الشئون الدولية ، ولكن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة . وسيسيطر الصدام بين الحضارات على السياسات الدولية ، ذلك أن الخطوط الفاصلة بين الحضارات ستكون هي خطوط المعارك في المستقبل . وسيكون النزاع بين الحضارات هو المرحلة الأخيرة في تطور النزاع في العالم الحديث.

٢- وتوضيحاً لسياق صياغة هذا الفرض وموضعه من سياقات زمنية سابقة يشرح المؤلف التطور الذي حدث في دوافع الصراع العالمي ومحركاته خلال قرن ونصف بعد قيام النظام الدولي الحديث منذ معاهدة وستفاليا كالتالي :

بعد الدوافع الاقتصادية الماركنتيلية للصراع بين الملــوك والأبــاطرة ، أضحت الخطوط الأساسية للصراع بين الأمم وليس بين الأمراء وذلك منذ الثـورة الفرنسية وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى . ثم تحول النزاع بين الأمـــم إلـــى نزاع بين الأيديولوجيات. ثم يقول إنه إذا كانت هذه النزاعات "..في المحـل الأول نزاعات داخل الحضارات الغربية أي "حروبا أهلية غربية " تصدق على الحروب منذ القرن ١٧ وحتى الحرب الباردة إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة -كما يقـــول المؤلف- ".. تحركت السياسات الدولية في مرحلتها الغربية ، وأصبـــح المركـــز الرئيسي لها هو التفاعل بين الحضارات الغربية والحضارات غير الغربية ، وفـــي سياسات الحضارات لم تعد شـــعوب وحكومـــات الحضـــارات غـــير الغربيـــة موضوعات للتاريخ باعتبارها أهدافاً للاستعمار الغربي بل انضمت إلـــى الغـــرب باعتبارها من محركي التاريخ ومشكليه "

وهنا لابد من التوقف لطرح التعقيب الاستفساري الاستنكاري التالي :

من ناحية بدأ هانتنجتون مراجعته التاريخية منذ وستفاليا مغفـــلاً تمامـــاً تاريخ ما قبلها. وهو لم يكن تاريخ حضارة غربية فقط ولكن تاريخـــا لحضـــارة إسلامية كانت مازالت زاهرة لعبت فيها القوى الإسلامية الـــدور المحـــرك فـــي السياسات العالمية ، وهو التاريخ الذي لعب فيه دائما- وفق الرؤيـــة الإســـلامية وليس الرؤى العلمانية المادية فقط - وكان العامل الحضاري دوره وليس العوامل الاقتصادية، أو الأيديولوجية فقط . ومن ثم فإن صدام الحضـــارات- كواقـــع أو كمحرك- فرض قائم ويصدق على ما قبل وستفاليا وما بعدها وليس على ما بعـــد نهاية الحرب الباردة فقط، كما أنه قائم بين الحضارات الغربية وغير الغربية منـــذ ما قبل وستفاليا وما بعدها أيضاً وليس منذ نهاية الحرب الباردة فقط كما يطـــرح هانتنجتون (كذلك يظل بين الرؤيتين الإسلامية والغربية اختلافـــاً حـــول طبيعـــة الصدام . وغاياته وأدواته سنتطرق إليه فيما بعد).

ومن ثم فإن أخذ هانتنجتون -وهو من المدرسة الغربية العلمانية للعلاقات الدولية - بالعامل الحضاري إنما يعتبر تغييراً جوهريا في المنطلقات النظرية سواء الخاصة بمستوى التحليل أو وحدته أو القوى المحركة للتفاعل . وهو الأمر الذي يقتضي التوقف عنده والتساؤل عن مبررات هانتنجتون لأخذ هذا المنحى، أي اتخاذ الحضارة معياراً للتصنيف.

هل يتصل هذا بما أضحى يدب في الحضارة الغربية من ضعف أو من تأكل في القوة بالمقارنة بحضارات أخرى أخذت تستنهض قواها من جديد ؟ وهل يكمن في هذا مغزى قول هانتجتون أن حكومات غير غربية قد انضمت إلى الغرب باعتبارها من محركي التاريخ ومشكلية ؟

٣- وفيما يتصل بالمبررات وراء هذا الطرح يقول هانتجتون "الأجدى حاليا ليس تصنيف البلدان في مجموعات من حيث نظمها السياسية أو الاقتصادية، أو من حيث مستوى تطورها الاقتصادي وإنما من حيث ثقافتها وحضارتها " وبالرغم من أن هانتجتون يقول لاحقا أنه إذا كان الغربيون يدعون للاعتقاد بأن الدول هي القوى الأساسية في الشئون الدولية إلا أنها كانت كذلك لبضعه قرون قليلة فحسب . فالإطار الأوسع للتاريخ الإنساني كان تاريخ الحضارات ، بالرغم من هذا التوضيح إلا أن تفسير هانتجتون لجدوى التصنيف وفقاً للحضارات لا يمتد إلى التاريخ ولكن يقتصر على مجموعة من الأسباب الراهنة المرتبطة بطبيعة المرحلة القائمة من العلاقات الدولية . يقدم هانتجتون ٦ مجموعات من الأسباب ولنا على كل منها بعض التعقيبات

أ- ويبدأ بأكثرها ثباتاً وإطلاقا من وجهة نظري وهي : "أن الفروق بين الحضارات ليست فروقاً حقيقية فحسب بل هي فروق أساسية فالحضارات تتمايز الواحدة عن الأخرى بالتاريخ واللغة والثقافة والتقاليد والأهم الدين .. وهذه الفروق نتاج

قرون. ولن تختفي سريعاً أنها فروق أساسية بدرجة أكبر من الاختلافات بين الأيديولوجيات السياسية والنظم السياسية ".

وهنا أتساءل : لماذا إذن كان رفض التفسيرات العلمانية التي ارتدت أثواباً متنوعة– الاعتراف من قبل بهذا العامل الحضاري الذي في قلبه الدين ؟ ومن ثم ومرة أخرى لماذا الآن هذا الاعتراف به من جانب هانتنجتون" ؟

ب- ثم ينتقل هانتنجتون إلى العوامل التي أراها المتغيرة ومن أولها التزايد في التفاعلات بين شعوب الحضارات المختلفة بحيث أضحى العالم مكانا أصغر ومن ثم يزيد "..من وعي الحضارات بنفسها وإدراكها للفروق بين الحضارات والأشياء المشتركة داخل الحضارات ..الأمر الذي عزز بدوره الاختلافات والعدوات التي تضرب جذورها في أعماق التاريخ ".يفصح هانتنجتون من خلال الكلمات السابقة عن وضعه بين منظري أثار العولمة على العالم نحو مزيد من التجانس والتوحد أم العكس؟ أم أن تزايد الوعي بالآخر يؤدي إلى تزايد الوعي بالذات؟

ج- ثم يعود هانتجتون إلى عوامل ثابتة –من واقع رؤيتي– وإن كانت تبدو في عرضه من العوامل المتغيرة . فهو يرى أنه ترتب على عواقب عملية التحديث الاقتصادي والتغيير الاجتماعي فجوة جاء الدين ليملأها في شكل حركات توصف بأنها أصولية وهو يقول" وقد لاحظ جورج ويغل أن نزع الطابع العلماني عن العالم هو من الحقائق الاجتماعية المهيمنة في آخر القرن العشرين . إن إحياء الدين أو انتقام الإله مثلما وصفه جيل كيبل يوفر أساساً للهوية والالتزام يتجاوز الحدود الوطنية ويوحد الحضارات .."

د- ثم يسجل هانتنجتون عاملاً هاماً والذي سيتم تفصيله بعد ذلك تحت عنوان "الغرب ضد الباقي " وتحت عنوان "الآثار الضمنية بالنسبة لغرب (كما سنرى) حيث أن هذا العامل من وجهة نظري يمثل محور غاية المقالة ومقصدها (كما

سنوضح بعد ذلك) هذا العامل هو ".يتعزز نمو الوعي بالحضارة نتيجة للـدور المزدوج للغرب . فالغرب من ناحية في أوج قوته بيد أنه في الوقت نفسه ، وربما نتيجة لذلك -ثمة ظاهرة تتمثل في العودة إلى الجذور بين الحضارات غير الغربية .. إن غرباً في أوج قوته يواجه كيانات ليست غربية ترغب في تشكيل العالم بطرائق غير غربية ولديها الإرادة والإمكانات للقيام بذلك " هنا ويبدو لنا هانتجتون معبراً عن إدراك بداية لحظة التحدي التي يواجهها الغرب من حيث التعرض للتراجع في قوته لصالح آخرين . ولقد سبق هانتجتون آخرون في ذلك التعبير ولكن من خلال درجة أقوى من الاعتراف بالتراجع في هيمنة الغرب ومن ثم التوصية بإجراءات محددة(٩) .

ويزداد إحساسنا بشعور هانتجتون ببداية هذا التحدي من انتقاله مباشرة إلى تسجيل التغير الذي يطرأ على كل من الصفوة والقواعد في المجتمعات غير الغربية ". إذ يجري نزع الطابع الغربي وغرس الطابع المحلي الأصلي في صفوف الصفوة في كثير من البلدان غير الغربية ، في الوقت الذي تصبح الثقافات والأساليب والعادات الغربية- الأمريكية عادة- أكثر شعبية بين جماهير الناس." فإذا كانت الصفوة وليست القاعدة أساساً هي مبعث التغيير التحديثي في الفكر الحداثي الغربي فمن هنا يتضح لنا مغزى هذه العبارة بالنسبة لما تحمله في نظر هانتجتون من تهديد لاستمرار هيمنة "الغربي".

هـ- وأخيراً يعود هانتجتون من جديد في تفسيره إلى الثوابت " .. إن الخصائص والفروق الثقافية أقل قابلية للتبديل ومن ثم أقل قابلية للحلول الوسط والتسويات من نظيرتها السياسية والاقتصادية .. إنما في النزاعات بين الحضارات ، فإن السؤال هو "من أنت ؟ " وتلك مسلمة لا يمكن تغييرها .. والدين يفصل بين الناس بصورة أكثر حدة وحصراً حتى من العرق الاثني" ويبرز هانتجتون هذا المعنى حين يربط بين النزعة الاقتصادية الإقليمية- والتي تتزايد في السنوات الأخيرة-

وبين تدعيم الوعي بالحضارة ، كما أن الثقافة المشتركة من ناحية أخرى تدعم النزعة الاقتصادية الإقليمية الناجحة وتيسرها .

و- وفي خلاصة جامعة لتحليله لأسباب تصادم الحضارات يربط هانتنجتون بين أثر زوال الأساس الأيديولوجي للصراع العالمي وبين تقدم العدوات الأثنية التقليدية إلى الصدارة من ناحية وبين جهود الغرب لدعم قيمه كقيم عالمية والحفاظ على هيمنته العسكرية ودعم مصالحه الاقتصادية وبين تولد ردود فعل مضادة من قبل الحضارات الأخرى من ناحية أخرى

ب- ويتضمن **متن الدراسة** أربعة عناوين فرعية : أولها خطوط التقسيم بين الحضارات وتحته يتناول أساساً الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية . حيث يشير إلى أن خط التقسيم الأساسي في أوربا الآن -بعد انتهاء خط التقسيم الأيديولوجي - هو خط التقسيم بين المسيحية الكاثوليكية من ناحية والمسيحية الأرثوذكسية والإسلام من ناحية أخرى . وهو يرى أنه خط نزاع دموي كما يتضح من أحداث يوغسلافيا .

وعن هذا النزاع وفق خط الانقسام بين الحضارتين الغربية والإسلامية فهو يقول إنه مستمر من ١٣٠٠سنة . ولذا وبعد أن يتابع مراحل تطوره الكبرى ووقائعه الحديثة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يخلص إلى أن "هذا التفاعل العسكري الذي يمتد عمره قرونا بين الغرب والإسلام ليس من المرجح أن ينتهي بل قد يصبح أكثر خطراً .." "..ويعتبر التفاعل بين الإسلام والغرب صدام حضارات .. إن للإسلام حدود دموية " حيث يستعرض نماذج من هذا الصدام بين الغرب والإسلام في الدائرة العربية ، وبين المسلمين وغيرهم من الحضارات وعلى الحد الشمالي للإسلام أي المسلمون من غير العرب من الأتراك والألبان والبوسنيين ، وفي أماكن أخرى في آسيا بين المسلمين والهندوس والبوذيين والكاثوليك هذا ويجدر الإشارة إلى أن هانتنجتون يرجع مظاهر النزاع الراهن

بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية أساساً إلى آثار حرب الخليج وإلى بعض الانفتاحات في الأنظمة العربية والتي استفادت منها الحركات الإسلامية فهو يقول " ..أن الديموقراطيات الغربية في العالم العربي ، تدعم القوى المعادية للغرب"، وإلى عوامل الديموجرافيا والهجرة إلى الشمال.

وهنا يجب التوقف للإشارة إلى الملاحظتين التاليتين : فمن ناحية يجدر ملاحظة أن النماذج والأحداث التي يشير إليها لتوضيح المستويين من الصدام بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية ، وبين الأولى وحضارات أخرى -ليست إلا أحداث ووقائع درج المحللون على تفسيرها استناداً إلى عوامل أخرى غير صدام الحضارات . ولهذا يتحدد السؤال : لماذا يسميها الآن هانتنجتون بمسماها الحقيقي الذي يصدق عليها من قبل ؟ هل يعني هذا أنه بعد أن استنفد الغرب أرديته وأقنعته السياسية والاقتصادية وحقق من ورائها أهدافه لم يعد يبق له إلا القناع الحضاري؟ ألا يعني هذا أن هانتنجتون يشعر أن الهيمنة الغربية لن تكتمل بالهيمنة السياسية والاقتصادية فقط ولكن يلزم لاكتمالها الهيمنة الحضارية أيضاً وفي قلبها الهيمنة الثقافية ؟ ومعه هذا السؤال وفي هذا الموضع يتراكم مغزى أسئلة أخرى مناظرة سبق طرحها حول نفس المغزى والغاية للمقالة برمتها.

ومن ناحية أخرى : يذكر المؤلف أمثلة من الصدام والمواجهة -ولكن لا يحدد المسئول عن انفجارها. الغرب أم المسلمين ، المسلمين أم شعوب أخرى. ولكن يورد خلاصتين لمفكر مسلم ولآخر مستشرق يهودي يقدمان نفس المعنى . فينقل عن أكبر أحمد قوله إن المواجهة التالية ستأتي حتما من العالم الإسلامي ، إن الصراع سيبدأ من أجل نظام دولي جديد انطلاقاً من طغيان الموجة الكاسحة التي تمتد عبر الأمم الإسلامية من المغرب إلى باكستان".

وينقل عن برنارد لويس قوله "إننا نواجه فراغا وحركة يتجاوزان كثيراً مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تنتهجها ، ولا يقل هذا عن كونه

صدام بين الحضارات . ربما غير رسمية ، لكن لاشك في أنه رد فعل تـــاريخي لخصم قديم لتراثنا اليهودي –المسيحي ، وحاضرنا العلماني ، والتوسع العـــالمي لهما معاً " إن الاستشهاد بهاتين المقولتين تعنيان – على ضوء تحليل هـــانتنجتون السابق لأحد أسباب صدام الحضارات وهو أن الغرب أضحى فـــي أوج قوتـــه – تعنيان أن الصدام إنما هو استجابة ورد فعل للتحدي المتمثل في القـــوة والتوســـع الغربي العلماني وهو المعنى الذي سيبرز أكثر في تحليل هانتنجتون في الجـــزء الثالث من عرضنا حول نتائج الدراسة.

وأعتقد أن القراءة على هذا النحو لهذا الجزء من تحليل هانتنجتون قـــد يدفعنا إلى عدم الهجوم على مقولته عن الصدام بين الإسلام والغرب كمـــا فعلـــت بعض الانتقادات لنفس المقولة دفاعا عن الإســـلام ورفضـــاً أن يكـــون الإســـلام صراعياً أو إكراهياً أو عدوانياً أو إرهابياً ، بل يمكن أن نتحول على ضوء هـــذه القراءة أيضاً إلى هجوم من نوع آخر على هيمنة الغرب ومظاهرها التي يقربـــها ويعترف المؤلف بآثارها على الآخر كما سنرى لاحقا. وبذا ننتقل مـــن المواقـــف الاعتذارية التبريرية الدفاعية إلى الهجومية . فنحن لسنا مصدر التـــهديد ولكننـــا نحن المعرضون للتهديد ومن ثم . فإن استجابتنا ورد فعلنا هي التي تبدو مصـــدر "الصراع".

ولعل ما يدعم قولنا هذا ما جاء بعد ذلك في تحليل هـــانتنجتون تحـــت العنوان الرابع " تعبئة الحضارات: أعراض البلدان ذات القرابة والتي يحلل فـــيها كيف تساند شعوب الحضارة الواحدة بعضها البعض ضـــد شـــعوب الحضـــارات الأخرى . حيث يعترف هانتنجتون بقاعدة الكيل بمكيالين التي يتهم بها المســـلمون الغرب . فيقول " .. بيد أنه من المحتم أن يكون عالم الحضارات المتصادمة هـــو عالم الكيل بمكيالين" بحيث أن الغرب هو الطرف القوي –وفق قول هـــانتنجتون

من قبل- فإن الطرف المسلم الذي يكال ضده هو الأضعف وهو محل ممارسات الهيمنة وعدم العدالة.

جـ - نتائج دراسة هانتنجتون وأهدافها :

ويتضمن هذا الجزء العناوين الأربعة التالية الغرب ضد الباقي "البلدان الممزقة " "الصلة الكونفوشيوسية -الإسلامية " الآثار الضمنية بالنسبة للغرب. وتؤكد قراءتنا لتحليل هانتنجتون تحت هذه العناوين ما انتهينا إليه من قبل عن غير المعلن في هذه المقالة ومقصدها ومغزاها ألا وهو تقرير هيمنة الغرب في صدام الحضارات ومن ثم مسئولية هذه الهيمنة عن تفجير هذا الصدام من جانب الغير ، ومن ثم تحذير الغرب وتنبيهه لضرورة اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الآخر . وسيتضح لنا ذلك مما يلي :

من ناحية : تشخص مظاهر "أوج قوة الغرب " العسكرية والاقتصادية والسياسية وآثارها حيث يقول إن "..القرارات (المؤسسات الدولية) .. التي تعكس مصالح الغرب تقدم للعالم باعتبارها قرارات تعكس رغبات المجتمع العالمي .. والواقع (بعد ضرب مثالي حصار العراق وليبيا) إن الغرب يستغل المؤسسات الدولية والقوة العسكرية والموارد الاقتصادية لإدارة العالم بطرائق تحافظ على الهيمنة الغربية وتحمي المصالح الغربية وتدعم القيم السياسية والاقتصادية والغربية .. تلك هي على الأقل الطريقة التي يرى بها غير الغربيين العالم الجديد . وهناك قدر كبير من الحقيقة في هذا الرأي ".

ومن ناحية أخرى : هو يقرر أن مصدر الصدام بين الغرب والآخرين ليس اختلاف الحضارات أساساً ولكن اختلاف ميزان القوى والثقافة فهو يقول ".. إن الفروق في القوة وأن الصراعات على القوى العسكرية والاقتصادية والمؤسسية هي أحد مصادر الصراع بين الغرب والحضارات الأخرى . وتمثل الاختلافات في الثقافة أي القيم والمعتقدات الأساسية مصدر ثان للنزاع " فبدلا من أن تصبح الحضارة الغربية كما يشير لها هانتنجتون حضارة كلية تناسب كل الناس فإن الأفكار الغربية ليس لها جاذبية كبيرة في الحضارات الأخرى بل أنتجت جهود الغرب لنشرها ردود فعل معادية . ولذا فهو يقول إن

المرجح أن يتمثل المحور المركزي للسياسات العالمية في النزاع بين "الغرب وبقية العالم وردود الحضارات غير الغربية على القوى والقيم الغربية "

ومما لاشك فيه أن قراءة التحليل السابق يجعلنا نكرر ما سبق استخلاصه عن غير المعلن في دراسة هانتنجتون وهو أن مصدر التهديد بالصدام بين الحضارات هو هيمنة الغرب وقوته وليس الحضارات الأخرى التي تقاوم التسويات على حساب مصائر شعوبها. بعبارة أخرى فإن محور السياسات العالمية المعاصرة ليس صراع القوى التقليدي أو الصراع الأيديولوجي ولكن ردود فعل الحضارات غير الغربية على القوى والقيم الغربية الساعية للهيمنة. وتأخذ ردود الفعل هذه - كما يقول هانتجتون ثلاثة أشكال ؛ الانعزال مخافة تسلل فساد الغرب وهو بديل ذو تكلفة عاليه ، الانتظام في قافلة عربات الفريق أي الانضمام إلى الغرب وقبول قيمه ومؤسساته ، وأخيراً محاولة موازنة الغرب بتطوير القوة والتعاون مع المجتمعات غير الغربية الأخرى ضد الغرب أي باختصار التحديث من دون التغريب.

ومن ناحية ثالثة : يناقش هانتجتون ما يسميه حالة البلدان الممزقة بين هويتها الحضارية التاريخية غير الغربية وبين رغبتها في تشكيل هوية جديدة تنضم بموجبها للغرب . ونماذجه في ذلك تركيا والمكسيك وروسيا وهي حالات ثلاث يرى هانتجتون أنها تختلف من حيث درجة توافر الشروط الثلاثة التي يراها لازمة لإعادة تحديد الهوية وهي : اتفاق النخبة على التحول، استعداد الرأي العام للإذعان للتحول ، تبني الحضارة المتلقية لهذا التحول. هذا ويجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الحالات الثلاث إنما تعكس محاولات لإعادة تشكيل التوجه السياسي للنظام داخليا وخارجيا وليس إعادة تشكيل الهوية التي يقول هانتجتون نفسه أنها نتاج قرون واستمرارية تاريخية كما يناقش هانتجتون - في مقابل هذه الاحتمالات للانضمام للغرب من جانب شعوب حضارات أخرى - احتمالات التحالف بين الحضارتين الإسلامية والكونفوشية ضد الحضارة الغربية . وبدون أن يتناول الأساس الفلسفي الفكري الذي يبرر هذا الاحتمال فهو يرى أن التعاون في المجال العسكري هو

الهدف من وراء هذا التحالف كسبيل لتحدي اتجاه الغرب نحو منع استحداث المجتمعات غير الغربية قدرات عسكرية قد تهدد المصالح الغربية . بعبارة أخرى فإن التحالف بين بعض الحضارات إنما يهدف إلى موازنة القوة والمصالح الغربية التي تمارس هيمنتها ضد مصالح هذه الحضارات .

ومن ناحية رابعة وأخيرة : يصل هانتجتون إلى نهاية المسار في تحليله والذي تتجسد عنده الغاية والمقصد من هذا التحليل كله ألا وهو بحث النتائج الضمنية لصدام الحضارات بالنسبة لسياسة الغرب . وهو يقسمها إلى مجموعتين من النتائج : نتائج قصيرة الأجل تعطي أفضلية للغرب وهي تدعوه إلى تدعيم وحدة حضارته بين العنصرين الأوربي والأمريكي ، وأن تدمج في الغرب مجتمعات البلدان الممزقة ، والحد من توسع القوة العسكرية للدول الإسلامية والكونفوشية ، والحفاظ على التفوق العسكري الغرب في، واستغلال الخلافات والنزاعات بين الدول الإسلامية والكونفوشية ، ودعم المجموعات الحضارية الأخرى المتعاطفة مع القيم والمصالح الغربية ، وتقوية المؤسسات الدولية التي تعكس المصالح والقيم الغربية أما مجموعة النتائج طويلة الأجل فهي تفترض من الغرب استراتيجية أخرى للتعامل مع الحضارات غير الغربية التي تحاول التحديث دون التغريب حيث سيتعين على الغرب أن يتراضى مع هذه الحضارات الحديثة غير الغربية التي تقترب قوتها من قوته ، ولكن مع احتفاظ الغرب بالقوة الاقتصادية والعسكرية الضرورية لحماية مصالحه في مواجهة هذه الحضارات من ناحية ، ومع تطوير فهم أعمق لفروض هذه الحضارات من ناحية أخرى . إذا كان هذا البديل طويل الأجل يعني بالنسبة لـهانتجتون – كما يقول في آخر سطور مقالته- "بالنسبة إلى المستقبل لن تكون هناك حضارة عالمية ، بل عالم يضم حضارات مختلفة ينبغي لكل منها أن يتعلم التعايش مع غيره " فمما لاشك فيه أن البديل الأول قصير الأجل يعني – ما لم يفصح عنه المؤلف صراحة – وهو صدام الحضارة الغربية مع الحضارات الأخرى سعيا للحفاظ على المصالح والقيم الغربية في مواجهة الآخرين. ومن هنا تنبع كل مصادر التحدي الذي يجب على العالم الإسلامي

التعامل معها في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الجديد حيث أنه وفقاً لمجمل أطروحات هانتنجتون – فإن العالم الإسلامي يكمن فيه مصدر التحدي لاستمرار هيمنة الغرب والذي يجب على الغرب إبعاده لتستمر هيمنته .

خلاصة القول : ما الجديد في هذه المقالة حتى تستثير كل هذا القدر من النقاش والجدل(١٠). قد تكون مفاهيم الحضارة والثقافة والهوية التي طرحها هانتنجتون قد أثارت النقد لعدم دقتها ولتداخلها ، وقد يكون مستقبل العالم الصراعي بين "حضارات ، ثقافات ، أديان" لا تعرف العقل والتسوية بقدر ما تعرف التعصب للأنا ضد الآخر، قد يكون النموذج الذي يطرح هذا المستقبل مرفوضاً من أصحاب النماذج التعددية العالمية لتفسير السياسات الدولية الذين يعلون من الحوار والتعاون، وقد يكون ترشيح هانتنجتون للحدود الإسلامية كحدود دموية يتمحور حولها الصراع سواء في مستواه الكلي (بين حضارات) أو في مستواه الجزئي (بين دول من حضارات مختلفة) قد يكون هذا الترشيح أيضاً موضوع هجوم من المدافعين الاعتذاريين عن الإسلام نظراً لما يحويه من اتهامات للإسلام والمسلمين ونظراً لتجسيده الإسلام كعدو المستقبل بالنسبة للغرب ، وقد يكون تمثل هانتجتون نموذج الحضارة الغربية حيث يدافع عن ضرورة استمرار قوته وقيمه ومصالحه هو موضع الهجوم والانتقاد الفلسفي من جانب هؤلاء الذين يتصدون لنقض الأسس الفلسفية والفكرية لهذا النموذج العلماني المادي ولرفض عواقبه على البشرية.

هذه جميعها وغيرها بالطبع –كانت القنوات الكبرى التي جرى على صعيدها الجدل والنقاش حول أطروحة "صدام الحضارات . ولكنني على ضوء قراءة هذا الجدل ، أظل مدفوعة للتساؤل ما الجديد في موضوعات هذا الجدل حتى يتصدر الاهتمامات على هذا النحو وخاصة أن العديد منها قد سبق طرحه من قبل وفي دراسات لآخرين وفي مجالات معرفية مختلفة . فعلى سبيل المثال وكما أشار هانتنجتون نفسه نقلاً عن بعض المفكرين –ارتفع الاهتمام بوضع الدين والهوية ودورهما في المجتمعات وفي العلاقات

الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة وسجلت دراسات عديدة آثار الصراعات العرقية والدينية كمصادر لتهديد استقرار النظام الدولي الجديد . بل إن الأحداث والوقائع والتطورات التي كان يتمثل بها لم تكف الدراسات الغربية وغير الغربية عن تحليلها ولو من منظورات مختلفة .

وهنا استطيع أن أسجل الملاحظتين التاليتين - فيما اعتقده "جديداً في يطرح هانتجتون باعتباره أستاذ علوم سياسية وليس أستاذاً في تخصص آخر من التخصصات التي انبرت للرد عليه . وأسجل هذه الملاحظات من واقع رؤية نقدية إسلامية في نطاق علم العلاقات الدولية. والملاحظة الأولى : منهاجية نظرية والثانية تتصل بالمضمون. والملاحظتان غير منفصلتين في تقديري كما سيتضح لاحقاً .

الملاحظة الأولى : الجديد الأجدر بالاهتمام في هذه المقالة يتمثل في تقديم نموذج لتفسير السياسات العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . ينطلق هذا النموذج ويقوم على وحدة تحليل مغايرة للوحدات التي درج الاهتمام بها (الدول -والفواعل من غير الدول ابتداء من الأفراد وحتى النظام- العالم) وهي وحدة الحضارة. بعبارة أخرى فإن ما أسماه هانتجتون النموذج الحضاري لتفسير السياسات العالمية وذلك في مقالته الثانية تحت "عنوان إن لم تكن الحضارات فماذا تكون : نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة" ، هذا النموذج هو موطن التجديد في فكر هانتجتون والذي أثار جدلاً . وقد اعترف هانتجتون في مقالته الثانية بمشروعية هذا الجدل . على أساس أنه في مقال صدام الحضارات إنما قدم محاولة لتحديد عناصر نموذج جديد يساعد على تنظيم وفهم التطورات الرئيسية في السياسات العالمية بعد أن أضحى نموذج الحرب الباردة مجرد تاريخ فكري عاجزاً عن تفسير الحقائق الجديدة في السياسات العالمية، وأن أي نموذج جديد يزيح نموذج سابق لا يستطيع أن يفسر كل شئ ولذا فلا بد وأن يثير جدال.

ولقد انبرى هانتجتون مجدداً في مقالته الثانية لتقديم رؤيته عن "كون الحضارات هي الخلف الطبيعي لعوالم الحرب الباردة الثلاثة (الأول -الثاني -الثالث) وأن السياسات

العالمية أضحت من التعقيد لدرجة تجعل من نموذج الحضارة النموذج القادر على تفسير كثير من التطورات المهمة في الشئون الدولية وليس جميعها بالطبع ولذا فإن النهج الحضاري يفسر الكثير من التشويش، .. وأن الدين مركزي في العالم الحديث وربما كان هو القوة المركزية التي تحرك الناس..

وإن لم تكن الخلافات في الثقافة مسئولة عن المنازعات فما هو العامل المسئول .. إن النموذج الحضاري يجد استحسان ويضرب على وتر حساس في العالم كله .. ويوفر أفضل من أي بديل آخر نقطة بداية نافعة لفهم التغيرات في العالم ومواجهتها".

لذا فإن المقالتين الأولى والثانية وكذلك الثالثة كما سنرى تعكسان تغيراً في تحديد وحدة تحليل السياسات الدولية ومستوى القوى المحركة المفسرة له . وهذا التغير - كما سبق وأوضحنا يعكس الاتجاه العام المتزايد - في الدراسات عن مرحلة ما بعد الحرب الباردة - نحو الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية الثقافية في التفاعلات الدولية ..إذن لم يكن هانتنجتون إلا رافداً من روافد التعبير عن هذا الاهتمام ولكنه كان رافداً أساسياً ذا مذاق خاص لأنه ارتبط بمنطق الصراع والصدام وليس التعارف والتعاون والتنسيق الذي تنحو لإبرازه الروافد الأخرى ، كما أن تلك الأخيرة لم تصل في اهتمامها بالأبعاد الحضارية إلى جعلها محوراً لنموذج تفسيري. ولهذا وإذا كنا قد قدمنا تعقيبات متناثرة على مضمون المقالة كل في موضعه عند عرض إطارها النظري ومتنها ونتائجها فإنه يمكنني أن استجمع ملمحين أساسيين لرؤيتي النقدية لأطروحات هانتنجتون على هذا الصعيد المنهجي النظري الذي يمثله تميزها الراهن:

الملمح الأول : هو أن دراسة هانتنجتون التي أبرزت معيار الحضارة وفي قلبه الدين عند تفسير الشئون الدولية المعاصرة إنما تمثل نوعاً من الاعتراف المتأخر بمصداقية عناصر المنظور الإسلامي للعالم : أي من حيث تقسيمه ووحدات تحليله ومستوياته ومحركاته . وهي الأمة ، الحضارة ، وليس الدول القومية ، ودور الدين كمحرك وكمفسر على ضوء قواعد وأسس التصور الإسلامي عن العلاقات الدولية .. ولقد سبق واستبعدت

هذه العناصر تحت أردية التفسيرات العلمانية المختلفة وخاصة أنه لم يكن بين منظـــورات علم العلاقات الدولية الحديث منظوراً إسلاميا إلى جانب المنظور الغربي برافديه الأساسيين : الماركسي ، الرأسمالي وكل بروافدهما المتنوعة المتتالية .

أما الملمح الثاني : فينتهي معه وعنده التفاؤل السابق فإن التصور الإســـلامي لا يكرس "الصراع كقانون تاريخي مطلق كما تقدمه المدرسة الواقعية بروافدها المختلفة ومنها فكر هانتجتون (الذي لم ينقض استمرار دور الدول /الأمم). ولكن الصراع فـــي التصـــور الإسلامي بمعنى التدافع ليس إلا سنة واحدة من سنن الاجتماع البشري إلى جانب ســـنن الله الأخرى كما أن له منطقة المختلف عن مفاهيم الصراع الأخرى ولذا فإن الجهاد في معنـــاه الواسع ليس صراعاً مع الآخر للقضاء عليه ولكن أداة الدعوة ونشرها نحو هذا الآخر ومـن ثم فهو أحد أدواته حيث أداة التعاون السلمي تظهر إلى جانبه ولكل من الأداتين ضوابطـــهما وشروطهما وليست أحدهما بديلة مطلقة للأخرى . ولذا فإن القول إن أصل العلاقـــة بيـــن المسلمين وغيرهم في التصور الإسلامي هو الحرب أو السلام ليس قولاً منضبطـــاً ولكـــن القول الأفضل هو متى تكون الحرب ومتى يكون السلام؟ هكذا يجـــب أن نقـــرأ المـــدارس والاتجاهات الفقهية المختلفة حول هذا الموضوع بحثاً عن إجابة هذا السؤال الأخـــير وهـــو السؤال الذي يحتل في التصور الإسلامي مكانة السؤال في المنظور الغربي حول الصـــراع كمحرك بين من وعلى ماذا؟.

ومن ناحية أخرى فإن هذا الصراع –في صورته العسكرية أو الســـلمية – ليـــس لتأكيد هيمنة قوم على قوم أو ثقافة على ثقافة ولكن لتحقيـــق أهـــداف الدعـــوة والرســـالة باعتبارها رسالة للعالمين ليس بالإكراه والقسر والإجبار للشعوب والأمم وعلى العكس فـــإن منطق صدام الحضارات في فكر هانتنجتون يعكس كل منطق التناقض بين عالمية الإســـلام وبين هيمنة الحضارة الغربية (أو عولمة النموذج الحضاري الغربي) حيث أنـــه أي فكـــر هانتنجتون يعكس تكريساً لهذه الهيمنة وكيفية استمرار قوتـــها بأســـاليب إكراهيـــة قســـرية إجبارية أفاض في تحديدها في نهاية مقالته . وجميعها لن تقود كما اعترف هانتنجتون نفسه

إلا إلى ردود فعل جادة من جانب الحضارات الأخرى دفاعاً عن وجودها وحفاظاً على قيمها ومصالحها.

وهذا يقودنا إلى **الملاحظة الثانية** : الأمر الثاني الذي يستوجب الاهتمام في فكر هانتجتون هو المقولات الصريحة والواضحة والحاسمة حول الصدام بين الإسلام والغرب صداماً حضارياً دينيا وحول التضامن بين شعوب الحضارة الواحدة في مواجهة الحضارات الأخرى وحول سياسات الغرب المرتقبة في مواجهة الحضارات الأخرى وخاصة الإسلامية. ولكن هنا يجب ملاحظة أمر هام فإن هانتجتون لا يضع فقط الإسلام كعدو مرتقب للغرب ومن ثم ينبري البعض للدفاع عن الإسلام ولكن يبرز أيضاً ما يجب أن نفطن إليه بقوة وهو كيف أن الغرب هو عدو الإسلام والمسلمين والحضارات الأخرى. حقيقة يسجل في مقالته الأولى -كما رأينا- وكذلك في مقالته الثانية أكثر من تحذير للغرب بأن الآخر يصحو ولم يعد مفعول به بل أضحى فواعل تعود إلى جذورها وترغب في تشكيل العالم بطرائق غير غربية ، ومن ثم يحذر بأن هناك خطراً ثقافيا يجئ من الجنوب ويحل محل التهديد الأيديولوجي الذي جاء من الشرق ، بعد أن انتهى الاستعمار الأوربي وحيث أن الهيمنة الأمريكية آخذة في الانحسار فيتبع ذلك تآكل الثقافة الغربية ، حقيقة نستطيع تسجيل هذا كله ولكن ما نستطيع تسجيله بدرجة أكبر وأهم هو الإجراءات التي يوصي بها هانتجتون لمواجهة هذا الآخر . وهنا مكمن التحدي الأساسي الذي تفصح عنه المقالة في أكثر من موضع منها وبأكثر من تعبير صريح (كما سبق التوضيح في العرض) وحتى تصل إلى صفحاتها الأخيرة فيتركز فيها جل التوصيات الموجهة للغرب لحماية نفسه.

ثانيا : المقالة الثالثة :

الانتقال إلى المقالة الثالثة يحقق تراكما عميقاً يزيد هذه الصورة وضوحاً .

بعبارة أخرى إذا كانت المقالة الأولى قد أوجزت في مقدمتها الأسس الفلسفية والفكرية كما أوضحنا فإن الدراسة الثالثة قد فصلت في هذه الأسس على نحو يراكم في

فكر هانتنجتون، الواقعي وليس العالمي، الذي يشغله كيف يمكن للغرب أن يستمر متفوقا ومهيمنا في مواجهة حضارات أخرى تتحدى ، فلقد ختم المقالة الأولى بالسطرين التاليين :"بالنسبة إلى المستقبل ، لن تكون هناك حضارة عالمية ، بل عالم يضم حضارات مختلفة ، ينبغي لكل منها أن يتعلم التعايش مع غيره ".

كذلك ختم المقالة الثالثة بالقول " إن التاريخ لم ينته والعالم ليس واحداً" . ولذا تأتي المقالة الثانية تحت العنوان التالي "الغرب فريد ولكن ليس كونياً " . فهي بدورها تنتهي بتوصيات مناظرة ومكملة للتوصيات في نهاية المقالة الأولى حيث أنها تنتهي إلى ما يجب أن يفعله الغرب لنفسه في ظل حقيقة إدراك نفسه بالمقارنة بالآخر باعتبار الغرب ليس متفرداً فقط ولكن الأفضل وإن لم يكن العالمي .

بعبارة أخرى تقدم هذه المقالة التالية تحليلاً للأسس الفلسفية والفكرية التي يرى الغرب بناءً عليها نفسه متفرداً عن غيره . وهنا يكمن مناط ما سبق ورأه هانتجتون كمحرك للعلاقات الدولية أي صدام الحضارات . فالحضارات تتصادم في نظره لأنها مختلفة ولأن الغرب متفرد عليها وهو الأفضل إن لم يكن عالمياً. وهو في هذه المقالة يشرح لماذا الغرب مختلفا وهو إن حرص على أن ينفي عالميته وأن ينفي أن التحديث هو التغريب إلا أن القراءة الدقيقة للمقالة بينت لدينا العكس .

فما الذي تقدمه المقالة ، وما هي عناصر تحليلي لخطابها ؟ وكيف ؟ وما الذي تمثله هذه المقالة من تحديات فكرية لعقولنا نحن المسلمين ولفكرنا عن وضعنا بالمقارنة بالغير؟

تتكون المقالة من خمسة أجزاء تحت العناوين التالية الحداثة بمفردها لا تكفي ، ما الذي يجعل الغرب غربياً ، هل يمكن للآخرين نسخ الغرب ، رد الفعل الثقافي المضاد (للتغريب) تعزيز الغرب.

١- والجزء الأول يناقش وفق تعبيراته "ضلال وتعجرف وزيف وخطورة" طرحان عن الثقافة الغربية يقدمان صورة عن الغرب كعالم متجانس وعالمي وأحد

الطرحين عن الثقافة الشعبية الأمريكية وانتشارها والآخر يطابق بين التحديث التغريب.

وعند مناقشة الطرح الأول يفرق هانتجتون من ناحية بين ثقافة استهلاك السلع المادية وبين قلب أي ثقافة الذي يتضمن لغة وديانة وقيما وتقاليد وعادات ، لذا فهو من ناحية أخرى يرى أن الادعاء بأن انتشار الثقافة الشعبية الغربية يمثل انتصار الحضارة الغربية هو أمر يستخف بقوة الثقافات الأخرى بينما يقلل من قدر الثقافة الغربية نفسها فإن جوهر تلك الأخيرة هو الماجنا كارتا وليس الماجناماك.

أما عن الطرح الثاني عن التحديث الذي يعني التغريب فهو الأكثر جدية وإن كان معيبا أيضاً . وتستغرق مناقشة هانتجتون لهذا الطرح الثاني الذي انبرى لتفنيده جل المقالة ولكن ينطلق في هذه المناقشة من تقرير النقطتين التاليتين:

١- إذا كانت الحضارة الغربية هي الحضارة الأولى التي أخذت بالتحديث ومن ثم كانت أول من اكتسب ثقافة الحداثة ، إلا أن هناك اختلافات بالغة الأهمية بين الثقافات الحديثة والتقليدية بحيث لا تعني هذه الاختلافات بالضرورة أنه على المجتمعات ذات الثقافات الحديثة أن تكون أكثر تشابها مما عليه المجتمعات ذات الثقافة التقليدية. ومن ناحية أخرى : فإن المجتمعات الحديثة وإن كانت تشترك في الكثير إلا أنها لا تندمج بالضرورة بنحو متجانس ومن ثم فمن الزيف الادعاء بأنها تستند إلى افتراض أنه ينبغي للمجتمع الحديث أن يقارب النمط الغربي لأن الحضارة الغربية حضارة حديثة والحضارة الحديثة حضارة غربية .

٢- الغرب كان غرباً لمدة طويلة قبل أن يصبح حديثاً .

٢- وفي الجزء الثاني تحت عنوان : ما الذي يجعل الغرب غربيا:

وينبري هانتنجتون لشرح السمات المميزة للحضارة الغربية خلال مئات الأعوام قبل أن تأخذ بأسباب التحديث. ولب الحضارة الغربية الذي يرى هانتنجتون أنه اتفق عليه عديد من الباحثين يتكون من :

أ- الإرث الكلاسيكي الذي ورثه الغرب من الحضارات السابقة والذي لا يداني ما ورثته الحضارتان الإسلامية والأرثوذكسية منه أيضاً .

ب- المسيحية الغربية (الكاثوليكية ثم البروتستانتية) ويعتبرها التمييز التاريخي الأكثر أهمية وتفرداً للحضارة الغربية وهنا يشير إلى أربعة ملامح : خلال معظم الألفية الأولى كان العالم الغربي يدعي بالعالم المسيحي الغربي ، المسيحيون الغربيون يشعرون بالتمايز عن غيرهم من العرب ، الترك ، البيزنطيين وغيرهم ، خرج الغربيون لغزو العالم في القرن ١٦ لأجل الرب ولأجل الذهب ، ويعد الإصلاح الديني والإصلاح المضاد والنتائج السياسية والفكرية لهذا الصدع ملامح مميزة للتاريخ الغربي .

ج- اللغات الأوربية تلي الدين من حيث التمييز بين الثقافات .

د- فصل السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية ويعتبرها ثنائية سائدة في الثقافة الغربية طوال التاريخ الغربي وتميزها عن غيرها من الثقافات والحضارات ويشير إلى أن هذا الفصل قد أسهم بقدر هائل في نمو الحرية في الغرب.

هـ - قاعدة القانون : أي إخضاع القوة الإنسانية لكابح خارجي .

ولقد وضع تقليد قاعدة القانون أساس الحكم الدستوري وحماية حقوق الإنسان في مقابل الممارسة الاستبدادية للسلطة وهو في حضارات أخرى كان أقل أهمية بكثير في تشكيل الفكر والسلوك.

و- التعددية الاجتماعية والمجتمع المدني .. تعددية ارتباطية لا تقوم على علاقات الدم أو الزواج ، مدعمة بتعددية طبقية : ارستقراط ، الفلاحين ، التجار ورجال

الأعمال .. وتتباين بحدة مع فقر المجتمع المدني وضعف الارستقراطيات وقوة الأمبراطوريات المركزية التي تواجدت خلال نفس الفترات الزمنية .

ز- الكيانات النيابية .. اليوم ليس ثمة حضارة تملك مثل هذا الإرث من الكيانات التمثيلية التي تعود إلى ألف عام .. وبالتالي كان التمثيل على المستوى المحلي - وهو معيار لم ير في أي مناطق العالم الأخرى .

ح - الفردية والتي تمت ابتداء من القرن الرابع عشر وتطورت من قبول حق الاختيار الفردي إلى المناداة بالحقوق المتساوية للجميع وتصبح الفردية ملمحاً مميزاً للغرب مقارنة بسيادة الجماعية في الأنحاء الأخرى من العالم

وإذا كانت قراءة هذه العناصر لابد وأن تقود القارئ المتفحص إلى القول إن حضارات أخرى عرفت بعض هذه السمات وأن الغرب لم يعرف تاريخه كل هذه السمات مجتمعة ... الخ فإن هانتنجتون ينهي بالفعل عرض هذه العناصر بملاحظات تنبيهية عن مقصده . بأن تلك السمات لم تكن موجودة دائما في كل أنحاء المجتمع الغربي ، وأن بعضها ظهر في حضارات أخرى ، وأن الغرب لا ينفرد بها كلها ولكن ينفرد بالتوليفة التي تتكون منها معاً والتي منحت الغرب خاصيته المميزة .. لأنها تشكل اللب الجوهري الدائم للحضارة الغربية ، إنها ما هو غربي ولكن ليس ما هو حديث فيما يتعلق بالغرب ..

وإذا كان من الممكن قبول التفرد في التوليفة بين هذه العناصر فلا يمكن من ناحية أخرى إلا التنبيه إلى أمرين آخرين عن تحديد هانتنجتون لمغزى هذه العناصر .

من ناحية : يقول إن هذه العناصر أسست ما يميز الآن الغرب عن الحضارات الأخرى -وهو ينقل عن غيره "إن أوربا هي المصدر- الفريد لأفكار الحرية الفردية ، والديموقراطية السياسية وقاعدة القانون وحقوق الإنسان والحرية الثقافية ..تلك أفكار أوربية وليست آسيوية أو إفريقية أو شرق أوسطية إلا في حالات تبني هؤلاء لها". في هذا

الموضع لابد من الإشارة إلى اختلاف المفاهيم حول هذه المصطلحات بين الشرق والغرب. فلا يعني هذا أن هذه المصطلحات لا تعرفها مجتمعات حضارية غير غربية ولكن تعرفها ولكن بمفاهيم ومضامين تختلف باختلاف أطرها المرجعية عن الإطار المرجعي الغربي. ومن ناحية أخرى إذا كان الغرب قد تفرد بهذه القيم- حتى ولو في مضمونها ومفهومها الغربي - فإن ممارساته في غزو العالم تحت شعار هذه المفاهيم إنما كان يخفي الدأب لحماية المصالح الرأسمالية والتحيزات الدينية تحت غطاء شعارات براقة لم يكن الغرب نفسه إلا عائقاً عن تحقق كثير من مضامينها بالنسبة لغير الغرب .

ومن ناحية أخرى : فإن آخر ملاحظات هانتجتون التوضيحية تفيد بأن الغرب لم يستطع التحديث إلا لأنه غربي : فهو يقول : تشكل تلك المفاهيم والسمات المميزة بمقدار واسع -جزءاً من العوامل التي مكنت الغرب من أن يكون له السبق في تحديث نفسه وتحديث العالم لقد جعلت من الحضارة الغربية حضارة فريدة . والحضارة الغربية نفيسة ليس لأنها عالمية وإنما لأنها متفردة "

ومن هذه الكلمات يمكن القول أنه قد سطر أول السطور التي قادته إلى عكس ما أعلنه وراء نفي أن التحيدث هو التغريب أي أفصحت هذه الكلمات عما يضمره حقيقة وليس ما يعلن .

٣- في الجزء الثالث ينتقل هانتجتون تحت عنوان "هل يمكن للآخرين نسخ الغرب" لطرح السؤال التالي هل لتحقيق التحديث ينبغي على المجتمعات اللاغربية أن تتخلى عن ثقافتها وأن تتبنى العناصر الجوهرية للثقافة الغربية ".

بقراءة مضمون التحليل تحت هذا العنوان نجد إن إجابة هانتجتون هذا السؤال إنما هي إجابة بالنفي ولكنها مشروطة . فمن ناحية يشير إلى نموذج تركيا في أتاتورك الذي خلق بلداً ممزقاً غير موفقاً من هويته في حين أن استيراد الثقافة الغربية لم يساعده بنحو مهم في تحقيق التحديث .

كما يشير إلى أن الغالب هو أن قادة المجتمعات اللاغربية قد سعوا إلى إنجاز التحديث بدون تغريب وهو يذكر بهذا الصدد نموذج الصين ، واليابان والسعودية وسنغافورة وتايون وإيران.

ومن ناحية أخرى : يشير إلى أن التفاعل والاستعارة بين الحضارات أمر دائم الحدوث . ومعظم حضارات العالم العظمية لها سجل واضح من النقل من الحضارات الأخرى بوسائل تزيد من فرصها في البقاء. ويذكر نموذجا لذلك استيعاب الصين لبونية الهند ، في حين تغلبوا على الجهود الغربية لتنصيرهم ، كما يذكر نموذج العرب المسلمين الذين انتحلوا أشكال أو مظاهر التقنية الخارجية وفي نفس الوقت عرفوا كيف يهملوا كافة العناصر في الكيان الفكري اليوناني والتي قد تتعارض مع "الحقيقة" كما تأسست في المعايير والفروض القرآنية الأساسية كما أشار إلى نموذج ثالث وهو نموذج اليابان واستجلابها للثقافة الصينية وتحويلها لترقى بحضارتها في القرن السابق ثم مرروها بمراحل من العزلة النسبية لاستيعاب ما تم استجلابه ثم بمراحل من الاتصال المتجدد والانتحال الثقافي من جديد . وهكذا يصل هانتنجتون إلى تقرير ما يلي" وبالكيفية نفسها تقوم اليابان ومجتمعات لا غربية أخرى اليوم باستيعاب عناصر مختارة من الثقافة الغربية مستخدمين إياها لترسيخ هويتهم الثقافية ".

كما ينقل عن بروديل قوله "أقرب إلى الطفولية أن تعتقد أن انتصار حضارة واحدة سوف يؤدي إلى نهاية تعددية الثقافات التي تجسدت لقرون في حضارات العالم العظيمة "

وبالرغم من الاتفاق مع ما هذا الذي قرره هانتنجتون عاليا ومع ما نقله عن بروديل ، في ظاهرهما على الأقل، إلا أنه لا يمكن إلا التوقف عند المسكوت عنه في هذا الخطاب عن الخبرات التاريخية السابقة ومدلولاتها بالنسبة للمرحلة المعاصرة. حقيقة فإن تفوق الحضارة الغربية لن يلغي الحضارات الأخرى لأنها ستقاوم كما حدث دائما في

التاريخ ولكن هذا لا يخف أمرين يجب أن نعيهما جيداً في ظل هذه الموجة الراهنـــة مـــن الحديث عن حوار الحضارات وحوار الأديان في ظل العولمة .

من ناحية : يجب التمييز بين النقل عن الآخر في مرحلة القـــوة والقـــدرة علـــى الاستيعاب والهضم والإضافة إلى القوة أو الهوية الذاتية ، وبين نظائر هذه العمليـــات فـــي ظل الضعف – بل وفي ظل الاحتلال العسكري والسيطرة الاقتصادية الخارجية المباشـــرة. بعبارة أخرى إن عملية النقل الحديثة لم تعد إرادية ولكن إكراهية أو إجبارية . فالحضـــارة المتفوقة أرادت أن تفرض نموذجها بأساليب متعددة فالعرب والمسلمون نقلوا بنجاح من قبل في ظل القوة، والصين واليابان لم يكونوا محتلين عسكرياً. ومن ثم فإن مدلـــولات الخـــبرة التاريخية لا تنطبق على القرنين الأخيرين وخاصة بالنسبة للمنطقة العربية الإسلامية .التـــي بدأت عملية التحديث بالنقل عن الغرب كسبيل للإصلاح والتجديد ولكن ســـرعان مـــا أدى الاحتلال العسكري إلى اختلال الموازين وفقدت النخب الحاكمة القدرة على حرية الاختيـــار السليم للعناصر التي تفيد في إصلاح النموذج الحضاري القائم وليس استبداله ومن ثم كـــان الخلل ثم الصدع الذي مازالت تعاني منه المجتمعات التي أقدمت على التحديث على النمـــط الغربي ولم تستطع أن تفلت في البداية من زمام التغريب تحت ضغوط الاحتلال العسكري.

ومن ناحية أخرى : فإن تجارب التحديث بدون تغريب والتي نجحت في المنـــاطق الآسيوية انطلاقا من القيم الآسيوية فها هي تتعرض الآن لهجمة شديدة تقوض ليس البنـــاء الاقتصادي الحديث فقط ولكن علاقات القوى القائمة على الثقافة الآسيوية .

٤- ولم يكن هانتنجتون غافلاً عن هذه الأمور ولذا فإن تحليله في الجـــزئ الرابـــع- تحت عنوان رد فعل ثقافي مضاد- إنما يتصدى في الواقع لـــردود الفعـــل التـــي تبلورت ضد التحديث المقترن بالتغريب وليست هي ردود فعل ضد التغريب مـــن البداية كما أراد هو أن يقدمها لتدعيم رفضه لمقولة أن التحديث لابد وأن يقـــترن بالتغريب.

أ- وفي بداية هذا الجزء يقول إن التحديث والتنمية لا يحتاجان ولا ينتجان غربنة ثقافية على العكس فإنهما يتعهدان إنعاشا والتزاما متجددا تجاه الثقافات المحلية ".

سواء على المستوى الفردي أو المستوى الاجتماعي . وهو هنا يشير بوضوح إلى دور الدين في هذه العملية الإحيائية حيث أن "الانبعاث العالمي للدين هو نتيجة مباشرة للتحديث" كما يشير من ناحية أخرى إلى أن هذه العملية الاحيائية تتم في قالب مناهض للغرب ورفض للثقافة الغربية بسبب كونها مسيحية ومخربه أو بسبب أنها علمانية ومتفسخة. وهنا لابد وأن نستكمل ما أوردناه من ملاحظات سابقة : فإن رد الفعل الثقافي هذا الذي يتحدث عنه هانتنجتون الذي في قلبه الدين والمناهض للغرب ليس مناهضاً للمسيحية ولكن مناهض للممارسات الغربية في السيطرة والهيمنة خلال القرنين الماضيين والتي اقترنت بنمط التحديث الغربي العلماني المادي " البعيد عن قيم المسيحية ومبادئها " وإن كان قد بدأ باسمها منذ خمسة قرون .

كما أن موجة العداء للغرب في المجتمعات الإسلامية والآسيوية – التي حددها هانتنجتون بالذات كمجال لظهور هذه الموجة الآن – قد بدأت بعد فشل نماذج التحديث الغربية في حل مشاكلها مثبتة بذلك فشل استيراد النماذج وفرضها تحت سيطرة الاحتلال سعيا من أصحابها لإثبات عالمية النموذج وفعاليته .

وهنا يتراكم كل التناقض بين حرص هانتنجتون منذ بداية مقالته على نفي مقولة أن التحديث هو التغريب وبين توقفه عند موجة العداء للغرب في المرحلة الراهنة والتي في قلبها الدين وحيث أن الإحياء الديني وفقا لمقولته – هو النتاج المباشر للتحديث – فإن هذا التوقف وهذا التحليل في نطاقه ليثير التساؤل لماذا أفرز التحديث الآن موجة عداء للغرب سواء في الدول التي نجحت فيها أو

فشلت فيها جهود التنمية إذا لم تكن عملية التحديث المأخوذة عن الغرب قد اقترنت بالتغريب منذ البداية؟

ب- هذا ويقدم لنا التحليل بعد ذلك في هذه الجزئية إجابة على هذا السؤال الأخير حيث يستعرض هانتنجتون نموذجين لإعادة اكتشاف القيم المحلية أولهما نموذج النهضة الإسلامية التي أصبحت حركة فكرية وثقافية واجتماعية كبيرة في معظم البلدان الإسلامية وكان تأثيرها قويا على السياسية ، ويتخذ الناس عبرها رد فعل "مضاد للتسميم الغربي "

وثانيهما نموذج مجتمعات شرق آسيا ومنها مجتمعات إسلامية هي التي بعد أن استقصت سر النجاح في الغرب وتعرفت عليه وحاولت تطبيقه ، فإنها تعود الآن وتعزو تطورها الاقتصادي لا إلى استيرادهم للثقافة الغربية وإنما إلى تمسكهم بثقافتهم . وهم في هذا يشابهون- كما يقول هانتنجتون- المجتمعات التي توسلت إلى القيم الغربية المتعلقة بحق تقرير المصير والليبرالية والديموقراطية والحرية ليبرروا معارضتهم للهيمنة الغربية العالمية ثم يعودوا فيدينون هذه القيم نفسها بأنها إمبريالية حقوق الإنسان.

إذا النموذج الأول يرفض الغرب بعد فشل التحديث على نمطه والثاني يرفض أن يعزو نجاحه إلى التغريب

ج- ويصل هانتنجتون في جزئية تالية إلى تقديم آخر حججه وأكثرها أهمية ومغزى والتي يحاول أن يدحض بها مقولة التحديث هو التغريب أو أن الثقافة الغربية -باعتبارها ثقافة الحداثة قد أضحت ثقافة عالمية . ومحور هذه الحجة أن الغرب لم يعد بنفس قوته السابقة ومن ثم تتقلص آفاق انتشار ثقافته وتتوالى التعبيرات عن هذا المعنى فهو يقول ".. وفيما تتقلص القوة الغربية كذلك تتقلص جاذبية القيم والثقافة الغربيتين ، يواجه الغرب الحاجة لتهيئة نفسه لحالة التداعي

التي تنتاب قدرته على فرض قيمه على المجتمعات اللاغربية ، وبنمو جذري فإن كثيراً من دول العالم تصبح أكثر حداثة وأقل غربية "

ثم يقول ".. إن التيارات القوية للمحلانية والنشطة في العالم ، تسخر من التوقعات الغربية بأن الثقافة الغربية ستصبح ثقافة العالم . إن العنصرين المركزيين لأي ثقافة هما اللغة والدين ".وهو يبين بالأرقام كيف أن نسبة سكان العالم من متحدثي الانجليزية ضئيلة وآخذة في النقصان . ويقول إن الوضع مشابه بالنسبة للمسيحية أيضاً ولذا وبالنظر إلى هذين العنصرين فهو يقول إن الغرب في تراجع وحيث أن المحلانية تنتشر وتضمحل جاذبية الثقافة الغربية متمثلة في عنصريها الأساسين الدين واللغة فإن المشكلة المركزية في العلاقات بين الغرب وبقية العالم هي الهوة بين الجهود الغربية وبشكل خاص الأمريكية ، لدعم الثقافة الغربية باعتبارها الثقافة العالمية وقدرتها المتضائلة على تحقيق ذلك " وإذا كان انهيار الشيوعيين قد وطد النظرة في الغرب بأن أيديولوجية الليبرالية الديموقراطية قد انتصرت عالميا وأنها صالحة على المستوى العالمي .. وأنه ينبغي على الشعوب اللاغربية أن تتعهد بالالتزام بالقيم الغربية .. أقليات في الحضارات الأخرى من تعتنق وتؤازر هذه القيم .. إن ما يعده الغرب نزعة عالمية يعده الآخرون إمبريالية .. إن الاعتقاد بأنه ينبغي للشعوب اللاغربية أن تتبنى القيم والنظم الاجتماعية والثقافية الغربية هو - إذا أخذنا الأمر بجدية- اعتقاد لا أخلاقي في فحواه .. إن النزعة العالمية للغرب لن تقوم (بالرغم من انتشار عديد من مظاهر الحضارة الغربية في العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر) .. الثقافة تتبع السلطة .. وإذا ما تمت إعادة تشكيل المجتمعات اللاغربية بواسطة الثقافة الغربية ، فسوف يحدث ذلك فقط كنتيجة لتوسع واحتشاد القوة الغربية . الاستعمار هو النتيجة اللازمة والمنطقية للنزعة العالمية .. غير أن بعض أنصارها يؤيدون التوجه العسكري والإكراه الوحشي الذي قد يكون ضروريا

لتحقيق هدفهم .. لم يعد الغرب حائزاً للديناميكية الاقتصادية المطلوبة لفرض إرادته على المجتمعات الأخرى ، وأية جهود في هذا السبيل ستجري متناقضة مع القيم الغربية .. سيصل الغربيون إلى تقدير الرابطة بين النزعة العالمية ، والاستعمار وأن يروا فضائل العالم المتعدد".

وبالنظر إلى كل هذه التعبيرات السابقة عن الحجة الأخيرة من حجج هانتنجتون نجد أنها تحتوي في ذاتها اعترافا بما سبق الإشارة إليه من ملاحظاتنا النقدية والناقضة لمنطق هانتجتون في الدفاع عن أن التحديث ليس التغريب. بعبارة أخرى هذه التعبيرات تحوي اعترافاً ضمنياً بأن انتشار التحديث قد اقترن بالتغريب لأنهما ارتبطا بمرحلة قوة الغرب وانتشارها أي أن التحديث والتغريب لم يكونا عملية إرادية بل تحوي قدر من الإجبار والإكراه ومن ثم فالحديث عن الفصل بين التحديث والتغريب الآن ليس مرده إلا طبيعة المرحلة الراهنة من قوة الغرب التي أخذت تفقد قوة اندفاعها السابقة بعد أن وصلت إلى الذروة . ومن ثم فإن الموجة الراهنة من العداء للغرب ليست تعبيرات عن عدم التطابق بين التحديث والتغريب كما أراد أن يثبت هانتنجتون بل هي ردود الفعل المعبرة عن نتائج هذا التطابق منذ البداية.

٤- وأخيراً كان لابد وأن يصل هانتنجتون بعد هذا التسلسل في مناقشته للعلاقة بين التحديث والتغريب إلى نقطة نهائية وهي محطة يتسق مضمونها ومنطق هذا التسلسل في المناقشة . ولكنها المحطة التي تبرز مناط التحدي لفكر المسلمين وحركتهم . فإذا كان هانتجتون قد قدم شهادة من أواسط الغرب ذاته بأن ثقافته : لم تعد ثقافة عالمية (وليس "ليس عالمية") وهو الأمر الذي لا يقبله قطاع من مثقفي المجتمعات المسلمة المتغربين الذين لا يرون الحل إلا في اللحاق بقاطرة الحضارة الغربية ومن ثم الذين يرون في العولمة كل الفضيلة وكل الخير ، إلا أن للعملية وجه آخر يمثل مناط التحدي حيث ينبري هانتجتون تحت عنوان

"تعزيز الغرب " إلى توجيه النصائح للغرب على نحو يستكمل نصائحه التي ختم بها دراسة صدام الحضارات . ومفاد هذه النصائح هو أيها الغرب قد لا تكون ثقافتك عالمية الآن ولكن يجب أن تظل الأقوى .

وهو يبدأ بالقول التالي : " لقد حان آوان تخلي الغرب عن وهم العالمية وأن يدعم قوة وتماسك حضارته في عالم الحضارات . إن مصالح الغرب لن تتحقق بالتدخل السافر في خلافات الشعوب الأخرى.. في عالم متعدد الأقطاب والحضارات تكون مسئولية الغرب هي تأمين مصالحه الخاصة لا أن يدعم مصالح الشعوب الأخرى ولا أن يحاول إنهاء الصراعات بين الشعوب الأخرى عندما تكون الصراعات ذات أهمية ضئيلة أو عديمة الأهمية للغرب"

هذه هي النصيحة الأولى وهي تنتمي إلى المدرسة الواقعية وليس مدرسة الاعتماد المتبادل ولعلها تمس لدينا معضلة من أكبر معضلات العقل المسلم الراهن ألا وهي اتهام الغرب بالإمبريالية وفي نفس الوقت الإلتجاء إليه كالمنقذ في الصراعات المختلفة . بعبارة أخرى إذا لم تكن قيم الغرب مقبولة وإذا كانت قوته تتراجع فلماذا الدعوة إلى تدخله في صراعات لا تعنيه مباشرة . ولماذا لا نأخذ في الاعتبار أنه قد يكون تفجير أزماتنا بل وتصميمها في الخارج هي إحدى استراتيجيات الغرب للحفاظ على مصالحه.

أما النصيحة الثانية التي يقدمها هانتجتون فهي :

وحدة الغرب ودعم ديناميكية وتجانسه في مقابل إغلاق باب المناورة أمام القوى غير الغربية. فهو يرى أن مستقبل الغرب يعتمد في درجة كبيرة منه على وحدة الغرب .فهو بعد أن تخطي مرحلة الدول المتحاربة – في تاريخ الحضارات– فهو يتجه نحو الدولية العالمية ونظراً لوجود دولتين شبه عالميتين في أوربا وفي أمريكا الشمالية فإن هذه الدولة العالمية المرتقبة للغرب ستكون توليفة من الاتحادات ونظم الحكم الدولية وليس في شكل الامبراطوية التي عرفته

الحضارات السابقة . ومستقبل تقرير وحدة الغرب ودعم تماسكه يرتبط بــالأحداث في الولايات المتحدة أكثر من أوربا . حيث تتجاذب الأولى ثلاثة اتجاهات : نحــو أمريكا اللاتينية في جنوبها ونحو الغرب بفعل تزايد ثروة ونفوذ مجتمعات شــرق آسيا . وإذا كانت هناك فرص لاندماج أمريكا اللاتينية لتصبــح الدعامــة التاليــة للحضارة الغربية- في نظر هانتنجتون- فإن مثل هذا التقارب غير محتمــل مــع مجتمعات شرق آسيا التي تطرح تحديات متواصلة بالنســبة للولايــات المتحــدة وبالنسبة للغرب بصفة عامة . وأخيراً تتجذب الولايات المتحدة نحو أوربا التــي ترتبط معها بقيم الثقافة والنظم الاجتماعية والتاريخ ومن ثم فيرى هانتنجتون أنــه من المرغوب فيه "تطور إضــافي للروابــط التأسيســة عــبر الأطلنطــي .. إن الاختلافات الرئيسية الحالية بين أروبا وأمريكا لا تنشأ عن صراعــات المصــالح المباشرة مع بعضها البعض وإنما عن سياستيهما تجاه الجماعات الأخرى ...ولقـد حاولت القوى اللاغربية بشدة- وخاصة الصين- استغلال هذه الاختلافــات .. إن الحافظ على وحدة الغرب أمر جوهري لإبطاء انهيار التأثير الغربي في العلاقــات الدولية .. طالما بقي الغرب متحدا ، سيظل له حضور هائل ف المشهد العــالمي ، وبانقسامه سيكون مهيئاً لجهود الدول اللاغربية لاســتغلال اختلافاتــه الداخليــة (لاحظ أن هذه الدعوة لوحدة الغرب يقابلها كوجه آخر للعملة تفجــير الآخريــن وتفكيكهم طالما هم مصدر تحدي وطالما لا يمكن اندماجهم) ولذا فــإن النصيحــة الثالثة لتعزيز تماسك الغرب تعني لدى هانتنجتون إجرائين: صون الثقافة الغربيــة داخل الغرب ، وتعيين حدود الغرب " . والإجــراء الأول يتطلــب التحكــم فــي الهجرة من المجتمعات اللاغربية مع تأمين اســتيعاب المــهاجرين فــي الثقافــة الغربية. أما الإجراء الثاني فيتصل بالناتو الذي يصفه هانتنجتون بأنه منظمة أمــن الحضارة الغربية وأن هدفه الأول هو الدفاع عن وحماية تلك الحضارة . ومن ثــم فإن الدول التي تنضم من جديد للناتو هي " الدول الغربية تاريخاً وديـنـــاً وثقافــة

وليس الدول ذات التاريخ الإسلامي أو الأرثوذكسي". هذا ويجدر الإشارة إلى أن هانتنجتون – في الدراسة الثانية – وتحت عنوان فرعي "تفكك أميركا " بين كيف أن صدام الحضارات ينتقل داخل الولايات المتحدة مهدداً بتفكيكها وتراجع دورها كقوة عظمى . وذلك نتيجة التنامي في التعددية الثقافية في المجتمع الأمريكي بعد أن كانت الثقافة الغربية ذات الجذور الأوربية والقائمة على الديموقراطية الليبرالية هي الثقافة الوحيدة . هذا ولقد بين هانتجتون في موضع آخر(١٢) كيف أن هذه التعددية الثقافية التي تؤثر على الهوية الوطنية لابد وأن تؤثر على فعالية السياسة الخارجية فبدلاً من أن تنطلق تلك الأخيرة لحماية "مصالح وطنية " أضحت تنطلق من اعتبارات تجارية ومن اعتبارات إثنية .

خلاصة القول:

إن الانتقال بين الأجزاء الخمسة لهذه المقالة يصل بنا إلى استكشاف رؤية واقعية صراعية تكرس فكر صدام الحضارات وتعمقه بتقديم أسسه الفلسفية والفكرية الخاصة بسلوك الغرب ودوافعه ، فإذا كان لابد وأن يكون هناك صدام– وفقاً لما سبق عرضه من مضمون المقالة الأولى – فليستعد الغرب لهذا الصدام– ليس فقط بإجراءات تجاه الحضارات الأخرى (كما سبق وحدد في نهاية المقالة الأولى) ولكن أيضاً بإجراءات تتصل بدعم قوته ووحدته في مواجهة الآخر وبحيث لا ينشغل بأعباء وتكلفة عالمية ثقافته وحضارته .

إن فكر هانتنجتون يعبر بقوة عن المسكوت عنه في الخطاب الرسمي الغربي المعلن تجاه الإسلام والمسلمين والذي تعلن عنه بقوة السياسات الغربية . تلك السياسات التي تترجم التحديات التي يفرزها هذا الفكر الصدامي والتي تتشح بالعنف الهيكلي . وتتعدد أدوات الأخير وتتخذ أشكالاً جديدة تتخطى أساليب العنف التقليدية السابقة العسكرية منها والاقتصادية والسياسية .

المبحث الثاني :
الاتجاهات الفكرية -السياسية الغربية الراهنة حول "التهديد الإسلامي "

قدمنا في المبحث الأول نموذجاً (أطروحات فكرية فلسفية كلية تتصل بوضع الغرب في النظام العالمي / وكان وضع الإسلام والمسلمين يمثل جزئية من الإطار الشامل الكلي لهذه الأطروحات ، ويركز المبحث الحالي على قراءة مقارنة تراكمية في نماذج مجموعة ثانية من الأدبيات الغربية . وهي التي تركز مباشرة على العلاقة بين الإسلام والمسلمين وبين الغرب خلال التسعينات. فتمثل هذه المجموعة من الأدبيات رافداً من روافد عدة في تيار واسع من الأدبيات الغربية التي جعلت محورها ومنطلقها الإسلام والمسلمين وإن تعددت الاقترابات المنهاجية والغايات البحثية . كيف ؟ الإسلام والتنمية ، الإسلام والديموقراطية والإسلام وحقوق الإنسان ، الإسلام والسياسات ، الإسلام والدولة، الإسلام والدولة القومية الإسلام والعلاقات الدولية : جميعها مجالات بحثية أثمر الاهتمام بها في الدوائر الغربية المختلفة -الأكاديمية والسياسية وكذلك الإعلامية إنتاجاً غزيراً ، خلال العقود الثلاثة الماضية بصفة خاصة ، تراوح ما بين كتب ومقالات وندوات ومؤتمرات وإذا كان رافد من روافد هذا التيار هو رافد تنظير يتناول الإسلام وقضاياه ، باعتباره ظاهرة دينية سياسية من اقتراب العلوم الاجتماعية المختلفة ومناهجها ، فإن رافداً آخر هو الرافد الفكري السياسي يتناول نفس المجال ولكن بالتركيز أساساً على أبعاد تتصل بنعكاسات هذه الظاهرة على المجتمعات الغربية وعلى علاقات الغرب الدولية وعلى مستقبل نظام تفاعلاته الدولية ووزنه على صعيدها . وإذا كانت دراسات عميقة قد تضمنها هذا الرافد فإنه تضمن أيضاً أعمال إعلامية متنوعة. في جانب كبير منها ترجمة لعودة الاهتمام في الغرب من جديد- منذ السبعينات - بدراسة العلاقة بين الدين والسياسة والمجتمع والعلاقات الدولية . وهذا التجدد في الاهتمام لا يقتصر على "الإسلام فقط" ولكن يمتد أيضاً إلى "المسيحية " في المجتمعات الغربية وسياساتها وعلاقتهما الخارجية(١٣) .

ومع ذلك يظل لهذه الاقترابات الغربية عن العلاقة بين الدين وبين هذه المجالات جميعها تميزها عن الاقتراب أو المنهاجية الإسلامية فالدين متغير من متغيرات الثقافة وأداة من أدوات السياسة لدى الاقترابات الغربية في حين أنه يمثل المحرك والمنطلق والإطار المرجعي ومصدر المنظومة القيمية لدى الاقتراب الإسلامي.

وبناء عليه فإن الرافد الذي نركز عليه في هذا المبحث – واتفاقا مع هدفه هو الرافد الفكري السياسي وخاصة نماذجه التي تتصدى أساسا لمناقشة مقولة "التهديد الإسلامي للغرب" أي تتصدى لبيان كيف يدرك الغرب "الإسلام والمسلمين " إثباتاً أو دحضا لهذه المقولة.

وإذا كانت الدراسات الغربية– في مجال عالم الإسلام والمسلمين بأبعاده المختلفة الفكرية والنظمية والمؤسسية والقيمية– تهتم بالفئات والتصنيفات الفرعية (سواء فيما يتصل بالحركات الإسلامية أو الحكومات والنظم في الدول الإسلامية أو النخب الإسلامية وتطورها.)

لذا فنحن نهتم أيضاً في هذا المبحث باستكشاف الاتجاهات العامة التي تتقسم بينها أدبيات الرافد موضع الاهتمام . فحين تتعدد هذه الأدبيات المعاصرة بحيث لا يمكن الادعاء بحصرها وعرضها في معظمها في هذا الموضع من الدراسة(١٤) لذا نكتفي بعرض بعض الأدبيات التي تمثل كل منها اتجاه من الاتجاهات الكبرى التي أمكن استخلاصها من واقع القراءة النقدية المقارنة بين أدبيات هذا الرافد .

وهذه الاتجاهات الكبرى ثلاثة : ذلك الذي يرى في الإسلام والمسلمين تهديداً خطراً على الحضارة الغربية وعالم سياسة الغرب ومصالحه ، وذلك الذي يرفض وجود هذا التهديد (إما استخفافاً أو إنصافاً) ، وأخيراً ذلك الذي يرى أن للعملة وجهين غير منفصلين فالأمر لا يقتصر على السؤال هل هناك خطر من الإسلام ولكن يفرض أيضاً السؤال هل هناك خطراً على الإسلام والمسلمين ؟.

وقبل الانتقال إلى عرض مضمون النماذج التي تمثل هـــذه الاتجاهـــات فيجـــدر التوقف

عند بعض **الاشكاليات المنهاجية** التي تثيرها قراءة هذه الأدبيات وهـــي تتلخـــص فيما يلي:

من ناحية : تمثل هذه الأبيات في مجموعها- كما سبق وأشرنا في تقدمـــة هـذا الفصل- الحلقة الراهنة من مسلسل تطور الفكر الغربي عن الإسلام والمسلمين ووضعـــهم في النظام الدولي وعلاقتهم بالغرب . وهي الحلقة التي ترتبط بسياق ما بعد انتهاء الحـــرب الباردة وانتهاء القطبية الثنائية من ناحية وبسياق خبرة الصحوة الإســـلامية فـــي النصـــف الثاني من القرن العشرين – ونتائجها على المستويات المختلفة من ناحية أخرى.

ومن ناحية ثانية : يكمن في مضمون هذه الأدبيات – وخاصة ما يتصل بقضايـــا التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان ، أي ما يتصل بالداخل أساساً التميـــيز بيـــن النظـــم والحكومات القائمة في الدول "الإسلامية وبين الحركات الإسلامية باعتبارهـــا مـــن قـــوى المعارضة لهذه الحكومات والنظم فالمقصود بالتهديد الإسلامي ليس بالطبع تهديد كل هـــذه الحكومات والنظم وليس تهديد كل القوى الإسلامية . ومن ثم فأحيانا يتفق الغرب وبعـــض النظم والحكومات والنخب تجاه بعض مصادر التهديد الإسلامي وأحياناً أخـــرى يتصـــادم الغرب مع بعض النظم الأخرى وبعض القـــوى الإســـلامية .. وبـــالطبع فـــإن الحركـــات الإسلامية السياسية في نطاق ما يسمى الصحوة الإسلامي هي التي حازت القدر الأساســـي من الاهتمام بهذا التهديد الإسلامي.

ومن ناحية ثالثة : فإن التهديد الإسلامي موضع الاهتمـــام ليـــس الصـــادر مـــن شعوب وحكومات الدول الإسلامية فقط ، ولكن الصادر من "الأقليات المسلمة أو الجماعـــات المسلمة التي تعيش بين ظهرانية المجتمعات الغربية وفي ظل نظمها . وحول هذا الجـــانب أيضاً ستتباين التفسيرات والاحتمالات ولكن ستتفق التشخيصات لحالـــة هـــذه الجماعـــات وموقفها من معضلة الاندماج / الهوية.

ومن ناحية رابعة : في حين تتعامل بعض الأدبيات مع الإسلام بوصفه ظـــاهرة سياسية- اجتماعية فحسب وليس كدين يعكس نسقاً إيمانياً محدداً يرتبط بـــالأخلاق والقيــم والقدر والغيب ومن ثم يعكس أبعاداً ثقافية خاصة (وجميعها أمور غير مقبولة فـــي نطـــاق الدراسات "العلمية " الغربية) فإن البعض الآخر من التحليلات عكست النظـــرة المتكاملـــة للإسلام أي باعتباره إطاراً مرجعياً محدداً يلتزم المؤمنون بـــه بقيمـــه وقواعـــده ومبادئـــه وأحكامه في مجالات الحركة والحياة المختلفة ، ومن ثم فإن دوره حـــاضراً علـــى ســـاحة المجتمعات والسياسات الداخلية منها والخارجية ، باعتباره قوة ذات أبعـــاد عقديـــة ثقافيـــة حضارية أساسية وليس قوة ذات أبعاد سياسية اقتصادية فقط .

ومن ناحية خامسة : تتفاوت التحليلات من حيث موقفها من درجـــة تـــأثير وزن البعد الثقافي في تفسير "الصحوة الإسلامية " وما قد تمثله مـــن تـــهديد للغـــرب: سياســـة واقتصاداً وثقافة.

ومن ثم فنجد البعض -مثل المستشرقة الألمانية الشهيرة آن شـــميل(١٥) يرجـــع العداء للإسلام والمسلمين إلى الجهل الذي يورث الكراهية والبغضاء لأن عدم المعرفة ينجم عنها الخوف ، ومن ثم ترى أن الجهل الذي تتناول من خلاله العديد من الدراسات الغربيـــة الإسلام يؤدي بهذه الدراسات إلى نوع من الإسقاط الذاتي علـــى مـــا يقومـــون بدراســـته فيصفون الإسلام بأشياء من جنس تصوراتهم ومعتقداتهم الخاصة وليس من جنس المعرفـــة الحقيقية الصحيحة بالإسلام وهو الوضع الذي تكرر بصور مختلفة من العصور الوســـطى إلى القرن ١٩وإلى القرن٢٠. وفي المقابل فإن البعض الآخر لا يفسر " العداء للمســـلمين " بالجهل بالإسلام أو بالعداء للإسلام أو بالجذور التاريخية للمواجهة بين الغـــرب والإســـلام ولكن يفسره ويرجعه ويربطه بالمصلحة السياسية ومتطلبات الحركـــة لحمايتـــها حيـــث أن صناعة صورة الإسلام والمسلمين المشوهة إنما تهدف أول ما تهدف إلى تـــبرير سياســـات معنية قائمة . وعلى جانب ثالث - كان ثمة دراسات جادة وواعية بحقيقة الشأن الإســـلامي تتناول الظواهر بالتحليلات المتوازنة التي لا تنطلق من التزام مسبق بصورة ذهنيـــة عـــن

الإسلام كما لا تبحث فقط عن آثار الإعتبارات المصلحية الواقعية البراجمتية، ولكن تنطلق من النظرة المتكاملة للإسلام باعتباره ظاهرة سياسية -اجتماعية وظاهرة دينية ذات أبعاد عقدية ثقافية حضارية متميزة.

هذا ويمكن لتحقيق الفهم للفارق بين هذه النماذج الثلاثة -المشار إليها عاليا- (درجة فهم الإسلام أو الجهل به، تغليب عامل المصالح السياسية ، وزن العامل الثقافي) أن نحيل إلى خطاب لفرنسوا بورجا(١٦) فهو في حين أشار إلى أن ظاهرة صعود الحركة الإسلامية كقوة سياسية داخل المجتمعات العربية إنما يمثل الحركة الاستقلالية على الصعيد الرمزي الدلالي الثقافي كامتداد لمرحلتين سابقتين من الحركة الاستقلالية على صعيدها السياسي أولاً ثم الاقتصادي ثانيا، ومن ثم وفي حين أشار تاليا إلى أن رد فعل الغرب تجاه الحركة الإسلامية هو نفس رد الفعل تجاه الحركة الاستقلالية في الخمسينات ، إلا أنه استدرك لتوضيح ما للبعد الثقافي الدلالي من مغزى وخصوصية على صعيد العلاقة بين الغرب وهذه الحركات الاستقلالية . وهو في هذا الاستدراك التوضيحي أحال إلى حديث له مع "طارق البشري " مفاده أنه إذا كانت حركات الاستقلال العربية قد استخدمت مصطلحات ثقافة الغرب للتعبير عن أفكارها ولذا وجدت جزءاً من أجزاء المشهد السياسي الغربي يتعاطف مع أطروحتها سواء كانت تلك الحركات الاستقلالية يسارية أم قومية أم شيوعية أم مسيحية إلا أنه حين بدأت الحركة الاستقلالية تنتقل إلى الصعيد الثقافي الدلالي وتستخدم مفردات مستقلة لا تنتمي إلى ثقافة الغرب بروافدها المختلفة توقف ذلك التعاطف فوراً بل حتى انعدم وجود جزء يتفهم على الأقل تلك الحركات التي أضحت تمثل تهديداً لسيطرة النظام الرمزي الغربي طوال القرن العشرين بعبارة أخرى : فإن بورجا(١٧) يفسر الظاهرة الإسلامية بأنها تعبير عن ديناميكية تتعلق أساساً بالهوية تواصل على الساحة الثقافية والإيديولوجية والرمزية ديناميكية القضاء على الاستعمار القديم. ولذا فهو يرى أن عملية إعادة أسلمة نظام التصورات أو القيم الثقافية في جنوب المتوسط عملية طبيعية وليست أمراض اجتماعية . لأنها عملية تندرج في إطار الديناميكية القومية أو توجه الهوية

الذي ترد به المجتمعات على صدمة الهيمنة السياسية الأوربية بعد الاعتناق الثقافي لمبادئها وبعد إضفاء الطابع الأثري على عالم رموز الثقافة الإسلامية والتي تفككت تحت وطأة تلك العملية . ومن ثم فإن هذا التوجه الذي يمثله نموذج خطاب بورجا إنما يحوي حجج الرد على النخب الغربية والنخب العربية العلمانية التي تتعمد استبعاد الأبعاد المتعلقة بالدين والهوية والإحياء الحضاري في تفسير الظاهرة الإسلامية، وفي الاقتراب من مبررات ما يسمى "التهديد الإسلامي".

بعبارة موجزة فإنه إذا كانت الدراسات الغربية في تناولها للعلاقة بين الغرب والإسلام- تتنوع في اقتراباتها- فإنه لا يمكن أن نغفل تقدير ما أضحى لوزن الأبعاد الثقافية -الحضارية من تميز وحضور في دراسات المرحلة الراهنة . وهو الأمر الذي لابد من تسجيله في هذا الموضع من الدراسة امتدادا لما سبق تسجيله عن وزن هذه الأبعاد أيضاً في المبحث الأول من هذا الفصل وفي مبحثي الفصل السابق، وتمهيداً آخر لما سيرد في الفصول التالية عن تحدي السياسات الغربية وعن ردود الفعل الإسلامية لهذه التحديات.

وسيتم عرض نتائج القراءة المقارنة في نماذج الأدبيات التي تمثل الاتجاهات الكبرى التي تتقسم بينها الرؤية الغربية عن الإسلام والمسلمين. وفقاً لإطار يبرز النقاط الثلاثة التالية :

١- كيف يتم توصيف حالة العلاقة (تهديداً من عدمه) وما هي المؤشرات على ذلك.
٢- كيف يتم تفسير هذه الحالة ؟ وإذا كانت الأدبيات تضمنت محوراً ثالثاً يتصل السياسات المتبعة من الغرب وتقييمها من منظور المؤلف على ضوء البدائل المتاحة أمام الغرب لإدارة "العلاقة" مع الإسلام والمسلمين، إلا أننا سنقتصر في هذا الموضع على النقطتين الأولى والثانية بالتفصيل حيث سيرد التفصيل حول النقطة الثالثة في الفصل التالي(*).

(*) ساهم في إعداد القراءة النقدية المقارنة بين النماذج الثلاثة الأولى الأستاذ/ شريف عبد الرحمن المعيد بكلية الاقتصاد،وتم ذلك ضمن أحد أعماله البحثية كطالب دراسات عليا - والتي أشرفت عليها وكانت تحت عنوان "نماذج من الرؤى الغربية عن وضع الإسلام والمسلمين في النظام الدولي الراهن".

النموذج الأول :

" تحدى الإسلام الراديكالي" هو عنوان المقالة الذي كتبته Judith Miller (١٨).

١- وترى فيه أن الإسلام يمثل تهديداً حقيقياً لقيم الغرب وأهدافه وسياساته . وتدعو من ثم كل المؤمنين بهذه القيم وبعالميتها إلى الوقوف في وجه هذا الخطر الأخضر .

وترصد ميلر حدثاً بعينه معتبرة إياه بمثابة صرخة الحرب التي أطلقها الإسلاميون إيذاناً ببدء الجهاد ضد الغرب، ويتمثل هذا الحدث في مؤتمر الخرطوم الذي عقد في أبريل من عام ١٩٩١ في العاصمة السودانية ، والذي شهده مفكرون وسياسيون إسلاميون من أكثر من ٥٥ دولة وثلاث قارات . وذلك لصياغة استراتيجية موحدة لإقامة دولة إسلامية .

وقد انتهى المؤتمرون إلى إعلان ختامي يفيد بأنه مهما تكن قوة الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين فإن "الله أكبر" . وكما أفاد البيان بأن كلاً من الليبرالية والديمقراطية غير متوافقين مع مبدأ الشورى وأن التعددية السياسية غير مطلقة وإنما هي تابعة لمبدأ وحدة الأمة وأخيراً فإن التعاون القائم بين الإسلاميين وبين الغرب والحكومات غير الإسلامية هو تعاون مسموح به إذا ما تم في إطار مبادئ مستحدثة ملائمة .

وانتهت كاتبة المقال إلى نتيجة مفادها : أنه بتحليل نتائج هذا المؤتمر فإن ما يخلص إليه هو أنه في صراع الإسلام ضد الغرب لبناء دولة إسلامية (أو دول إسلامية) فإن المبدأ الأساسي المعمول به هو أن الغاية تبرر الوسيلة . وقليلة هي التحليلات التي تعرضت لهذا المؤتمر بالدراسة ، ورغم ذلك فإن كثيرين قد رأوا فيه حدثاً هاماً بوصفه أول خطوة جادة تقوم به دولة إسلامية التوجه (السودان) لصياغة رؤية إسلامية للنظام العالمي الجديد وإعداد

استراتيجية كاملة لهذا الغرض . فضلاً عن كونه قد مثل تقدماً في الجهود التي يقوم بها الزعيم الإسلامي حسن الترابي بهدف التقريب بين العالمين السني والشيعي وإنهاء الميراث العدائي بينهما وأخيراً فإن هذا المؤتمر قد أسهم في دمج البارزين من القوميين العرب والذين قد انفردوا بصياغة السياسات العربية في مرحلة الاستقلال وبداية تشكل الدولة العربية ، دمج هؤلاء مع الحركات الإسلامية التي ورثت هذا الدور التأثيري على الساحة العربية .

وتعترف ميلر بأن مؤتمر الخرطوم ليس كل شئ ولا يكفي لكي يكون هو نذير العالم للحديث عن الخطر الإسلامي ، فما هو إلا مثال على تنامي قوة الإسلام المسلح أما الشواهد الأخرى فعديدة ، أبرزها هو نجاح الثورة الإسلامية في إيران في الإطاحة بالشاة عام ١٩٧٩. تحول السودان إلى تطبيق الشريعة وتشكيل نظام إسلامي ، كفاح معظم الأنظمة العربية لاحتواء تهديدات الجماعات الإسلامية ، ولإيجاد متنفس للمطالب الجماهيرية بالمزيد من أسلمة الحكومة المجتمع . وترى ميلر أنه لا يشترط لكي نقيم تنامي قوة التيار الإسلامي أن نقف على مدى إمكانياته للوصول إلى السلطة ، فثم مظهر أخر ، لا يقل أهمية عن تجذر الشعور بالهوية الإسلامية يتمثل في تحول الإسلام لكي يصير بمثابة معجم لحياة الأفراد ، بحيث امتدت مفرداته لتغير من الخطاب السياسي ، ولتحل محل مكونات أساسية في الثقافة القومية ، ولتأخذ مكانة التقاليد العرقية والعصبية الراسخة.

٢- وإذ فرغت ميلر من عرض شواهد تنامي قوة الإسلام المتطرف فإنها تنبري لمناقشة اختلاف الروافد حول درجة التهديد ومصداقيته فهي تلخص الجهود النظرية التي تعاملت قبلها مع ذات القضية في مجموعتين أساسيتين المجموعة الأولى مازالت تتعامل مع الإسلام على أنه ذلك الحجر المصمت الذي لا يحمل في طياته أي تهديد ومن ثم فليس هناك حاجة للتوجس منه . أما المجموعة الثانية فهي التي تنظر إلى الإسلام بوصفه خطر أخضر – وذلك على اعتباره بمثابة وريث محتمل للخطر الشيوعي أو الخطر الأحمر – استمراراً للثنائية العدائية

التي عرفها الغرب قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي . وطبيعي ألا ترضى التحليلات الأكثر عمقاً بهذه التقسيمات السطحية وتذهب بدلاً من ذلك إلى اعتبار أن الإسلام يجب أن يدرس بناء على ما هو عليه وليس بناء على ما يفترض منه . وتخلص إلى أن الإسلام المتطرف يعاني مثل غيره من العرب أنفسهم من التجزء والتشرذم وأن الإسلام نفسه لا يحوي تعارضاً أصيلاً مع قيم الحداثة والمدنية وأخيراً يرى أصحاب هذه التحليلات أن ليس في هذه المؤتمرات التي يعقدها بارزون إسلاميون ما يدفع في اتجاه قيام كومنتيرن جديد يرأسه خوميني مسلم كجزء من مؤامرة واسعة تحيكها السودان أو إيران .

٣- ولكن ميلر تختلف مع أصحاب هذه التحليلات من حيث أنها ترى أن الإسلام الراديكالي يمثل مادة قابلة للاحتراق وعليه فلا يجب أن يغري أحداً ذلك الخمول المرحلي الذي يشهده اتباعه . فالإسلام بوصفه متضاداً مع قيم من قبيل حقوق الإنسان وحقوق المرأة تحديداً ، الحكومات الديمقراطية ، التسامح السياسي "السلام العربي الإسرائيلي " فإنه يقتضي من هؤلاء المؤمنين بهذه القيم التصدي له . وعلى الحكومات الغربية أن تولي عناية لهذا الخطر ، والأهم ، أن تنهض بمقاومته .

ذلك انه على الرغم من ادعاء ممثلي الإسلام السياسي التمسك بقيم الديمقراطية والليبرالية فإنهم ، وفي الواقع ، متعارضون مع كليهما ، فضلاً عن كنهم معارضون للغرب ، معارضون للولايات المتحدة ومعارضون لإسرائيل.

٤- وتحت عنوان فرعي وصفت فيه ميلر الإسلاميين بأنهم رجال دين في ثياب مدنية ، تساءلت عن الأسباب التي تفرض علينا أن ننظر إلى نوايا هؤلاء الإسلاميين بعين الشك والريبة ، أي لماذا لا ينبغي أن نصدق أن الإسلاميين يمكن أن يتبنوا قيم العدالة والديمقراطية والصدق ؟ وتجيب ميلر على ذلك باختصار بأن سبب ذلك هو تاريخ العرب والمسلمين وطبيعتهم وطريقة تطور

تلك الجماعات الإسلامية نفسها . ثم تشرع المؤلفة فـــي تفصيــل مـــا أوجزتـــه بالإستشهاد بأمثلة حية مثل حالة الجزائر وحالة السودان وحالة إيران.

وفي الجزائر تعتبر ميلر أن تبدل خطاب قادة الجبهة فيمـــا قبــل وبعــد الفوز بأغلبية مقاعد الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩١ . يفصــح بوضوح عن عدم مصداقية تبني هؤلاء القادة لقيم الديمقراطية . وإذ ترى ميلر أن ذلك لا يبرر إلغاء الانتخابات أو ما تلى ذلك من أعمال قمع فإنه تثير تســـاؤلات حول ماذا كانت الجبهة ستقوم به لو أنها تولت السلطة في الجزائر .

أما في السودان فقد وصل الإسلام إلى السلطة ليـــس عــبر صنــاديق الاقتراع وإنما عبر انقلاب عسكري وترى ميلر أن الممارسات اليوميـــة العاديــة تظهر بجلاء غياب الديمقراطية في السودان . بمجــرد أن تــم الاســتيلاء علـــى السلطة، حظرت حرية التجمع وإصدار الصحف ، حظرت كافة الأحــزاب غــير الإسلامية أجبرت المرأة السودانية على ارتداء الزي الإســـلامي . فضــلاً عــن فقدانها لعملها أو وظيفتها ووفقاً لتقارير منظمات حقوق الإنســان فــإن عمليــات الاعتقال بدون محاكمة تمارس بحرية تامة من قبل الشرطة السودانية .وتتعــرض الأقليات إلى معاملة تمييزية واضحة بعد فرض العمل بالشريعة ولا تنسى ميلــــر أن تشير إلى مجموعة العقوبات البدنية المرتبطة بإعمال الشريعة والتي تـــتراوح من قطع أيدي السارقين إلى رجم الزناة وربما أيضاً إلى صلبهم ولا تبخس ميلـــر إيران حقها ، فتعترف بأنها مثال لدولة إسلامية براجماتية وآخذة فـــي التحديــث والتحول صوب المدنية . إذ لا يختلف أحد على أن طهران المعاصرة تتيح قــدراً أكبر من الحريات والمشاركة السياسية مما كان عليه الوضع فـــي عــهد الشــاة (حليف الغرب) وأكبر مما هو متاح منها في أي دولة من الدول العربية . ورغــم ذلك -والكلام لميلر- فإنه وكما هو معروف لا يسمح لأي فرد أو جماعة أن ينتقد أو يتساءل حول مبادئ الثورة . فضلاً عن أنه في الوقت الذي تسعى فيه إيـــران

إلى اجتذاب الاستثمارات الغربية للمساعدة في النهوض باقتصادها المتعثر فإنـــها لا تخفي قولا وفعلا عدواتها لهذا الغرب ، وللولايات المتحدة تحديداً. وتعتبر ميلر أن ابزر ما يفصح عن الاتجاهات المتطرفة للنظام الإيراني هو رفضه الرجـــوع عن فتوى مرشد الثورة بخصوص إراقة دماء الكاتب البريطاني ســلمان رشــدي بعد كتابته لرواية "الآيات الشيطانية . الأمر الذي يظـــهر مــدى ازدراء إيــران لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي . فالقتل -وفقاً لميلر لا يعتبر أحـــد أدوات النقاش الموضوعي . وتعتبر ميلر أن هذا المؤشر يكفي بذاته لدحض مـــا كتبــه جون اسبوسيتو حول خرافة التهديد الإسلامي . فقد اعتـــبر اسبوســيتو أن علــى الغرب بدلاً من التعامل مع المسلمين كعالم من المنبوذين ، أن يشـــرع فـــي مــد جسور من التفاهم لاستقلال موجة التفتح والاستنارة التي تعم مختلف قواعد التيــار الإسلامي، فثمة قيادات إسلامية مستنيرة ومتسامحة وتنبذ العنف يوشك أن تتقلـــد أزمة العمل الإسلامي في الشرق الأوسط ، ولدى هؤلاء -وليس لدى أحد غــيرهم – ستكمن كل إمكانيات دفع عمليات التغير في المنطقة والتي لا تجد لها متنفســـاً في ظل الأوضاع الحالية . اعتبرت ميلر -كما سبق القول- أن مؤشـــراً واحــداً يكفي لدحض فكرة القيادات الإسلامية المستنيرة التي بشر بها اسبوسيتو ، ويتمثــل هذا المؤشر في تراجع هذه القيادات أو اعتذارها عن فتوى قتل رشـــدي ! وهــو الأمر الذي لم ولن يحدث وفقاً لميلر ، مما ينفي عن هذه القيادات صفات التســامح والاستنارة التي ادعاها اسبوسيتو لها . إذن فإن العنف هو صفة متجذرة في جميع الجماعات الإسلامية بما فيها تلك التي تقبل الأخذ – مرحلياً – بأســـاليب اللعبــة السياسية الديمقراطية . ولعل ما يبرر ذلك أن الإسلام يتم استخدامه بالأساس كقوة للرفض والمعارضة ولأغراض تعبئة الشباب الثائر الـــذي لا يقنعــه إلا العمــل العنيف تجاه ما يرفضه ، وقبولنا لتحليل من هذا النوع يغلق الباب تماماً أمـــام أي حديث عن الإسلام المعتدل بوصفه سيفتح علينا – إذا ما نحن قبلنـــاه – تناقضـــاً

ظاهراً ولإيضاح هذه النقطة تستعير الكاتبة رؤية موازية لباحث في مركز موشـي ديان بجامعة تل أبيب يرى فيها أن الإسلام المتطـرف يفتقـر إلـى الإمكانـات الديمقراطية ، التعددية ، فضلاً عن كون صفة عدم المساواة ، والمعاداة للغـرب فيه بالطبيعة ، ويرجع الباحث هذه الطبيعة المتطرفة للإسلام السياسي إلى كـون الأخير لا يعترف بفكرة القانوني الوضعي . وإنما ينهض على أسـاس القـانون الموحى به مما يضفي صفة العصمة عليها بما يجعلها فوق المراجعة أو النقـد . وهذا القانون يقف على طول الخط في تضاد مع قيم الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسان والتي تكفل للمرء ضمن ما تكفل حرية الاعتقاد والتدين وكلاهما قسـري في القانون الإسلامي ، وعلى الرغم من أن وضع الأغيار الدينيين والأقليات فـي عمر تاريخ الدولة الإسلامية كان افضل من وضع نظرائهم في الدول المسـيحية نفسها فإن هؤلاء كانوا يحظون بهذا الوضـع بحكـم كونـهم محميـن وليسـوا متساويين مع المسلمين الأصليين .

أما برناردلويس فيرى أن طبيعة الإسلام وتاريخيه والعلاقة بينه وبيـن السلطة الزمنية لا تجعل منه متوافقاً بأي درجـة مـع الديمقراطيـة الليبراليـة . فالإسلام وفقاً له لم يعترف طوال تاريخه بالوضع القانوني للأفراد ، وهي المسـألة التي شكلت قلب ولب القانون الروماني وما انبثق عنه من مؤسسـات تمثيليـة . فالدولة الإسلامية كانت بالأساس دولة ثيوقراطية وذلك ليس وفقاً للفـهم الغربـي الذي يتعامل مع الأخيرة بوصفها دولة تحكمها الكنيسة والإكليروس ولكـن بنـاء على فهم أخلاقي حرفي يرى أن المجتمع إنما يحكمه الله (سبحانه وتعالى) .

ومن ثم فإن المؤمنين يعتقدون بأن السلطة الشرعية إنما تـأتي عـبر الله وحـده وطالما أن من يحكم دولة إسلامية بهذا المعنى يستمد سلطته من الله والقانون المقدس وليـس من الناس أنفسهم فإن من يجرؤ على تحدي السلطة السياسية فإنه يكون كمن تحـدى إرادة الله ويصبح –من ثم– الخروج عن السلطة هو خطيئة بقدر ما هو جريمة . الأمـر الـذي

جعل من حكم الفرد المطلق (الأوتوقراطية) هو الوضع الطبيعي في الدولـــة الإســلامية ، ونأى بقيم مثل التعددية ، النقد الذاتي . عدم الإنصياع – وهي بمثابة ملامح أساســية فــي الليبراليات الديمقراطية – من أن تحتل مكانة معتــبرة فــي الثقافــة السياســية للشــعوب الإسلامية.

وبعد أن تستعرض المؤلفة سمات للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية فــي بعض الدول بعد تقيمها واقتراح البدائل التي تعكس موقفاً شديد التطرف فــي ســلبيته فــي النظر إلى العلاقة بين الإسلام والديموقراطية وحقوق الإنسان تختم المؤلفة تحليلها بـــالقول إن التهديد الإسلامي يمس الديموقراطيين الحقيقيين والليبراليين الصــــادقين داخــل العــالم العربي نفسه وكم سيكون من المحزن لعالمنا أن يخرج من ظلمـــات الشــيوعية والحــرب الباردة ليسقط فريسة بين براثن وغياهب عصر مظلم جديد يسيطر عليه الإسلاميون .

النموذج الثاني : تقدمه دراسة تحت عنوان

أي خطر أخضر؟(١٩)

١- يدحض فيها مؤلفها مقولات التهديد الإسلامي ويبين أن التعامل مع الإسلام ككــل متجانس هو ضرب من الاختلاق . فالإسلام –وفقاً للمؤلف- لا يمثل كياناً موحــداً ومن ثم فهو لا يستثير تهديداً من أي نوع. بالنسبة للولايــات المتحــدة . بعبــارة أخرى فإن هذا النموذج يمثل أحد روافد الاتجاه الثاني أي الذي يدحــض مقولــة التهديد استخفافاً بعدم توافر عناصر القدرة على التهديد .

يبدأ المؤلف مقالته باستعراض – لا يخلو من اســتخفاف – للمقــولات التي تنوعت مصادرها ، سواء من داخل الولايات المتحــدة أو مــن خارجــها ، والتي تنصح إدارة الرئيس بيل كلينتون بأن تأخذ أهبتها من أجل مواجهة خطـــر التهديد الإسلامي ، بعد زوال الخطر الشيوعي التقليدي .

ويمثل أصحاب هذه المقولات لما يحذرون منه بأناس متطرفيـــن علـــى شـــاكلة الخوميني، مسلحين بأيدولوجية راديكالية ، وأسلحة نووية ، ومتأهبين لشن حـــرب مقدسة (جهاد) ضد الحضارة الغربية .

وفي عملية البحث عن مقولات جديدة تصلح لنظام عالمي جديد ، تبـــدو هذه الصورة عن خطر يتهدد العالم يمثله الإسلام المتطرف ، بمثابة عنصر فـاعل في عملية صنع السياسة الأمريكية فكما كان الحديث عن خطر شـــيوعي يتـــهدد العالم يمثله الاتحاد السوفيتي مسئولاً عن تحدي السياسة الخارجية الأمريكية لمـــدة تربو على الأربعة عقود ، فإن الحديث عن خطر إسلامي يمكن بدوره أن يـــورط الولايات المتحدة في حرب باردة جديدة .

إلا أن هذه السياسة ، في الحالة الأخيرة ، سوف تستند إلى افتراضـــات مغلوطة فالإسلام لا يمثل كياناً متجانساً يمكن أن يمثل تـــهديداً ، إذا مـــا أذعـــن الأمريكيون لمخاوفهم في هذا الشأن وبالنسبة للشرق الأوسط ، المـــهد الرئيســي لهذه الصراعات حال حدوثها ، فإن الولايات المتحدة سوف تكبل في جملـــة مـــن سياسات دعم الفساد والحفاظ على الوضع الراهن بحجة مساعدة الأنظمة القائمـــة على مواجهة تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة .

وهكذا فإن المؤلف يرى أن هذه السياسات ســـتؤدي – وعلـــى المـــدى الطويل – إلى الأضرار بمصالح الولايات المتحدة من جهـــة وشـــعوب الشـــرق الأوسط من جهة أخرى .

٢- وبالرغم من هذا الموقف فإن المؤلف لا يمتنع عن عرض المؤشرات عما يصفـه البعض بأنه الخطر الأخضر ، والأخضر هو اللون الشعاري للإســـلام –وذلـك اتساقاً مع مسلسل التهديد الذي بدأته الشيوعية أو الخطر الأحمر ، والخطر الذيـــن يرون أنه ينتشر كالسرطان عبر العالم ، وبشكل ينال من شرعية القيـــم الغربيـــة ويهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

ويشير المؤلف إلى أن طهران تمثـــل مركــز الثقــل الأيدولوجـــي أو الكومنترن العالمي الجديد وفقاً لأصحاب نظرية الخطر الإسلامي ، ويتمثل هــدف الثورة الإيرانية في مساندة الأنظمة المضادة الولايات المتحدة والســـيطرة علـــى الخليج (الفارسي) للتحكم في تدفقات البترول ، وتدمير إسرائيل وتهديد المنــــاطق المحيطة ابتداء من القرن الأفريقي ، أوربا الجنوبية ، البلقان وحتى شـــبة القـــارة الهندية .

وتنسج نظرية المؤامرة من حوادث متفرقة منظومة واحدة تعـــبر فـــي النهاية عن جدية الخطر الإسلامي ، من قبيل : تفجير مركز التجارة العالمي فـــي مدينة نيويورك ، الحرب الأهلية في السودان بين الحكومة الإسلامية والمســيحيين في الجنوب ، الهجمات الإرهابية التي تنفذها الجماعات المســلحة فـــي مصـــر ، شعبية الأحزاب الإسلامية في الجزائر وتونس ، الدعم العربي لمسلحي البوسـنة ، عدم الاستقرار في بلدان وسط آسيا الإسلامية والمنفصلة عن الاتحـــاد الســوفيتي السابق، صراع الشيعة اللبنانيين من أجل الوصول إلـــى الســلطة ، الانتفاضـــة الفلسطينية التي لا تكل ، الدور الإيراني الرامي إلى دعـــم بلـــدان وســـط آســـيا اقتصادياً وسياسياً.

وباختصار فإن كافة أحداث الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحـــرب الباردة يتصورها أنصار هذه النظرية على أنها جزء من ظـــاهرة أعـــم وأشـــمل يصفونها بالإسلام العالمي.

٣- أما عن مؤيدي هذه النظرية فيرى المؤلف أنهم متعددون فبخـــلاف بعضـــاً مـــن محللي الحرب الباردة المحبطين في الغرب(بعـــد أن انتـــهى مجـــال وموضـــوع عملهم) فإن توليفة عجيبة من الحكومات الغير غربية تعتنق هذه النظرية . تضـــم هذه التوليفة حكومات وأنظمة كل من مصر ، العربيـــة الســـعودية ، إســـرائيل ، تركيا ، باكستان ، الهند . ولا يخفى أن بعضاً من هذه الأنظمة ذو طبيعة قمعيـــة ،

ومن ثم فإنه يسعى إلى أزمة تخفي تأكل الدعم الشعبي الذي يتمتع به ، فضلاً أن كلها يعاني من تضاءل أهميتها الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة بعد أن استتبت العلاقات بين القوى العالمية الكبرى.

وبناء على هذا القلق من تضاءل الدور ، تطوعت كل من تركيا وباكستان بتقديم خدماتهما للغرب وذلك عبر إعاقة التقدم الإيراني في منطقة آسيا الوسطى. كما تطوعت الهند لكي تقف كمتراس أمام المخططات الباكستانية ، كما اضطلع القوميون العرب بمهمة التطهير العرقي إزاء انتشار الإسلام الراديكالي في وسط أوربا. أما الإسرائيليون ، والذين كانوا منذ خمسة أعوام مضت يساوون بين القوميين الفلسطينيين والإرهاب المدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي ، فإنهم يرادفون بينهم الآن وبين الإرهاب الإسلامي. وقد برر اسحاق رابين -رئيس الوزراء السابق- قيامه بطرد ٤١٥ ناشط إسلامي إلى لبنان عام ١٩٩٢ بقوله إن الدولة اليهودية تقف في خط المواجهة إزاء الإرهاب الإسلامي . أما القاهرة والرياض فقد نظروا إلى الموضوع نظرة عكسية حيث ارتأوا أن عدم قيام واشنطن بالضغط على إسرائيل للتخلي عن الأراضي التي تحتلها سوف يزيد من خطورة الجماعات الإرهابية ، وهكذا فإن إسرائيل ربما تكتشف أن ترويجها لفكرة الخطر الإسلامي إنما ينتهي إلى نتائج مضادة لمصالحها على المدى الطويل .

ويرى هاركر أن هذه السياسات تعيد إلى الذهن الطريقة التي كانت تمارسها بلدان العالم الثالث في فترة الحرب الباردة لاستغلال الولايات المتحدة وتوظيف توجسها من الخطر الأحمر.

بل عن أوغندة قد طالبت واشنطن بمساعدات عسكرية للوقوف في وجه التهديد الإسلامي القادم من السودان.

هذه الحكومات وجماعاتها الضاغطة تستغل الإشــاعات ، والمعلومــات المغلوطة ، والتلفيقات الإعلامية في صناعة صورة للشرق الأوسط تجعــل منــه يمثل تهديداً . وتنهض مصادر الحكومة وتقارير المخابرات بعمل الباقي ، عبر ما تقدمه من أدلة (قابلة للمساءلة) ومعلومات (مضاف بعضها إلى بعــض) ، تحــذر من خلالها من الدور الإيراني في وسط آسيا ، وتصديرها الإرهاب إلـــى شــمال إفريقيا ومصر ومن الاتصال الإيراني السوداني .. الخ.

أما الصحفيون فإنهم سيسهمون في زيادة الأمر سوءاً -خاصة بعـــد أن أصبحوا همزة الوصل الأساسية في نقل التقارير من هذه النوعية بعد أن اكتشــفوا ما تتمتع به من رواج جماهيري ونخبوي - ولذلك باستخدامهم لوصف الأصوليــة الإسلامية ، ولو للإشارة إلى أضداد غير مترابطة : مثل الحركات المسلحة فـــي أفغانستان والتي تلقت تدريباتها على يد المخابرات الأمريكية نفسها - إلى رجــال الدين المعادين للولايات المتحدة في إيران ، ومن جماعة الإخوان المسلمون التــي عملت في إطار التقاليد البرلمانية والتمثيلية ، إلى حزب الله الذي يعمل بإســلوب إرهابي ومن العربية السعودية حليفة الغرب إلى ليبيا معاديــة أمريكــا والغــرب وأخيراً فإن المراكز البحثية وجلسات الاستماع التي يجريها الكونجــرس تضفــي هي الأخرى بظلالها على هذه الصورة التي تمثل الإسلام كخطر متجانس ومتحـد وموجه ضد الغرب .

بعبارة أخرى جامعة : فإن المؤلف لا يـــرى أن "التــهديد الإســلامي" المطروح مبعثه عداء للإسلام أو إحياء لجذور تاريخية بقــدر مــا هــو صــورة تطرحها بعض الأطراف الغربية -وغير الغربية - تحقيقاً لمصالحها من خـــلال حفز تدخل غربي ضد هذا الذي يسمونه "التهديد الإسلامي"

٤- ولكن لماذا يرى المؤلف أن المسلمين ليسوا قادمين يفصل المؤلف فـــي أســباب جوهرية : انقسامات المسلمين من ناحية وتعرضهم للهجوم من ناحية أخرى.

فمن ناحية يذكر المؤلف أن على الإدارة الأمريكية قبل أن تجد نفسها مساقة إلى حرب ضد الإسلام ، أن تدقق النظر فيما تسميه خطراً أو تهديداً إسلامياً . وستكشف حينئذٍ أنها أمام ظاهرة فسيفسائية تضم في طياتها العديد من الجماعات القومية ، والعرقية والدينية والتي تتنافس فيما بينها لبلوغ السلطة ومواطن النفوذ. ظاهرة تتراوح في اتساعها (ومن ثم في عدم تجانسها) لتبدأ من ماليزيا شرقاً وحتى فرنسا غرباً ، ولا يبدو الإسلام فيها إلا -وكما وهو الحال مع المسيحية أو اليهودية - كدين يوفر لأتباعه مدداً روحياً ومعنوياً ، أكثر من كونه يوفر لهم قوة سياسية غاية ما هنالك أن بعضاً من أتباعه تغلب عليهم الليبرالية فيما يجنح آخرون إلى الأرثوذوكسية أو إظهار التشدد . وعليه فإنه يمثل مزيجاً معقداً يصعب على طهران نفسها -فضلاً عن واشنطن - أن تديره.

ومن ناحية أصر المؤلف أن الإسلام - وعلى العكس من الشيوعية في أيامها الخوالي - لا يمثل أيدلوجية عالمية قوية وإنما هو لا يعدو أن يكون بمثابة مظلة تضم تحتها العديد من الأيديولوجيات السياسية الغير منظمة .

فالإسلام السياسي هو بهذا المعنى ليس أكثر من أحد العناصر المتداخلة التي يتشكل منها الشرق الأوسط الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة .

ويعتبر المؤلف أن الصحوة الإسلامية هي بمثابة رد فعل لحالة الاضطراب والقلق التي ترتبت على استيراد الحداثة ، فضلاً عن كونها تحدي للأنظمة القمعية والفاسدة . فكما كان الحال مع المسيحية في فترة الإصلاح فإن الإسلاميين يسعون إلى تحقيق كلمات الله (سبحانه وتعالى) بشكل حرفي ، وإلى إصباغ مطالبهم العامة الخاصة ظروفهم مجتمعاتهم بصبغة من الشرعية .

وفي الحقيقة -والكلام للمؤلف- فإن ما يتمتع به الإسلاميون اليوم من سلطة أو نفوذ لا يرجع إلى رغبة (الغرب) والأخرين في العيش تحت مظلة حكومة إسلامية صارمة وإنما إلى ما يتصوره الكثيرون بشأن فشل النماذج

السياسية والاقتصادية الغربية ، بما فيها القومية ، والاشتراكية ، في حل مشكلات الشرق الأوسط.

فكما حدث في أجزاء كثيرة من العالم فإن النظم السياسية في الشرق الأوسط قد شهدت أزمة حقيقية بعد انتهاء الحرب الباردة ، وزوال العداء بين القوى الكبرى المتنافسة . حيث وجدت الأنظمة العربية أنه قد صار من العسير أن تتم مقايضة الخدمات الاستراتيجية التي كانت تقدمها للقوى الكبرى بالمساعدات الاقتصادية والعسكرية التي كانت تتحصل عليها منها .

وقد فاقم من هذه الأزمة الركود الاقتصادي العالمي . والانخفاض الذي شهدته أسعار النفط وترجم ذلك إلى سخط شعبي متزايد انصب على كل من البعثيين والاشتراكيين والقوميين وعلى الأنظمة السياسية الراغبة قبل أي شئ في الحفاظ على مواقعها في السلطة . ففي دول مثل العربية السعودية ، الكويت ، وبقية دول الخليج حيث الفساد المتفشي ، والشرعية الزائفة ، والجيوش الهزيلة ، والاقتصاديات المهدرة ، والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية .

كما ساهم في تغذية هذه الأزمة أن المساجد في هذه الدول ، على العكس من بقية مؤسسات ومنظمات الدولة العلمانية ، قد ظلت على استقلاليتها ، وإن بشكل نسبي، وعليه أصبحت ملاذاً للتعبير عن إحباطات الفئات المتعطلة عن العمل والشباب المعوز ، ولكن هادر يؤكد رغم ذلك على أن هؤلاء المحبطين من مرتادي المساجد لم تعمهم في النهاية أيديولوجية موحدة وإنما ظلوا جماعات متشرنمة ذات علاقات متداخلة ومعقدة ، بحيث يصبح الطموح الأمريكي للتمييز بين الإسلاميين المسلمين والإسلاميين الخطرين ،مجرد تبسيط واختزال لواقع معقد.

فالجماعات الإسلامية العاملة في المعارضة بإزاء الأنظمة الاتوقراطية المختلفة تعبر عن خليط من الفاعلين والمنظمات .

ومن ناحية أخرى- وعن تعرض المسلمون ذاتهم للهجوم- يرى المؤلف أنه وبعيداً عن كون الإسلام يمثل خطراً أو تهديداً ، فإن الواقع يحمل لنا مفاجأة حقيقية فالإسلام حالياً يقف موقف المدافع أمام زمرة من الأصوليين المتطرفين غير المسلمين أو من المعادين لهم

وفي يوغوسلافيا السابقة ، وقف مسلمو البوسنة ، والذين هم في أغلبيتهم من العلمانيين أو المتطبعين بالطابع الغربي تماماً . في مواجهة القوميين الصرب المعروفين بصلاتهم الوثيقة بالكنيسة الأرثوذكسية وفي وسط آسيا ، يتربص الحرس الشيوعي القديم بدعم من القوميين الروس ، بكل من الجماعات المعارضة الإسلامية والموالية للغرب. بما يتسبب في نزوح آلاف من اللاجئين الطاجيك صوب أفغانستان . أما في الهند فتتعاظم قوة الأحزاب المعادية للمسلمين مثل حزب بهارتيا جاناتا وشيف سنا يوماً بعد يوم . وفي الضفة الغربية تقوم حركة حوض أمونيم المتطرفة بدور رأس الحربة الموجهة لطموحات إسرائيل الكبرى ، هادفة في ثنايا ذلك إلى قمع الحركة القومية الفلسطينية والتي تضم في ثناياها الكثير من العلمانيين والمسيحيين أيضاً . أما في فرنسا وألمانيا فتسعى حركات اليمين المتطرف والنازيون الجدد لإجبار المسلمين على مغادرة بلادهم والقيام بهجرة عكسية .

غير أنه لا يجب أن يفهم من هذه التطورات أن ثمة حرباً بين الغرب وحضارات الإسلام .

فأثناء أزمات معينة كان الغرب-متضمناً اليهود- يبدو منحازاً عاطفياً إلى جانب المسلمين . كما كان الحال أثناء أزمة البوسنة ،ومشكلة المهاجرين في فرنسا وألمانيا . غير أنه في حالات أخرى سادت الجميع مشاعر متباينة وخصوصاً في أحوال الضفة الغربية والهند.

ومما يثير العجب أن أكثر الحركات الإسلامية تطرفاً ونجاحاً في الوقت ذاته هي حركة المجاهدين الأفغان ربيبة الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تمكن التحالف الذي ضمهم مع الحكومة الباكستانية من الإطاحة بالحكومة الأفغانية الموالية للسوفييت . وذلك في إبريل ١٩٩٢.أما الآن فإن بقايا هؤلاء المجاهدين تشن حرباً ضد بعضها البعض -بعدما تكشفت حقيقة ولاءاتهم العرقية والدينية واللغوية -للسيطرة على السلطة في أفغانستان.

وتعتبر معظم حكومات آسيا الوسطى أن هذه الحرب الدموية هي الخطر الحقيقي الذي يتهدد المنطقة ،وليس الخطر الإيراني على سبيل المثال.

ولا ننسى أن لهؤلاء المجاهدين أذرع ممتدة إلى داخل الحركات الإسلامية الموجودة في مصر والجزائر ، (مما يسقط على الأخوة نفس التحليل السابق لدور المجاهدين في أفغانستان). ويختم المؤلف دراسته بنقد شديد للمعايير المزدوجة للحكومات الغربية في تعاملها مع التحول الديموقراطي وحقوق الإنسان في نطاق نظم وحكومات إسلامية مختلفة.

النموذج الثالث:

يمثله كتاب فريد هاليداي Fred Haliday (٢٠) الذي خصصة لمناقشة أطروحة التهديد الإسلامي وأطلق عليه اسماً موحياً ألا وهو : الإسلام وأسطورة المواجهة Islam and The myth of confrontation وذلك ضمن سلسلة أعمال متخصصة في شئون العرب والشرق الأوسط وفي هذا الكتاب- كما يوحي الاسم المختار له- وفي الجزء الثاني فيه وفي الفصل الرابع تحت عنوان "الإسلام والغرب : خطر الإسلام أم خطر على الإسلام يفند هاليداي مقولة الخطر الإسلامي ، بل إنه يذهب إلى حد اعتبارها من بين قضايا العلاقات الدولية القليلة التي ولدت خرافات لأحد لها ومن ثم فهو يقدم نموذجا آخر للاتجاه الثاني الرافض للتهديد ايضاً ولكن استناداً إلى مبررات تعكس فهماً آخر لحقيقة الإسلام

ولحقيقة فهم المسلمين له فصورة الخطر الإسلامي وفقاً له هي صورة مضللة ذلــك أنــها تنطوي على تشويشين : فقد خلطت حقيقة وجود شعوب إسلامية بمعنى دينـي وحضـاري عام بحقيقة اعتناق البعض لمعتقدات وسياسات توصف بأنها إسلامية أو أصولية . وبعبـارة أخرى فقد افترض هذا التصور عن خطر إسلامي أن معظم المسلمين يسعون إلى فــرض برنامج سياسي يفترض أنه مستمد من دينهم – على مجتمعاتهم . وتطمس حقيقة أن معظـم المسلمين ليسوا أنصاراً للحركات الإسلامية.

ويعتبر هاليداي أن مجرد ترويج هذه الأفكار يشكل واقعاً ملموساً لدى كـل مـن الطرف المراد تعبئته ولدى – أيضاً – الطرف التي توجه هذه الأفكار ضده .

بهذا المعنى فإن هاليداي يجرد قلمه لإيضاح أنه ليس ثمة نزاع بين مـا يسـميه العالم العلماني بعد المسيحية في أوربا الغرب وبين عالم الشعوب الإسلامية فـي الجنـوب والجنوب الشرقي محوره الدين . ولكن محور النزاع كما يرى هـاليداي هـي المصـالح السياسية هي جداول الأعمال التي يحميها ترويج خرافات الخطـر الإسـلامي ومـن ثـم يستخدمها كل من يريد البقاء في السلطة أو الوصول إلى السلطة سواء في الغرب أو فـي الدول الإسلامية ذاتها .

بعبارة أخرى ووفقاً للمنطلقات النظرية التي حددها في مقدمة الكتاب ذي الفصـول الست ، فإن هاليداي يصل إلى الجزء الثاني من الكتاب(بعد أن أفـرد الجـزء الأول لفـهم حقائق الشرق الأوسط السياسية) إلى مناقشة خرافات الخطر بصورة كلية في الفصل الرابـع وبالتركيز على قضية حقوق الإنسان في الفصل الخامس ثم على "العداء للمسلمين والسياسـة المعاصرة في الفصل السادس . وسنتوقف هنا عند الفصل الرابع تاركين الفصلين الآخريـن لموضعهما من دراسة السياسات وفي هذا الفصل يفند هاليداي مقولة الخطر علـى النحـو الذي يجعلها مجرد خرافة استناداً إلى مجموعة من النقاط التي تـترجم المغـزى الحقيقـي لعنوان الفصل : خطر الإسلام ام الخطر على الإسلام والتي تبين أن هذا الكتاب يمثل أحـد

روافد الاتجاه الثاني الذي يدحض وجود التهديد -بمعنى محدد - وتتلخص نقاط الدحض فيما يلي : روافد التهديد الإسلامي ، هل هو تهديد حقيقي .

١- روافد التهديد الإسلامي:

يعتبر هاليداي أن الصورة المعاصرة للخطر الإسلامي تمتد جذورها إلى ثلاث روافد أساسية : الأول : هو تاريخ النزاع (الإرث التاريخي) بين عالم الغرب المسيحي وعالم الإسلام والذي يمتد عبر ألف عام أو يزيد والذي انتشر عبر مناطق العالم في مراحل مختلفة من تطور القوة الإسلامية والقوى الغربية المسيحية.

الرافد الثاني لمقولات الخطر الإسلامي يتمثل في انتهاء الحرب الباردة . فهناك من يزعمون في كل من الغرب والعالم الإسلامي ، أن انتهاء الحرب الباردة التي مثلت نزاعاً بين غرب ديمقراطي رأسمالي وشرق ديكتاتوري يسيطر عليه السوفييت ، قد استدعى خلق أو بعث النزاع القديم -إحالة للرافد الأول - بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي. وقد استندت بعض تحليلات حرب الخليج الثانية إلى هذا الفهم / معتبرة أن الغرب قد خاض الحرب مع صدام حسين ، وصورة تعدو ، بديلاً لنزاع الحرب الباردة مع روسيا. وامتداداً لهذا القلق الأوربي الغربي تم اعتبار الخطر الإسلامي عموماً- بما في ذلك ما تمثله قضية الهجرة إلى أوربا الغربية- بديلاً أيديولوجياً للحرب الباردة وما سببته من مواجهة بين النظم ويزعم هذا التوجه أن النزاع مع العالم الإسلامي يعكس حاجة داخلية في المجتمع الغربي إلى وجود "آخر" مهدد ولكنه تابع : ويربط العداء التقليدي القائم على الدين للمجتمع الإسلامي ، الذي يرجع إلى زمن الحروب الصليبية "بضرورة تأكيد الهيمنة فيما بعد الشيوعية.

الرافد الثالث يعتبره هاليداي ، أغرب الروافد على الإطلاق ، فهو ينبع من العالم الإسلامي نفسه. فالأصل أن مقولات الخطر الإسلامي تولد في الغرب لخدمة مصالح من بيدهم السلطة هناك ، سواء كان هؤلاء موصوفين بأنهم مسيحيون أو رأسماليون أو إمبرياليون وهي بهذا المعنى تمثل شكلاً من أشكال التحيز أو نوعا من القولبة السلبية أو

الخطر الزائف لذا فإن الافتراض هنا أن هذه المقولات تخص فقط من يعتنقونـــها خـــارج العالم الإسلامي فيما لا يرددها المسلمون أنفسهم على أنها حقائق . فـــالأعراق أو الفئـــات "المقهورة " على حد وصف هاليداي والذي ضرب أمثلة عليها ب الأيرلنديين أو الســود أو اليهود والعمال أو المرأة لا يرددون ما لدى شانئيهم من تحيزات . ولكـــن الوضـــع يبـــدو عكس ذلك تماماً في العالم الإسلامي . فالبلاغيات الإسلامية تواجه البلاغيات الغربية بتقديـم صورة مؤكدة لما تروجه الأخيرة . فالحركة الإسلامية ترفـــض قيـم الغـرب العلمانيـة كالديموقراطية وحكم القانون المدني والمساواة بين الرجل والمرأة وبين المســـلمين وغـير المسلمين ، كما يعتنق الإسلاميون أو الإسلامويون ، تعميمات عصرية فجة عـــن اليـــهود والغرب ، وفي سياقات أخرى عن الهندوس فضلاً عن أنهم يلتزمون بصراع طويل الأجـل مع الغرب ، الذي يرونه متحللاً وعدوانياً والجدير بالذكر هنا أن هذه الفكرة -فكرة الـنزاع الأزلي مع الغرب والذي يمكن أن ينبعث مع نهاية الحرب الباردة -ليست مجـــرد ابتـداع الديماجوجيين الأوربيين أو الأمريكيين فمع انهيار الاتحاد الســوفيتي والشـيوعية ومعـها مجموعة الأحزاب والحركات التي ارتبطت بها في العالم الثالث ، وبـدا أن البعـض فـي العالم الإسلامي يؤكد التحيزات الغربية بتأكيد أنهم سيحلون محل البلشفية كتحـــد رئيسـي للغرب، وأنهم سيفعلون ذلك بكفاءة أكبر لأن تحديهم يأتي بإلهام من الله (سبحانه وتعالى)

بعبارة أخرى ، إذا كانت هناك خرافات عن الإسلام فإنـــها خرافـات لا تبتـدع وتروج في عالم الهيمنة المفترض في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل كذلـك في ساحة الإسلام الخاصة والتي من المفترض أنها مقهورة وخاضعة للسيطرة . والجديـــر بالملاحظة هنا أنه إذا كان النموذج السابق قيد أشار أن مقولة "التهديد الإسلامي " تنبع مـــن بعض النظم غير الغربية التي تواجه بمعارضة الحركات الإسلامية فإن تحليل هاليداي يرى أن خطاب أنصار هذه الحركات أيضاً يولد بدوره مقولة "التهديد الإسلامي"

٢- هل هو تهديد حقيقي ؟

وفي محاولته لإجلاء الضباب عن الخطر المزعوم، ينعي هاليداي للساسة والمروجين والديماجوجيين في كلا الجانبين : الحقيقة ، والتي يعتبرها أعقد مما يتصورون. وللوصول إلى الصورة الحقيقية يطالب هاليداي بإزالة بعض المفاهيم المغلوطة. إلا أنه يستدرك قائلاً إن هذه المفاهيم لن تختفي بسهولة وذلك لأن الخرافات- وفقاً له- حالما تروج ، تكتسب قوة دافعة خاصة بها .

بداية ، يدحض هاليداي الاتهام الموجه للإسلام بأنه يسوغ الإرهاب ، ذلك أن ما من علاقة ضرورية أو تاريخية بين السياسة الإرهابية والهويات الإسلامية ، وعلى الرغم من أن ادعاء كثير من المسلمين أن الأقليات العرقية والدينية كانت تعامل على قدم المساواة في الإمبراطوريات الإسلامية هو إدعاء زائف تماماً ، وإن ظل السجل المقارن لهذه المجتمعات أفضل في عديد من النواحي من سجل منافسيها ، فإن المسلمين ليسوا هم من نظم مذبحة اليهود في الحرب العالمية الثانية ، وليسوا هم من طردوا السفارديم من أسبانيا؟. وفي كثير من البلدان اليوم نجد أن المسلمين أنفسهم ضحيا للقمع والإرهاب.

أما بخصوص فكرة استمرار النزاع التاريخي بين الغرب المسيحي والعالم الإسلامي فيرى هاليداي أنها الهراء بعينه ، فمن الجانب الإسلامي ، فإنه من الحماقة أن نرى البلدان الإسلامية وكأنها بمعنى ما تهدد الغرب ، فقد اختفى منذ أمد طويل الخطر العسكري الذي تثيره قوات إسلامية موحدة . ومجموع قوى العالم الإسلامي اليوم تقل كثيراً عن الغرب ، وحتى لو افترضنا (وهو ما يكاد يكون مستحيلاً) أن مختلف البلدان الإسلامية قد شكلت تحالفاً للعمل الموحد .

وفي أحيان كثيرة حاربت الدول الإسلامية بعضها بعضاً ، ذلك أنها قد أصبحت تعمل في إطار مصالح دولها القومية الفردية.

ومن العناصر الأخرى لحجة الخطر خرافة العدو الضروري . ويعتبر هاليداي أن هذه الفكرة على الرغم مما تحمله من مغالطة فإنها واسعة الانتشار ، ذلك أن من

الطبيعي أن تظهر بعض المنافع من جراء المواجهة الدولية والإيديولوجية / الدينية : فصناعة الأسلحة تستفيد ، وكذلك دعاة الانضباط الاجتماعي . وصحيح حقاً أن للتحديات الخارجية وظيفة تؤديها في المجتمع في حالة المواجهات الدولية. إلا أن الحرب الباردة مثلاً لم تنشأ نتيجة ضغط ممثلي هذه المنافع الداخلية . على إن المجتمع الغربي ككل . والرأسمالية الغربية بوجه خاص لم يكن أبداً بحاجة إلى عدو بمعنى ما فالرأسمالية الغربية- كما رأى ذلك بوضوح الليبراليون الدوليون في القرن التاسع عشر بل وكارل ماركس نفسه- هما قوة توسعية تسعى إلى إخضاع العالم كله لسيطرتها ، وإجباره على تقليد الغرب في المجالات الرئيسية للنشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي . وقوتها التناقضية الدافعة هي المناسبة داخلها على الأرباح والأسواق والقوة ، وما من شك في أن التنوع الثقافي والديني بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وألمانيا سوف يبقى . ولكن سيظل للنظام ككل دافع متأهل إلى الهيمنة ، وهذا هو سر استمرارية المنظومة الرأسمالية . وما من شئ في المجتمع الغربي – سواء كان الربح أو السوق أو الاستقرار الأيديولوجي والثقافي يتطلب عدواً في شكل الشيوعية أو الإسلام أو اليابان أو أي شئ آخر .

وفيما يتعلق بكون الإسلام- لدى كل من أنصار وخصوم الحركة الإسلامية- ينظر إليه على أنه نظام متكامل يصلح لتفسير السلوك السياسي والاجتماعي ، فإن هذا لا يعدو أن يكون تبسيطاً مخلاً فالإسلام- كأي دين كبير- هو مجموعة من النصوص ، كتاب مقدس ، وتقاليد ووثائق قانونية وكتابات متبحرة ، تثار لتبرير أفعال المسلمين ، ولكن هذه النصوص لا تستطيع أن تفسر ما يجري في الواقع ، لسبب بسيط وهو أنها تحوي دائرة واسعة من الإمكانات والاستخدامات الممكنة ، فما من دين- بما في ذلك الإسلام . وهو قائمة جاهزة من السلوك الأخلاقي والاجتماعي والسياسي ، وإنما هو يتيح -بدرجات متفاوتة – اختياراً حسب الطلب يختلف حسب الطائفة والوقت والسياق ، إن لم يكن يختلف من فرد إلى فرد ولا ينطبق هذا قدر ما ينطبق على الشريعة، التي يفترض أنها سلوك كل المسلمين.

ويرى هاليداي أنه من الزيف أن نطلب من الإسلام أن يجيب على الأسئلة الأساسية للسياسة والمجتمع ، فنصوص الإسلام الرئيسية تسكت- كما في كثير من القضايا الأخرى- عما إذا كان من الأفضل أن تنظم المجتمعات على أساس القومية أو الوحدة الإسلامية ؛ الرأسمالية أو الاشتراكية أو حتى العبودية، كما لا يقول لنا الإسلام شيئاً عن الظروف التي ينبغي فيها معارضة الدولة أو تأييدها ، وما إذا كان ينبغي أن توجد دولة واحدة أو دول كثيرة وما إذا كان على المؤمنين أن يعتنقوا الحداثة أو التقاليد . والواقع أن الإجابات المسبقة على هذه الأسئلة هي التي تحدد التفسير المستمد من النصوص وأولئك الذين يفسرون- خارج العالم الإسلامي- ما يفعله بعض المسلمين بالرجوع إلى الدين يخطئون التصويب ، تماماً كأولئك الذين يسعون- من داخله- إلى تبرير ممارستهم المحددة بالرجوع إلى الإسلام. فالإسلام- فيما وراء مبادئه الأساسية ، وحاسة عامة بالتضامن الإسلامي في مواجهة العالم غير المسلم- متنوع ومرن ومفتوح للتفسيرات الجديدة كأي كيان ديني أو فكري آخر.

وإذا كان من داخله يسعون إلى تبرير تصرفاتهم بمرجعية تقليدية معنية ، فهذا اختيار وليس ضرورة . وإذا نحن أردنا أن نعرف لماذا يعتنق معظم المسلمين ما يعتنقون من أفكار عن الاقتصاد أو الديمقراطية أو وضع المرأة ، فليس الإسلام في ذاته هو الذي يمكن أن يشرح ذلك .

٣- الإسلام والهوية والديمقراطية والعلمانية

ثم ينتقل هاليداي إلى مناقشة قضيتين مثيرتين للجدل المعاصر ، الأولى هي قضية الهوية والعرقية ، ويسجل هنا رأيه الذي يلخص في أنه ليس بصحيح على الإطلاق أن نتصور الإسلام على أنه تعبير عن هوية عرقية ، فهذا - أي هذا التصوير- إما أن يكون إسقاط مبتذل يستخدمه أولئك الذين يسعون إلى السيطرة على ذوي الأصل الإسلامي أو إلى استبعادهم وإما أن يعبر عن دعوى زائفة يطرحها أناس داخل الجماعة الإسلامية

نفسها يسعون إلى ممارسة السيطرة على مجموعة اجتماعية بتقديم تفسيرهم الخاص باعتباره الإسلام المرجعي والمشروع الوحيد ، فليس هناك شعب إسلامي تماماً كما لا توجد شعوب تحدد هويتها العرقية بالدين وحده .

والقضية الثانية هي قضية الديمقراطية ، فكثير من الناس في العالم المعارض للدول الإسلامية يؤمنون بأن الإسلام والديمقراطية الغربية لا يمكن التوفيق بينهما. وهنا أيضاً نجد أناساً في العالم الإسلامي يطرحون الفكرة نفسها ، ومن أكثر الأفكار شيوعاً في الخطاب الإسلاموي في الثمانينات وبداية التسعينات ، فكرة الفشل المزعوم للديمقراطية الغربية . ولكن هاليداي يعتبر أن الانزلاق إلى مناقشة لعدم التوافق الضروري ، أو حتى التوافق الضروري بين الإسلام والديمقراطية يعني بالتحديد وقبل المقدمة الزائفة ، وهي أن هناك إجابة إسلامية واحدة استقرت تقليدياً على المسألة ، وأن هذا الإسلام اللازمني يحكم الممارسة الاجتماعية والسياسية ، ولكن ليست هناك إجابة كهذه ، ولا إسلام كهذا .

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والسياسة ينفي هاليداي فكرة أن للإسلام مشكلة فريدة ودائمة مع العلمانية فليس صحيحاً- وفقا له- أن المجتمعات الإسلامية لا تستطيع أن تفصل السياسة عن الدين ، بل يمكن للمرء في الواقع أن يدافع عن القضية العكسية في هذا الصدد ، وهي أن كل تاريخ الإسلام- كمشروع سياسي وحضاري- قد سادته الحسابات السياسية والواقعية .

وينوه هاليداي إلى أن هذه كانت إحدى المناقشات التي دارت في رواية "آيات شيطانية" .

وبمناسبة رواية رشدي الآنفة يبدي هاليداي تحليلاً مفرطاً في الواقعية إذ يرى أن النزاع المرتبط بصدور هذه الرواية هو في المقام الأول تعبير عن حالة الشعور بالقلق التي تسيطر على الجاليات المسلمة في أوربا الغربية : فخطر ضياع السيطرة الاجتماعية هو الذي يحرك نشاط قادتها ، التقليديين والجدد ، وهذا الشعور يقاسمهم فيه كثير من أعلى قادة

العالم الإسلامي صوتاً بما فيهم الخوميني، ومهما بدوا مستاءين فإن صيحتهم هي صيحة دفاع .

٤- بدائل التعامل مع الإسلام السياسي

ويعتبر هاليداي أن ظهور الحركات الإسلاموية واستدعاء الإسلامي كتبرير للعمل السياسي لا يمثل ظاهرة عبر تاريخية ، وإنما تعكس قوى بعينها داخل مجتمعات محددة في العالم المعاصر .

وبعبارة أخرى فإنها استجابة لمشكلات جارية ، ذات طبيعة اجتماعية وسياسية غالباً وما لم تقل المشكلات الداخلية لهذه البلدان وإلى أن تخل ، فستحتفظ مختلف أنواع النزعة الإسلامية بجاذبيتها أمام خلفية مختلف الأزمات الاجتماعية والسياسية ويؤكد هاليداي أن الحركات الإسلامية ذاتها لا تستطيع أن تقدم حلولاً، فهي إذ تضلها أفكار فارغة عن الاقتصاد الإسلامي والطريق الثالث والبدائل الأخرى المفترضة للتنمية الرأسمالية أو الشيوعية تطرح في الواقع شكلاً متهالكاً من شعبوية العالم الثالث أقل قدرة حتى من أسلافها الأكثر علمانية على حل المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات . وما يجب أن يستتبعه ذلك الوضع المتأزم ، في عبارات سياسية ، هو محاولة مساعدة هذه البلدان على حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية حتى توفر لسكانها أفقاً للتنمية الاقتصادية .

النموذج الرابع : التهديد الإسلامي : أسطورة أم حقيقة :

لم يحظ أي كاتب متخصص في الشئون الإسلامية بمثل ما حظي به جون اسبوسيتو من شهرة وخاصة على إثر نشر كتابه الهام "التهديد الإسلامي : أسطورة أم حقيقة ؟" " The Islamic Threat : Myth or Reality? " (٢١) وذلك مرجعه أن اسبوسيتو يدرس الأحداث بدقة شديدة ويرفض الانطلاق من الصور النمطية التي يروجها الإعلام والساسة الغربيون بل والتي يتم ترويجها في العالم الإسلامي نفسه . وقد استهل

المؤلف كتابه بطرح مجموعة من التساؤلات تمثل إجابتها صلب الكتاب الذي نعــرض لــه فهو يتساءل هل صحيح أن الإسلام والغرب يسيران على طريق الصدام المحتــوم ؟ وهــل الإسلام والديموقراطية أمران متعارضان ولا توجد أرضية توافق بينهما ؟ وهل الجماعــات الإسلامية "الأصولية هي مجرد جماعات مـــن أهــل العصـــور الوسـطى ذوي العقــول المتعصبة؟ وهل صحيح أن الأصولية الإسلامية تشكل تهديداً للاستقرار في العالم الإسـلامي وللمصالح الأمريكية في هذا العالم ؟

ويرى اسبوسيتو أن هذه الأسئلة لها أهمية بالغة بالنسبة لعصرنا الراهــن ، ليــس لأنها من نتاج الأحداث الأخيرة ، وإنما لأنها وليدة تاريخ طويل من انعدام الثقـــة والإدانــة المتبادلة كانت ثمرته في النهاية أن الحكومات ووسائل الإعلام الغربية قد أصبحت أســـيرة التصور بأن الأصولية الإسلامية هي تهديد للغرب ، وإلى حـــد أن يقـف نــائب رئيــس الولايات المتحدة السابق : دان كويل ، ليتحدث عن خطر الأصولية الإسلامية المتطرفـــة ، ويجمعها في سلة واحدة مع النازية والشيوعية وإلى حد أن تذهب صحيفة مثـــل البوســطن جلوب" بنشر مجموعة من المقالات عن الإسلام تسود فيها نغمـــة عامـــة يســيطر عليـــها مضمون عنوان المقدمة "سيف الإسلام" . فضلاً عما دأبت عليه الصحف والمجلات الغربية في افتتاحياتها من الحديث عن حرب الإسلام مع الغرب ، وعـــدم توافــق الإســلام مــع الديموقراطية.

وإذا كان النموذج الثاني والثالث قد رفضا مقولة "التهديد الإسلامي " انطلاقا مـــن مجموعة من المبررات التي تعكس استخفافاً أو فهماً خاصاً للعلاقة بين المسلمين والإســـلام فإن أطروحات اسبوسيتو تعكس منحى آخر في تبرير رفض وجود "تهديد إسلامي".

ويتكون الكتاب – بعد المقدمة – من فصول ستة : الأول يــدور حــول تعريــف الأصولية الإسلامية ، والثاني يستعرض فيه اسبوسيتو جذور الصراع بين الإسلام والغـرب وما مرت به العلاقات بين الطرفين من تعاون أو صدام في ظل مراحل الفتـــح الإســلامي والحروب الصليبية. أما الفصل الثالث فيهتم بتاريخ العلاقة في النصف الأول مـــن القــرن

العشرين الذي تبلورت خلاله قضيتان أساسيتان : الاستعمار الأوربي والكفاح ضده من أجل الاستقلال ، وهما القضيتان اللتان خلفتا آثارهما على الصحوة الإسلامية الراهنة . ولذا فإن الفصول الثلاثة الأخيرة تركز على خبرة النصف الثاني من القرن العشرين ، حيث يستعرض اسبوسيتو تحت عنوان "الإسلام والدولة : ديناميات البعث الإسلامي" التباين والاختلاف في الإسلام السياسي كما ظهر في تجارب دول إسلامية في مصر وليبيا وسوريا وإيران وكيف استخدمت الحكومات الإسلام وكيف أساء الغرب تفسيره ووضع سياسات أدت إلى ترسيخ نماذج نمطيه لدى المسلمين عن الاستعمار الجديد المناهض للإسلام وهو الأمر الذي أسهم في إحداث المزيد من الاغتراب والرفض. وفي الفصل الخامس يتناول اسبوسيتو بالتحليل المستفيض الحركات الإسلامية الحديثة في مصر ولبنان وتونس والجزائر التي يرى أنها هي التي جسدت فكرة التهديد الإسلامي لدى الغرب . وأخيراً يصل في الفصل السادس تحت عنوان الأصولية الإسلامية والغرب إلى القضايا التي تواجه العلاقة بين الإسلام والغرب في عقد التسعينيات والتي تمثل محور اهتمامنا بصفة خاصة. وبالرغم من القناعة بأن الوجه العام لفكر اسبوسيتو في هذا الكتاب يمثل كلاً متصلاً متراكماً منذ الفصل الأول وحتى الفصل الأخير إلا أن تركيزنا في هذا الموضع سينصب على موقفه من الأصولية الإسلامية وعلى رؤيته لدوافع وأهداف ونتائج الحركات الإسلامية الحديثة وعلى تقويمه لما يسمى "التهديد الإسلامي للغرب".

١- الإسلام المعاصر، إصلاح أم ثورة

وتحت عنوان الإسلام المعاصر ، إصلاح أم ثورة؟

أ- يبدأ المؤلف في الفصل الأول بمحاولة تعريف مصطلح الأصولية الإسلامية وكيف تم إلصاق لفظ الأصولية بالإسلام بصورة خاطئة . نظراً للأصول البروتستانتية المسيحية لهذا المفهوم . ومع ذلك فقد صار يطلق على غالبية الحالات التي يتأكد فيها الدين في مجال السياسة وفي المجتمع. ويبدو من

طبيعة هذا الاستخدام أن مفهوم الأصولية أصبح يعبر عن كل شئ ولكنه فـي ذات الوقت لا يقول شيئا ؟ خاصة وأنه يتم في أغلب الحالات المساواة بين الأصوليـة وبين النشاط السياسي والتطرف والتعصب والإرهاب ومعادة أمريكا وممـا يـدل على الاستخدام المتساهل لهذا المفهوم هو أن يستخدم الوصف حكومات وأنظمـة كل من ليبيا والمملكة العربية السعودية وباكستان وإيران . وهو الوصف الذي لـم يقل لنا شيئاً تقريباً عن هذه الدول على الرغم من تفاوتها البيني ويرى اسبوسيتو- من ثم- أن اصطلاح أصولية ، مثقل بكثير من الافتراضات المسيحية والأنمـاط الغربية . كما أنه ينطوي على تهديد متوحد هو في الواقع غير موجود .

ب- ثم ينتقل اسبوسيتو إلى استعراض عدد من الأحداث الهامة التي اقـترنت بالفهم السابق عن الأصولية فهو يرى أن الثورة الإيرانيـة ١٩٧٨-١٩٧٩ هـي التي أعادت الانتباه إلى مكانة الإسلام في حياة المسلمين الخاصة والعامة , وهـو الظاهرة التي وصفت بأكثر من اسم : الصحوة الإسلامية ، التجديد الإسـلامي ، الإسلام السياسي ، وبشكل أكثر ذيوعاً ، الأصولية الإسلامية. وقد مثلـت عمليـة الإطاحة بالشاه وتأسيس أول دولة إسلامية ثورية نقطة جذب لانتباه العالم ، الـذي تضخمت فيه مشاعر الخوف من قيام الدولة الجديدة بتصدير الثورة إلـى بلـدان أخرى.

وقد تم النظر إلى الأصولية الإسلامية على أنها بمثابة تهديد للاسـتقرار الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط والمصالح الغربية في العالم الإسـلامي . ودعـم من هذا التصور عدد من الحوادث التي شهدتها المنطقة : الاعتداء على السفارات الغربية ، عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن، أعمال العنـف التـي تمارسـها الجماعات التي تحمل أسماء مثل الجهاد، حزب الله ، الناجون من النار ، حـرب الخليج الثانية ، وتصريحات النظام الليبي المعادية للغرب.. الخ.

وهكذا فإنه بحلول عقد التسعينات كانت الصورة المتخيلة للعالم الإسلامي قد اكتملت في أذهان الغرب وأصبحت تمثل بمعادلة بسيطة تجعل من الإسلام مرادفاً للأصولية ومن ثم مرادفاً للإرهاب والتطرف.

٢- **الصحوة الإسلامية : البدايات والحركات**

وحول السؤال هل كانت الصحوة الإسلامية هي بالفعل وليدة لثورة الإيرانية ؟ يجيب اسبوسيتو عن هذا السؤال بالنفي . فقد جاءت هذه الصحوة بفعل هبة إسلامية شملت أعداد ضخمة من المسلمين الذين أعادوا التمسك بمبادئ دينهم بفعل عدد من المؤثرات منها: فشل التجارب القومية العلمانية بما فيها الليبرالية والاشتراكية في إمداد المواطنين بنوع من الإحساس بالهوية ، فضلاً عن فشلها في تحقيق الازدهار أو القوة لمجتمعاتها . فالحكومات في الدول الإسلامية – والتي هي في الغالب غير منتخبة ، وسلطوية ، ومعتمدة على قوات الأمن – لم تنجح في إحراز الشرعية ، بعد أن أخفقت في تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً ، أو في تضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، أو في اجتثاث جذور الفساد ، وفي تحرير فلسطين ، وفي مقاومة الهيمنة الغربية سياسياً وثقافياً . كما فقدت مؤسسات هذه الدول- سواء السياسية منها أو الدينية- مصداقيتها الأولى بفعل طابعها الغربي- الغير ذاتي- العلماني ، فضلاً عن حرص النخب المسيطرة عليها على السلطة والامتيازات ، والثانية بوصفها أصبحت تابعة للحكومة وفقدت صفتها المستقلة.

ولقد جاءت الهزيمة الكاسحة للعرب في حربهم عام ١٩٦٧ مع إسرائيل لتنسف فكرة القومية العربية وتستحث في نفوس العرب عملية بحث عن الذات انتهت بكثير منهم إلى اعتناق القومية الإسلامية . وهو الأمر الذي أفصح عن نفسه بوضوح أكبر في حالة دولة باكستان وبنجلادش . حيث ظهر حينها كيف يمكن للقومية الإسلامية أن تعمل على تجاوز الاختلافات العرقية واللغوية بين المسلمين.

وهكذا فإن اسبوسيتو يعتبر أن الصحوة الإسلامية هي الوريث الطبيعي لبرامج القوميين الغير ناجحة . وليس أدل على ذلك من أن مؤسسي العديد من الحركات الإسلامية المعاصرة كانوا في الأصل فاعلين بارزين في التيار القومي. ويضرب مثلاً على هؤلاء بـ حسن البنا مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر ، راشد الغنوشي مؤسس حزب النهضة في تونس ، عباس مدني زعيم جبهة الإنقاذ في الجزائر. الحركات الإسلامية بهذا المعنى قد قدمت حلاً إسلامياً أو ما يسمى طريقاً ثالثاً بين الرأسمالية والشيوعية . إذ يفترض الإسلاميون أن العلمانية والاعتماد على النماذج الغربية للتنمية قد أثبتا عدم ملاءمتهما للمجتمعات الإسلامية فضلاً عما كان لهما من تأثير سلبي على هذه المجتمعات تمثل في تآكل الأساس الأخلاقي والإحساس بالهوية في داخلها كما يرفض هؤلاء قبول فكرة أن الإسلام لا يزيد عن كونه مجموعة من المعتقدات والطقوس وإنما هو لديهم أيديولوجية كاملة تشمل كل من الحياة الخاصة للأفراد والحياة العامة للمجتمع ككل ولذا فإنهم ينادون بتطبيق الشرعية كنظام اجتماعي . ويشير اسبوسيتو إلى أنه على الرغم من قبول معظم الإسلاميين للعمل في إطار النظم القائمة فإن أقلية مميزة من بين هؤلاء توقن بأن حكام الأنظمة الإسلامية هم مناهضون للإسلام ، وإن عليهم أن يطيحوا بهؤلاء الحكام لفرض رؤيتهم الخاصة بالإسلام.

وعن التكوين الاجتماعي لهذه الحركات الإسلامية ، يشير اسبوسيتو إلى أن معظم أعضاء هذه الحركات هم من أفراد الطبقتين الدنيا والوسطى وأنهم من الحاصلين – في غالبيتهم– على درجات جامعة فضلاً عن أنهم يمثلون الجنسين . أكثر من ذلك ، فإن معظم هؤلاء الإسلاميين الجامعيين متخرجون في كليات للعلوم الطبيعية – وليس في كليات دينية أو كليات الإنسانيات كما يتصور– ويشكل هؤلاء في كثير من الدول الإسلامية نخباً بديلة تسعى إلى إصباغ مجتمعاتها بصبغة إسلامية ولذا نراهم يتواجدون في كل القطاعات التي يسمح لهم بالتواجد فيها ، مثل النقابات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني بل وفي أبنية ومؤسسات الحكومة نفسها وفي الجيش أيضاً. وقد استمرت عملية حثيثة لصناعة الصورة

الخاصة بالإسلام والمسلمين طوال العقد الفائت – عقد الثمانينات إلا أن إسلاماً موحداً لم يتواجد بهذا الشكل اللهم إلا في أذهان من يحذرون منه .

وفي الوقت الذي انصرف فيها اهتمام الجميع بالجماعات المحدودة التي تسعى للإطاحة بأنظمة الحكم وفرض سيطرتها على دولها من أعلى نقطة أي من خلال مقاعد السلطة نفسها ، فإن الجماعات الإسلامية المتبقية – والتي تشكل غالبية التيار الإسلامي – والتي تسعى إلى أسلمة المجتمعات بشكل تدريجي عبر الدروس الدينية والخطب والواعظ والنشاط الاجتماعي والسياسي لم تحظ بتركيز مماثل . هذا في الوقت الذي تضطلع فيه الجماعات في كثير من الدول الإسلامية بدور أساسي في عملية الإصلاح الاجتماعي عبر ما تقوم بإنشائه من مستشفيات ومدارس وعيادات فضلاً عن برامجها للمساعدة الاجتماعية، وإنشاء المصارف الإسلامية وشركات التأمين ودور النشر .

هذه الجماعات الإسلامية استطاعت أن تقدم خدماتها الاجتماعية بشكل متاح للجميع وشكلت بذلك نقداً ضمنياً للأنظمة التي تعمل في ظلها والتي فشلت من جانبها في أن تضطلع بدور مماثل .

وبالإضافة لهذا الدور الاجتماعي خطت هذه الحركات خطوة أخرى في مجال المشاركة السياسية ففي أواخر عقد الثمانينات أدت الأزمات الاقتصادية إلى خروج المظاهرات الحاشدة في العديد من الدول العربية مثل الجزائر ، تونس ، الأردن .. الخ . فضلاً عن ذلك أدت أحداث شرق أوربا عقب تداعي الاتحاد السوفيتي . إلى مطالبة الجماهير بالمزيد من الديموقراطية والإصلاح السياسي .

وهنا ينوه اسبوسيتو إلى نقطة في غاية الأهمية . فحالة الابتهاج التي سادت إزاء إمكانيات شيوع الديمقراطية في بلدان أوربا الشرقية قد تناقضت بشدة مع حالة الخوف – أو حالة الصمت في أفضل الأحوال التي اعترت الحكومة الأمريكية، بل والكثير من الدول الغربية ، حول إمكانية ظهور مطالب مماثلة من جانب الحركات الإسلامية الشعبية في العالم العربي والعالم الإسلامي الأوسع .

وهو الأمر الذي يثير تساؤلات خطيرة حول مـــا يتبـــع مـــن أســـلوب انتقـــائي للديمقراطية وفقاً لرغبة الحكومات. والنقطة المركزية في هذا الأسلوب هي النزوع لتعريف الاستقرار بأنه دعم الوضع القائم في الدول الإسلامية ، حتى لو كان هذا يتعارض مع القيـم الديمقراطية .

ولعل المبرر السهل لغض الطرف والاستمرار في تأييد الحكم الفـــردي المطلـــق لأنظمة الحكم في الشرق الأوسط هو التساؤل عما إذا كان الإسلام أو الثقافة العربيـــة فـــي مقدورها بالفعل أن يكون سبيلاً موصلاً للديمقراطية . والأمر المثير للسخرية أنه لـــم تـــثر تساؤلات أو تسود مشاعر قلق مماثلة فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي وأوربا الشرقية. وهـــل يكون ذلك مرجعه أن شعوب أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي التي تشربت طيلـــة عقـــود عديدة بالحكم الشيوعي والتنشئة الاشتراكية كانت إلى حد مـــا أقـــل نزوعـــاً إلـــى الحكـــم السلطوي الاستبدادي؟ وكانت كثير من الحكومات تدحض- في مرحلـــة الثمانينـــات- فـــي قدرات الجماعات الإسلامية وتعتبرها مجرد إرهابيين يفتقدون إلى الدعم الشعبي ، وهو مـــا سيظهره أي احتكام إلى إرادة الجماهير عند إجراء انتخابات عامة. إلا أن حكومات قليلـــة هي التي أبدت استعدادها الفعلي لاختبار هذا الفرض عملياً. فعندما فتحت بعـــض الأنظمـــة السياسية الباب أمام الحركات الإسلامية للمشاركة في الانتخابات كانت النتائج بمثابة مفاجـأة للجميع. وعلى الرغم من عدم سماح بعض الأنظمة لممثلي التيار الإسلامي بتشكيل أحـزاب سياسية منفصلة- كما هو الحال في مصر وتونس فإن هؤلاء قد ظهورا في بلدانـــهم كقـــوة معارضة أساسية.

وقد جاءت حالة الجزائر في هذا الصدد كنقطـــة فاصلـــة . (والتطـــورات التـــي أجهضت من خلالها تجربة الديمقراطية هناك معروفة ، كما إن القمع الـــذي تعـــرض لـــه أعضاء الجبهة لا يخفى على أحد) إلا أن الغريب حقاً هو أنه بإزاء كل هذا القمـــع وقـــف العالم يراقب الوضع في صمت تام . وكانت حالة جبهة الإنقاذ تثير كيف يمكن أن يـــؤدي

وصول جماعة معارضة إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية إلى إقلاق المجتمع الدولي ربما بشكل أكبر مما لو كان هذا الوصول قد تم عبر طلقات الرصاص .

وكان التبرير الذي قدم لقبول استيلاء الجيش على السلطة من أيدي الجبهة الفائزة ديمقراطياً هو أن الجبهة متهمة بأنها كانت تنوي الاستيلاء على السلطة لمدى الحياة!

٣- " الأصولية الإسلامية والغرب " :

أبعاد التهديد الإسلامي بين الأسطورة والحقيقة يقدم اسبوسيتو في الفصل الأخير من كتابه مناقشة هامة وأساسية لبعض التوجهات وبعض المقولات وبعض الأنماط التحليلية والتي يظهر من خلالها درجة كبيرة من الموضوعية والعلمية في الاقتراب من "التهديد الإسلامي للغرب" وفي محاولة فهم العلاقات المتداخلة من حوله . ويمثل مضمون هذا الفصل منحى لفهم عالم الإسلام والمسلمين - مختلفاً عن المنحى الذي برز من كتاب هاليداي . فإذا كان الأخير ينفي وجود تهديد إسلامي من منطلق "الاستخفاف" أساساً بوجود مصادر مثل هذا التهديد فإن اسبوسيتو يجتهد في مناقشة التوجهات العامة حول مصادر هذا التهديد ومظاهره على نحو يدحض به حجج هذه التوجهات من ناحية ويفسر أسباب الخلط والتحيز والانتقاء الذي يشوبها من ناحية أخرى والتي ترجع في قدر كبير منها - لدى اسبوسيتو- إلى عدم الفهم الحقيقي للإسلام وإلى إغفال واستبعاد أوضاع العالم الإسلامي ومشاكله.

وتتلخص أبعاد هذه المناقشة التي شغلت الباب السادس على النحو التالي :

١- الحديث عن أن خطر الأصولية الإسلامية المتطرفة وعن أن حرب الإسلام مع الغرب وعدم توافق الإسلام مع الديموقراطية يمثل نوعاً من التضخيم والمبالغة في الأمور والخلط بين الحقيقة والأسطورة . ويشابه اسبوستيو بين ذلك الوضع وبين خبرة العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والشيوعية في ظل احتدام الحوب الباردة وتجسيد "صورة العدو الشيوعي والخطر منه .

٢- ضرورة تجاوز الغرب القوالب النمطية السطحية السهلة التـــي تضـــع الإسلام والجهاد في ميزان واحد مع القذافي والخوميني ومن ثـــم مـــع التطـــرف والإرهاب ومعاداة الولايات المتحدة في كفة واحدة . ومن ثم ضرورة تقييم وتنوع واختلاف الفاعلية الإسلامية والحركات الإسلامية.

٣- التحذير من أن الجهل والتفكير النمطي الجـــامد ، والتـــاريخ والتجربـــة والشوفينية الثقافية الدينية التي تفرض غشاوة على أبصارنا (في الغـــرب) حيـــن التعامل مع العالم العربي والإسلامي ، وخاصـــة حـــول قضايـــا الديموقراطيـــة والمشاركة وحول صورة الإسلام غير المتسامح الـــذي يشـــهر الســـلاح والـــذي يتصف بالخطورة ، وعلى نحو يفرز أنماط من السياسات الغربية المعاديـــة فـــي نظر المسلمين .

٤- التنبيه إلى أن الذاكرة الغربية الانتقائية (في التعامل مع عالم الإســـلام والمسلمين) إنما تضع حاجزاً يعوق قدرة الغرب على تقييم الجانب الآخـــر مـــن المعادلة والمتمثل في مصادر التصور الإسلامي للغرب بـــدوره كتـــهديد حقيقـــي للعالم الإسلامي . فإن الكثيرين من المسلمين يؤكدون على أن "المسيحية المســـلحة واليهودية المسلحة " هما السبب الأصلي فيما تعاني منه المجتمعات الإسلامية مـــن عجز وعدم استقرار ومن ثم فإذا كان هناك تهديد إسلامي فلابد أن يكـــون هنـــاك أيضاً تهديد غربي يتمثل في الاستعمار السياسي والاقتصادي والثقافي والديني.

٥- يوجه اسبوسيتو النظر - كما يفعل هاليداي- إلى نصيب حكومات الدول الإسلامية ذاتها ومسئوليتها عن وضع الإسلام في كفة واحدة مع التطرف الـــذي يهدد الغرب .

فهو يشير إلى أنه إذا كان " موقف الغرب " بصفة عامة مـــن الإســـلام والمسلمين يتمحور حول "الأصولية الإسلامية" التي تشكل تهديداً عالمياً كبيراً فـــإن الكثير من الحكومات الإسلامية العليمة بحقيقة اتجاه الغرب ورؤيته للإسلام إنمـــا

تستغل خطر التطرف الإسلامي كمبرر لفرض سيطرتها على الحركات الإسلامية ولذا فإن الإجراءات القمعية ضد هذه الحركات -المعارضة لهذه الحكومات - قد وجدت مبرراً لها فيما تمثله هذه الحركات من تهديد ليس لاستقرار دولها فقط ولكن لاستقرار الأمم الصناعية أيضاً .

٦- مسئولية الدوائر الحكومية ودوائر المتخصصين عن عرض وتحليل الإسلام والأحداث الجارية في العالم الإسلامي بصورة انتقائية تجعل من السهل اختزال الإسلام والإحياء الإسلامي إلى مجرد صور نمطية للإسلام المعادي للغرب أو للحرب التي يخوضها الإسلام ضد العصرية أو للغضب والتطرف والتعصب والإرهاب الإسلامي ضد الغرب. وكمثال على التحليلات الانتقائية التي تقدم قوالب نمطية أي التي أظهرت الإسلام والمسلمين كجماعة من الأصوليين المسلحين الخطرين، أشار اسبوسيتو إلى مقالة برنارد لويس "جذور الغضب الإسلامي"، (السابق الإشارة إليها) .

وعلى ضوء التعليق على عنوانها وعلى الصور على الغلاف الأمامي للمجلة التي نشرتها ، يعتبر اسبوسيتو هذه المقالة نموذجاً واضحاً وشديد الأهمية عن القوالب النمطية والتحليلات الجزئية المبتسرة التي ترسخ الصور النمطية المتحيزة ضد الإسلام والمسلمين ، حيث يتم استقبالها باهتمام واسع محليا ودوليا نظراً للمكانة العلمية لمؤلفها . ويرى اسبوسيتو أن العرض الذي قدمته هذه المقالة - وغيرها - إنما يغفل ويستبعد الدواعي والأسباب التي تسوقها الجماعات الإسلامية والكثير من العرب والمسلمين وراء انتقادهم ورفضهم للغرب. ولذا فإن اسبوسيتو ينتقد ما ذهبت إليه المقالة حين اختزلت تحول مواقف المسلمين إزاء الغرب من الإعجاب إلى العداوة والرفض إلى مجرد صدام بين حضارات منفصلة ومتمايزة وهو الصدام الذي يبرز أن الأصوليين يشنون حرباً ضد العلمانية ، الرأسمالية الغربية والديموقراطية. ومن هنا يرى اسبوسيتو أنه التركيز

على صدام الحضارات - يدعم من اتجاه التهوين أو تجاوز الأسـباب السياسـية والاجتماعية والاقتصادية التي تفسر السلوك الإسـلامي ، والنظـر إلـى أفعـال المسلمين باعتبارها رد فعل يفتقد الرشد والعقلانية . بعبارة أخرى ينتقد اسبوسـيتو التركيز على البعد التاريخي في الخصومة والذي يغفل الأسباب الراهنـة. ولـهذا يرفض اسبوسيتو أيضاً اختزال النزاعات السياسية المحلية والحروب الإقليمية فـي إطار ديني أساساً لأن هذه النزاعات ترتبط بالمسائل السياسية والاقتصادية أكـثر مما ترتبط بالدين.

٧- التهديد الإسلامي الذي يعالجه اسبوسيتو ذو طبيعة عالمية ويمتـد إلـى داخل الغرب ذاته نظراً لانتشار المسلمين في أوربا وأمريكا والاتحاد السـوفيتي . ومن ثم فهو يشير إلى أن العديد من المراقبين مثل بـاتريك بوكانـان ، تشـارلز كراوتامر- يتحدثون عن وجود انتفاضة إسلامية عالمية ، حيث لا يشكل الإسـلام تهديداً سياسيا فقط ولكن ديموجرافيا ودينيا واجتماعيا أيضاً . ولذا فـإن هـؤلاء المراقبين يستحضرون صور نمطية تاريخية أيضـاً تسـاعدهم علـى تصديـر المواجهة الوشيكة بين الإسلام والغرب على إنها جزء من نمط تاريخي للرغبـة في القتال والعدوان عند المسلمين . ومن هذا السياق العام يبرز هؤلاء المحللـون كيف أن النمو السكاني الإسلامي المتصاعد يهدد باجتياح الشرق للغرب، كمـا أن الهجرة إلى الغرب قضية سياسية خطيرة نظراً للضغوط التـي تمثلـها الأقليـة المسلمة على النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات الأوربية ، أي الضغوط التـي تواجه أوربا "البيضاء، المسيحية - اليهودية.

وإذا كان اسبوسيتو لا يقلل من خطورة هذه القضية إلا أنه يطرح فـي مقابل الأطروحات المشار إليها عاليا طرحاً آخر هو : هل سيتكيف المسلمون مـع مشروعنا الليبرالي ؟ وهل سنقوم نحن بتكييف الليبرالية الخاصة بنا علـى نحـو

يصحح العجز عن إدراك أن العقيدة الدينية بالنسبة للكثير من العـالم هـي أمـر مفروض وليس اختياراً ؟ ومن ثم فهو يتساءل أي نوع من الديموقراطية نحن.

٨- يناقش اسبوسيتو الرؤية للعالم الإسلامي على أنه يشكل تكتـلاً موحـداً ومن ثم يشكل تهديداً للغرب ، وهي الرؤية التـي وجـدت تعبـيرات لـها منـذ العشرينات أي منذ أن كانت أوربا في قمة انتصارها على العالم الإسلامي ، ومـع ذلك كانت ترى في كل مقاومة لهيمنتها مؤامرة شريرة تعكس انتفاضة عالمية.

ولقد تجددت التعبيرات عن هذه الرؤية خلال العقدين المـاضيين حيـث يدور الحديث حول النهضة السياسية للعالم الإسلامي مرة أخرى لتوحيـده ضـد الغرب.

ويرى اسبوسيتو أن هذه التعبيرات الراهنة ليست إلا رؤيـة مختزلـة . لأن التحدث عن تجمع إسلامي وعن خيط سياسي مشترك وعن الوحدة الجغرافيـة للانتفاضة العالمية يولد صورة وهمية وليس علمية موضوعية لحالة من الوحـدة الإسلامية والواقع الإسلامي التي تتعدى الحدود الإقليمية ، لأنه يفرض نوعاً مـن الوحدة المصطنعة على أحداث تقع في سياقات مختلفة ومتباينة ويطمس الفـروق بينها.

ويطمس اسبوسيتو أن مسألة التكتل الإسلامي إنما هي أسطورة غربيـة متكررة لم يكن لها في يوم من الأيام أصل في واقع وحقيقة التاريخ الإسلامي لأن الخلافات الوطنية والمصالح الوطنية وطيـدة الجـذور بيـن المسـلمين ، ولأن المصلحة القومية والسياسات الإقليمية وليس الأيديولوجيـة أو العقيـدة الدينيـة، مازالت هي أكثر العوامل الرئيسية في تشكيل السياسة الخارجية.

وينوه اسبوسيتو أن المحللين الغربيين حين تواتيهم الفرصـة يتحدثـون عن الانقسامات السائدة في العالم العربي والإسلامي ، كما أنهم - حين تسنح لـهم

فرص أخرى – يتحدثون عن هذا العالم ككتلة موحدة تقف متأهبة في مواجهة الغرب.

٩- ويناقش اسبوسيتو الاعتقاد السائد في الغرب أن الإسلام يقترن بالضرورة بمعاداة الديموقراطية وعدم التسامح ويقترب من هذه المناقشة من باب تشخيص حقيقة موقف النظم في مناطق العالم الإسلامي – بعد الاستقلال – وكذلك الغرب من الديموقراطية حيث أن هذه النظم كانت في الغالب الأعم نظماً سلطوية استبدادية ولم تتورع حكومات الغرب عن مساعدة العديد منها وهي المتحالفة معها في مقابل الهجوم على البعض الآخر – بعبارة أخرى يقترب من باب تشخيص مظاهر وأسباب انعدام الحماس أو التأييد للديموقراطية ومن باب إلقاء الضوء على مبررات هذا التوجه ألا وهو "الحفاظ على الوضع القائم" والإدعاء بأن الثقافة العربية والإسلامية مناهضان للديموقراطية.

وفي المقابل فإن اسبوسيتو – الذي يعترف بتأثير خبرة الحكم الاستعماري وكذلك الحكومات الوطنية ما بعد الاستقلال على تقويض فرص الديموقراطية وتزايد جاذبية "الأصولية الإسلامية " يناقش باستفاضة السؤال حول مدى توافق الإسلام والديموقراطية – وهو السؤال الذي برز – من وجهة نظر اسبوسيتو – نتيجة الأسباب التي يروجها الذين يخشون الديموقراطية في العالم الإسلامي والذين يرون أنها ستثير خطر "اختطاف الجماعات الإسلامية للديموقراطية " ومن ثم تهديد المصالح الغربية وزيادة عدم الاستقرار في المنطقة وتتلخص أبعاد مناقشته فيما يلي :

١- أن حديث بعض زعماء الحركات الإسلامية ضد الديموقراطية على النظام الغربي ليس إلا جزء من رفض عام للنفوذ الاستعماري الغربي ودفاعاً عن الإسلام أكثر من كونه رفضاً مجملاً للديموقراطية.

٢- هناك اتجاه لإعادة تفسير المفـــاهيم الإســـلامية التقليديـــة (الشـــورى ، الإجماع ، الاجتهاد) بما يدعم مفـــاهيم الديموقراطيـــة البرلمانيـــة والانتخابـــات والإصلاح الديني ، وعلى أساس أن الإسلام يتضمن استحداث أشـــكاله المتمـــيزة الخاصة بين الديموقراطية التي تسترشد فيها السيادة الشعبية بشريعة الله .

٣- مازالت قضايا الأقليات غير المسلمة وحرية التعبير ووضع المرأة تثـــير الكثير من التساؤل حول التسامح وحقوق الانسان في الإســـلام . ومناقشـــة هـــذه المسائل في الغرب تختزل الأمر إلى وجود موقفين على طرفي نقيض : الغـــرب الذي يمارس الحرية والتسامح والعالم الإسلامي الذي لا يفعل شيئا مـــن ذلـــك . ويرى اسبوسيتو أنه إذا كان بين صفوف المسلمين من يتسم بالتشدد حـــول هـــذه القضايا فهناك أيضاً من يتصف بالمرونة ، فإن هذا الانقسام لا يقتصـــر عليـــهم بمفردهم ولكن يظهر أيضاً بين صفوف اليهود والمســـيحين . ومـــع ذلـــك فـــإن اسبوسيتو يرى أنه بدون إعادة تفسير لمذهب الشريعة الإسلامية الكلاسيكي فيمـــا يتعلق بالأقليات غير المسلمة فإن الدولة المسلمة لن تكون إلا ديموقراطية مقيـــدة وذات تعددية ضعيفة . كما يشير إلى تعدد وتضارب المواقف إزاء الديموقراطيـــة مازال قائما في العالم الإسلامي ، إلا أن هناك حاجة لإتاحة قدر أكبر من التحـــور السياسي والمشاركة السياسية كجزء من عملية تغيير تتطلب وقتاً خـــبرة لوضـــع تقاليد وأنظمة سياسية جديدة.

١٠- **وأخيراً** : يصل اسبوسيتو إلى جزئيتين مترابطتين في خاتمة مناقشـــته لمقـــولات "التهديد الإسلامي " في الفكر الغربي . وهما الخاصتين بكيفية تفسير ظهور هـــذه المقولات ، وبالبدائل المتاحة أمام الغرب للتعامل مع الظاهرة الإسلامية .

ويرى اسبوسيتو أن التشويش الذي يفرز هذه المقولات مبعثـــه خلطـــاً كبيراً حول قضايا العلاقة بين الإسلام والعلمانية والتحديث وحول العلاقـــة بيـــن

الثابت والمتغير وحول الفارق بين الاستخفاف وبين الفهم وحول العلاقة بين التهديد والتحدي . ويتلخص فكر اسبوسيتو في هذا الصدد كالآتي :

إن الفهم والتقدير للإسلام والحركات الإسلامية ، مازالا يتصفان بالقصور والانتقائية فمثلاً هناك اتجاه دائب على اختزال الإسلام والجهاد الإسلامي إلى تطرف وإرهاب ديني رغم أن التطرف والإرهاب من الظواهر الموجودة في كل مناطق العالم ، وقد أثرت لغة الخطاب العلماني السائد على النظر إلى الإسلام الذي يرى أن الذي يتكامل مع السياسة والمجتمع على إنه شئ شاذ وغير طبيعي، رغم أن الأديان في العالم كانت في أصلها وتاريخها بمثابة سبل شاملة تماماً للحياة ولكن الغرب هو الذي بدأ في تصنيف ودراسة والحكم على طبيعة ووظائف التقاليد الدينية الأخرى من منطلق معايير ما بعد عصر التنوير العصرية، العلمانية مع الفصل بين الكنيسة والدولة ، وأصبحت المفاهيم العصرية عن الدين كنسق عقيدة لتنظيم الحياة الشخصية، وعن فصل الكنيسة عن الدولة مفاهيم مقبولة وراسخة وأصبح خلط الدين بالسياسة من الأمور غير الطبيعية . ولهذا فإن أصحاب الفكر العلماني في الغرب عندما يواجهون الأفراد والجماعات الإسلامية التي تنظر إلى الإسلام باعتباره طريقة شاملة للحياة فإنهم يصمونهم ب"الأصوليين" الأمر الذي يعني ضمنا أنهم عقبة أمام التغيير لأنهم متخلفون، ويتماثل مع هذا الموقف موقف الكثير من الحكومات وجماعات النخبة العلمانية في العالم الإسلامي. وقد أدى النظر إلى الإسلام من منظور العنف والإرهاب إلى حجب الرؤية الصحيحة لمدى رحابة وعمق الإسلام المعاصر ، رغم أن الإحياء الإسلامي أصبح جزءاً أساسياً من التيار السائد لحياة المسلمين فما هو إذن تفسير هذا الإصرار الدؤوب على تشويه الطبيعة الحقيقية للإحياء الإسلامي وتصويره على إنه يمثل تهديداً ؟

وعن تأثير المفهوم عن العلمانية والتحديث وعلاقته بالإسلام : يقول اسبوسيتو كانت المنطلقات العلمانية بمثابة عقبة رئيسية تحول دول فهم السياسات الإسلامية خاصة وأن الغرب والمسلمين أصحاب الفكر العلماني كانوا ينظرون إلى الإسلام بصفة عامة باعتباره ظاهرة جامدة من الناحيتين العقائدية والثقافية والاجتماعية ، وقد دعم هذه النظرة الاتجاه الذي ساد في القرن العاشر الهجري بغلق باب الاجتهاد أو الإصلاح الديني.

وكان أحد العوامل التي أعاقت جهود تحليل البعد الإسلامي وديناميكية المجتمعات الإسلامية التركيز على الحكومات وعلى جماعات النخبة، وكانت القلة من العلماء بالشرق الأوسط والمجتمعات الإسلامي الأخرى يعتقدون بضرورة التعرف والالتقاء بالزعامات الدينية واكتساب فكرة عن أدوارهم القيادية في المجتمع . ولذا كانت الخيارات المتاحة لتطوير المجتمعات الإسلامية سياسياً واجتماعياً تعتبر غالباً متناقضة بما يمثل صراعاً بين التقليد والحداثة والماضي والمستقبل ..

وقد أصبح أي اقتراب من الدين للسياسة غالبا ما ينظر إليه باعتباره يحمل نذر الخطر والأصولية ، وقد ازداد هذا التصور قوة حين اقتصرت معرفتنا بالجماعات الدينية على تلك الجماعات التي تمثل أقلية متطرفة ، بينما لا توجد هناك معرفة بالتوجهات الفكرية أو التنظيم والبرامج للجماعات المعتدلة مثل الإخوان المسلمون في مصر أو الجماعة الإسلامية في باكستان فالمعلومات في هذا الصدد محدودة بشكل يثير الدهشة.

وعن ما يسميه اسبوسيتو سياسة الاستخفاف : فهو يقول بصدده ما يلي :

كان ينظر لعملية الإحياء الإسلامي على إنها ظاهرة ثانوية وموجة مؤقتة جاءت وانتهت وظل هذا الخط ثابتاً إلى أن تجاوزتنا الأحداث واضطررنا لمواجهة ما حدث في إيران وباكستان والخليج ثم المغرب العربي وذلك لأن النتائج عن الحركات الإسلامية كانت تستند على التوقعات والقوالب الجاهزة وليس على البحث العلمي .

ومن ناحية أخرى يميز اسبوسيتو بين التباين والتغيير على النحو التالي :

تعرضت علاقات الأنظمة الإسلامية مع الغرب وكذلك الحركات الإسلامية على تنوعها للتشويه بسبب المدلول الموحد الذي بات يحمله مصطلح الأصولية الإسلامية ، رغم أن هناك جوانب تشابه كثيرة في تفسيرات المسلمين لطبيعة الدولة الإسلامية وهناك أيضاً خلافات حادة فيما يتعلق بالسبل والمناهج . والتغيير أمر واقع في الإسلام المعاصر وقد نجده في جميع المستويات وفي كافة الاتجاهات وعبر الطبقات الاجتماعية .

وأخيراً وحول ما إذا كان الأمر تحد أم تهديد ؟ فتتلخص رؤية اسبوسيتو كالتالي:

إن هناك بشكل ما تهديد إسلامي . تماماً مثلما يوجد هناك تهديد غربي أو تهديد يهودي مسيحي ، فالعمل على بسط إرادة الله مثل نشر الديمقراطية يمكن أن يصبح تبريراً مقنعاً ومناسباً للاستعمار ، والإسلام يمثل تهديداً لحالة الاستكانه التي تسود المجتمعات الغربية روحياً واجتماعياً وسياسياً ، ولكن الإسلام السياسي نفسه يواجه تحدياً يتمثل في قدرته أن يرقى في ممارساته إلى المستويات والمبادئ التي يناصرها . حينما تعادي الحركات الإسلامية الغرب وخاصة الولايات المتحدة فإنها تكون مدفوعة بالاعتراض على سياسات غربية بعينها وليس شعورها بالعداوة الثقافية .

ومن هنا فإن تقييم العناصر والجماعات ذات التوجه الإسلامي يجب أن يتم وفقاً لنفس المعايير المطبقة على أية قيادات سياسية أو أحزاب معارضة أخرى قد يحتمل اشتراكها في الحكم ، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر بالقول والفعل إيمانها بأن الحق في تقرير المصير وفي الحكم النيابي يشمل الحق بأن يكون هناك دولة ومجتمع لهما توجه إسلامي ، إذا كان ذلك يجسد الإرادة الشعبية ولا يهدد بصورة مباشرة المصالح الأمريكية .

ورغم أنه على مدى أكثر من عقد من الزمن ظلت الأصولية الإسلامية تعتبر بمثابة تهديد للحكومات الإسلامية وأخذ الكثيرون يحذرون من ظهور إيران أخرى أو ظهور المزيد من الجماعات المتطرفة إلا أن عقد التسعينات جاء على عكس هذه الافتراضات والتوقعات فلم تقع ثورات أخرى ولم تستول جماعات متطرفة على السلطة

ولم ينته الإحياء الإسلامي لأن الكثيرين أغفلوا الأصول الوطنية عميقة الجـذور لصحـوة الإسلام في الأمور السياسية بحيث أصبح من الممكن الآن رؤية تأثير الإحيـاء الإسـلامي بالمدى الذي وصل إليه في أن يصبح جزءاً من التيار السائد في حياة ومجتمع المسـلمين ، وخاصة بعد أن ظهرت صفوة بديلة ذات تعليم عصري ولكنها صاحبة توجه إسلامي أكـبر أصبح يشكل تحدياً للمنطلقات وأساليب الحياة العلمانية الغربية التي يأخذ بها الكثيرون فـي مؤسسة الحكم .

هذا التحدي باسم الإسلام الذي فرض نفسه على الرؤية العلمانيـة التقليديـة فـي العالم . غالباً ما كان يرفض بوصفه تحدياً منحرفاً ومتطرفاً ؛ لأنه في عـرف الجماعـات الليبرالية العلمانية من المفكرين والخبراء الغربيين والكثير من أهل الصفـوة فـي العـالم الإسلامي يعتبر شيوع الدين في الحياة العامة تهديداً أصوليـاً رجعيـاً . وهكـذا نـرى أن الإحياء الإسلامي المعاصر للمؤسسة السياسية قد تحول بسهولة إلى تهديد.

ولكن ليس من الضروري دائما أن يفضي التحدي إلى وجود تـهديد للاسـتقرار الإقليمي أو للمصالح الغربية ، وإن الجميع لابد أن يواجـه التحـدي مـاداموا يقـرون أن الديمقراطية عملية تستدعي خوض التجربة وأنها معرضة بالضرورة للنجاح والفشل . وأنـه كما يحلم البعض بإقامة نظام عالمي جديد وتصبوا الملايين في أنحاء العـالم النـامي إلـى الحصول على قدر أكبر من التحرر السياسي والديمقراطية ، فإنه لا يجب اعتبار اسـتمرار قدرة الإسلام والحركات الإسلامية على الحياة والنماء تهديداً وإنما ينبغي اعتبـاره تحديـاً يستوجب معنى الاستجابة التي تدير أخطار التحدي وكذلك فرصه وإمكانياته.

خلاصة القول في هذا المبحث(٢٢)

إن الأدبيات قد تنوعت في التركيز على أحد مصادر ثلاثة لإيناع فكرة "الخطـر الإسلامي " وهي الإرث التاريخي للعلاقة بين الإسلام والغرب ، طبيعة الظـرف الدولـي

الراهن بعد نهاية الحرب الباردة ، وأخيراً طبيعة مواقف وسياسات الطرف الغربي والطرف الإسلامي حكومات وحركات إسلامية .

ومن ناحية أخرى : انقسمت هذه الأدبيات بين اتجاهين كبيرين : اتجاه يقول بوجود خطر إسلامي والآخر يدحض هذه المقولة . وهذا الاتجاه الثاني تتعدد روافده وتتمحور مصادر التهديد الإسلامي – لدى الاتجاه الأول- حول ثلاثة أبعاد تتعدد المؤشرات عن كل منها .

وهي البعد السياسي (الثورة الإيرانية ، السودان ، التحالف السوداني الإيراني ، الإرهاب..) والبعد الثقافي بمعنى التهديد لقيم الغرب وثقافته وحضارته في أسسها المختلفة وأخيراً البعد الديموجرافي المتمثل أساساً في وجود المسلمين في الغرب. وترى الأدبيات الممثلة للاتجاهين أن القائلين بالتهديد الإسلامي ينتمون لروافد مختلفة من داخل الغرب ذاته ومن داخل الدول الإسلامية ذاتها (النظم والنخب العلمانية).

أما أصحاب الاتجاه الثاني الذي يدحض مقولة "التهديد الإسلامي " فإن تحليلاتهم تستند في مجملها إلى مجموعة من المؤشرات والمبررات التي تدور حول ما يلي:

١- فكرة الإسلام الموحد هي خرافة لا مكان لها على أرض الواقع حيث أنه ظاهرة فسيفسائية ولا يعدو أن يكون مدداً نوعياً أكثر من كونه مصدر لقوة سياسية ، ومن ثم فإن مسألة التكتل الإسلامي المتناغم هي مجرد أسطورة متكررة

٢- الإسلام حاليا هو الذي يقف موقف المدافع سواء في البلقان أو القوقاز أو وسط آسيا أو الهند أو إسرائيل ، وفي دول أوربا الغربية . ومن ثم فإن الخطر القائم ليس الخطر من الإسلام ولكن الخطر على الإسلام.

٣- عدم حاجة الغرب لابتكار عدو جديد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي فالرأسمالية هي قوة توسعية تسعى لإخضاع العالم كله لسيطرتها وإجباره على تقليد الغرب في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٤- التقليل من وزن الإرث التاريخي كمصدر للنزاع نظراً لتزايد تأثير اعتبارات الواقع الراهن في تجديد هذا النزاع ، سواء الاعتبارات المتصلة بسياسات الدول الغربية نفسها تجاه المسلمين والتي يتولد عنها كثير من الإحباط والرفض والهجوم والاتهام للغرب ، أو سواء الاعتبارات المتصلة بالواقع الراهن لنظم وحكومات بعض الدول الإسلامية التي تصارع بعضها البعض أو التي تشارك الغرب التحذير من مخاطر "الأصولية الإسلامية"

٥- مناقشة موقف الإسلام من قضايا محورية كالديموقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والعنف . وحول هذه المناقشة يتجسد لنا الفارق بين رافدين أساسين من الاتجاه الذي يدحض مقولة "التهديد الإسلامي" . الرافد الأول (فريد هاليداي) لا يعكس فهماً منضبطاً للإسلام على عكس الرافد الثاني(اسبوسيتو، مورجا) . فيرى الأول أن الإسلام لا يمثل أيديولوجية عالمية قوية وأنه مجموعة من النصوص التي تحوي دائرة متسعة من الإمكانات والاستخدامات المتاحة مما يتيح اختياراً حسب الطلب للإجابة على الأسئلة الأساسية في السياسة والمجتمع ومن ثم تختلف الإجابات باختلاف الزمان والمكان . وبناء على هذه الرؤية للإسلام يذهب هذا الرافد إلى أن الإسلام ذاته لا يشرح سبب ما يعتقده المسلمون في أمور كثيرة مثل الاقتصاد والحكم ووضع المرأة .. بعبارة أخرى يعني هذا الرافد أنه لا جدوى من البحث في موقف الإسلام من هذه القضايا لأنه لا توجد إجابة إسلامية واحدة من نصوص الإسلام ولكن هناك إجابات متعددة يضعها المسلمون . ومما لا شك فيه أن هذه الرؤية لتعكس جهلاً واضحاً بحقيقة الإسلام كإطار مرجعي ومن ثم نفيها لوجود "تهديد إسلامي" إنما هو من قبيل الاستخفاف وهو الأمر الذي لا يصل إليه الرافد الثاني في رؤيته لنفس هذه الأبعاد

الهوامش

١- المجموعة الأولى : سنشير إليها لاحقاً

٢- المجموعة الثانية : سنشير إليها لاحقاً

٣- المجموعة الثالثة : انظراً تحليلاً شاملاً للاتجاهات النظرية المختلفة حول هذا الموضوع في :د.محمد السيد سليم : التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي (في) د.حسن العلكيم (محرر) قضايا إسلامية معاصرة ، ط٢ ١٩٩٧، مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ص ٣٣٣-٣٤١. ---انظر أيضاً تحليلاً آخر للرؤى حول وضع العالم الثالث عشية انتهاء الحرب الباردة وخلال أزمة الخليج الثانية في :د.نادية محمود مصطفى ، أزمة الخليج والنظام الدولي (في) د.أحمد الرشيدي (محرر) الانعكاسات الدولية والإقليمية لأزمة الخليج، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩١.

Shahram Chubin : The South and The new World order : Washington Quarterly vo. 16, No.4 , 1993

٤- المجموعة الرابعة : انظر نموذج لتحليل الرؤية الرسمية الأمريكية عن وضع العالم الثالث بصفة عامة والإسلام والمسلمين بصفة خاصة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة في :نادية محمود مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي (في) تقرير الأمة في عام ، مركز الدراسات الحضارية القاهرة ، ١٩٩١-١٩٩٢(١٤١٢)هـ، يمكن أيضاً متابعة تصريحات هامة صدرت في هذا الشأن خلال العالمين الماضيين : ولي عهد انجلترا، وزراء خارجية الدول الأوربية الكبرى ، مؤلفات الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون.

٥- انظر على سبيل المثال متابعة لاتجاهات هذا التطور في

- د. نادية محمود مصطفى : مدخل منهاجي لدراسة التطور في وضع ودور العالم الإسلامي في النظام الدولي (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف) مشروع العلاقات الدولية في الإسلام ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ١٩٩٦، الجزء السابع ص ٦٧-٧٠.
- وحول اتجاهات تشويه صورة المسلمين والأدبيات القديمة المعبرة عنها انظر:
- د.زينب عبد العزيز : محاصرة وإبادة موقف الغرب من الإسلام ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٩٣.
- وحول تبريرات لهذه الاتجاهات التشويهية انظر: آن شميل : (مقدمة) مراد هوفمان : الإسلام كبديل ، ترجمة غريب محمد غريب ، مؤسسة بافاريا للنشر ، المانيا ، ١٩٩٣.
- وحول اتجاهات التطور انظر على سبيل المثال :

- Albert Hourani : Islam in European thought , Cambridge University press 1991
- Norman Daniel : Islam, Europe and Empire , Edinburgh University Press 1966
- -------------------: Islam and the West : The Making of an Image 1960

6- Clash of Civilization. Foreign affairs vo 72 No3 summer 1993

وانظر الترجمة العربية (في) شئون الأوسط العدد ٢٦ ، فبراير ١٩٩٤، ص ٧٩- ١٠٢

٧- إن لم تكن الحضارات فماذا تكون ؟ نماذج من عالم ما بعد الحرب الباردة. شئون الأوسط العدد ٣٠، يونيه ١٩٩٤ ص ٥١-٦٠. وهي النص العربي المترجم عن النص الإنجليزي المنشور في Foreign Affairs , Fall 1993

8- The West Unique not Universal. Foreign Affairs , Vo 75 No.6, 1996

وانظر النص العربي المترجم في : مجلة القاهرة . العددان ١٧٦-١٧٧ يوليه -أغسطس ١٩٩٧، ص ٤٥-٥٤

9- William S. lind : Defending Western Culture, Foreign Policy , No 84, 1991 , PP 40-50

١٠- انظر على سبيل المثال :

- بحوث مؤتمر : العولمة والهوية الثقافية والذي نظمه المجلس الأعلى للثقافة والعلوم والفنون والآداب في القاهرة أبريل ٩٨ - ولقد تركزت في معظمها حول حقيقة صراع الحضارات والثقافات أم الحوار بينها-
- د.عبد الوهاب المسيري : في نهاية التاريخ وصراع الحضارات ، مجلة القاهرة ، يوليه - أغسطس ١٩٩٧ ص ٧٦-٨٦.
- التعقيبات التي نشرتها مجلة Foreign Affairs والمترجمة إلى العربية في : شئون الأوسط العدد ٣٠ ، يونيه ١٩٩٤.
- إدوارد سعيد : صدام المفاهيم . ترجمة منى أنيس ، الكرمل . عدد ٥٣ خريف ١٩٩٧ص ٤٨-٦٣

١١- إن لم تكن الحضارات فماذا تكون ؟: مرجع سابق

12- S. Huntington : The Erosian of American National Interests . Foreign Affairs . Vo. 76, No 5, 1997

١٣- انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

بحوث عدد كامل تحت عنوان "الدين في الشئون الدولية" من دورية

orbis-vo42, no2, 1998

- Barry Rubin : Religion and International affairs. The Washington Quarterly , Spring 1990
- George Weigel : Religion and Peace; an argument . Complexified (in) Brad Robarts (ed) order and disorder after the cold war (1996).

١٤- يجدر الإشارة إلى بعض الجهود البحثية التي سبق وقدمت إسهاماً في التحليل المقارن للدراسات التي أبرزت العداء للإسلام، وأحد هذه الجهود تلك التي قام بها Ralph Braibanti وهو أحد الأساتذة المعروفين في مجال الدراسات الإسلامية في الولايات المتحدة والذي شغل مناصب رسمية عدة إلى جانب مناصبه الأكاديمية . والدراسة التي قدمها هي:

Ralph Braibanti: The nature and Structure of The Islamic world . International Strategy and Policy Institut , Chicago . Illinois 1995

تتكون من جزئيين أساسين : الأول يعرض للرؤى حول الإسلام كمصدر للتهديد ومصادرها وبعض التغيرات التي شهدتها ، والثاني يعرض للسمات الهيكلية للعالم الإسلامي .

وهذه الدراسة مسحية أكثر منها تحليلية تفسيرية . ولذا فإن الجزء الأول منها يقدم صورة تفصيلية عن مظاهر ودوائر العداء للإسلام . ولقد قسمها إلى مستويين : دوائر الثقافة الشعبية ، ودوائر الأطروحات الفكرية . ويعكس هذا الجزء إحاطة شاملة بمصادر متنوعة لهاتين الدائرتين من واقع الحياة الإعلامية والفكرية والرسمية والأمريكية بصفة خاصة (ص ص ٥- ٢٩) ولم يقتصر المؤلف على بيان مظاهر ومصادر العداء للإسلام فقط، ولكن اهتم بعد ذلك برصد ما أسماه تغيير بنّاء في الاتجاهات، حيث يرصد مؤشرات عن الحوار بين الإسلام والمسيحية وعن مقالات صحفية وكتب ودراسات ذات تحليلات متوازنة عن الإسلام ، وعن مظاهر للتقدم في ممارسة المسلمين لحقوقهم في الولايات المتحدة وأوروبا ، وعن تصريحات بعض المسئولين الغربيين عن الإسلام وحضارته (الأمير شارلز في أكتوبر ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٤) وعن مؤشرات أخرى للتغير الذي حاق بصورة الإسلام في الغرب .

١٥- في تقديمها لكتاب د. مراد هدفان الإسلام كبديل ص ١-٢٠

١٦- انظر على سبيل المثال نظرة الغرب الخاطئة عن جوهر الحركة الإسلامية .. هي صراع يظل موجوداً . حوار أجراه خالد الحروب في: الإصلاح العدد ٢٣٢، ٨-١٩٩٣/٤/١٤ ص ٣٠-٣٢

١٧- محتويات الحركات الإسلامية من منظور غربي: حوار مع فرانسوا بورجا أجراه د.رفعت سيد أحمد، المنار الجديد، العدد ٢٠، ربيع ١٩٩٨ص ١٠٠-١١٨

18- Judith Miller : The challenge of radical Islam , foreign affairs spring 1993

ومن النماذج الأخرى الممثلة لهذا الاتجاه، المقالة القصيرة الشهيرة التي صدرت كتطوير لمحاضرة ألقاها المستشرق اليهودي الشهير برنارد لويس والتي حازت جائزة أحسن مقال في العلوم الإنسانية في الولايات المتحدة ١٩٩٠. وهي مقالة :

The roots of The Islamic Rage , The Atlantic monthly No 226 : 3 September 1990 , pp47-51

ومن نماذج الأدبيات التي لا ترفض وجود تهديد إسلامي ولكن التي تقول بفشل الإسلام السياسي على أساس أن الحركات الإسلامية قد تعدت ذروتها دون أن تحقق أهدافها في التغيير الإسلامي على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية انظر

Olivier roy : The Failure of Political Islam. Demy 1994

19- Leon Hadr : what green feril , foreign Affairs , spring 1993

٢٠- فريد هاليداي : الإسلام وخرافة المواجهة، الدين والسياسة في الشرق الأوسط، ترجمة محمد مستجير، مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

٢١- جون اسبوسيتو : التهديد الإسلامي أسطورة أم حقيقة،القاهرة، ١٩٩٥.

٢٢- وإلى جانب النماذج الشاملة التي تم تحليلها عاليا يمكن أن نرصد مجموعة أخرى من الأدبيات الشاملة حول نفس الموضوع ، وهي تعكس اتجاهات متنوعة حوله.

- فرانسوا بورجا : الإسلام والسياسي صوت الجنوب

- إدوارد سعيد : الإسلام والغرب (في) برناردو لويس، إدوارد سعيد : الإسلام الأصولي في وسائل الإعلام الغربية وجهة نظر أمريكية ، بيروت ، دار الجيل ١٩٩٤.
- يوخين هيبلر ، انريا لويج : الإسلام العدو بين الحقيقة والوهم : ترجمة أيمن شرف، القاهرة، دار الفرسان للنشر ١٩٩٥
- Graham fuller , Jan O. Lesser : A sense of Siege , the geopolitics of Islam and the West , west view press, 1995
- Olivier roy : Th Failure of Political Islam, 1994.

- تمثل الأدبيات المعروضة عالياً نماذج لأدبيات شاملة حول التهديد الإسلامي من منظور غربي . وهناك نماذج لنمط آخر من الأدبيات، وهي الجزئية التي تقتصر على تحليل درجة ما تمثله ظاهرة الحركات الإسلامية بصفة خاصة من تهديد للاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب المتوسط . وهي أدبيات ترصد الحالة وتشخصها وتفسرها من أجل طرح بدائل للسياسات الخارجية والتصورات الاستراتيجية الغربية. ومن بين تلك النماذج – التي تقدم رؤية وسط عملية وإجرائية أكثر منها فكرية – انظر على سبيل المثال: غسان سلامة : الإسلام والغرب، شئون الأوسط ، أبريل ٩٥ ، ٥٣٦٧ فيبي مار : الإحياء الإسلامي : قضايا تتعلق بالأمن، شئون الأوسط، أبريل ١٩٩٥، ٦٨٨١

- وحول تحليل اتجاهات متبادلة بين "المسلمين" وبين الولايات المتحدة -والتي تتراوح ما بين اتجاه يرى في الإسلام مصدر لتهديد الديموقراطية، واتجاه يرى أن الولايات المتحدة هي مصدر تهديد المسلمين، واتجاه يبحث في إمكانية التعايش بين الإسلام والديموقراطية الغربية: انظر البحوث المنشورة في

Richard W. Bulliet (ed) Islam and Democracy. The Middle East Institute, Columbia University, Occasional Papers (1), 1994.

الفصل الثالث

السياسات الغربية والعالم الإسلامي

مصادر التحديات ومجالاتها/ من القواسم

المشتركة إلى الأنماط المتنوعة في مناطق العالم الإسلامي

ما هي طبيعة عالم ما بعد الحرب الباردة ؟ ما أشكال القوة الأكثر أهمية ؟ ما نمط الانقسامات والتحالفات السائدة ؟ ما هو وضع القوى الكبرى وما هو مآل القوى الصغوى ؟ أسئلة ترددت ومازالت تتردد طوال التسعينيات . وتعددت زوايا الاقتراب منها – كما سبق ورأينا.

وجميعها كانت تتصل بوقائع عالم ما بعد الحرب أي بالتغيرات العالمية الراهنة في جوانبها المختلفة من ناحية كما تتصل من ناحية أخرى "بأيديولوجيا" هذه التطورات.

بعبارة أخرى فإن اقترابنا حتى الآن من خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومن عملية العولمة قد انصب على مستويين من مستويات ثلاثة غير منفصلين : التشخيص والتنظير، والأيديولوجيا ، والسياسات.

وإذا كان تشخيص وتنظير أوضاع نهاية القرن العشرين (فصل١) تضعنا أمام خصائص ووقائع لا يمكن إنكارها كتجليات للعولمة على صعيد الاقتصاد والسياسة والاتصال – كما رأينا – وإذا كان تحليل الأطر الفكرية الغربية التي أحاطت بهذه الخصائص قد أفصح عن الاتجاهات الكبرى للأيديولوجيا التي تحكم عملية العولمة باعتبارها عملية إرادية تقودها وتؤثر على تفاعلاتها الولايات المتحدة الأمريكية ، فإن المستوى الثالث الذي لا يكتمل إلا به فهم أبعاد عملية العولمة في تجلياتها المختلفة هو مستوى السياسات أي سياسات القوى التي تقود هذه العملية والتي تعكس أهدافها وأدوات تحقيق مصالحها .

ويتجسد في هذا المستوى الثالث أي السياسات : مصادر التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في نهاية القرن العشرين.

ومن ثم فإن التغيرات النظمية وطويلة الأجل (فواعل دولية جديدة) قضايا عالمية جديدة ، ثورة معرفية ومعلوماتية ، اقتصاد عالمي...) وكذلك التغيرات في توزيع القوى العالمية وفي آليات إدارة العلاقات الدولية ، جميع هذه التغيرات تضع جميع دول العالم أمام تحديات متجددة . تتلخص في التحديات التي تفرضها الأبعاد الثلاثة الكبرى لعملية العولمة : تحديات عولمة الرأسمالية ، تحديات عولمة الديموقراطية وحقوق الإنسان ، تحديات الثورة المعلوماتية والاتصالية وحيث أن العولمة - كما سبق التوضيح - هي عملية إرادية تقودها الولايات المتحدة ومن ثم فإن محتوى أبعادها الثلاثة لا ينفصل عن مضمون النموذج الغربي الرأسمالي (المعرفي ، الحضاري ، السياسي،) لذا فإن استراتيجيات القوى الكبرى وسياساتها -إنما تجسد بصورة محددة مصادر التحديات التي تواجه الدول الإسلامية . ولقد عكست مؤتمرات العولمة خلال التسعينات مجالات هذه التحديات ومصادرها الأساسية.

ولكن يظل السؤال التالي قائما : كيف نقترب من هذه السياسات ؟ وكيف نحدد ما تمثله من تهديدات أو تحديات ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي تصميم خطوات بحثية متتالية وتحديد قواعد منهاجية ؟ والخطوة الأولى في هذا الاقتراب هي عرض مجموعة من الأدبيات التي ساهمت في هذا المجال ، وثاني هذه الخطوات هو تحديد مستويات السياسات المختلفة موضع الاهتمام باعتبارها مصادر للتحديات وبيان ما لها من آثار على العالم الإسلامي وأخيراً تحديد مناط التحديات العامة التي تبرز من هذه السياسات من ناحية وتحديد أنماط متمايزة منها في المناطق المختلفة.

المبحث الأول

حول مصادر ومجالات التحديات الخارجية التي تحيط بالعالم الإسلامي: بين تحليل اتجاهات الأدبيات وبين تحليل نموذج الاستراتيجية الأمريكية العالمية

يمكن أن نتلمس ماهية مصادر التحديات الخارجيـــة ومجالاتــها والتـــي ترتبـــط بالسياسات الغربية في ظل التحولات العالمية من مجموعتين من المصادر .

أولها مجموعة من الأدبيات ، ذات غايـــات بحثيـــة متنوعـــة ، تعكـــس الـــرؤى الأكاديمية حول هذا الموضوع ، ثانيها نموذج لرؤية رسمية غربية وهي الأمريكية بصفـــة خاصة وذلك عن -الاستراتيجية الأمريكية العالمية في مرحلة مـــا بعـــد الحـــرب البـــاردة ووضع العالم الثالث في هذه الاستراتيجية مع إحالة خاصة إلى وضع المنطقة العربية .

أ- **حول اتجاهات الأدبيات :**

يمكن أن نعرض لهذه الاتجاهات في مجموعات خمسة يمكن لنا أن نمـــيز علـــى أساسها بين نماذج الأدبيات المعنية.

المجموعة الأولى من الأدبيات وهي أدبيات نظرية العلاقات الدولية الغربية تلـــك التي تقترب من وضع العالم الثالث أو الجنوب بصفة عامة في النظام الدولي وبحثـــاً فـــي مشاكل هذا الجنوب وآثارها على استواء هذا النظام من ناحية وآثار النظام الدولي الجديـــد على هذا الوضع ومشاكله من ناحية أخرى ومن ثم فهي تقدم تصورات عامة عـــن كيفيـــة التعامل مع هذه التحديات المختلفة . وهذه التصورات بدورها -مثلما التشخيص من قبلـها - تنقسم حولها تيارات عدة .

ولقد تعددت أطر المقارنة بين هذه الأدبيات والتي تحـــاول استكشـــاف القواســـم المشتركة والمختلفة بينها ونستطيع في هذا الموضع الإحالة إلى نموذجين من هذه الأطر :

الأولى تقدمها دراسة أ.د. ودودة بدران(١) وهي تقترب من وضع الدول الناميـــة في النظام العالمي الجديد باعتباره أحد محاور عرض الرؤى المختلفة عـــن هـــذا النظـــام.

والمحاور الأخرى هي هيكل النظام ، قضاياه ، تفاعلاته . وفيما يلي تلخيص لهذا الاقتراب:

يعتقد بعض الباحثين أن النظام العالمي الجديد ما زال يطرح فرصاً أمام الدول النامية بينما يرى البعض الآخر أن ذلك النظام قد أثر سلبياً على وضعية الدول النامية فيه.

فمثلاً في المجال السياسي يهتم الباحثون بأربعة تداعيات سلبية :

أولاً : انتفاء الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب ترتب عليه التقليل من الأهمية الاستراتيجية لبعض الدول النامية .

ثانياً : فقدان حركة عدم الانحياز لصفتها كمنبر سياسي للدول النامية .

ثالثاً : قلة مجالات التحرك المتاحة أمام الدول النامية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

رابعاً : إثارة قضايا الحدود من جديد في دول الجنوب بسبب تداعيات توحيد ألمانيا والضغوط لإعادة ترسيم الحدود في دول اشتراكية سابقة بعد انتهاء الحرب الباردة.

أما في المجال العسكري فإن التداعيات تتمثل في أن انتفاء الصراع الإيديولوجي سيقلل دوافع مراكز القوة للتنافس حول إمداد الدول النامية بالأسلحة.

أما في المجال الاقتصادي فيقسم أنصار وجود تداعيات اقتصادية هذه التداعيات إلى ثلاثة أنواع :

الأول : استمرار معاناة الدول النامية من المشاكل الاقتصادية خاصة وأن وضع هذه الدول سيتجه للتدهور في ظل انخفاض أسعار السلع الأولية ووجود خلافات هائلة بين مصالح الدول النامية .

الثاني : احتمال انخفاض المساعدات الخارجية الموجهة للدول النامية في ظل انتفاء الدوافع السياسية التي حكمت هذه المساعدات خلال الصراع بين الشرق والغرب.

الثالث : معاناة الدول النامية من فقدان القدرة على تحديد مسارها الاقتصادي بسبب زيادة دور المؤسسات الدولية الغربية في توجيه اقتصاديات البعض منها

رابعاً : قضايا البيئة وما تفرضه من صراع بين الشمال والجنوب ليس ذلك فقط بل وما تفرضه قضايا البيئة وما يتعلق منها بالسيطرة على موارد المياه من صراعات بين الدول النامية .

وتثير هذه التداعيات أسئلة تدور أساساً حول أين الباحثون العرب من تداعيات هذه القيود ؟ وما هي بعض الاستراتيجيات التي يجب علينا اتباعها للتقليل من مدلول هذه القيود وبالتالي تحسين وضع الدول النامية في هذا النظام العالمي الجديد.

والثانية : تقدمها دراسة أ.د. نادية محمود مصطفى(٢) تحت عنوان المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد في الجزء الأول منها تحت عنوان الاستراتيجية الأمريكية العالمية بعد نهاية الحرب الباردة ووضع العالم الثالث فيها ، تتناول الدراسة بالتحليل أبعاد الرؤية الرسمية الأمريكية والرؤى الأكاديمية غير الرسمية حول جانبين من ناحية مصادر التهديد للمصالح الغربية والنابعة من العالم الثالث ومن ناحية أخرى أبعاد الدور الأمريكي العالمي لمواجهة هذه المصادر .

وتتلخص هذه المصادر للتهديد والتي أجمعت عليها الرؤية الرسمية والرؤى غير الرسمية فيما يلي :

أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب والنظم التسلطية، التنافسية الحمائية الاقتصادية، دور بعض القوى الإقليمية في المناطق الهامة للمصالح الأمريكية ، الصراعات الإقليمية المسلحة.

ومن ثم استلزم تحديد هذه المصادر من القيادة الأمريكية تحديد الأهداف اللازمة لحماية المصالح الأمريكية وهي تدعيم نظام منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ، مكافحة الإرهاب والأصوليات المتطرفة ، دعم التحول الديموقراطي وحماية حقوق الإنسان ، التسوية السلمية للصراعات المسلحة ، تحرير التجارة العالمية.

ويجدر ملاحظة الترابط في هذه الرؤية بين تحقيق الاستقرار والسلام -من المنظور الأمريكي وبين التحول الديموقراطي وتحرير السوق العالمي أي التحول نحو منظومة القيم الغربية في المجالات المختلفة.

أما عن أبعاد الدور الأمريكي العالمي المطلوب لتحقيق هذه الأهداف ولمواجهة هذه التهديدات فإن الرؤية الرسمية حوله تتلخص فيما يلي : أنه يجب أن يكون دوراً نشطاً قيادياً ينطلق من التحالف مع القوى الأخرى في النظام لإدارة القضايا والمشاكل العالمية ، ويسعى إلى حماية المصالح الداخلية من خلال هذا الدور النشط الخارجي ، ويقوم على توظيف الأدوات المختلفة الاقتصادية منها والعسكرية أما الرؤى غير الرسمية فلقد ناقشت أبعاد هذا الدور على النحو الذي يوضح وجود انقسام في الرؤى حول طبيعة هذا الدور وأهدافه الاستراتيجية الحقيقية وماهية الأدوات اللازمة لتحقيقها : فإذا كان البعض قد تحدث عن ضرورات دور انعزالي يقلص الأعباء الخارجية لخدمة المصالح الداخلية فإن البعض الآخر رأى أن الدور التدخلي الخارجي هو الأساس لحماية المصالح الداخلية . كما ظهر الاختلاف حول أولوية الأدوات الواجب توظيفها وحول كيفية مواجهة مصادر مشاكل العالم **الثالث** : فهي لا تحتاج حلول أمنية ضيقة بقدر ما تحتاج إلى رؤى تقبل آفاق التغيرات المجتمعية الداخلية اللازمة لإحداث استقرار مستمر في هذا المناطق.

المجموعة الثانية تمثلها دراسة هانتجتون(٣) التي تعكس وتبين تميز اقترابات الفكر الغربي القيمية من العالم الإسلامي ولنا أن نسترجع معا نصائحه للغرب في مواجهة "بقية العالم" والتي تنقسم بين سياسات المدى القريب وسياسات المدى البعيد .

والمجموعة الثالثة من الأدبيات تلك التي خاضت مباشرة في الجدل حول "التهديد الإسلامي" وانتهت كل منها -كعادة الأدبيات الغربية -باقتراح البدائل على السياسات الغربية .

فيتوجه ممثلو التيار المتبني (٤) لفكرة الخطر الإسلامي بما يلي من النصائح لحكومات الدول الغربية:

تطوير نوع من الليبرالية المتطرفة في مواجهة الإسلام المتطرف ، تتمثل سماتها في عدم تشجيع مبدأ الانتخابات المفتوحة ، وتهميش الجماعات الراديكالية والتي من المحتمل أن تؤدي مشاركتها إلى الإطاحة بالعملية الديموقراطية برمتها ، وفي المقابل يجب على حكومات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أن تمضي قدماً في جهودها الرامية لدعم قيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تعارضها الكثير من الجماعات الإسلامية ، (وهو الأمر الذي بدا بوضوح بعد المؤتمر الشهير الذي عقده بارزون إسلاميون في عام ١٩٨١ في باريس لصياغة إعلان إسلامي لحقوق الإنسان يتوافق مع الشرعية ويخلو من كل ما جاء بالإعلان العالمي متعارضاً معها) . فضلاً عن دفع قيم المجتمع المدني وحرية الصحافة على النمط الغربي، هذا ويذهب أصحاب هذا التوجه إلى أنه حتى لو كانت نتائج مثل هذه الإستراتيجية محدودة أو هامشية فإنها أفضل من لا شئ خاصة وأن الإسلاميون ينجحون في الوصول إلى السلطة عندما لا يوجد من يقف في وجوههم.

ويرى المحللون الأمريكيون أنه أيا كان شكل النظام العالمي الذي ستسفر عنه الأحداث الجارية حالياً فإن على الولايات المتحدة أن ترفع فيه قيم التعددية والتسامح والاختلاف ولكن يجب عليها في الوقت ذاته أن تقف في وجه كل ادعاء يقول صاحبه أنه يتحدث باسم الله .

فالإدارة الأمريكية عليها أن تعلن صراحة عن فصلها بين ما هو ديني وما هو دنيوي ، وعن تمسكها بقيم الليبرالية الديموقراطية التي تضاد تماماً مع قيم الدولة الإسلامية التي يدعوا إليها الإسلاميون .

واعترافا منهم بالصعوبات التي يمكن أن تواجهها الولايات المتحدة إذا ما هي تبنت هذه الاستراتيجية في وجه حلفائها الإسلاميين ؛ وبخاصة المملكة العربية السعودية التي يعتبر هذا التيار أنها تقوم بكل انتهاكات حقوق الإنسان المتصورة ، لا يمانع هؤلاء المحللون أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور عبر وسطاء من الأفراد والمنظمات – مثل

المنظمات المعنية بحقوق الإنسان- الأمريكية والعربية ، والتي يمكنها أن تنتقد بحرية ، وإن من منطلق غير رسمي ، ممارسات الإسلاميين في الشرق الأوسط .

أما التيار المعارض لوجود تهديد إسلامي(٥) فتنصب نصائحه أساساً على ما يتصل بالتعامل مع ما يسمى "الإسلام السياسي " وخاصة "الجماعات الإسلامية . ومفاد هذه النصائح التي تقدمها أحد أدبيات هذا التيار هو أن التشدد معها لن يعكس سوى ازدواجية في المبدأ ونوع من النفاق السياسي . وذلك نظراً للعنف الذي تسانده ضد هذه الجماعات بما يدفعها إلى سياسات العنف المضاد في نفس الوقت الذي يقوم فيه الدول الغربية بالدفاع عن وحماية كثير من النظم الشمولية . ومن ثم تنطلق هذه النصائح من ضرورة عدم قبول انحصار تطبيق قيم الديموقراطية وحقوق الإنسان داخل المجتمعات الغربية بينما يقبع المسلمون تحت وطأة الأنظمة الشمولية والقمعية.

والمجموعة الرابعة من الأدبيات ، فهي التي تتصدى أساساً لظاهرة الحركات السياسية الإسلامية بالتحليل والتفسير والتي تتضمن بالتالي طرح مجموعة من السيناريوهات والبدائل أمام "الغرب" للتعامل مع هذه الظاهرة.

ومن نماذج هذه المجموعة نذكر دراسة غسان سلامة(٦) فبعد تشريح ظاهرة الحركات الإسلامية ومواقف حكومات الدول الإسلامية يتوقف غسان سلامة - عند البدائل في سياسات الغرب تجاه هذه الحركات : هل العنف أم الوسائل الديموقراطية ؟ وهو يقرر ظاهرة النفاق والازدواجية التي تتسم بها سياسات الغرب الذي يحتضن بعض قوى المعارضة في حين لا يخفى ارتياحه بعد انقلاب نظام الجزائر ضد المعارضين الإسلاميين. ولذا يقترح على الغرب عدة بدائل تساعده على الخروج من نفاقه وهي تتلخص كالآتي:

أولاً : السعي لمعرفة ماهية الجماعات الإسلامية وما تفعله : عدم الاقتصار على النظر إلى التحدي الإسلامي من منظور التهديد الأمني فقط ، خطأ الاعتقاد بأن نموذج الدولة - الأمة العلماني هو نموذج عالمي ، ضرورة مراجعة بعض الحقائق " الشائعة عن

الإسلام ، الاعتراف بأن قولبة وسائل الإعلام الغربية للإرهاب الإسلامي مسئولة عن شعور الإسلاميين "بالمؤامرة" ضد الإسلام.

ثانيا : تشجيع النظم القائمة على أن تربط تدريجياً القوى الإسلامية المعتدلة بحكوماتها لأنه لم يعد بالإمكان تجاهل الاتجاه الإسلامي.

ثالثاً : ينبغي انتقاد الغرب لانتهاكات حقوق الإنسان والغش في العمليات الانتخابية حين تحدث وذلك حتى يتخلص خطاب الغرب بشأن حقوق الإنسان والديموقراطية من مشروطية الاعتبارات الاستراتيجية.

رابعاً : الاعتراف بأن الفردانية ليست فلسفة عالمية وليست أسمى أخلاقياً من فلسفات أخرى كالجماعتية التي لا تزال لها مصداقيتها وفعاليتها في نظر جماعات أخرى .

خامساً: ينبغي للغرب أن يساعد في حل المشكلة العربية الإسرائيلية ، وأخيراً أن يوقف الغرب نهجه الانتقائي بدرجة عالية في التدخل العسكري حيث لاحظ المسلمون تصاعد نزعة التدخل لدى الغرب ، خصوصاً الولايات المتحدة – في العالم الإسلامي عبر الثمانينيات وبداية التسعينيات (سوريا، ليبيا، إيران، العراق، الصومال)

أما المجموعة الخامسة فتمثلها دراسة شاملة (٧) لآثار التحولات العالمية على العالم الإسلامي .

وتوضح الدراسة خمس مجالات لهذه الآثار والمترتبة على سياسات الدول قائدة "النظام العالمي الجديد " وموضحه أيضاً ما يثيره كل مجال من هذه المجالات من تحديات أمام الدول الإسلامية وتتلخص هذه المجالات كالآتي:

أولاً : سعى النظام العالمي الجديد إلى فرض منظومة القيم الرأسمالية والليبرالية :

طرح منظرو النظام العالمي الجديد مقولة الانتصار التاريخي للرأسمالية والليبرالية ، وأن هذا الانتصار يعني هزيمة الأيديولوجيات المتنافسة ، وصعود الفكر الرأسمالي باعتباره الفكر الوحيد ، الصالح للتطبيق . ولعل دراسة المفكر الأمريكي فرانسيس فوكاياما بعنوان "نهاية التاريخ" هي خير تعبير عن هذا التوجه الفكري . ولا

يقتصر الأمر على ذلك ، ولكنه يمتد إلى سعي القوى المهيمنة على النظام العالمي لفرض تلك القيم من خلال توظيف مختلف أدوات القوة بحيث تصبح قيم "اقتصاديات السوق" و"التخصيصية " و"حقوق الإنسان" والتعددية السياسية هي القيم الوحيدة المعتمدة ، أي الضغط في اتجاه التحول الرأسمالي الديموقراطي .

إن تأمل سعي القوى المهيمنة على النظام العالمي الجديد إلى فرض هذا التحول يوضح أنه لا يتم كغاية في حد ذاتها ، وإنما كأداه لفتح الأسواق وتحرير التجارة كما أنه يتم بشكل يحقق مصالح تلك القوى أساساً .

ثانياً : التهديدات والصراعات الجديدة في العالم الإسلامي:

أدى صعود النظام العالمي الجديد إلى نشأة مصادر جديدة لتهديد العالم الإسلامي، وإلى بروز أشكال جديدة من الصراعات بين الدول الإسلامية ذاتها . ويكفي أن نشير إلى التهديدات الخارجية الجديدة التي يواجهها مسلمو البوسنة والهرسك ، وأذربيجان ، وإلى الصراعات الجديدة بين دول آسيا الوسطى الإسلامية سواء على الحدود أو الأقليات ، أو بين دول الخليج الغربي ، وإلى نشأة أشكال جديدة من أشكال عدم الاستقرار داخل الدول الإسلامية ، ذاتها ، كما هو الحال في أفغانستان والجزائر . وإن هذه الأشكال هي إلى – حد معين – ثمرة من ثمار النظام العالمي الجديد ، وهي تثير بالنسبة للعالم الإسلامي قضايا جوهرية تتعلق بتطوير نظام التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الإسلامية .

ثالثاً : عمليات ضبط موازين القوى الإقليمية عند وضع الهيمنة الغربية (الأمريكية) :

لعل من أهم الإشكاليات التي تثيرها التحولات العالمية بالنسبة للعالم الإسلامي ، هي محاولة الولايات المتحدة ضبط وتجميد موازين القوى في نظم إقليمية متعددة في العالم الإسلامي بشكل دائم نسبياً عند وضع اللاتوازن لصالح القوى الصديقة للغرب والولايات المتحدة بالتحديد . ويظهر ذلك في ميدان عمليات ضبط التسلح وصادرات السلاح .

رابعاً : تحويل الأمم المتحدة إلى مؤسسة تابعة للسياسة الأمريكية :

كانت الأمم المتحدة تعد في عصر التوازن الدولي الثنائي والحرب الباردة أحد الأدوات المتاحة للدول الصغرى للتعبير عن وتنفيذ سياستها الخارجية وتحقيق التنمية . ومع تحول التوازن الدولي نحو الاختلال لصالح الغرب الرأسمالي التي تحولت معادلة الأمم المتحدة لتصبح واجهة سياسية دولية للمصالح والسياسات الأمريكية كما حدث في قرارات أزمة الخليج الثانية.

خامساً : تدهور المركز الاقتصادي النسبي لدول الجنوب :

أشرنا فيما سبق إلى أن التحولات العالمية قد أدت إلى تهميش دول الجنوب والواقع أن عملية التهميش قد امتدت طوال ربع القرن الأخير بشكل مضطرد . ولكن معدلات التهميش زادت في خلال السنوات العشر الأخيرة . ومن المتوقع أن تزداد خلال عقد التسعينات . كذلك فإن الجديد في النظام العالمي الجديد هو أن عملية التهميش وفرض آليات التبعية تحولت إلى عملية سياسية معلنة قوامها إجبار دول العالم الثالث على "الالتحاق" بآليات النظام الرأسمالي العالمي ، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالحها ، فيتم إجبار تلك الدول على فتح أسواقها ذات القدرات التنافسية المحدودة أمام المنتجات الصناعية للدول الرأسمالية ، وإجبارها على بيع ممتلكاتها العامة للوفاء بالديون وأقساط خدمتها.

ب- حول رؤى غربية : نموذج الرؤية الأمريكية عن المنطقة العربية عقب انتهاء الحرب الباردة

في دراسة تحت عنوان "المنطقة العربية والنظام الدولي(٨) ، وفي الجزء الثاني منها اقتربت الدراسة من وضع المنطقة العربية في الاستراتيجية الأمريكية بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة باعتبار المنطقة من مناطق العالم الثالث ذات الأهمية في هذه الاستراتيجية العالمية .

وتنطلق الدراسة من عدة منطلقات تتلخص فيما يلي :

يعد العالم الثالث مصدر تحديات هامة للمصالح الأمريكية ومن ثم فهو موضع أهداف متعددة للسياسة الخارجية الأمريكية ، ولكن هذا يثير تساؤلاً حول ماهية أبعاد التهديدات للمصالح الغربية النابعة من المنطقة العربية ، وهل هناك وضع خاص أو ملحوظ عما يمثله الإسلام، بين هذه التهديدات من منظور الرؤية الغربية؟ وما مدلول أزمة الخليج الثانية بالنسبة لهذه الأبعاد ؟ بالفعل هناك ملامح تعكس تخوفات حول مصير المنطقة وتحذيرات عما يضمره تخطيط السياسة الأمريكية لأوضاع المنطقة بعد حرب الخليج لأن هيكل النظام العربي لم يعد صالحاً لخدمة الاستقرار في المنطقة وتحقيق مصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

وفي هذا الإطار تأتي نظرة الغرب إلى حضارة الإسلام على إنها المنافس الأول والمزاحم الوحيد بعد سقوط الشيوعية ولذا فإن الغرب يقول من خلال النظام العالمي الجديد إن عالم الإسلام ليس أمامه إلا التبعية لنموذجه الحضاري وإما المواجهة بكل أسلحة القوة التي يمتلكها.

إذن ما حقيقة التصورات والمشاريع الغربية والأمريكية بصفة خاصة التي أفرزت هذه التحديات والتخوفات العامة .

تتناول الدراسة هذا الموضوع على مستويين :

المستوى الأول : ومحوره التصورات الاستراتيجية عن المنطقة بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة ويضم هذا المستوى : التصور الرسمي وغير الرسمي.

المستوى الثاني : يدور حول السلوك الأمريكي القولي والفعلي تجاه بعض أهم قضايا المنطقة العربية . وسنقتصر في عرضنا هذا على المستوى الأول : التصورات الاستراتيجية عن المنطقة بعد حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة بين الرؤية الرسمية والرؤية الأكاديمية.

تزامنت التصورات حول تأثير انتهاء الحرب الباردة وتأثير حرب الخليج على الدور العالمي الأمريكي وعلى السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، لأن الولايات المتحدة كانت تتحرك تجاه المنطقة خلال الأزمة وما بعدها على ضوء تصورها لوضعها ودروها في النظام الدولي الجديد.

وفيما يلي عرض للرؤية الرسمية الأمريكية من خلال مجموعتين من الأبعاد هما:

١- أوضاع المنطقة ومصادر تهديد الاستقرار العالمي وأمن ومصالح الغرب

٢- مبررات الدور الأمريكي وأسسه وأهدافه وطبيعته .

أولاً : الرؤية الرسمية الأمريكية:

١- أوضاع المنطقة ومصادر تهديد الاستقرار العالمي وأمن ومصالح الغرب:

تجسدت العراق كمصدر تهديد لأمن واستقرار المنطقة قبل شهور من اندلاع أزمة الخليج الثانية ، وبعد انتهاء الحرب أبرزت التصريحات الأمريكية ثلاثة مصادر للتهديدات النابعة من أوضاع المنطقة هي:

أ - مصادر تهديد البترول : حيث صرح تشيني وزير الدفاع الأمريكي أن الولايات المتحدة وشركاؤها الكبار لا يستطيعون تحمل أن تصبح الموارد الموجودة في منطقة الخليج تحت سيطرة طرف يعادي مصالحهم.

ب- التهديد من جانب قوى إقليمية ذات تسلح غير تقليدي : لم تتضمن التصريحات الأمريكية تحديداً دقيقاً لمصدر تهديد أمن الخليج بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وإن كان الانطباع العام الذي تفعله هذه التصريحات هو أن العراق يظل أهم مصدر لهذا التهديد رغم التصريح أنه أصبح ضعيفاً معزولاً لا يستطيع أن يفرض سياسته المتطرفة على المنطقة أو على عملية السلام.

ج- الإسلام : سادت موجه من التحذير من خطر الإسلام على الحضارة الغربية في الولايات المتحدة وأوربا ولكن لم يتم التعبير عن هذا المصدر بصراحة أو وضوح كاف في التصريحات الأمريكية وحاولت إدارة بوش تصحيح الانطباعات التي انتشرت في الصحف

الأمريكية من خلال التوضيح على لسان مساعد وزير الخارجية لشئون الشـــرق الأوسـط "إدوارد جيرجيان" أن مشكلتها هي مع التطرف والعنف والبغض وعدم التســـامح والتـــهديد والإكراه والإرهاب.

٢- مبررات الدور الأمريكي ، وأسسه وأهدافه ، وطبيعته

أ- عن مبررات الدور الأمريكي فتتمثل في إنها أخذت على عاتقها مهمـــة الالـــتزام بتحقيق أمن المنطقة بعد الانتصار ، ومواجهة تحديات تأمين السلام على حد قول بوش فـــي خطابه للشعب الأمريكي في ١٩٩١/٢/٢٧.

ب- أما عن أسس التصور الأمريكي عن أهداف الولايات المتحدة تجاه أهـــم القضايـــا : فتتحدد في عدة أبعاد:

- الرقابة على التسليح في الخليج والشرق الأوسط.
- إعادة البناء الاقتصادي وزيادة الائتلاف بين الدول لتخفيـــض مصـــادر الصراعات في المنطقة .
- إعادة البحث عن سلام عادل وتصالح حقيقي بيـــن إســـرائيل والـــدول العربية
- قيام الولايات المتحدة بتخفيض اعتمادها في مجال الطاقة

وقد حازت بعض هذه الأبعاد منفصلة اهتماماً نسبياً أكبر في أوقات متفاوتة ، ولـم يحدث من قبل أن تم التعبير عن رغبة الولايات المتحدة في التواجد العسكري فـــي منطقـــة الخليج بمثل هذه الصورة المعلنة والصريحة

Adead Dawisha, the united States in the middle East: The Gulf War and Its Afermath, current History , January 1992,P3

ج- أما عن تصور الأمريكيين لطبيعة الدور الأمريكي وحدوده فهو ليس منفـــرداً ولا يقدر على فرض الحلول ، ولكن تغير الأوضاع يعطيه فرصته للعب دور القيادة خاصـــة أن هذا ليس وقت التراجع والعزلة.

ثانياً : اتجاهات الرؤية غير الرسمية :

ينقسم عرض اتجاهات الرؤى الأكاديمية إلى قسمين :

أولاً: ملامح التنظير العام حول القضايا المثارة:

ونستطيع عرض هذه الملامح حول ثلاثة محاور أساسية :

أ- **مصادر التهديد للغرب**

وأمكن التمييز في الأدبيات الموثقة بين بعدين لهذه المصادر :

البعد الحضاري -الثقافي - العقيدي

ظهر هذا البعد على صعيد دراسات تعرضت للإسلام من هـذه الزاوية سـواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويمكن أن نلخص الخط العام الذي تمحور حوله مضمـون دراستين تعبر كل منهما عن إحدى هاتين الصورتين :

الدراسة الأولى تحت عنوان "الدفاع عن الثقافة الغربية " وتصب تحليلها للعلاقـة بين الأوضاع الداخلية في الغرب وبين وضعه ودوره العالمي في إطار ثقـافي وحضـاري واسع ، وتفترض أن الحركة الأمريكية المحافظة أصبحت قائمة اهتماماتها لا تنصب علـى "الاقتصاديات " وإنما على "الثقافة " وتوضح الدراسة هذه الفرضية من خلال عرض عـدة أفكار متتالية تربط بين عواقب ضعف الثقافة الغربية على السياسات الداخليـة والخارجيـة للولايات المتحدة.

(Wilian S. Lind "Defending Western Culture, Foreign Policy , No 84, 1991 pp 40-50)

أما الدراسة الثانية فتناقش العلاقة بين الإسلام والحرب والسلام في إطار مناقشـة أثر الدين بصفة عامة على هاتين القضيتين ، وتنطلق من مناقشة فكر الصفـوات الغربيـة للنظر إلى تأثير الدين على العلاقات الدولية من منظار أنه مصدر أكثر منه علاج للصـراع العنيف . وتحدد هدف الدراسة بضرورة فهم كيف خدم "الإيمان الديني" قضيـة السـلام ، ويرى المؤلف أنه لا يجب إسقاط الإسلام كحليف ديني ممكن في عملية السلام ، ويخلـص

في النهاية إلى أن العلمنة الجذرية ليست ضماناً للسلام كما أن الاعتقاد الديني القوي ليس ضمانة للحرب.

George Weigel : Religion and Peace : An Argument Complxified.The washington quarterly. Spring(1991,pp27-41)

البعد الجيواستراتيجي الإقليمي

أبرزت الدراسات التي اهتمت بالصراعات الإقليمية في العالم الثالث منظورين متكاملين :

الأول يبرز سعي قوى إقليمية للهيمنة الإقليمية كأحد مصادر التهديد.

(Mark katz : beyond the Regan Doctrine Reassessinng U.S. policy Towards Regional Conflicts, the Washington Quarterly Winter, 1991,pp 169-179.)

والثاني يناقش عواقب انخفاض قدرة القوى الكبرى على السيطرة على الصراعات الإقليمية ، والأسباب التي تؤدي إلى ظهور تهديدات من جانب القوى الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة .

(Richard Haas ; Regional order in the 1990`s : the challenge of the middle East , the Washington Quarterly , Winter 1991pp : 181-188.)

ب - الإسلام بين قضايا الديموقراطية والتنمية في العالم الثالث :

على عكس الأولويات الرسمية الأمريكية حازت قضية العلاقة بين الديموقراطية والصراعات في العالم الثالث اهتمام دارسات عميقة قدمت مسحاً نقدياً لأهم التوجهات النظرية التطبيقية حول هذه العلاقة .

فعلى صعيد نجد دراسات تهتم بمدلول الخبرة العملية أو التطبيقية لتعامل الغرب مع الديموقراطية والإسلام وقد قدم أحد المراقبين المختصين في شئون المنطقة طرحاً تتلخص عناصره فيما يلي :

١- ظهور الإسلام مرة أخرى كطرح سياسي قوي مع النظر إليه كأحد القوى الأيديولوجية المستقبلية المعادية للغرب بعد انتهاء الشيوعية.

٢- اتسام الصحوة الإسلامية في نهاية الثمانينات بمحاولة العمل من داخل النظم القائمة خاصة أن الدين أصبح قوة ديناميكية نشطة من أجل التغيير على صعيد العالم أجمع.

٣- حالة الجزائر لم تكن اختباراً فقط للعلاقة بين الإسلام والديموقراطية وإنما كانت أيضا اختباراً لما إذا كان الغرب يستطيع التصالح مع الإسلام .

٤- تصل الدراسة إلى أن الإسلام والغرب قد وصلا إلى مفترق طرق وأن الغرب أمامه بديلان :

- الأول هو دفع الدول الإسلامية نحو التعددية لتحديد ما إذا كانت الديموقراطية قابلة للتكيف والملائمة مع المجتمعات الشرقية .
- الثاني هو احتواء ومضادة الحركات الإسلامية بمساندة الحكومات التي تقهرهم ولكن هذا البديل قد يؤدي إلى وحدة الجماعات الإسلامية المبعثرة واليائسة في جهة واحدة معادية للغرب.

(Robin Wright: Islam , Democracy and the West, foreign affairs , Summer 1992 pp 121-124-144-145)

وعلى صعيد آخر نجد دراسات تركز على مناقشة المقولات النظرية المختلفة حول وضع التطور الديموقراطي والتنمية في العالم الثالث، ويقدم بعض كبار متخصصي شئون العالم الثالث طرحاً يستند على العناصر التالية :

١- رغم وجود اتجاه قوي نحو الدمقرطة إلا أنه يجب الحذر لأن الديموقراطية لا تنتج السلام دائما .

٢- ظهور مقولة تنطلق من صفوف اليسار ترى أن مساندة الولايات المتحدة للديموقراطية هو من قبيل التمويه للاستمرار في مساندتها للأوتوقراطيات المرتبطة بالمصالح الأمريكية .

٣- المبررات الأمريكية في مساندة الديموقراطية تقول إن التعامل مع النظم الديموقراطية أسهل.
٤- مناقشة العلاقة بين التزايد في عملية الدمقرطة وبين احتمالات الصراع الدولي.
٥- مناقشة تأثير انخفاض الحرب الباردة على صراعات العالم الثالث .
٦- يخلص المؤلف في النهاية إلى مجموعة نتائج تدحض في مجموعها مبررات الموقف الأمريكي الربط بين مساندة الديمقراطية والاقتصاد الحر، وبين تحقيق الاستقرار والرخاء العالمي.

(Robert L. Rothstein, Democracy , conflict and Development in Third World , the Washington Quarterly , spring 1991pp 43-61)

ج- الإسلام بين آثار النظام الدولي الجديد على العالم الثالث .

سيكون لظهور هيكل متعدد مع انخفاض درجة الانقسام والعداء الإيديولوجي عواقبها على أوضاع الهامش السياسية والإقليمية وسيكون من أهم ملامح هذه التغييرات على صعيد الأمن السياسي والعسكري للهامش صعود الإسلام إلى مقدمة صفوف معارضة الهيمنة الغربية مع بروز الأبعاد المجتمعية كموضع للعلاقة بين الشمال والجنوب بشكل أكبر مما كانت عليه خلال الحرب الباردة .

(Barry Buzan : New Patterns of Global Security in the Twenty First century , international Affairs Vo. 67, No.3 1991, pp 431-451)

ثانياً: اتجاهات الرؤية الأكاديمية حول أوضاع المنطقة بعد حرب الخليج .

رغم اتفاق الرؤى الأكاديمية على أن المصلحة الأمريكية استدعت وفرضت التدخل الأمريكي في الأزمة إلا أن سبيل التدخل وأدواته ونتائجه أثارت مناقشات هامة لا تعكس عدم الاتفاق فقط على أبعاد الأزمة ، ولكن عدم الاتفاق حول ما بعد الأزمة .

أ- ولهذا فإن البعض يفرق بين مصالح أمريكية ثابتة وهي البترول وأمن إسرائيل ، ومصالح متغيرة وهي النابعة من أوضاع الحرب الباردة والتي يجب إعادة تقييمها

بعد انتهاء هذه الحرب ،وكذلك حرب الخليج نظراً للتغيير في مصادر تهديد المصالح الأمريكية . ويخلص هذا التحليل إلى أن التهديدات الأكثر احتمالاً إنما تأتي من داخل المجتمعات الإسلامية وستكون موجهة ضد الصفوات السياسية التي تساند العلاقات مع الولايات المتحدة ، ومن ثم فإن المعضلة التي تواجه الولايات المتحدة أن تستعد لأن تأتي الانتخابات بمن يعادون الولايات المتحدة إلى السلطة .

(Richard K. Hermanm : The Middle East and the New World order , International security , vol 16, No 2 fall 1991 pp 42-76)

ب- بينما تهتم دراسات أخرى بمصادر التهديد السياسية ولكن بدرجة أكثر تركيزاً ، وتنطلق هذه الدراسات من رؤية خاصة لعواقب ما بعد الحرب والسبل الملائمة لإدارتها تحقيقا للمصالح الأمريكية حيث يرى أن الولايات المتحدة عليها أن تتوخى الحذر في حركتها لأن مشاكل المنطقة ليست سهلة أو سريعة الحل.

(Robert .L. Rothein : the Middle East After the War : change and continuity , the Washington Quarterly Summer 1991pp 39-160)

ج - واستكمالا لهذا فهناك رؤية منظري الاعتماد المتبادل التي ترى أن القوة العسكرية لا تكفي الولايات المتحدة للتعامل مع مشاكل المنطقة بعد الحرب وإنما لابد من استخدام القوى المرنة Soft Power ويقصد بها القدرة على التعاون أكثر من القيادة وهي تستند على موارد "غير ملموسة " مثل الثقافة ، الإيديولوجية ، واستخدام المؤسسات الدولية .

(Joseph S. Nye, Jr: Why the Gulf war Served the National Interest . the Atlantic Monthly , July 1991 pp 60-63)

د- وفي دراسة رابعة يقدم البعض الآخر ولكن من منظري الواقعية السياسية توضيحات أخرى لهذه المدلولات عن أولويات الأبعاد السياسية أو العسكرية في السيناريو الأمريكي لمنطقة بعد الحرب.

(ويليام كوانت : أزمة الخليج وآفاق السلام العربي الإسرائيلي في رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر)

وفي دراسة أخرى يقدم نفس المؤلف تصورات عن أبعاد الدور الأمريكي في إدارة قضايا الأمن والصراع العربي الإسرائيلي والمساواة والديمقراطية ويبين أن الولايات المتحدة في حاجة لشركاء في المنطقة وفي حاجة لمساندة أطراف عالمية أخرى حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في المنقطة .

(William Quant : After the Gulf Crisis challenges for American Policy , American Arab Affairs , Winter 1990-1991 pp 11-19)

هـ - وإذا كانت الدراسات السابقة بتنويعاتها قد اتفقت على أن ما بعد الحرب يفسح الفرصة لإعادة تشكيل المنطقة على نحو يجعلها أكثر أمانا واستقراراً إلا أن بعض الدراسات الأخرى خرجت على هذا الاتجاه العام وتمثل هذا الخروج في مسارين :

أحدهما يطرح قضايا لم تتطرق إليها سيناريوهات الرؤية الرسمية .

(Robin Wright : unexplored Realities of the persian Gulf crisis, Middle East Journal , vol 45, No 7 , Winter 1991 pp 22-29)

والآخر يتساءل حول طبيعة الأمن والاستقرار والسلام المقصودين وعلاقتهما بقضايا المنطقة .

(Graham E. Fuller : Respecting Regional Realities , Foreign policy , summer 1991, pp 39-46)

و- وفي نهاية هذا التسلسل التدريجي لاتجاهات الرؤية غير الرسمية نصل إلى نموذج يعبر عن اتجاه مخالف تتلخص عناصره كالآتي :

- خلفت هزيمة صدام بيئة استراتيجية جديدة أهم خصائصها عودة بروز الولايات المتحدة القوة العسكرية المتفوقة في المنطقة .

- يقدم انتصار حرب الخليج فرصة للتغيير وتحويل مفاهيم الأمن الإقليمي لأن أهمية "عملاء الشرق الأوسط " قلت إلى حد كبير خاصة بعد الأوضاع الجديدة في موسكو.
- المقترب الجديد لإقامة نظام أمني جديد في المنطقة هو الذي يحقق للحكومات الشعور بالأمن في ظل أحلام العدالة والديموقراطية والتنمية.
- إبطاء تدفقات الأسلحة إلى المنطقة هو الشرط المسبق لأي مقترب نحو أمنها وأمن الخليج بصفة خاصة لأن صدام الجيوش هو الذي يخل بالاستقرار .

(Abrin Z. Rubinstien : New World order or Hallow Victory, Foreign Affairs , fall 1991, pp 53-65)

المبحث الثاني

السياسات الغربية : الاشكاليات المنهاجية والمقولة الأساسية:

بالنظر إلى المجموعات السابقة من الأدبيات المتنوعة الاقترابات من أوضاع الجنوب والعالم الإسلامي في ظل التحولات العالمية وفي إطار السياسات الغربية وبالنظر أيضاً إلى أبعاد الاستراتيجية الأمريكية العالمية ووضع العالم الثالث فيها يمكن أن نستخلص مستويات أو دوائر جرت فيها هذه السياسات بآثارها على العالم الإسلامي في مجموعه. ومن ثم فهي التي ينبع منها مصادر ومجالات التحديات العامة لهذا العالم .

وهذه المستويات الخمس من السياسات هي :

السياسات في النطاق الحضاري الثقافي والمتصل بمنظومة القيم، السياسات في نطاق القوة العسكرية والأمن التقليدي ، وفي نطاق القوة الاقتصادية وفي نطاق الصراعات المسلحة التي تندلع على أراضي الدول الإسلامية وفيما بينها، وفي نطاق الأقليات المسلمة. وسنقدم فيما يلي تحليلاً لأبعاد السياسات والتفاعلات في هذه المستويات(٩) موضحين آثارها السلبية على العالم الإسلامي (في مجموعه وفي تمايزاته) عند نهاية القرن العشرين، والنابعة من طبيعة هذه المرحلة من تاريخ وضع المسلمين في العالم .

ولكن بداءة يجب التوقف عند أمرين : -

مجموعة من الإشكاليات المنهاجية من ناحية ، والمقولة الأساسية التي ينطلق فيها تحليل هذه السياسات من ناحية أخرى وعلى النحو الذي يضبط منهاجية الاقتراب من القواسم المشتركة والأنماط المتمايزة على حد سواء.

أ- **الإشكاليات المنهاجية :**

تنقسم هذه الإشكاليات إلى إشكاليات تتعلق بطبيعة القضايا محل الاهتمام ، وإشكاليات التمييز بين الدولة المجتمع وإشكاليات أولويات التهديد وأخيراً : إشكاليات "المؤامرة"

بالنظر إلى هذه المستويات الخمسة ونجد أنها تثير ثلاث قضايا متداخلة ومتشابكة وهي التي يمكن صياغتها في شكل ثنائيات ذات دلالة(الذات - القوة/التحالف، الأمة- الوحدة/التجزئة ، الآخر - الاستقلال/ التبعية.

ومن ثم فهي تطرح التفاعل التبادلي بين ثلاثة مستويات تحليلية : الداخلي في الدول الإسلامية ، والعلاقات بين المسلمين ، والعلاقات الخارجية للمسلمين . ولذا تتقاطع هذه الدوائر في مناطق مشتركة . ومن هنا أجد أهم صعوبات عرض هذه المجموعات من السياسات واستخلاص ما تثيره من تحديات فمثلاً : تحديات العلاقات الإسلامية - الإسلامية (وخاصة علاقات الأركان، مصر ، إيران، تركيا) لا تنفصل على الإطلاق عن علاقات كل منهما مع الدول الأخرى وهذا يعني ما أضحى عليه قدر وزن وتأثير الخارجي على الداخلي وعلى البيني في عالم المسلمين كما لا تنفصل عن الأوضاع الداخلية في كل منهم : أزمة الهوية في تركيا، أزمة التحول من الثورة إلى الدولة في إيران ، أزمة الدور والمكان بالنسبة لمصر ، وهكذا ..

وبالمثل : فإن القوة الاقتصادية المعنية ليست هي فقط مجموع القوى الوطنية الاقتصادية ولكن تتطلب أطراً جماعية إقليمية وعبر إقليمية تتقاطع مع استراتيجيات القوى الكبرى الاقتصادية العالمية.

بعبارة أخرى أيضاً فإن التحديات الخارجية ليست منفصلة عن الداخلي فالتحديات الخارجية هي تحديات تتجه إلى الداخل وبأدوات متنوعة ومتعددة . وهذا هو قمة التحدي الذي تواجهه الدول الإسلامية الآن . أي أن الأوضاع الداخلية مفتوحة أمام التدخلات الخارجية تحت أقنعة ومسميات مختلفة ولكنها ليست إلا أدوات للسياسات الخارجية أضحت تمثل درجة ما وصل إليه اكتساح الخارجي للداخلي (مثلا : الأقليات غير المسلمة ، ودعم قوى المعارضة العلمانية ، العقوبات والحصار ، والإعلام الفضائي والإلكتروني) .

٢- إن تناول التحديات الخارجية النابعة من السياسات الغربية إنما يثير في الواقع إشكالية العلاقة بين المجتمع والدولة من ناحية وإشكالية الاختلاف بين الدول الإسلامية من ناحية أخرى.

بعبارة أخرى يجب علينا التمييز -من ناحية - بين دول وحكومات قائمة تتكيف مع سياسات الغرب ولا تعاديه وبين دول حكومات محاصرة ومن ثم فإن التحديات التي تواجه كل منها مختلفة في الطبيعة والحجم فالتحديات التي تواجه إيران تختلف عن التحديات التي تواجه تركيا أو مصر من زوايا محددة وإن كانت مصر وإيران مثلاً تواجهان قواسم مشتركة من تحديات أخرى (مثلا: القيود على التسليح) .

ومن ناحية أخرى يجب علينا التمييز بين التحديات التي تواجه حكومات دول إسلامية وبين التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية بروافدها المختلفة والتي تنبع من هذه الحكومات ومن الغرب على حد سواء .

ولهذا فإننا سنسعى بعد توضح القواسم المشتركة أن نتوقف عند بعض التمايزات في أنماط التحديات التي تختلف باختلاف المناطق والتجارب.

٣- يفرض أيضاً الاقتراب من "السياسات الغربية " باعتبارها مصادر للتحديات أمام العالم الإسلامي إشكالية تحديد سلم الأولويات من حيث درجة ونطاق إلحاح الآثار وخطورتها ، ومن حيث طبيعة الأدوات التي توظفها القوى الخارجية (من صميم الداخل، أو البيني، أو خارجي بحت) : فمثلاً : سياسات التفكيك الداخلي ، سياسات الأزمات الإقليمية ، سياسات قيود التسليح ، سياسات الاندماج في اقتصاد العولمة .. هل تستوي أولوية خطورة آثارها ؟ وكذلك هل يستوي : التدخلات العسكرية المباشرة ، مع الضغوط الاقتصادية ، مع دور القوى المعادية (الهند في مواجهة باكستان ، إسرائيل في مواجهة العرب، الصرب في مواجهة مسلمي البلقان ، اليمين المتطرف في مواجهة مسلمي دول غرب أوربا) .ومما لا شك فيه أن الخيارات لابد وأن تختلف من منطقة إلى أخرى ، ومن حالة إلى أخرى ومن هنا أيضاً تبدو ضرورة الانتقال من القواسم المشتركة إلى أنماط

متنوعة عند الحديث عن تحديات خارجية سياسية للعالم الإسلامي ، فعلى سبيل المثال : قيود التسليح على مصر -الآن - لا تقاس بأولوية التهديد المثار من خلال توظيف "المسألة القبطية " في مصر الآن ، كذلك فإن تحديات العولمة للهوية تمثل هماً مشتركاً ولكن تختلف درجة الاعتراف به من دولة إلى أخرى.

٤- إشكالية "المؤامرة" على الإسلام والمسلمين تفرض نفسها على كل دارس مسلم للسياسات الغربية تجاه مناطق العالم الإسلامي المختلفة . وإذا كانت أعمال صحفية وإعلامية غربية تواجه الانتقاد بتحيزها ضد الإسلام والمسلمين ، فهل يمكن في المقابل أن نقول إن نغمة العديد من الأعمال والدراسات "العربية " والإسلامية تنوء أيضاً بالأسلوب الحماسي الانفعالي للحديث عن المؤامرة ولذا وبقدر ما تصدت أدبيات غربية عديدة - كما رأينا - إلى تفنيد أسطورة التهديد الإسلامي فنحن في حاجة إلى دراسات منتظمة منظمة لتفنيد أسطورة "المؤامرة الغربية" ما الأدلة على وجودها ؟ هل الأنماط المتكررة من السلوك "العدائي" أو اللامبالي في مواجهة أزمات المسلمين هو الدليل ؟ بعبارة أخرى هل واقع سياسات القوى الراهنة يؤكد مدلولات خبرة التاريخ؟ ألا يجب أن نستحضر سياسات توازنات القوى والمصالح التي تكون ضدنا وتلك التي يمكن أن تكون لصالحنا، ألا يمكن أن نستحضر ذلك إلى جانب الأبعاد القيمية الأخلاقية في تحليلاتنا لما هو من المفترض أن يكون "سياسة" ضدنا لمجرد كوننا مسلمين أو لمجرد وقوعنا في تقاطعات دوائر المصالح والتوازنات بلا قدرة على التأثير من جانبنا لحماية المصالح ولتقييد الضغوط والخسائر .

ومن ثم فإن تحليل سياسات الغرب التراكمية في المجالات الخمس السابق تحديدها يمكن أن تساعد على إدارة هذه الإشكالية المتصلة بكيفية إثبات حقيقة المؤامرة وأبعادها . ذلك لأنه إذا اكتفينا بالقول بالمؤامرة فهذا يعني تقييد إرادة الفعل والمبادرة الذاتية طالما نحن لسنا إلا ضحية لمؤامرة ، في حين أن ما يفعله الغرب تجاهنا -كما يقول أستاذنا د. محمد عمارة - ليس إلا حراسة تخلفنا.

ب- المقولة الأساسية وضوابط الاقتراب من القواسم المشتركة والأنماط المتمايزة :

بالنظر إلى النتائج المتراكمة لتحليل مجموعات الأدبيات ولتحليل نموذج الاستراتيجية الأمريكية وعلى ضوء الاشكاليات المنهاجية المطروحة سابقاً يمكن صياغة المقولة التالية التي ينطلق منها وينبني عليها تحليلنا للسياسات الغربية كمصادر للتحديات بمجالاتها المختلفة . وتتلخص هذه المقولة كالآتي :

إذا كانت دراسة مراحل تطور التاريخ الإسلامي الدولي -خلال القرنين الماضيين- قد بينت كيف أعيد تشكيل أوضاع دوله وتوازنات مناطقه في ظل التحولات الدولية الكبرى ، فإنه في هذه المرحلة التحولية الراهنة - في نهاية القرن العشرين - شهد وضع الدول الإسلامية مفترق طرق جديد حيث يتعمق من خلال مجموعة متطورة من الأدوات التدخلية : تأثير النظام الدولي على السياسات الداخلية وعلى التفاعلات الإقليمية على نحو يوضح أن هناك نمط من التأثيرات الخارجية على مناطق العالم الإسلامي من شأنها إعادة تشكيلها على أسس جديدة تمثل تحديات خطيرة على مصالح الأمة في مجموعها (القوة ، الوحدة ، الاستقلال) وتستوجب تنظم استجابات في مواجهتها .

ومن الملاحظ أن هذه المقولة تضع الخطوط تحت "أدوات ، تأثيرات ، أهداف (إعادة تشكيل) سياسات القوى الخارجية تجاه العالم الإسلامي في مجموعه .

هناك حاجة ماسة إلى استقصاء هذه السياسات (بأدواتها وأهدافها وتأثيراتها) في إطار مقارن يجمع بين مناطق العالم الإسلامي أو بين دولة الكبرى على الأقل على نحو يساعد على ترجمة التوجهات العامة التي تطرحها الدراسات العامة إلى نتائج أكثر تحديداً تقوم على دراسات تستقري واقع الحالات والمناطق المختلفة والتفاعل بينها للوصول إلى تعميمات أكثر دقة حول التحديات التي تواجه الأمة ، ومما لا شك فيه أن الاستقصاء المنظم لطبيعة الأدوات وكيفية توظيفها لا ينفصل عن تحديد طبيعة القضايا المحورية التي تثور في كل منطقة من مناطق العالم الإسلامي . ومن ثم فإن عناصر الإطار المقارن بين تحديات المناطق المختلفة تتطلب على سبيل المثال - تحديد مجالات الصراع والتعاون في

المناطق المختلفة أو بين الأطراف المختلفة (دائرة العلاقات العربية -الإيرانيـة ، العربيـة التركية - التركية الإيرانية ..) كما تتطلب من ناحية أخرى دراسة إعـادة تشـكيل أدوار الفواعل الكبرى الأساسية في المناطق المختلفة من العالم الإسلامي وذلك في ظـل إعـادة تشكيل علائقها مع قوى النظام الولي .

بعبارة أخرى إن التحديد الدقيق للتحديات التي تواجه منـاطق دون أخـرى فـي حاجة لدراسة أعمق وأكثر تفصيلاً على مستوى العلاقات الإسلامية - الإسلامية في هـذه المناطق ، والعلاقات الإسلامية مع قوى النظام الدولي من حولها .

ولهذا فإن الضوابط المنهاجية للاقتراب من القواسم المشـتركة للتحديـات ومـن الأنماط المتمايزة تتلخص كالآتي :

من ناحية : البدء باستعراض السمات العامة للسياسات الغربيـة فـي المجـالات المشار إليها مع استدعاء النماذج من مناطق العالم الإسلامي المختلفة كلما تعين ذلك .

ومن ناحية أخرى : الانتقال في جزئية تالية إلى صياغة أبعاد تصور عام مقارن بيـن سياسات وأوضاع وتفاعلات مناطق العالم الإسـلامي وكيفيـة دراسـتها -تفصيليـاً فـي مشروعات بحثية مقبلة - لتحقيق الدراسة الأكثر تفصيـلاً وتعميقـاً عـن خصوصيـات التحديات في المناطق المختلفة.

المبحث الثالث

السياسات الغربية والعالم الإسلامي:
القواسم المشتركة من التحديات الخارجية في ظل تصاعد إشكاليات العلاقة بين السياسي ، الاقتصادي ، العسكري وبين الحضاري الثقافي العقدي

لم تكن الغاية النهائية للهجمة الغربية في العصر الحديث منذ بدايتها وفي تطورها متحالفة مع الصهيونية ، لم تكن هذه الغاية النهائية تتمثل في السيطرة على الأرض والثروة فقط ولكن أيضا إسقاط النموذج واستبداله . ولذا تحالفت الأدوات العسكرية والاقتصادية مع نظائرها الثقافية – الحضارية لتحقيق هذه الغاية النهائية عبر مخطط استراتيجي تتوالى تكتيكاته على الساحات المختلفة للمواجهة : السياسية ، العسكرية ، الاقتصادية والثقافية – الحضارية .

فإذا كانت الهجمة الأوربية الحديثة على عالم الإسلام منذ القرن السادس عشر قد بدأت مع الكشوف الجغرافية ثم تطورت أشكالها وآلياتها وأهدافها من السيطرة التجارية إلى التدخلات السياسية إلى اقتطاع الأطراف إلى الهجوم على القلب ثم استكمال احتلال أراضي المسلمين وتجزئتها ، فإن الأداتين الاقتصادية والعسكرية قد لعبتا الدور الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى منذ بداية الهجمة ، وذلك لتحقيق الدوافع والأهداف الاقتصادية والسياسية للقوى الأوربية البازغة على الساحة العالمية ، بالسيطرة على الأرض والثروة . ولم تنفصل هذه القاعدة عن الغاية النهائية أي الانتصار على "النموذج " في الإسلام أي الانتصار على "العقيدة" في الإسلام تلك العقيدة التي هي للأمة بمثابة الروح والقلب للجسد ومن ثم فهي تنعكس على صميم الخصوصية الإسلامية المشتركة الحضارية والثقافية للشعوب الإسلامية.

ولذا ، ونظراً لأن البعد الحضاري – الثقافي – العقيدي يعد بعداً محورياً في صراع القوى ففيه تكمن المداخل إلى ساحات الصراع الأخرى، وإليه ونحوه تصب نتائج

الصراع في هذه الساحات الأخرى ، لهذا كله فقد شهدت المراحل المتتالية من الهجمة الأوربية الحديثة توظيفا لأدوات ثقافية – حضارية (الاستشراق، التبشير، المدارس الأجنبية ..) لتمهد للأداتين الأخريين وتدعم من تأثيرهما وذلك بتوفير النخب المتعاونة وتهيئة الأطر المناسبة للحركة تحت مسميات الإصلاح والتحديث والتنوير . حقيقة كانت أوضاع القوى والعقل لدى المسلمين قد وصلت حالة من التردي مكنت الأخر من عالم المسلمين ، ولكن الحاجة للإصلاح والتحديث والتنوير كانت من داخل النموذج لتجديده وليس لاستبداله بنموذج آخر يسعى إلى الهيمنة والسيطرة باستبعاد وإقصاء وتشويه بل وتصفية النماذج الأخرى بكل وسائل القسر والإكراه التي تنبثق عن القوة المادية .

والآن، وفي نهاية القرن العشرين وفي قلب المرحلة الراهنة من التحديات التي تواجه عالم المسلمين يحتل البعد الثقافي – الحضاري مرتبة متغيرة .

فلقد أضحت ساحة الثقافة – والحضارة آخر ساحات الهجوم "علنياً" وآخر خطوط دفاعنا . كما أضحت الأداة الثقافية – الحضارية في تناغم شديد واندماج واضح مع الأدوات الاقتصادية والسياسية وذلك في غمار عمليات "العولمة" .

ولا غرابة إذن أن يلحظ المراقب والباحث والأكاديمي أن ساحة الخطاب الغربي، الذي تم تدشينه بقوة منذ عقد ، حول "العولمة " زاخرة عامرة بما يتصل بالثقافة والحضارة والدين ، وهذا هو دأب العلاقة بين السياسة وبين الأكاديمي في الغرب : ففي مرحلة الاحتلال العسكري والاستعمار التقليدي طغت الدراسات والنظريات الاستراتيجية – العسكرية على غيرها ، وفي مرحلة الاحتلال الاقتصادي والاستعمار الجديد والتبعية (بعد موجات الاستقلال السياسية) طغت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي الجديد ، والآن تنمو الاهتمامات حول "العولمة والثقافة ، العولمة والهوية ، الثقافة العالمية ، العولمة الثقافية، كما يعلو الخطاب عن حوار الحضارات أم صدام الحضارات وعن حوار الأديان ليس في الأوساط الأكاديمية والثقافية فقط ولكن السياسية أيضا . وهذا الوضع الآن لا يعكس إلا تأكيد القناعة بأن المواجهة ليست حول السياسة والاقتصاد فقط ولكن الحضارة والدين في

قلبها وفي المقابل كان لابد لخطابنا العربي - الإسلامي سواء السياسي أو الأكاديمي أن يلقف الطعم ، كما لقف قبل عدة سنوات طعم "النظام العالمي الجديد" - وأن يبدأ في استهلاك هذا الخطاب الغربي الكاسح عن "العولمة" وأن يتساءل : هل العولمة ظاهرة أم علمية؟ حديثة أم قديمة ؟ ما هي أبعادها ومضامينها؟ وما هي القوى المحركة لها ؟ ما هي آثارها ؟ هل يمكن تقديم مفهوم واضح عنها محل رضاء وقبول ؟

وبالرغم من تعدد وقائع العولمة وتجلياتها كعملية لا يمكن إنكار وجودها في مجالات مختلفة ، وبالرغم من ضرورة وحيوية الإحاطة بالتنوع في الاتجاهات حول تقويم أثارها سلباً أم إيجاباً ، إلا أن ما يفرض نفسه بوضوح هو ما يتصل بمستوى تناول "العولمة " كأيديولوجية وكسياسات جارية على الأصعدة المختلفة . فمما لا شك فيه أن محتوى هذه السياسات يعكس آثار انتصار النموذج الغربي كنموذج بلا منافس أو متحدي في الوقت الراهن . ولذا فإن أيديولوجية العولمة إنما تنبثق عن الليبرالية الجديدة وعن سياسات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة . ومن ثم فإن العولمة عملية إرادية تعكس اتجاه نموذج حضاري للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية - على النماذج الأخرى ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط ولكن على الصعيد الثقافي بالضرورة . وعلى هذه النماذج الأخرى أن تتكيف وتنخرط أو أن تقاوم وتقدم الاستجابات اللازمة لمواجهة تحديات العولمة .

ولذا فإذا كانت التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تبرز من إطار سياسات العولمة وفي ظل عملياتها إنما تمثل درجة متقدمة ومتطورة من الخطورة التي سبق وواجهتها الأمة ولو في ظل سياقات أخرى وبأشكال أخرى للتدخلات الخارجية (الإصلاحات والتنظيمات ، الاستعمار التقليدي ، الاستعمار الجديد ، الحرب الباردة) إلا أن المجال الحقيقي للتحديات الأكثر خطورة والتي اكتسبت أبعاداً متطورة هو المجال الحضاري -الثقافي في ظل عمليات العولمة الراهنة التي لا تعكس مجرد تدخلات خارجية ولكن اختراق واجتياح الخارجي للداخلي .

بعبارة أخرى فإن المرحلة الراهنة من تطور النظام العالمي هي المرحلـــة التـــي يخوض فيها "الغرب" المعركة في مواجهة "الباقي" لاستكمال تنميط العالم ليـــس اقتصاديـــا فقط على النمط الرأسمالي أو سياسياً فقط على نمط الديموقراطية البرلمانية ولكن أيضا فـــي إطار منظومة القيم الثقافية – الحضارية الغربية . ولن يكتمـــل الانتصـــار الاقتصـــادي أو السياسي بدون الثقافي الحضاري . وفي المقابل فـــإن الفشـــل علـــى الســـاحة الثقافيـــة – الحضارية يحمل كل إمكانات نمو مراكز قوة عالمية بديلة قد تنعكس معـــها وبـــها مســـار التفاعلات العالمية وتوازنات القوى العالمية. إذن ما هي القواسم المشتركة مـــن التحديـــات النابعة من السياسات الغربية؟(١٠)

أولاً : السياسات على صعيد البعد الحضاري – الثقافي – العقـــدي وتحديـــات حمايـــة منظومة القيم : بين الوسيلة والغاية :

إن الممارسات على هذا الصعيد أضحت تقع في صميم "أفعال القـــوى الغربيـــة " وتوازنات "السياسات العليا" بعبارة أخرى أضحى فرض منظومة القيم الغربية ليـــس غايـــة في حد ذاته ولكن سبيل لتحقيق مصالح أكيدة ومن ثم يصبـــح اختـــلال منظومـــات القيـــم الأخرى واستسلامها هو الغاية .

ومن هنا تتولد الحاجة والضرورة لإعادة تعريف السياسي فـــي هـــذه المرحلـــة الراهنة من تطور المجتمعات والدول والنظام العالمي . ولذا ليس من الغريب كما ســـبق أن رأينا – كيف تم استدعاء "صراع الحضارات " ليصبح منظوراً بديـــلاً لصـــراع سياســـات القوى ، وكيف يدور التساؤل عن وزن هذا البعد ؟ وكيف تمتد القائمة طويلة بالموضوعات ذات الطبيعة الثقافية والتي تمثل موضوعات للعلاقات الدولية .

حوار الحضارات حوار الثقافات ، حوار الأديان ، حقوق الإنسان ، ثقافة الســـلام، ثقافة الاستهلاك، ثقافة التسامح، ثقافة التعددية، الدين والعلاقات الدولية، التعددية الثقافية.

وحيث أنه ليس بالإمكان إدعاء تقديم مسح للسياسات الغربية على الصعيد الممتد- وإن كان الأمر يستحق أن يولى له دراسة مستقبلية - إلا أنه من الممكـن اختيـار نمـاذج للعرض والمناقشة تبين أوجهاً شتى لمعضلات وإشكاليات هذا المجال.

وتتخلص هذه النماذج فيما يلي

١- البعد الثقافي في الشراكة المتوسطية- الأوربية والدعوة إلى حوار ثقافي بين جـانبي المتوسط(١١)

٢- الحوار الإسلامي -المسيحي الذي تتعاطاه مستويات عدة علـى رأسـها مسـتوى الفاتيكان -الأزهر (١٢)

٣- المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة (١٩٩٥) ، المؤتمـر العـالمي حـول المرأة في بكين ١٩٩٤(١٣)

٤- المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فينا ١٩٩٣والجدال حول العالمية والخصوصيـة في هذه الحقوق (١٤)

٥- القانون الأمريكي ضد الاضطهاد الديني ١٩٩٦(١٥)

٦- التحول الديموقراطي والتعددية وفق منظومة قيم الخبرة الغربية وأهداف سياسـتها (خبرة الحالة الجزائرية في (٩١-٩٢) ، خبرة تأييد نقل النموذج التركي - وليـس الإيراني إلى جمهوريات آسيا الوسطى (١٦)

ومن هذه النماذج لابد وأن يتضح أمامنا أمران : أحدهمـا أن المقصـود بـالبعد الحضاري -الثقافي هو ذلك المستوى العام الواسع الذي يتعدى ويتخطى المعنـى الضيـق للثقافة (بمعنى : مظاهر السلوك وأسلوب الحياة) ويمتد إلـى القيـم والمفـاهيم والنسـق المعرفي بمصادرهم ومجالات تفعيلهم المتنوعة ابتداء من الفرد إلى المجتمع إلى الدولة.

وثانيهما : أن أدوات إدارة السياسات تجاه هذه النماذج هي أدوات ذات طبيعة داخليـة أساساً مثل منظمات المجتمع المدني خاصة المنظمات الأهلية غير الحكومية فـي مجـالات حقوق الإنسان والمرأة والطفل والثقافة وشبكاتها عبر القومية الممتدة عبر الحدود ، ومثـل

الأقليات القومية أو الدينية في دول إسلامية والتي تمتد بتوجهاتها نحو الخارج طلبا للمساند لمواجهة انتهاك حقيقي لحقوقها أو مجرد ما يسمى اضطهاداً (تيمور الشرقية في أندونيسيا، الأقباط في مصر ، المسيحيون في جنوب السودان ، الأكراد في العراق..) مثل الحكومات في مواجهة قوى المعارضة "الإسلامية " أساساً (خبرة الجزائر ، خبرة تونس مثلا) وأخيراً مثل بعض قوى المعارضة " في الخارج" التي تعمل ضد بعض النظم والحكومات.

وتكشف تفاصيل هذه النماذج عن تحديات القدرة على تحديد المشترك بين الحضارة الإسلامية والحضارات الأخرى على التجديد في هذه الحضارة وأبعادها الثقافية دون مساس بالخصوصية التي تكمن في ثوابت هذه الحضارة من ناحية ودون الفشل في صياغة استراتيجية للتعامل مع الآخر من ناحية أخرى كما تكشف أيضاً تفاصيل هذه النماذج عن تحديات تحديد المفاهيم الإسلامية التجديدية حول القضايا الهامة المثارة في عالم اليوم وخاصة التعددية الديموقراطية ، حقوق الإنسان ، المواطنة ، السلام ..

كما تكشف هذه التفاصيل أخيراً – على صعيد السياسات وليس المفاهيم والمدركات – كيف أن توازنات القوى تنعكس بقوة على العملية المفاهيمية الإدراكية التي تتشكل في ظلها الخبرات العملية لجميع هذه النماذج (وغيرها مما لم نحدده)، والتي تعكس اتجاهاً لفرض منظومة قيم الطرف الأقوى .

فماذا قبلنا أن يقوم حوار ثقافات فكيف ستكون نتائجه بين طرفين غير متوازنين في القوة ؟ كيف ستنساب الأنماط والقيم ؟

وإذا قبلنا بعالمية حقوق الإنسان التي تفترض عندئذ التدخل لحماية انتهاكاتها، فما الإطار المرجعي الذي يتم وفقا له تحديد مفاهيم هذه الحقوق ؟ مما لا شك فيه أن قيمه الحرية ذات مضامين مختلفة باختلاف الأطر المرجعية والمنظورات ..

وإذا قبلنا أن الاضطهاد الديني مرفوض فمن الذي يحدد حالات الاضطهاد ومؤشراتها والتي تتطلب العقاب الاقتصادي.

وإذا قبلنا بحيوية وضرورة التحول الديموقراطي والتعددية فهل نقبـــل أن تكـون الضحية هي الديموقراطية إذا كانت ستؤدي إلى وصـــول قـوى إســلامية إلــى الســلطة بالانتخاب ؟

وإذا قبلنا الحوار الثقافي أو الحضاري فما المقصود بالحوار الدينـــي أو الحـوار الإسلامي المسيحي ، أين هو من سياسات التنصير والتبشير ، وأيــن هــو مــن سياســات التطهير الديني والإبادة التي يتعرض لها المسلمون .

إن التساؤلات السابقة لتكشف لنا عن قدر التحديات التي تكمن في النماذج الســابق طرحها وهي تحديات ثقافية -حضارية -عقدية في جوهرها وإن كانت تجــري فــي ظــل سياسات اقتصادية وعسكرية تحكم الضغوط من حولها .

فمما لاشك فيه أن التفوق الغربي التكنولوجي - العملي - المعرفي في الميـــادين العسكرية والاقتصادية والاتصالية والمعلوماتية والذي يغير الآن من طبيعة الحرب بـــالقوة العسكرية، ومن طبيعة الحرب الأخرى أي التي تدار بـــالقوة الاقتصاديـــة، ومــن طبيعــة الحرب النفسية والإعلامية التي تدار بالقوة المعلوماتية الاتصالية، كان لابد وأن ينعكس هذا التفوق بقوة على البعد الحضاري- الثقافي - العقدي في موازين القوى . وهــذا يعنــي أن ميدان المعركة ليس فقط مادياً ولكن غير مادي أيضاً موجــــه إلــى النمــاذج الحضاريــة الأخرى- وخاصة التي تملك مقومات المقاومة والتحدي بل وطرح البديــل مثــل نمــوذج الحضارة الإسلامية

ثانيا : سياسات النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمــار الشــامل وتحديــات الأمــن القومي : بين القيود وبين الفرص.

التسابق على التسلح عملية أساسية في العلاقات الدولية وتمثــل سياســاته ركنــا أساسياً من أركان سياسات توازنات القوى الدولية . ولا تقتصر أطراف هذه العملية وهــذه السياسات على الدول الكبرى فقط ولكن تمتد وبدرجة أساسية إلى الدول الصغـــرى أيضــاً سواء فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل. وإذا كان العامل المتصل بالقوة

وبالهيمنة والسيطرة يبرز فيما يتصل بسياسات السباق على التسلح بين الكبار فإن عوامل أخرى هي التي تثور فيما يتصل بنظائرها بين دول "العالم الثالث" أو دول الجنوب الذي يمثل العالم الإسلامي جل أعضائه .

ومن أهم هذه العوامل : إشكاليات تحقيق المكانة والحفاظ على الأمن في مواجهة التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية والداخلية .

ولهذا فإنه في ظل أوضاع وظروف هذه الدول- والتي يشوبها عدم الاستقرار تصبح سياسات التسلح من أهم قيود التبعية للنظام الدولي الشامل حيث تعجز قدرات هذه الدول عن الوفاء بمتطلباتها المتنامية من التسلح في حين أن النظام الدول المحيط يولد بتدخلاته البيئة الجاذبة للسلاح . ولهذا فإن قضايا التسلح في دول العالم الإسلامي وسياساته تفرض مجموعة من التساؤلات عن العلاقة بين التسلح وبين الحرب والسلام ، والصراعات وجهود التنمية وأوضاع التخلف، وأوضاع التبعية والاستقلال. بعبارة أخرى فإن هذه الأسئلة تطرح المقابلة بين الدوافع وبين المحددات سواء لسياسات التسليح أو نتائجها.

كذلك تثور جميع هذه الأسئلة في خلفية سياسات النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والموجهة أساساً إلى الدول غير الغربية، غير الكبرى فبالرغم من أن دول العالم الثالث تمثل سوقاً رائجة وأساسية لصناعات السلاح التقليدي والذي تتنافس الدول المنتجة على أسواق تصديره، وحيث أن ميزانيات التسلح لمعظم هذه الدول تمثل نسبة كبيرة من إجمالي ميزانياتها (نفقات الشرق الأوسط هي الأكبر في العالم الثالث) إلا أن أسلحة الدمار الشامل تطرح سيناريوهات أخرى مفادها اتجاه الدول الكبرى التي تحوز هذه الأسلحة وكذلك قدرات إنتاجها إلى تقنين قواعد لضبط أو تقييد أو منع انتشار هذه الأسلحة.

وإذا كان الانتشار النووي قد تصدر في البداية الجهود المبذولة فلقد امتدت هذه الجهود بعد ذلك إلى الأنماط الأخرى من هذه الأسلحة : الكيميائية – البيولوجية ، وكذلك الصواريخ طويلة ومتوسطة المدى القادرة على حمل هذه الأسلحة ولقد تطورت سياسات

منع الانتشار النووي وكذلك مع أسلحة الدمار الأخرى عبر مرحلتين كبيرتين : فـــي ظــل القطبية الثنائية والحرب الباردة ن ثم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة .
وخلال المرحلة الأولى تركز الاهتمام على الانتشار النووي(١٧) .

وتنوعت القيود المفروضة والتي تمحورت حولها سياسات القوى الكـــبرى التـــي تدير نظام منع الانتشار . ضمن القيود القانونية وأبرزها معاهدة منــــع انتشـــار الأســلحة النووية، إلى القيود التجارية، إلى القيود السياسية والاقتصادية .

ولقد تنوعت الأهمية النسبية لكل مجموعة من القيود في المراحل المختلفة التـــي مرت بها الجهود الدولية في هذا المجال . فخلال الستينات والسبعينات تركـــزت الجـــهود على القيود الفنية الممثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظم تفتيشها على معـــاهدة N.P.T وكان اتجاه بعض الدول مثل الصين أو إسرائيل ، الهند ، وباكستان ومصر؟ لقدراتها دليــل على عدم فعالية هذه القيود . وتأكد الأمر مع التفجير النووي الهندي الأول ١٩٧٤. ومن ثم تركزت الجهود على القيود التجارية لمنع تصدير المعدات والتكنولوجيا والوقـــود وإحكـــام المراقبة عليهم وخاصة في ظل تزايد الطلب على مفاعلات الطاقـــة النوويـــة بعـــد أزمـــة البترول ٧٣-٧٤ وما ترتب على هذه الزيادة من تنامي احتمالات الانتشـــار العســكري - النووي . وكانت مجموعة لندن من أهم المجموعات التي مارست هذه القيود التجارية ولـــم تحل هذه القيود بدورها دون استمرار تطوير بعض الدول لقدراتها في حين تراجعـــت دول أخرى عن تجاربها وخاصة في ظل ممارسة الضغوط السياســـية والاقتصاديـــة (ترغيبـــاً وترهيباً) للتخلي عن الخيار النووي ولهذا وفي حين تنامت المعلومات والتحليـــلات عـــن تطور القدرة الكورية والهندية والباكستانية والقدرة الإسرائيلية تنامت في المقابل التحليـــلات عن دوافع ومظاهر تراجع البرنامج النووي المصري (١٨) والإيراني وحـــدث إجـــهاض البرنامج العراقي بضربة عسكرية ١٩٨١، وبدأ حصار ليبيـــا بســـبب برامـــج أســلحتها، وتراجعت الجزائر وسوريا عن بداية برامج نووية هكذا وقع نهاية الثمانينيات - فـــي ظـــل مؤتمرات مراجعة معاهد N.P.T وفي ظل التقويم المقارن للبرامج النووية لبعـــض الـــدول

وسياسات القوى الكبرى المقارنة تجاهها – تبلورت مقولة ذات وجهين : تحيز سياسات منع الانتشار النووي من ناحية ، وعدم فعالية قيود منع الانتشار من ناحية أخرى . ومن ثم تأكد الطابع السياسي للمشكلة حيث اتضح أن القيود المختلفة لا يمكن أن تمنع دولة من تنفيذ قرار سياسي بحيازة القدرات النووية وتطويرها ، ولكن ستزيد من صعوبات وتكلفة هذا التنفيذ .

ومن ثم لم تعد دول العالم النامي تواجه تحديات سياسات منع الانتشار النووي فقط ولكن تواجه تحديات اتخاذ القرار بحيازة هذه القدرات من عدمه ليس للاستخدامات العسكرية فقط ولكن للاستخدامات السلمية أيضاً . ذلك إنه إذا توافرت الدوافع والمبررات لعدم التطوير للأغراض العسكرية إلا أنه تبقى المقدرة على تطوير التكنولوجيا النووية من أهم دلائل تطور المشروعات الحضارية المعاصرة . بعبارة أخرى لم تعد حيازة هذه التكنولوجيا عامل من عوامل الأمن القومي – بالمعنى الضيق أي العسكري التقليدي – ولكن أضحت عامل أساسي من عوامل الأمن القومي بمعناه الشامل المتعدد الأبعاد .

ويتضح لنا هذا المغزى بوضوح – بالنظر إلى الساحة العربية الإسلامية وما أضحت تواجهه دولها في نهاية الثمانينيات من تحديات ترقى إلى مستوى التهديدات الفعلية نتيجة اختلال ميزان القوى العربي –الإسلامي – الإسرائيلي على الصعيد التكنولوجي وتداعياته في مجالات التسلح التقليدي وغير التقليدي على حد سواء فإذا كانت إسرائيل بفعل قرارها السياسي بحيازة القوة النووية ، وبفعل مساندة القوى الكبرى في النظام الدولي لتنفيذ قرارها ، وبفعل عناصر مذهبها النووي (الغموض ، الاحتكار) قد نجحت في تطوير قدراتها النووية في الوقت الذي فشلت فيه معظم الدول العربية على هذا الصعيد ، فإن الوضع منذ نهاية الثمانينيات حمل معه مؤشرات إضافية على مدى هذا الاختلال في ميزان القوى من ناحية وعلى مدى التحيز في النظم الدولية لمنع الانتشار ليس النووي فقط ولكن الكيميائي والبيولوجي والصواريخ من ناحية أخرى – وكانت حرب الخليج الثانية وتداعياتها في قلب هذه الأوضاع فمن ناحية (١٩) دخلت عملية التحديث النوعية للقوة

العسكرية الإسرائيلية مرحلة تحول شهدت نقلة نوعية نتيجة التحالف الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي والذي كان من أهم دلائله اشتراك إسرائيل في مبادرة حرب الكواكب الأمريكية، مع ما يعنيه ذلك من تطوير للقدرات في مجال الأقمار الصناعية، والصواريخ، والأسلحة النووية التكتيكية .

وفي المقابل تنامت التحذيرات الغربية من تطوير العرب لبدائل السلاح النووي أي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والصواريخ ، ومن ثم تنامت التحذيرات الإسرائيلية المعتادة ليس تجاه العرب فقط ولكن تجاه إيران أيضاً وكذلك باكستان كما ظهر الحديث عن البرنامج النووي السوري والجزائري ومن ثم تصاعد الحديث عن "القنبلة النووية الإسلامية(٢٠)

وعلى صعيد آخر تنامت أيضاً - بعد توقف الحرب العراقية الإيرانية - التحذيرات الغربية من مخاطر القوة العسكرية العراقية واعتبارها من مصادر عدم الاستقرار الإقليمي في المنطقة .

ومن ناحية أخرى . وحين اندلعت أزمة الخليج الثانية باحتلال العراق للكويت ، فإننا نجد على ضوء تحليل أسباب اندلاع الأزمة العلنية أو الخفية ، وكذلك على ضوء تحليل آليات وأدوات إدارة الأزمة والحرب وتداعياتهما ، وعلى ضوء تحليل نواتج الحرب وأوضاع النظام العربي بعدها ، نجد على ضوء هذا كله أن قضية أسلحة الدمار الشامل لدى العراق ، وموازين القوى العربية الإسرائيلية لم تكن غائبة عن الساحة بل كانت حاضرة بوضوح في بعض المشاهد كما كانت حاضرة ضمنياً في خلفيات مشاهد أخرى .

ولذا فإن النحو الذي جرت عليه عملية تدمير قدرات العراق من أسلحة الدمار الشامل وكذلك الأزمات المتكررة التي شهدتها هذه العملية طوال ثمان سنوات(٢١) لتبين كيف أن القيود على امتلاك العرب لهذه الأسلحة قد وصلت إلى مرحلة متطورة تخطت بها القيود القانونية ، والتجارية والسياسية للنظام الدولي لمنع الانتشار ودخلت معها مرحلة التدمير المباشر للقوة العسكرية وتحت غطاء الشرعية الدولية . وهذا الوضع لم تشهده

ساحة العلاقات الدولية من قبل . ولكن أضحى أحد سبل عديدة لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة العربية وتوازناتها الإقليمية.

ومن ناحية ثالثة : لم يكن هذا الوضع إلا المشهد الأكبر من مشاهد عملية تطويع النظام الدولي لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وهي العملية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية . تحقيقاً لأحد أهم أهداف استراتيجيتها العالمية ألا وهو هدف مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (كما سبق ورأينا)

ولقد تشكل الإطار العام للسياسة الأمريكية تجاه هذه القضية من المكونات التالية إحكام القيود القانونية واستكمالها . ومن هنا كان التمديد النهائي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، إعادة صياغة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية تطبيق الضمانات الدولية لتشديد هذا الدور وتحقيق فعاليته ، مراجعة معاهدة الأسلحة الكيميائية وتشديد بنودها وإقرارها في مؤتمر دولي ١٩٩٢ سعياً نحو إزالة هذه الأسلحة(٢٢)، تصعيد الضغوط السياسية والاقتصادية على حالات محددة لإجبارها على تصفية قدراتها النووية وغيرها كما يحدث مع إيران وكوريا الجنوبية ، واستخدام الأداة العسكرية المباشرة لتصفية القدرات كما في حالة العراق، ولقد أثارت جميع هذه الإجراءات طوال التسعينيات انتقادات عديدة من جانب الدول العربية والإسلامية . وتبلورت على هذا الصعيد الانتقادات لتحيز النظام الدولي لمنع الانتشار ضد المصالح العربية الإسلامية ولصالح التفوق الإسرائيلي في ميزان القوى العسكرية وكانت خطة بوش لضبط التسلح في الشرق الأوسط ١٩٩١ من أكثر المبادرات تعبيراً عن هذا التحيز في مرحلة خطيرة من مراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي أي مع بداية عملية التسوية السلمية(٢٣) حيث تنص على تجميع القدرات النووية على ما هي عليه ، وعلى إزالة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وعلى تجميد القدرات الصاروخية ، مما يعني تكريس الوضع القائم لصالح إسرائيل . ولذا كانت مصر وسوريا من أقوى الدول الرافضة للتوقيع على معاهدة الأسلحة الكيميائية .

رفضت المطلب الإسرائيلي أن يكون السلام النهائي هو الشرط المسبق لإزالة أسلحة الدمار الشامل ومن ثم تكتسب هذه القضية أبعاداً هامة في المنطقة العربية الإسلامية بصفة خاصة نظراً لارتباطها بعملية التسوية السلمية الجارية بين العرب وإسرائيل . وحيث تقدم المثل البارز على تأثير تدخلات القوى الكبرى على موازين القوى العسكرية على النحو الذي لا يكون لصالح الدول الإسلامية .

ومن ناحية رابعة: جاءت التفجيرات النووية الهندية والباكستانية في مايو ٩٨(٢٤) من أهم أدلة تغلب دوافع حيازة هذه القدرات النووية على قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وعقوباته . فلم يحل دون باكستان والوصول إلى هذه القدرة كل الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها من قبل ، كما تمكنت القدرات الذاتية العملية من التغلب على قيود منع الانتشار الفنية والتجارية والعملية . ومع ذلك فتظل لهذه التجربة التي قدمتها دولة إسلامية دلالات أخرى حول وجهٍ آخر للعملة: هل تحل هذه القدرات المسلحة مشاكل التخلف الاقتصادي في باكستان أم تزيد من تفاقمها ؟

ولذا فإن التحدي الذي تواجهه عملية امتلاك عناصر القوة العسكرية الحديثة لا يتمثل في القيود الدولية فقط ولكن تواجه أيضاً المعضلة بين تحديات الداخلي ومتطلباته وبين تحديات المكانة الدولية والأمن العسكري ومتطلباته .

بعبارة موجزة فإن هذه السياسات وعواقبها لتبين أن أهم التحديات التي تواجه الدول الإسلامية على ساحة الأمن القومي هي صياغة استراتيجية لإعادة بناء هذه القدرة سواء على مستويات قومية أو جماعية.

ثالثا : سياسات التدخلات الخارجية وأدواتها في ظل أثار العولمة السياسية : تحديات إعادة بناء النموذج .في ظل معضلة " العولمة / الخصوصية" ومعضلة "السيادة القومية / الشرعية الدولية "

من آثار البعد السياسي للعولمة تلك الآثار المتصلة بسيادة الدولة . وهي آثار لا تفلت منها كل أنواع الدول ولكن تختلف طبائع ودرجات الانتقاص من السيادة التقليدية

للدول من مجموعة إلى أخرى من الدول مما لاشك فيه أنه يـزداد بصفـة خاصـة(٢٥) . وتكتسب الآثار بالنسبة للدول الإسلامية سمات أخرى وخاصة فيما يتصل بمـا بقـي مـن الوظيفة العقيدية لهذه الدول. ومن ثم فإن الحديث عن آثار العولمـة علـى أزمـة الـدول الإسلامية لا يجب أن يقتصر وفقط على ما يسمى بوظائف دور الرفاهة ثم وظـائف ودور المنافسة ولكن يجب أن ينصرف إلى أبعاد أخرى ذات طبيعية حضارية -ثقافية يكمن فيـها ما بقي من خصوصيات النمو في الدول الإسلامية . وهنا لابد وأن نميز بين مستويين مـن الآثار السياسية : أحدهما يبرز آثار سياسية مباشرة والآخر يبرز آثار غير مباشرة سياسية.

١- **الآثار السياسية المباشرة :**

ومن أهم المجالات التي تتبلور على صعيدها آثـار مباشـرة للعولمـة أي آثـار اكتساح الخارجي للداخلي في ظل منظومة قيم الطرف الذي يقود العولمة ويديرهـا (كمـا رأينا) مجال التحول الديمقوقراطي وحقوق الإنسان .

وبدون الدخول في تفاصيل الجدالات المتنوعة الأبعاد بين المنظـورات المختلفـة (الليبرالية -القومية- اليسارية - الإسلامية) حول إشكالية الخصوصية / العالميـة التـي تحيط بقضية حقوق الإنسان والتحول الديموقراطي (٢٦) باعتبارها من أولويـات الأجنـدة الدولية ، أو حول إشكالية شرعية التدخلات الخارجية باسم حقوق الإنسان(٢٧) فيكفي هنـا التركيز على الملاحظتين التاليتين :

من ناحية : إن الدول الإسلامية كانت ساحة أساسية وهامة لإختبار هذه الجدالات وما اقترن بها من مواقف سياسية تتصل بأحداث وبتطورات بعض الحالات ذات الـدلالات الواضحة حول "التدخلات الخارجية " بأدوات وقنوات مختلفة علـى هـذا الصعيـد (كمـا سنرى) .

من ناحية أخرى : إن التساؤل حول مرمى هذه التدخلات وأهدافها الحقيقية (وهـو نشر منظومة القيم السياسية والاقتصادية باعتبارها أساس لتحقيق وحماية المصالح الشـاملة في العالم) هذا التساؤل إنما يطرح أمرين من وجهة نظرنا : من ناحية عدم إنكار أن الـدول

الإسلامية تعيش بالفعل أزمة مشاركة ، أزمة شرعية ، أزمة حقوق إنسان . ومـــن ناحيــة أخرى أن الحاجة للتغيير أو الإصلاح في المجال السياسي إنما يجب أن تستند إلى أصــــول وثوابت إسلامية وليس أن تقوم على نظم ومنظومات مفروضة من الخـــارج . فحتـــى الآن ومنذ ٢٠٠ عام – لم يؤد النقل عن الغرب إلا إلى الصدع في المجتمعات والدول

وتزداد خطورة هذه التدخلات – في ظل خطاب العولمـــة وسياســـاتها . وتتعـــدد النماذج على ذلك : وعلى رأسها يظهر سلوك القوى الكبرى تجاه التطورات الداخلية فــــي بعض الدول الإسلامية الكبرى التي لعبت ومازالت تلعب فيها قوى الحركـــات الإســـلامية أدوار شتى وإن اختلفت نتائجها ما بين التعايش مع النظام (الأردن) وما بين الوصول إلـــى السلطة بانقلاب عسكري (السودان) وما بين المشاركة المقيدة في إطار شبه تعددي (مصـــر) وما بين التصفية والإحتواء (الجزائر ، وتونس) (٢٨).

ولقد تعددت أنماط أدوات التدخل الخارجي في سياسات الدول الإسلامية الكـــبرى سواء حول هذا المجال المتصل بالقوى الإسلامية المعارضة أو غيره من المجـــالات مثـــل "الأقليات غير المسلمة أو الأقليات القومية (كما في حالات مصـــــر والعـــراق والســـودان، وتركيا ، وإندونيسيا) ، أو سواء حول المجال الذي يسمى "المجتمع المدني وحقوق الإنســـان" وتتراوح أدوات هذا التدخل الخارجي ما بين الأدوات الاقتصادية والعســـكرية والسياســـية. وإذا كانت بعض الحالات قد شهدت توظيف أدوات العقاب الاقتصادي بدرجاتها المختلفــــة (إيران ، السودان) فإن حالات أخرى شهدت توظيف أدوات الترغيب الاقتصادية متمثلة في شكل معونات واستثمارات (الجزائر ، مصر، الأردن) ومن ناحيـــة أخـــرى تتنـــوع أدوات الضغط السياسية المباشرة وغير المباشرة (قانون الاضطهاد الديني الأمريكي ، عدم قبـــول تركيا في الاتحاد الأوربي ، لجان التقصي الدولية (الجزائر)، السماح باللجوء أو الإقامة في العواصم الغربية لقادة قوى معارضة لبعض الدول الإسلامية ، المساندة الماليـــة لتوجـــهات محددة يقوم عليها منظمات غير حكومية في نطاق أنشطة المجتمع المدني..)

أما التدخلات بالأداة العسكرية فهي تتغلف بأردية حقوق الإنســان والاعتبــارات الإنسانية والأخلاقية ولقد ظهر بوضوح في العراق وبصورة مباشرة متمثلة في الضربــات العسكرية وفي الوجود العسكري (٢٩)، كما تظهر بصورة غــير مباشــرة متمثلــة فــي الضغوط من أجل تقييد أو منع تسليح بعض الدول الإسلامية بأنظمة أسلحة الدمار الشــامل (كما سبق ورأينا) ويعد الناتو من أكثر أدوات التدخل العســكري "المباشــر" التــي تثــير اهتماماً راهنا الآن . فإذا كانت أحداث الحرب حول كوســوفا قــد كشــفت الغطــاء عــن التدخلات المحتملة في إطار "شرعية الناتو" فإن احتمالات هذه التدخلات قد ثارت من قبـل. وذلك حين أخذ قادة الناتو – بعد نهاية الحرب الباردة يدخلون دائرة المتحدثين عــن خطــر "الأصولية الإسلامية " ففي فبراير ١٩٩٥ أعلن مسئولون في الأطلنطي عن اتفــاق الــدول الأعضاء على الدخول في اتصالات مع مصر وإسرائيل وتونس والمغرب وموريتانيا حـول ما يعتبره الحلف تهديد الأصولية الإسلامية وسبل مواجهة هذا التهديد . هذا ولقد ربط فيلــي كلايس أمين عام حلف الأطلنطي في ذلك الوقت بين خطر تنــامي الحركــات الإســلامية المتطرفة وبين خطر الإرهاب وانتشار الأسلحة النووية . ولذا ففي نفس الوقت الذي بدأ فيه الحديث عن توسيع الأطلنطي نحو الجنوب فلقد دعى كلايس إلــى حــوار حــول الأمــن والاستقرار في المنطقة . ولذا بدأ حواراً أمنياً متوسطياً أطلنطياً تداخل مع البعد الأمني فــي الشراكة المتوسطية الأوربية وذلك للبحث وفق خطاب الأطلنطي في كيفية مساعدة الــدول المتوسطية في مواجهة "تحديات الأصولية " ولقد عكس هذا الحوار لدى الأطلنطــي القلــق مما يسمى "قوس عدم الاستقرار – الذي يمتد على طول الجناح الجنوبي لحلــف الأطلســي من الجمهوريات السوفيتية السابقة في منطقة القوقاز مــروراً بالشــرق الأوســط وحتــى الجزائر(٣٠) .

وكانت هذه التصريحات الأطلنطية هي الأولى من نوعها الصادرة عن الأوســاط الرسمية الأطلنطية معبرة بذلك عن وجه من أوجه فكر "صراع الحضارات" وفي مواجهــة هذه التصريحات الأطلنطية عن مهام جديدة للناتو ثارت ردود فعــل عديــدة مــن جــانب

الأوساط الرسمية والغير رسمية في عديد من الدول الإسلامية وخاصة أوساط الحركات الإسلامية مثل حزب الله .

كما بدأت التحليلات العربية – الإسلامية حول مستقبل دور الناتو تجاه الجنوب تحذر من العواقب التدخلية للمهام الجديدة(٣١) هذا ويجدر هنا أن نسجل ما صرح به سكرتير عام حلف الأطلنطي فيلي كلايس ١٩٩٥ عن رؤيته للوضع وهي الرؤية التي لابد وأن نسترجعها ونحن نعايش في أبريل ١٩٩٩ تدخلات الناتو العسكرية في البلقان ، وهي التدخلات التي أثارت كثيراً من ردود الفعل تجاه احتمالات التدخل المستقبلية في أجزاء العالم وذلك في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي . وهو المفهوم الذي كشفت عنه الغطاء رسمياً قمة واشنطن في أبريل ٩٩ بمناسبة الاحتفال بمرور ٥٠ عاماً على إنشاء الحلف وتتلخص مقولة كلايس في فبراير ٩٥ (نقلاً عن الخليج ٩٥/٢/٨) أن الأصولية الإسلامية تمثل نفس التهديد الذي كانت تمثله الشيوعية للغرب.. إن حلف الأطلنطي يمكن أن يساهم في مواجهة هذا التهديد الذي يمثله المتطرفون الإسلاميون من حيث قيام الحلف بإعادة تحديد دوره بعد الحرب الباردة . فإن حلف الأطلنطي هو أكثر من كونه مجرد تحالف عسكري فهو قد ألزم نفسه بالدفاع عن المبادئ الأساسية للحضارة التي ربطت أوربا الغربية بأمريكا الشمالية.

إن هذا العرض المسحي الشكلي لهذه الأنماط من السياسيات التدخلية الخارجية ذات الآثار السياسية المباشرة يثير أمامنا نوعين أساسيين من التحديات :

أولهما : أن أوضاع الداخل في الدول الإسلامية في حاجة لتغييرات وإصلاحات عديدة لعلاج أزمات المشاركة ، والشرعية والتي تغلفها أزمات الهوية والانتماء . ولكن هذه الحاجة لا تبرر نوعين من المقولات أولها رفض التدخلات الخارجية سعياً لإخفاء انتهاكات داخلية قائمة بالفعل وثانيها : مساندة تدخلات خارجية لفرض منظومة متكاملة ذات مضامين محددة .

بعبارة أخرى – إذا كان النظام الدولي – تحت دوافع متطلبات البعـــد السياســـي للعولمة – يتجه نحو تقنين مبررات وآليات التدخل الدولي باسم حمايـــة حقـــوق الإنســـان والديموقراطية وأيا كانت مواقفنا من حقيقة دوافع هذا التوجه وأهدافه الحقيقية حتـــى الآن – فمما لا شك فيه أن دلالات الحرب حول كوسوفا بالنسبة لماهية "الشرعية الدولية الجديـــدة" (كما كان لحرب الخليج الثانية ، من قبل ، من دلالات حول "الشرعية الدولية في ظل مــــا سمي بالنظام الدولي الجديد) سيكون لها أكبر التأثير على مجرى الأوضاع بعد أن تتوقـــف هذه الحرب ، وبعد أن يدخل النظام الدولي مرحلة إقرار الأوضاع التي تم إعـــادة ترتيبـــها خلال هذه الحرب وعلى ضوء ما ستسفر عنه من نتائج .

إن جميع هذه التطورات المحيطة بعالم المسلمين ، والتي بدأت شرارتها من هـــذا العالم (الخليج ٩٠ كوسوفا ٩٩) لتحمل الكثير والكثير من التحديـــات المســـتقبلية التـــي لا تفرض إعادة تصحيح لأوضاعنا الداخلية والإقليمية فقط ولكن التي تفرض صياغـــة رؤيـــة تتفهم حقيقة هذه التحديات بالنسبة لمعضلة العلاقة بين "السيادة القوميـــة" وبيـــن" الشـــرعية الدولية" في ثوب جديد ، وهي العلاقة التي تقع – كما سبق القول في بداية هذه الجزئيـــة – في صميم دلالات العولمة السياسية بالنسبة لعالم المسلمين دولاً كانوا أم أقليات (كما هـــو حال كوسوفا) .

٢- الآثار السياسية غير المباشرة : الأدوات الاقتصادية والثقافية الدينية

وحيث أن أبعاد العولمة المختلفة لا تنفصل تماماً من حيث محركاتها ومن حيـــث عملياتها وآلياتها ، لذا فإن الحديث عن الآثار السياسية (غـــير المباشـــرة) علـــى الـــدول الإسلامية إنما يجد مصادره في أبعاد مختلفة تتصل بأدوات متنوعـــة اقتصاديـــة وثقافيـــة ودينية، حقيقة لا يتصدى بحث "التحديات الخارجية للعالم الإسلامي إلى الدائرة الاقتصاديـــة مباشرة ولكن لا يستطيع أن يغفل آثارها . فإذا كانت تحديات إعـــادة بنـــاء أركـــان القـــوة الاقتصادية المستقلة للدول الإسلامية وبناء صيغ للتكتل الاقتصادي الإســـلامي مـــن أهـــم تحديات "العولمة الاقتصادية " على الصعيد الاقتصادي فإن لهذه العملية وجه آخر ذو أبعـــاد

سياسية ومن النماذج التي تبين لنا هذه الرابطة بين آثار عمليات العولمة الاقتصادية علـــى أوضاع الدول الإسلامية السياسية نسوق النماذج التالية :

أ- دور مؤسسات التمويل العالمية : وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تشابكاتها مع مراكز الرأسمالية العالمية . فإن سياســات هـذه المؤسســات لا تقتصــر تأثيراتها على الأبعاد الاقتصادية المالية بمعناها الفني ولكن تمتد إلى السياسات الكلية للـدول المعنية . فإن ضمان تدفق تيارات المعونات والقروض والاستثمارات يتطلب من هذه الدول إتباع سياسات إصلاح هيكلي داخلي وخارجي ذات أبعاد سياســية واضحــة وذلــك وفقــاً لتصميمات وتوجهات هذا المؤسسات المالية(٣٢) .

ولعل تحليل الارتباط بين الأزمة المالية الاقتصادية وبين الأزمة السياسية في كـل من إندونيسيا وماليزيا يقدم لنا دلالات هامة واضحة على ذلـــك التحـدي الـذي تفرضــه سياسات العولمة المالية ليس على الأوضاع الاقتصادية فقط ولكن أيضاً علـــى الأوضــاع السياسية(٣٣).

ب- آثار ثقافة الاستهلاك : من أهم أدوات تحقيق أهداف الرأسمالية العالمية ما يســمى ثقافة الاستهلاك وهو جزء ركن من أركان ودلائل التداخل بين أبعاد العولمـــة المختلفــة . وفي إطار هذه الثقافة يتجاوز الاستهلاك المعنى المبسط – المادي – له بحيث يصبح هـــو ذاته الشكل الرئيسي للتعبير عن الذات والمصدر الأساسي للهوية. وهو ما يعني تحول كـل ما هو مادي وغير مادي إلى سلع تخضع للعرض والطلب. كذلك لا يصبح الاســتهلاك إلا مصدر للتباين الاجتماعي بل وأصل الانتماء السياسي، ومن ثم يحدث تقويض للتصنيفـــات والتباينات الثقافية مع ما لذلك كله من آثار تتجه إلى إدماج هويـــة الفــرد بـــهذه الثقافــة. فالرأسمالية تحول الأفراد إلى مستهلكين من خلال إحداث تغيـــير فـــي هيـــاكل تطلعاتـــهم واحتياجاتهم وذلك في الاتجاه الذي يخدم عملية التراكم الرأسمالي . ومما لاشـــك فيـــه أن انتقال هذا النمط من الثقافة إلى مجتمعات أخرى يترتب عليه ردود فعل متباينـــة لابـــد وأن تؤثر على اتجاهات هذه المجتمعات وسياسات نظمها(٣٤).

بعبارة أخيرة فإن أنماط التدخلات الخارجية – من خلال أدوات متباينة للسياسات الغربية : دبلوماسية ، سياسية ، اقتصادية ، عسكرية إنما تسعى لتحقيق أهداف متكاملة لا تتصل بالنظم الرسمية القائمة ولكن تمتد إلى جذور المجتمعات.

ومن الأدوات الأخرى التي يتم توظيفها والتي يكون لها آثار سياسية – غير مباشرة– الدين . ويتضح تحديات هذا التوظيف للدين عبر عدة مستويات منها : الأقليات غير المسلمة ، مشروعات تنصير العالم ، الدعوة إلى حوار الأديان ، العامل الديني وتشكيل سياسات الولايات المتحدة تجاه بعض القضايا(المقاومة الأفغانية ضد الاحتلال السوفيتي ، البلقان) جولة البابا في إفريقيا .

وإذا كانت أداه الأقليات غير المسلمة من أهم أدوات التنافس الدولي حول الميراث العثماني في البلقان والشام في القرن ١٩ فإن صورتها الجديدة في النصف الثاني من القرون العشرين قد انطلقت من التخطيط الإسرائيلي الذي أعلن عنه ١٩٨١ إريل شارون حول تفكيك المنطقة عرقيا ودينيا وطائفيا (٣٥) وتوالت تعبيرات السياسات الغربية عن هذه الصورة (تجاه جنوب السودان ، قانون الاضطهاد الديني الأمريكي) وبقدر ما كان التبشير الدعامة الثانية التي ارتبطت بدعامة التجارة في عملية الكشوف الجغرافية بقدر ما أن التطور على صعيد هذه الأداة عبر القرون – والذي لم ينقطع – قد قاد إلى انتشار اتجاهات سياسات التنصير وتنوع أدواتها انطلاقاً من مخطط محكم ومدعوم أضحى يهدد – ليس الأقليات المسلمة ولكن امتد إلى عقر دار كبريات الدول الإسلامية (عملية الاستئصال في إندونيسيا)(٣٦) . ولهذا حظيت استراتيجية تنصير العالم اهتمام الباحثين من خلال مناقشة خطاب البابا يوحنا بولس الثاني الذي أصدره في ١٩٨٢ يطالب فيه بضرورة "إعادة تنصير العالم" وذلك تصريحاً بالمخطط المضغم الذي تبلور في منتصف الستينات عن المجمع المسكوني الفاتيكاني الثاني (١٩٦٥) . حيث اتخذ في هذا المجمع عدة قرارات لا سابقة لها في التاريخ : تبرئة اليهود من دم المسيح(٣٧) .

رابعاً : إدارة مشاكل وأزمات الأمة من الخارج، سياسات تفكيك العلاقـات الإسـلامية - الإسلامية وبعيداً عن أطر الحركة الإسلامية الجماعية:

تحديات توزيع الأدوار، والترتيبات البديلة، ومقاومة العقوبات، وتنمية العلاقـات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة ، وسبل تنمية أواصر النصرة للأقليات المسلمة:

تشابكت دائما أنماط العلاقات فيما بين الدول الإسلامية مع نظائرها بيـن الـدول الإسلامية والدول غير الإسلامية ، ولقد تنامى تأثير الأخيرة على حساب الأولى . وقدم لنـا التاريخ على مساره خلال القرنين الأخيرين قرنا الضعف - الكثير من النماذج التي اختلفت مدلولاتها ونتائجها بالمقارنة بنظائرها في قرون سابقة أي في مرحلة القوة والوحدة .

وإذا كانت التجزئة القطرية هي الميراث الأول من الاستعمار بعد تصفيتـه فـي صورته التقليدية فلقد تنامت وتعمقت ملامح ومشاهد تكرس التجزئة وعواقبها متمثلـة فـي مستويات عدة .

ولقد تجسدت هذه الملامح بشدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين وتراكمت مدلولاتها على نحو يوضح مدى تكدس التـأثيرات الخارجيـة السـلبية علـى العلاقـات الإسلامية- الإسلامية في وقت وصلت فيها قواعد هذه الأخيرة إلى درجة من التهافت الـذي مكن لهذه التأثيرات الخارجية من ممارسة تأثيراتها(٣٨) السلبية . ولقد تجسدت أهم أشـكال تحديات العمل الجماعي الإسلامي في تلك التحديات التي تواجهها منظمة المؤتمر الإسـلامي وتؤثر على فعاليتها(٣٩).

وفيما يلي نماذج على بعض أهم هذه المشاهد:

١- نزاعات أهلية أو حروب إقليمية أو تنافسات دولية حول مناطق تتولـى إدارتـها أطراف ثالثة غير إسلامية وحيث يتم الهروع للخارج لحل الأزمات وإيقاف الحروب ممـا يفسح الفرصة للتدخلات الخارجية لتحقيق مصالحها ، في نفس الوقت الـذي يغيـب فيـها الدور الإسلامي ويكفي هنا التذكرة بمحدودية فعالية الدور الإسـلامي بالمقارنـة بـالقوى الأخرى تجاه الحرب العراقية الإيرانية ، حرب الخليـج الثانيـة ، تجـاه الصـراع فـي

أفغانستان، تجاه الصومال ، تجاه البوسنة وكوسوفا ــ تجاه الشيشان ، ولعل ما آلت إليه إدارة توازنات القوى حول الصراع الدولي على آسيا الوسطى والقوقاز من أبرز وأحدث الأمثلة على تراجع الأدوار العربية والإسلامية (الإيرانية والتركية) لصالح أدوار القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة والتي تلعب إسرائيل حليفها الاستراتيجي دوراً أساسياً في توازنات هذه المناطق(٤٠).

٢- تنازع الأدوار بين دول الأركان الكبرى : مصر ، إيران ، تركيا ، السعودية ، باكستان ، ماليزيا.. في بعض المجالات بل تدهور العلاقات بين بعضها حول بعض القضايا . ويكفي هنا التذكرة بالتنافس التركي – الإيراني – الباكستاني حول وسط آسيا ، النزاعات التركية – العربية ، التحالف التركي الإسرائيلي ، التوترات الإيرانية – المصرية: فهل يمارس الدور الخارجي تأثيره على هذه المحاور إلى جانب تأثيرات الاختلاف بين نماذج هذه الدول الأركان : النموذج الشعبي الثوري في إيران ، النموذج العلماني في تركيا ، النموذج التعددي في مصر ، النموذج الملكي في السعودية..

ويجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت قيادة العالم الإسلامي قد تنازعتها في بعض المراحل – دول كبرى إسلامية : الدولة العباسية، الدولة الأموية في الأندلس ، الدولة الثمانية ، الدولة المملوكية ، الدولة العثمانية ، الدولة الصفوية ، فإن الدول الكبرى الإسلامية الراهنة لا تتنازع قيادة العالم الإسلامي لأن هذا المستوى من الحركة – أي الدائرة الإسلامية – لا يحوز لدى جميعها نفس الأولوية والاهتمام ، بل ربما سقط تماماً لدى البعض . ولذا تصبح صراعات المصالح القومية محركاً أساسيا : ولعلنا لا نستطيع أن نفهم مؤخراً شبكة التفاعلات الإسرائيلية التركية ، التركية – السورية ، الإسرائيلية الآسيوية، الهند – الصين ، المصرية – الإيرانية، إلا على ضوء حقيقتين أساسيتين : الدور التركي والدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الغربية لتطويق سوريا وإيران وذلك من خلال التحالف التركي مع إسرائيل ، الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الغربية لإحكام الحصار

حول سوريا وإيران من ناحية(٤١) الدور المصري المرن والمتحرك بين شد وجذب في العلاقات مع كل من إيران وتركيا وإسرائيل من ناحية أخرى (٤٢) .

إن تداخلات هذه الشبكة من التفاعلات ومدلولاتها بالنسبة لمصالح الأمة في مجموعها تعد من أقوى المشاهد على ما أضحى للتحالفات مع الآخر من تأثيرات سلبية على التحالفات الإسلامية وعلى مراكز القوى الإسلامية

من هنا يمكن أن نفهم أيضاً الدلالات السلبية لمصطلح دول الجوار الذي تطلقه دوائر عربية رسمية وغير رسمية على إيران وتركيا وعلى إسرائيل وأثيوبيا على حد سواء فإن هذا المصطلح يدخل في الدائرة الإسلامية أطرافاً أخرى غير إسلامية بحكم الجوار الإقليمي ويضعها على قدم المساواة مع دول وشعوب إسلامية ارتبطت مع الدائرة العربية بعلاقات تعاون أو صدام في إطار تاريخ توازنات القوى الإسلامية وتفاعلاتها ولذا - وتزكية للأبعاد الحضارية الإسلامية المشتركة بين أركان الشعوب الإسلامية الكبرى الثلاثة العربية ، التركية ، الفارسية ، فلابد وأن يتراجع مصطلح دول الجوار أمام مصطلح الشعوب- أركان الأمة.

٣- قبول العقوبات والحصار الذي تفرضه القوى الكبرى على بعض الدول الإسلامية باسم الشرعية الدولية : والعقوبات الممتدة على العراق منذ ثمان سنوات من أصرخ الأمثلة. حقيقة كان لهذه العقوبات مغزى في بداية أزمة الخليج الثانية ، ولكن بعد انتهاء الحرب وبعد تدمير قدرات العراق ومع تكرار الأزمات حول رفع هذه العقوبات لابد وأن يثور التساؤل متى يمكن أن تسقط الدول الإسلامية هذه العقوبات وهل لابد وأن تنتظر قراراً من الشرعية الدولية في حين أن الولايات المتحدة وبريطانيا انتهكتا هذه الشرعية حين وجهتا ومازالتا توجهان ضرباتهما العسكرية المتقطعة للعراق بدون قرار من الشرعية الدولية ؟

إن العقوبات أيضاً المفروضة على جنوب السودان وإيران وإن اختلفتا عن عقوبات العراق ، إلا أنهما يثيران أيضاً التساؤل حول دوافعهما وحول أسانيد ومبررات

سكوت الدول الإسلامية عن انتقادهم أو تخطيهم أو السعي لرفعهم أم أن الأمر يحتاج لمــــا احتاج إليه حتى الآن تجميد العقوبات على ليبيا وهو الأمر الذي لعبت فيه مصر والسـعودية دورهما الواضح حتى تم التوصل إلى شبه الحل لأزمة لوكيربي(٤٣).

٤- طرح ترتيبات إقليمية وعبر إقليمية كبديل لأطر جماعية قائمة . وعلى رأس هـذه الترتيبات البديلة التي تم طرحها خلال التسعينيات المتوسـطية والشـرق أوسـطية وهـي صياغات نهاية القرن العشرين لصياغات سابقة ظهرت في ظل سياقات إقليميـة وعالميـة مختلفة . ولم تحظ مشروعات إقليمية وعبر إقليمية في العالم الإسلامي يمثل ما حظـى بـه هذين المشروعين من اهتمام لأنهما ولدا بقوة دفع أوربية وأمريكية وكمكونات من الخطـط الاستراتيجية الكلية تجاه المنطقة العربية (٤٤). وفي المقابل لم تلق ترتيبات مكملة إسـلامية تزامنت في مولدها مع هذين المشروعين نفس الاهتمام وعلى رأس هذه الترتيبات المكملـة. مجموعة الدول الثماني الإسلامية(٤٥) .

ومما لاشك فيه أن القراءة في دوافع مبادرة الشراكة الأوربية المتوسطة وأهدافـها وفي أبعادها الثلاثة وفي خطوات تنفيذها حتى الآن وفي الانتقادات التـي تعرضـت لـها وخاصة من المنظورات العروبية والإسلامية، لتبين لنا كيف أنها تمثل قـوة جـذب نحـو المركز وقوة طرد مركزية عن الدائرة العربية والإسلامية . ويزداد الوضع خطـورة مـع الشرق أوسطية التي اقترن تدشينها بالسلام العربي الإسرائيلي والتـي تتبنـي بمبرراتـها وأسانيدها على اعتبارات المصالح المادية أساساً مع تخطي كل اعتبارات العقيدة والهويـة والحضارة والتاريخ بل ووقائع الوضع الراهن الذي ينوء بالاحتلال الإسرائيلي وسياسـات التوسع والسيطرة الإسرائيلية بعبارة أخرى فإن هذين النمطيـن مـن الترتيبـات البديلـة يتمحوران حول التقاطع بين دائرة التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي منذ مؤتمـر مدريد وبين دائرة استراتيجيات الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي تجـاه إعـادة ترتيـب المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة . فإذا كانت عملية التسوية السلمية قد بدأت تحـت

تأثير معطيات إقليمية (نتائج حرب الخليج الثانية) ومعطيات عالمية (مــا بعـد الحـرب الباردة) فإن الترتيبات البديلة تدعم هذه العملية.

خلاصة القول فإن المشاهد السابقة لتبين أن من أهم التحديات التي تواجهها الـدول الإسلامية على هذا الصعيد تتلخص كالآتي: تحدي توزيع الأدوار بين الدول الأركان فـــي نطاق استراتيجية إسلامية لتعبئة جهود التنمية وإدارة الأزمات تحـــدي مقاومـــة العقوبـــات وتدعيم التضامن الجماعي في مواجهة التدخلات الخارجية من خلال أداة العقوبـــات التـــي تنال من الشعوب أكثر مما تنال من النظم ، تحدي مراجعة متطلبات الترتيبات البديلة التـــي تكون على حساب متطلبات الأطر الجماعية الإسلامية العامة أو الإقليمية ، والتـــي تـــهدف أساساً إلى توفير الأطر المناسبة لإدماج إسرائيل، وأخيراً تحدي تنمية العلاقات عبر القومية لإعادة بناء الوحدة من القاعدة إذا كان يتعذر إعادة بنائها من القمة السياســـية فـــإذا كـــانت طبيعة النظام الدولي الآن – في ظل خصائص ما بعد الحرب الباردة وعمليـــات العولمـــة (كما رأينا) تسمح للحديث عن المجتمع المدني الدولي ، حيث تنامت وتزايـــدت منظمـــات المجتمعات المدنية في الدول المختلفة ، وحيث تنامت شبكات التفاعلات بين هذه المنظمـــات عبر الحدود القومية(٤٦) .

فإن مراكز القوة العالمية الاقتصادية والاجتماعية الثقافية تدير مصالحها من خلال شبكات التفاعلات المدنية هذه التي لا تنفك في معظمـــها عـــن توجـــهات هـــذه المراكـــز وتأثيراتها من خلال أدوات عدة على رأسها التمويل المشروط أي المرتبط ببرامج عمل فـــي مجالات تحتل الأولوية في أجندة هذه المراكز .وعلى رأسها مجـــالات حقـــوق الإنســـان ، المرأة والطفل ، الثقافة ، رجال الأعمال.

ومما لا شك فيه أنه إذا كان للعولمة آثار إيجابية يمكن الحديث عنها من منظـــور المصالح الإسلامية فإن ذلك يتصل بالآثار الممكنة على صعيد دعم العلاقات عبر القوميـــة بين الشعوب الإسلامية ، وعلى النحو الذي ينمي المصالح والاهتمامات المشـــتركة ويوفـــر قنوات العمل الجماعية التي تتجه إلى خدمة المجتمعات . ويظل التحدي الأساسي هو أن تتم

ما المعيار في مواقف القوى الكبرى : الديانة أم القومية أم العرق أم التاريخ أم السياسة ؟

٥- طبيعة العلاقة بين الإطار الثقافي الحضاري الإسلامي وبين الإطار السياسي الإسلامي هل ما يسمى "الإسلام السياسي" الآسيوي يمثل إشكالية أمنية لبعض الدول في النظم الفرعية المختلفة ؟ بعبارة أخرى ما هو وزن حركات المعارضة الإسلامية ؟

٦- مشاكل بناء الأمة حيث أن المجتمعات الآسيوية في معظمها متعددة القوميات (ولو مسلمة) والمذاهب وكذلك الأديان (قد يكون المسلمين أغلبية أو أقلية، وأثار ذلك السياسية والاقتصادية على الأوضاع الداخلية والتفاعلات الإقليمية .

٧- هل الأطر الثقافية الإسلامية الآسيوية تتناقض مع الديموقراطية ومع حقوق الإنسان هل الديمقراطية قيمة أجنبية في القارة الآسيوية ، هل حماية الحقوق الإنسانية والمبادئ والأخلاقيات الخاصة باحترام الشعوب هل هي جزء من قيم المجتمعات الإسلامية الآسيوية المعاصرة ؟

أبعاد التصور عن محور المنطقة العربية :

تحدي التفكيك:

نحن في حاجة دائما لأن نتذكر كيف يمكننا أن نقترب من دراسة المنطقة العربية في دراستنا الجزئية والكلية لهذه المنطقة أو رؤية علاقتها المتنوعة في التعامل الدولي أو الإقليمي .

إعادة صياغة إشكالية منهج النظر للمنطقة العربية يعني وبقدر أكثر وضوحا : إن المنطقة العربية بحكم (الجغرافيا والتاريخ) منطقة عقدة استراتيجية في العالم وأن التطور في المتغيرات المختلفة مهما كانت هذه التغيرات أو حجمها ، لا تقلل من ذلك وإن تغيرت زاوية النظر مع تغيير الموقع الذي ينظر إليه . وهي بهذا الاعتبار هي منطقة وفقا للتطور

التاريخي إما " تابعة " أو متبوعة " ، وأن من يريد أن تكون له رؤية عالميــة لا يمكــن أن يتجاهلها ضمن منظومة بنائه لخطته الاستراتيجية أو لا يعتبرها ضمــن منظومــة مجالــه الحيوي .

وهي بهذا الاعتبار مثلت بالنسبة لحضارة الغرب بكل إمداداته وتنوعاته وتــوارث قيادته وتبدلها منطقة " مصالح استراتيجية " مباشرة وغير مباشرة .

ضمن هذا التصور يحسن أن نقول أن هذه المنطقة " منطقة استهداف " لكل مــن يملك مشروع استراتيجي له صبغة العالمية بغض النظــر عــن محتواهــا أو وســائلها أو تشكلاتها المتنوعة والمختلفة .

إن منهج النظر وفق هذا الاعتبار يفرض علينا جملة من الافتراضات يكمن فـــي داخلها الإجابة ضمن احتمالات متعددة : -

افتراض أولي يقوم على أساس أن تقوية المنطقة (كلا وأجزاء) قــد يســهم فــي استقرار المنطقة ، والاستقرار هنا بيئة تحقق مصالح الخارج في المنطقــة نقصــد بذلــك (الحضارة السائدة أو الغالبة).

افتراض ثان يقوم على زاوية نظر مختلفة يقوم على أساس أن إضعاف المنطقــة كلا أو أجزاء ، قد يسهم في تفكيك المنطقة ، والتفكيك هنا هو البيئة التي تحقــق مصــالح الخارج في المنطقة نقصد بذلك أيضا (الحضارة السائدة أو الغالبة).

أما الافتراض الثالث فهو الذي يقع في إطار (معادلة الاستقرار والتفكيك) فـــي إطار يحدد ما يراد له الاستقرار والاستمرار ، وما يقصد به التغيير والتفكيك والتبديل وفــي إطار هذه الافتراضات فإن الاحتمالات تقع كالتالي :

- استقرار المنطقة يحقق المصالح (الداخل والخارج)
- تفكيك المنطقة يحقق المصالح (للداخل والخارج)
- تحقيق المصالح من خلال الاستقرار عـــبر التفكيــك وإعــادة رســم الخريطة

تركيا – وغيرها من القوى الإسلامية ذات الوزن في نظم إقليمية أخرى : مثـل إيران ، السعودية ، ومصر ، باكستان.

٣- في ظل النسيج العرقي والقومي – الديني المعقد لمنطقة البلقان والذي ظل يفوض بصماته طوال القرون الماضية على تاريخ و سياسة هذه المنطقة ووضعـها فـي أوربـا وعلاقاتها مع القوى المجاورة ، في ظل هذه الحالة ذات الامتدادات والجذور التاريخية فـإن القضايا الأساسية التي تتمحور حولها هذا التفاعلات بمسـتوياتها المختلفـة ، الإقليميـة ، والدولية إنما تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين :

أ- مشاكل الهوية المسلمة لشعوب هذه المنطقة – ووضعها – كمنتـج أو محفـز – لمشاكل العلاقات الإقليمية أو الدولية . ومن ثم فإن الأبعاد الداخليـة المجتمعيـة السياسية لهذه الكيانات يجب أن تحظى بالتحليل والدراسة مـن جـانب الجماعـة البحثية العربية حيث أنها تحظى بهذا الاهتمام بالطبع في الدوائر البحثية الغربيـة والأوربية بصفة خاصة .

ب- مشاكل إعادة بناء خريطة البلقان في ظل تفكك اتحاد الجمـهوريات اليوغسـلافية السابق .

وإذا كانت هاتين المجموعتين تصدقان بدرجة كبيرة بالنسبة للبوسـنة وكوسـوفا وبدرجة ما بالنسبة لألبانيا – حيث يثيران ما يسمى " المسألة الألبانية " في البلقـان ، فـأن قضية أخرى اساسية يثيرها وضع البانيا وهي عملية التحول السياسي والاقتصـادي بعـد خصوصية التجربة الألبانية في الحكم طوال ما يقرب من نصف القرن والتي اختلفت عـن تجربة باقي دول شرق وجنوب أوربا نظراً لإنفصالها عن الفلك السوفيتي . وعملية التحـول هذه تثير كثير من الاشكاليات وخاصة لإنعكاساتها على التعامل مع " المسـألة الألبانيـة " ومع كوسوفا.

٤- وبناء على ما سبق يمكن صياغة الاشكاليات البحثية الأساسية التـي يجـب أن تسترشد بها أبحاث هذا المحور وهي على النحو التالي: من ناحية عمليات التحول الداخلـي

أو عمليات إعادة البناء الداخل في ظل ما بعد مشاكل الحرب (وخطر التقسيم) وفي ظل مشاكل محاولة الاستقلال ؟

ومن ناحية أخرى : آليات وأدوات التدخلات الخارجية في هذه القضايا والمشاكل وآثارها على استقرار البلقان ومدلولاتها بالنسبة لمقولة " المؤامرة على الاسلام في أوربا"

ومن ناحية ثالثة : آليات وادوات القوى الاسلامية في تعاملها مع هذه الكيانات وأهداف هذا التعامل ونتائجه .

ومن ثم فإن التحديات الأساسية التي تواجه مسلمي البلقان هي تحديات استمرار الوجود في ظل بيئة طاردة تفرز ضغوط وقيد شديدة الوطأة ليس على الهوية فقط ولكن على الوجود ذاته .

ومن أهم أبعاد هذه البيئة : العداء الصربي ، والتوازنات الأوربية وموضع الصراع الصربي المسلم فيها كذلك من أهم التحديات التي تواجه مسلمي البلقان هي إمكانية تطوير العلاقات مع الدول الإسلامية والشعوب الإسلامية دون إثارة الاتهامات والمخاوف الغربية عن " الخطر الإسلامي في قلب أوربا"

أبعاد التصور عن محور آسيا:

تُعرَف آسيا بأنها القارة الموطن الأول للإسلام :

وعبر مراحل تطور التاريخ الإسلامي ، صعودا وهبوطا كان للتفاعلات بين القوى الكبرى الإسلامية في آسيا وبينهم وبين القوى الخارجية تأثيراتها الهامة ومدلولاتها الحيوية بالنسبة لتوازن القوى العالمية بصفة عامة وبالنسبة لوضع العالم الإسلامي في هذه التوازنات تأثيرا وتأثرا . ومن ثم كان التأثير المتبادل مستمرا ودائما بين التطورات على ساحة توازن القوى الإقليمية الإسلامية وبين التحولات العالمية .

فمن مكة بدأت الرسالة المحمدية ، وفي المدينة وضع الرسول نواة أول دولة إسلامية ثم أضاف الخلفاء الراشدين لأركانها ، وفي دمشق كانت الخلافة الأموية ، وفي بغداد كانت الخلافة العباسية ، ومن الأناضول قامت الدولة العثمانية ، ومن إيران قامت

الدولة الصفوية ثم القاجارية ، وفي الهند كانت الإمبراطورية المغولية الهندية ، بعد توالي عدة دول إسلامية في شمال شبة الجزيرة الهندية وإلى وسط آسيا انتقل الإسلام مع جيوش الفتوح العربية الأولى حيث أثمر حضارة زاهرة . ومن أقصى شرق آسيا زحف المغول قبل إسلامهم ثم من وسط آسيا مرة أخرى بعد إسلامهم . وفي جنوب شرق آسيا كان الانتشار الذاتي للإسلام هادئا مطردا قوي الأركان.

وحتى القرنين ١٦-١٧ الميلادي (١٠-١١هـ) كان الغطاء الحضاري والسياسي الإسلامي هو الغطاء السائد على غرب وجنوب ووسط آسيا في مقابل المحيط الروسي المتنامي في الشمال وفي مقابل والصين واليابان في أقصى الشرق . ولكن بدأت الصورة في التغير منذ القرن ١٧م مع توالي معاول الاستقطاع من جانب الإمبراطورية الروسية القيصرية النامية ، ومن جانب الإمبراطورية البريطانية (وريثة هولندا والبرتغال في المياه الدافئة الآسيوية) . وبالرغم من أن العامل المتصل بالإسلام والمسلمين – شعوبا ونظما– قد ظل حاضراً في تفاعلات تاريخ آسيا خلال القرنين الماضيين إلا أن الضباب أحاط تدريجيا بالذاكرة التاريخية الخاصة بالعديد من الشعوب المسلمة في آسيا ، حتى لقد وصفهم البعض بأنهم " المسلمون المنسيون " في القرن العشرين . ومن ثم فإن إغفال العامل المتصل بالإسلام والمسلمين – في المرحلة الراهنة التي أخذ ينقشع فيها هذا الضباب – إنما يؤدي إلى قصور في المعالجة والتحليل لقضايا " التحولات في آسيا في نهاية القرن ٢٠" – كما سنوضح لاحقا.

١- وقد تتضح الصورة بدرجة أكبر عند التمييز بين النظم الإقليمية الفرعية الإسلامية التالية في آسيا :

أ- نظام العلاقة بين إيران وتركيا وهما القوتان اللتان تعدان بمثابة المفصلين المحوريين اللذين ربطت أدوارهما التاريخية المتعاقبة بين القوميات المسلمة في آسيا وبين المسلمين العرب وبين مسلمي البلقان فهما ليستا مجرد دول جوار جغرافي للمنطقة العربية ، وهما ليستا الحواف الغربية لآسيا ولكنهما قطبان

في التفاعلات الآسيوية بصفة عامة والمتصلة بالعالم الإسلامي في مجموعة بصفة خاصة .

ب- نظام جنوب آسيا (شبة القارة الهندية (وأفغانستان) وهو إن كان يعرف أغلبية غير مسلمة إلا أن الإسلام عامل أساسي في تشكيله التاريخي الحضاري ابتداء من وصول الإسلام مع الفتح العربي إلى شمال شبة القارة ثم تأسس الدولة الغزنوية وما تلاها وحتى تأسيس الإمبراطورية المغولية الإسلامية . ولقد ظل الإسلام مؤثرا على تفاعلات التاريخ الحديث لهذا النظام سواء في ظل الاحتلال البريطاني أو بعد رحيله تاركا إرثه ورائه .

ج- نظام وسط آسيا وهو نظام ذو مكانة متميزة في التاريخ الإسلامي الحضاري والسياسي العسكري على حد سواء . فمنذ الفتح العربي الإسلامي لبلاد ما وراء النهرين والانتشار الإسلامي في هذه المناطق أثمرت حضارة زاهرة كانت ركنا أساسيا من أركان الحضارة الإسلامية (المكون الفارسي والتركي) في القرون السبعة الأولى الهجرية. ولم تبق هذه المنطقة في دائرة الضوء بعد ذلك حيث توالى عليها التفكك والضعف منذ بداية الهجمات المغولية (قبل إسلامهم) وحتى كان الاحتلال الروسي التدريجي الذي استغرق ما يقرب من القرنين وأكتمل في نهاية القرن ١٩م ، وكنت هذه المنطقة مصدر هجرات بشرية مسلمة أثرت على علاقات القوى بين المسلمين وغيرهم . ولنا أن نذكر هنا الأتراك السلاجقة ثم الأتراك العثمانيين

د- نظام جنوب شرق آسيا : والذي يضم اكبر كتلة بشرية مسلمة في أندونيسيا والتي انتقل إليها الإسلام – كما سنرى – مع التجار والدعاة ولذا فهي تقدم نمطاً متميزاً في تفاعلاته الداخلية والخارجية على حد سواء.

٢- وتبين لنا خبرة تطور التاريخ الإسلامي لهذه النظم الفرعية ، كل على حده وفي ارتباطاتها وتداخلاتها ، كيف أن التوازنات الإقليمية قد تشكلت مرارا تحت تأثير تحولات إقليمية من ناحية وتنافسات عالمية وتدخلات خارجية من ناحية أخرى ، وذلك في ظل التحولات التي مر بها النظام الدولي .ومن هنا ضرورة أن يتم التمهيد لهذا المحور من محاور المؤتمر (مثل غيره من المحاور) بدراسة أفقية تقدم مدلولات هذه الخبرة التاريخية بالنسبة للأنماط والتعميمات التي يمكن استخلاصها من التحليل السياسي للتاريخ الإسلامي والتي يمكن الاستناد عليها والانطلاق منها لدراسة الدرجة التي وصلت إليها التأثيرات الخارجية والتنافسات العالمية في ظل التحولات العالمية الراهنة .

٣- وإذا كان العالم قد شهد خلال العقدين الأخيرين من القرن ٢٠ تحولات هامة انعكست على أرجاء العالم المختلفة ومنها آسيا فإنه كان لآسيا انعكاساتها أيضا على هذه التحولات .ففي ظل تنامي مؤشرات " الصعود الآسيوي " منذ السبعينيات جرت التوقعات أن يكون القرن ٢١ قرنا آسيويا بعد أن كان القرن ٢٠ قرنا أمريكيا وكان القرن ١٩ قرنا بريطانيا. ومن بين تيار الأدبيات والدراسات التي اهتمت بمستقبل النظام الدولي الجديد (هيكلا وقضايا وتفاعلات وعمليات) جرت الأقلام كثيرا حول إمكانيات هذا القرن الآسيوي وقيوده .

ونحن نهتم بعمليات إعادة التشكيل التي تشهدها آسيا من زاوية ما يتصل بأوضاع مسلميها شعوبا ونظما . وتقع هذه الأوضاع في صميم القضايا والتفاعلات والعمليات التي تثور بدرجة أو بأخرى من الكثافة على ساحة النظم الفرعية المختلفة في آسيا .

وهذه القضايا هي التحول الديمقراطي والتي تثير قضية الحركات الإسلامية والإصلاحات السياسية في بعض الدول الإسلامية في آسيا .

- قضايا الأمن وخاصة قضية التسلح النووي . وهي تثير مسألة القنبلة النووية الإسلامية والقيود التي يفرضها النظام الدولي على تسلح الدول الإسلامية بأسلحة الدمار الشامل . ونموذجا إيران وباكستان يقعان في هذا النطاق .

- أما الأنماط الجديدة من الصراعات الإقليمية وسبل إدارتها فهي تطرح الصراعات في وسط آسيا والقوقاز وانعكاساتها الإقليمية والعالمية . وهي تتفاوت ما بين صراعات حدود ، صراعات انفصال أو استقلال قومي ، صراعات الحروب الأهلية ذات الإمتدادات الإقليمية .

- قضية العلاقة بين التنمية والديموقراطية والتي تثور بكل أبعادها في جنوب شرق آسيا قبل أزمتها الراهنة وبعدها .

- قضية المنظومة الغربية القيمية والسياسية التي يسعى الغرب لعولمتها وتطرح كل أبعاد قضية الهوية وتجلياتها المتنوعة في مختلف النظم الفرعية المشار إليها وخاصة في ظل ما يثور عن " القيم الآسيوية " والثقافة الآسيوية " كأحد دعائم عملية الصعود الآسيوي وعلاقتها – اقتراباً وابتعاداً – بنظائرها الغربية على الصعيد السياسي والاقتصادي على حد سواء.

- قضية الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي في ظل العولمة : الاستثمارات ، التجارة ، التكتلات الإقليمية وهي تطرح السؤال التالي : هل نماذج التنمية في ماليزيا واندونيسيا – بالمقارنة بغيرها من نماذج التنمية في جنوب شرق آسيا – يظهر فيها أبعاد إسلامية ؟ أين وضع المبادلات بين الدول الإسلامية ؟

٤- إن النظر إلى مختلف النظم الفرعية الإسلامية من خلال تفاصيل هذه القضايا وتراكمات كل منها وتراكماتها الكلية تصل بنا إلى المقولة المركبة التالية وهي مقولة ذات شقين .

الشق الأول هو : أن عملية إعادة التشكيل التي تمر بها آسيا في مجملها – والتي تتصادم خلالها التوازنات الإقليمية مع التنافسات العالمية – هذه العملية يمكن وصفها بأنها عملية تفجير للطاقات والقدرات الإسلامية القائمة ومن ثم استهلاكها فيما لا يحقق مصالح الأمة ، وعلى نحو تتوارى إلى جانبه محاولات دعم التعاون وتنسيق التضامن . ويرجع هذا إلى تعاظم تأثيرات التدخلات الخارجية والتنافسات العالمية من ناحية وجمود وتراجع

التطورات الداخلية والإقليمية بعيدا عن استراتيجية إسلامية واضحة . وتكثر الدلائل على هذا : تأصيل الروابط التركية الإسرائيلية وتدعيمها في نفس الوقت الذي تتدعم فيه الروابط الإسرائيلية الهندية ؛ حصار إيران والضغوط الدافعة للتورط شرقا بعد عقدين من التورط غربا ؛ إلى تفجير نموذج التنمية الماليزي والإندونيسي من خلال توظيف الأزمات الداخلية المالية والسياسية للسيطرة على الاقتصاديات لتقويض النموذج من الداخل ، وهو النموذج الذي ارتكن إلى بعض أبعاد إسلامية ؛ إلى تفجير سباق نووي جديد في المنطقة تمثل باكستان إحدى حلقاته ، إلى توظيف صراعات وسط آسيا والقوقاز لإعادة تشكيل توازن القوى الإقليمية الإسلامية في قلب القارة بما يخدم المصالح الإستراتيجية للقوى العالمية المتنامية .

ومن ناحية أخرى فإن الشق الثاني من المقولة يقوم على أن عملية التفجير هذه تتم بواسطة أدوات وآليات مختلفة توظفها القوى العالمية المتنافسة وتكتسب طابعا خاصا في ظل ضغوط العولمة وبناء عليه نتساءل إلى أي حد يصح الاعتقاد – كما يقول البعض- أن التأثيرات الخارجية لا تلعب دورها بقدر ما تلعب العوامل الداخلية سواء بالنسبة لأزمة جنوب شرق آسيا أو التوازنات حول آسيا الوسطى . فإنه يتبين من جوانب عملية التفجير المراد تحليلها أن الحديث عن أن العوامل الاقتصادية – التكنولوجية المصلحية (كدوافع أو أهداف أو أدوات في إدارة العلاقات) هي التي تحوز الأولوية في إدارة التفاعلات في آسيا وحولها الآن ليس حديثا ذو مصداقية : لأن البعد الأيديولوجي وإن لم يكن مطروحا علنا بقوة إلا أنه يمثل الغاية والهدف . فالتفجير يرمي إلى تقويض ما بقى من أبعاد إسلامية كأساس للتطور الداخلي الراهن أو للعلاقات الإقليمية لبناء كتلة إسلامية . فعلى سبيل المثال فإن الحديث عن التنافس الدولي حول آسيا الوسطى والقوقاز في ثنائيات :

روسي – أمريكي ، إيراني – تركي ، هندي – باكستاني ، عربي – إسرائيلي ، إنما لا يقوم إلا على معايير جيواستراتيجية ولا يقدم صورة حقيقية من زاوية رؤية إسلامية ولكن من الأوفق أن أتساءل ما هي أشكال التنافس ، والتعاون بين إيران – تركيا –

باكستان – العرب تجاه هذا المحيط الذي يعيد استكشاف هويته الإسلامية ؟ ما هي الفرص ما هي القيود ؟ التعاون أو التنافس ؟ وبالمثل ما هي أشكال التنافس والتعاون بين روسيا ، الولايات المتحدة ، الصين ، الهند ، اسرائيل حول هذه المنطقة ؟ وكيف تؤثر على سياسات القوى الإقليمية المسلمة تجاهها ؟

وبالمثل يجب أن ننظر للنظم الفرعية الأخرى – بحيث نقدم اقترابا مغايرا عن الاقترابات السائدة حيث يكون مبعث المغايرة هو اختلاف المنظور .

أن اقترابنا من خلال مقولة التفجير وآلياتها وغاياتها وتداعياتها هو الذي سيعكس خصوصية الرؤية الإسلامية في اقترابها من هذا الموضوع الهام : القرن ٢١ قرنا آسيويا .

ولهذا يهمنا هنا أن نتوقف عند بعض المؤشرات عن أبعاد إسلامية لقضايا آسيا المسلمة بحيث لا تطمس خصوصيتها في الخضم الآسيوي الواسع

١- الوضع الاستراتيجي لآسيا الوسطى – باعتبارها خضم ثقافي حضاري إسلامي- في استراتيجية القوى الكبرى : يفرض علينا ضرورة البحث والتركيز على أهداف القوى الكبرى المتعلقة بالحركات الإسلامية والإحياء الإسلامي الداخلي ووضعها بالمقارنة بالأهداف الأخرى الاقتصادية والعسكرية

٢- خصوصية وضع النموذج الآسيوي للتنمية في ماليزيا وإندونيسيا (وزن البعد الإسلامي ، واحتمالات تطوره) وتأثيره على الأزمة في جنوب شرق آسيا ؟

٣- مغزى القيود على التسلح في إيران وباكستان كدول مسلمة على عكس الهند وإسرائيل.

٤- قضايا الانفصال والاستقلال التي تدعو إليها شعوب مسلمة: إقليم سيكيانج في الصين ، إقليم مورو في (الفلبين) ، كشمير ، الشيشان . والفارق بينهما وبين غيرها : التاميل (هندوس) تيمور الشرقية . كذلك ما الفارق مع : جنوب السودان ، أكراد العراق ، كوسوفا ، أرتيريا(سابقا) ؟

هذه العملية في إطار رؤية إسلامية واضحة المعالم تسعى إلى إحياء وتجديد مفهوم الأمـــة وواقعها لتعويض التآكل والتهاوي في الوحدة على مستويات العلاقات الرسمية.

المبحث الرابع
السياسات الغربية والعالم الإسلامي :إطار مقارن لدراسة أنماط التحديات في المناطق المختلفة

سبق الإشارة إلى أهمية الدراسة التفصيلية لمشاكل المناطق المختلفة من العالم الإسلامي حتى يمكن تقديم صورة أكثر دقة عن التحديات الخاصة بكل منطقة ولا يسعنا في هذا الموضع إلا تقديم تصور مقترح عن كيفية القيام بهذه الدراسة . وينقسم هذا التصور المقترح إلى أربعة محاور عن المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا والبلقان(٤٧). هذا ويمكن إضافة محور خاص عن الأقليات المسلمة في العالم وأنماط التحديات التي تواجهها(٤٨). وفيما يلي عرض لهذه المحاور الخمسة المقترحة :

المحور الأول : البلقان : تحديات الاستئصال

١- مما لا شك فيه أن توصيف منطقة البلقان كمنطقة من مناطق العالم الإسلامي يثير كثير من التساؤلات . ويمكن بهذا الصدد الإشارة إلى أنها ليست برمتها منطقة دول إسلامية ولكن بها دولة إسلامية (سواء بمعيار العدد أو الانتماء إلى منظمة المؤتمر الإسلامي) وهي البوسنة ، وهناك كيان آخر يسعى للاستقلال ويضم أغلبية مسلمة - كوسوفا - ناهيك عن ألبانيا - كدولة مسلمة بمعيار العدد . هذا فضلاً بالطبع عن الأقليات المسلمة في مقدونيا واليونان ، وبلغاريا وجميعها تدخل في نطاق مصطلح " العالم الإسلامي ".

٢- ومن ثم فإن هذا المحور يركز على التفاعلات الإقليمية لهذه الكيانات المسلمة الثلاثة ، سواء فيما بينها أو بينها وبين الدول البلقانية الأخرى أو بينها وبين القوى الكبرى في النظام الدولي ، ناهيك عن روابط تفاعلاتها المتنوعة مع قوى أخرى وهي الإسلامية (أو المسلمة) وخاصة القوة في الجوار القريب وهي

نحن أحوج ما نكون إلى اختبار فرضية مهمة قررها لويس كحقيقة ، إلا ان نقلها إلى مقام الاحتمال القابل للتصديق والتكذيب هو من الأمور التي تضع هذه الإشكالية البحثية على محك البحث العلمي المتأني القادر على تحديد خط الاهتمام العام (مساراته ، وزاويــة ومجهر اهتمامه) ، هذه الفرضية يحملها كتاب برنارد لويس.

نشرت مجلة (Foreign affairs) لسان حال وزارة الخارجية الأمريكية مقالا ضافيا في عدد تشرين الثاني لعام ١٩٩٢ عن خطر الإسلام ، وأفضل الطرق لتفاديه والقضاء عليه، وأفضل الطرق لذلك فيما انتهى إليه المقال ، هو تقطيع جسور التواصل والتضامن بين الدول العربية التي هي المصدر الأول للخطر الإسلامي ، ثم العمل على إيجاد أكبر قدر من التشاكس والتناقض بين شعوب المنطقة وحكامها ، بحيث يسودها القلق والاضطراب ، وتنأى عن الهدوء والاستقرار .

ويقول برنارد لويس في كتابه (The Middle East and the West) " إن التغريب في المنطقة العربية أدى إلى تفكيكها وتجزئتها . وإن هذا التفكيك السياسي واكبه تفكيك اجتماعي وثقافي. والواقع أن إلحاق المنطقة بالغرب لم يكن ممكنا إلا من طريق تفكيكها وتجزئتها ، ولو أعطيت لأي سياسي في العالم ، مسألة يسألونه فيها أن يسعى إلى إلحاق المنطقة العربية بالغرب ، لما اختار غير الأسلوب الذي اختاره الغرب فعلا ، وهو تفكيك المنطقة بالفتن الطائفية ، والتفتيت الاجتماعي والثقافي وافتعال الخصومات والفروقات ، وتوسيع مواطن الاختلاف والمبالغة في إبرازها ، وليس من شك في أن من يسعى إلى هذا يحزنه مشهد السلام بين الطوائف . ويسعده اندلاع التقاتل بينها . ولعل من يستبعد دور الغرب في إشعال فتيل هذا التقاتل ، هو واحد من اثنين : خادع أو مخدوع"[1]

دراسة ذلك يتحرك صوب عدة مستويات تمكننا من دراسة هذه الفرضية المركبة:

---

(1) ص ٤٤ طبعة هاربر تورتشبوك عام ١٩٦٦ . نقلا ع كتاب من من يحمي المسيحيين العرب لفكتور سحاب . أقول : ويبدو أن هذه الطبعة تمتاز بزيادات أضافها المؤلف على الطبعات التي قبلها ، ولعل أو طبعة له صدرت عام ١٩٤٦ ، وقد ترجمه إلى العربية الدكتور نبيل صبحي ، وهي خالية من هذا النص .

أولا : العلاقات العربية العربية البينية في كل مجالاتها ومساراتها الكلية ورؤية حجم العلاقات بمآلاتها :

- رصد علاقات التعاون وأهميتها وفاعليتها في العلاقات البينية العربية العربية .
- رصد علاقات الصراع - بمختلف درجاته - في العلاقات البينية وتأثيراتها .

وذلك في إطار ميزان هذه العلاقات

ثانيا : العلاقات العربية الإقليمية (دائرة المجال الحيوي)

- العلاقات العربية بدول (النطاق الإقليمي)

ودول الجوار ، دول الأركان

إعادة تشكيل المنطقة

العرب / تركيا ، العرب / إيران ، العرب / إسرائيل

ثالثا : العلاقات العربية بالنظام الدولي

- العرب كموضوع
- العرب كفاعل

هذه المستويات يمكن ترجمتها إلى خطة بحثية تفصيلية تقع ضمن هذه المستويات بتوزيعاتها المختلفة .

أبعاد التصور عن المحور الإفريقي:

تحديات إعادة اكتشاف الذات:

يعد الإسلام أحد المكونات الرئيسية للموروث الحضاري الإفريقي وقد حسبه علي مزروعي أحد أبعاد ثلاثة تشكل الميراث الثلاثي لإفريقيا ؛ وعليه فإن التأكيد على الذات الحضارية الإفريقية يمثل خطوة واعية لوضع أفريقيا على طريق النهضة والتعامل

الصحيح مع واقع ومتغيرات العالم من حولها . وليس بخاف أن حال أفريقيا والمسلمين بها وإن كانت له خصوصية غير منكرة إلا أنه لا يخالف المشكلات والعوائق التي تواجه المسلمين في مناطق العالم الأخرى .

على الرغم من صعوبة التحديد الإجرائي لمنطقة أفريقيا الإسلامية نظرا لتعدد المعايير المستخدمة وتشابك وتعقد أبعاد الظاهرة الدينية في أفريقيا إلى جانب متغيرات وعوامل أخرى لا مجال لذكرها في هذا المجال فإن تأثير الإسلام على الحياة الإفريقية منذ فترة ما قبل الاستعمار يدفع إلى القول بأن أفريقيا تكاد تكون أول قارة مسلمة . إن نسبة المسلمين في بعض دول غرب أفريقيا مثل غينيا والسنغال والنيجر وناميبيا وموريتانيا تتراوح ما بين ٩٠% و ٩٥% من جملة السكان ، كما أن هذه النسبة تبلغ نحو ٥٠% أو ٦٠% في دول مثل سيراليون وليبيريا وغانا. والملفت للنظر أن تراث الإسلام في أفريقيا لا يتوقف عند حدود فترة ما قبل الاستعمار فحسب كما أنه لا يقتصر كذلك على خبرة الممالك والمؤسسات الإسلامية وإنما امتد ليشمل أنماطا حياتية وثقافية لا زالت مستخدمة في القارة.

وبعيدا عن هذا الموروث الحضاري نزع الفكر الاجتماعي والسياسي الإفريقي بعد الاستقلال إلى الارتماء في أحضان أنساق ثقافية وسياسية مغايرة كما هو الحال بالنسبة لسياسات التغريب والتحديث وذلك بدعوى المعاصرة ومواكبة التطور والمدنية وهو الأمر الذي أفضى إلى جملة من المشكلات التي تتعلق بالهوية والشرعية وحتى بحقيقية الوجود . أضف إلى ذلك أن القارة شهدت تهميشا ملحوظا في مختلف مراحل تطور النظام الدولي كما أنها ارتبط بصورة ذهنية تكرس مفهوم عبء الرجل الأبيض.

يدفع ذلك كله إلى ضرورة التأكيد على الرؤية الكلية والمتكاملة لتاريخ أفريقيا عبر مراحله المختلفة منذ فترة ما قبل الاستعمار فكثير من الظواهر السياسية والاجتماعية بمفهومها العام لا يمكن تفسيرها في غياب هذه الرؤية . وفي هذه السياق يمكن الاستفادة من فكرة النماذج التاريخية وإعلاء مفهوم الذات الحضارية الإفريقية عند الحديث عن نموذج التطور الأمثل للواقع الإفريقي الراهن.

ويطرح هذا المحور عن أفريقيا الإسلامية ثلاثة تساؤلات بحثية أساسية أولها يتعلق بكيفية استخدام الخبرة التاريخية في قراءة وفهم الواقع المعاش والانطلاق من ذلك لاستشراق أفاق المستقبل ، يعني ذلك كيفية توظيف البعد التاريخي لفهم واقع الإسلام والمسلمين في أفريقيا .

أما التساؤل الثاني فإنه يشير إلى حركة التفاعلات الدولية ولا سيما القوى الأوروبية المسيطرة ودرها في النيل من التراث الحضاري الإفريقي ، ما هي مستويات هذا الدور ؟ وما هي الأدوات المستخدمة ؟ ويتعلق التساؤل الثالث بقضايا النظام الدولي في عصر العولمة وأثرها ودلالتها في الواقع الإفريقي .

وإذا كانت هذه التساؤلات ذات طبيعة عامة وكلية أي على مستوى (الماكرو) Macro بالنسبة لأفريقيا الإسلامية فإن ذلك لا يمنع من محاولة إثارتها وتطبيقها على المستوى الجزئي أو دراسة الحالة .

بعبارة موجزة : إن التحدي الأساسي الذي يواجه مسلمو أفريقيا هو إعادة اكتشاف الذات الحضارية الأفريقية والتي يعد الإسلامي أحد مكوناتها الرئيسية كسبيل أساسي لوضع أفريقيا على طريق النهضة ، ومن ثم فإن تحديات إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية والروابط العالمية لا تنفك عن هذا التحدي.

الجماعات المسلمة في العالم : إطار عام
مقارن للدراسة

مقدمة :

تدخل دراسة الجماعات (الاقليات المسلمة) في إطار دراسة الأمـة الإسـلامية كأحد مستويات التحليل وبقدر ما تثير دراسة الدول الإسلامية من مشـكلات فـإن دراسـة الاقليات المسلمة لا تسلم- هي الأخرى - من اشكالات الدراسة التي يمكن أن تقـود لعـدد من الملاحظات : -

- مثلاً اصطلاح " أقلية " وما يثيره من تحفظات من منظور إسلامي وتعارضه فـي أبعاد كثيرة مع المفهوم الإسلامي المستخدم في التاريخ والخبرة الإسلامية " الملل والنحل ".
- ما يثيره المفهوم من أبعاد شرعية لا يمكن تخطيها أو إنكار أهميتها ذلك أنـها ذات انعكاسات كثيفة في مجالات التفاعل السياسي والاجتماعي .
- معضلة أخرى يثيرها مصطلح أقلية يتمثل فيما ينطوي عليه المعنى من عوامـل تنوع تتمثل في أن الاقليات المسلمة تنتمي لثقافات وقوميات مختلفة وعوامل وحـدة تتمثـل في الرابطة الإسلامية وما يثيره ذلك من إمكانية تميز الأقليات داخلياً .
- ما تثيره قضية الجماعات المسلمة (الاقليات) من اهتمام عن التهديدات التي تواجـه تلك الأقليات والفرص المتاحة لنشر الدعوة والدروس والعبر المستفادة مـن وضـع تلـك الاقليات .
- تزداد مسالة الاقليات المسلمة أهمية على ضوء التطورات الدولية الواقعـة فـي نهاية القرن العشرين والتي أدت لإعادة فتح ملفات الاقليات في عمومـها وبصفـة أخـص ملفات الاقليات المسلمة .

وعلى أساس من هذه الملاحظات يمكن تقسيم الدراسة إلى : -

- أبعاد الظاهرة : تقدير حجمها ومشاكلها ومغزى وجودها
- أنماط الاقليات : المعايير والمشاكل

- التطور في أنماط مطالب الاقليات في ظـــل التطـــورات المعـــاصرة للتحديـــات وللأوضاع العالمية .

أولا : أبعاد الظاهرة : تقدير حجمها ومشاكلها ومغزى وجودها

يقصد بحجم الظاهرة نسبة الاقليات المسلمة إلى إجمالي عدد المسلمين في العـــالم وكيف يتم تقديرها وما هي صعوباته وهل هناك سمات لتوزيعها الجغرافي وما هو مغـــزى هذا النمط من التوزيع .

بالنسبة لحجم الظاهرة فإنه وفقاً لأرقام (١٩٨٥) يقـدر عـدد المسـلمين عالميـا ١٠٦٦,٣ مليون نسمة منهم ٣٧١,٣ مليون نسمة في وضع أقلية أي بنسبة تقترب من الثلث ووفقا لأرقام (١٩٩٠) ونقلاً عن مصدر آخر فإن هذه النسبة للأقليات سوف تزيد بحوالـــي ١٠% عن إحصائيات (١٩٨٥) من إجمالي عدد المسلمين ليصلوا ٤٥%

يلاحظ تباين التقديرات ليس فقط حول أعداد الأقليات ولكن حول إجمـــالي عـــدد المسلمين في العالم فبالمقارنة بين عدد من التقديرات يلاحظ ميل التقديرات والإحصـــاءات الغربية إلى التقليل من عدد المسلمين وإظهار تناقصهم على الرغم من أن مؤشرات أخـرى تدل على عكس ذلك وهو ما يخلق الحاجة لمزيد من العمل الإحصـــائي فـــي الديمغرافيـــة البشرية وتوزيعها بين الأديان .

ومع الاعتراف بصعوبة التقدير الإحصائي والتي تنبع أصلاً من صعوبة تحديـــد الدول الإسلامية فإنه حتى الدول التي تشهد إحصاءات وتعدادات سكانية دقيقة لا تخلو مـــن صعوبة الكشف عن الاقليات داخلها فدولاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت قانونـــاً في ١٩٧٦ يحظر إجبار أي شخص على الإفصاح عن انتماءه الديني ومن ثم فـــهي تفتقـــر لتعداد دقيق وما يمكن أن تقدمه لا يزيد عن كونه " تقديرات " .

أما عن مغزى الانتشار الجغرافي للأقليات :-

فإن انتشار الاقليات المسلمة في كافة أرجاء الأرض كمـــا يـــدل علـــى عالميـــة وكوكبية الدين الإسلامي ، فإنه يدل على أن الدولـــة الإســـلامية وإن تقلبـــت بيـــن القـــوة

والضعف خلال ال١٤ قرن من تاريخ الدعوة فإن انتشار الإسلام ذاته لم يتغير لكن التبـدل والتحول التي شهدته الدول الإسلامية خلق أوضاعاً متفاوتة للمسلمين .

ثانيا : أنماط الاقليات : المعايير والمشاكل :

برغم اشتراك الاقليات المسلمة في ذات الجوهر وهو تعرض العقيدة وما تحملـه من قيم وسلوك ونسق معرفي لتحديات وتهديدات فإنه يمكن رصد تبـاين وتغـير درجـة وطبيعة التحديات والتهديدات وهو ما أفرز إمكانية التمييز بين عدة أنمـاط مـن الاقليـات وعدة أنماط من المشاكل التي تعترضها على أساس من المعايير التالية:

١- الأسباب المنشئة لوجود الأقلية

وهذا المعيار يفرض بدوره تساؤلا حول ما إذا كانت الأقلية موجودة فـي ديـار إسلام سابقة أم لا أم أنها موجود في ديار لم تفحها أو تحكمها سلطة إسلامية؟!

أولا : الأقليات المسلمة في ديار إسلام سابقة فـهي تتكـون مـن الشـعوب الأصلية والتي انحسر عنا سلطة حكم الإسلام في ظل توازنات القـوى الدوليـة وأضحت أقليات نظراً لضمها لكيانات أوسع ذات أكثريات من ديانـات مختلفـة ويثير هذا المعيار تساؤلات من قبيل : - هل مشاكل الثقافة السياسية للأقليات فـي الاتحاد السوفيتي مثلاً تختلف عن مشاكل نظائرها في فرنسا...لماذا وكيف؟ كمـا أن بحث هذا المعيار يساعد على إزالة التعتيم الذي أحاط بشعوب هـذه المنـاطق التي انحسرت عنها سلطة الحكم الإسلامي وما سببه هذا التعتيم من فقدان ذاكـرة الشعوب الإسلامية الأخرى الرابطة المباشرة مع نظائرها كشعوب لأمـة واحـدة هي أمة الإسلام ومن ناحية أخرى أن نماذج هذا النمط من الأقليـات وهـي ذات الوزن الكبير والتركز في مناطق محددة (في آسيا) محاطة بأكثريات ملحدة أمـا ذات الوزن الصغير في شرق أفريقيا فهي محاطة بعقائد بدائية وبالديانة المسـيحية ..وما قد يثيره كل ذلك من أن تفاعل هذه الأقليات -على تنوعها - مع محيطـها

تتداخل فيه الاعتبارات الدينية مع القومية مع العرقية مما يخلق تفاوتاً من حيث درجة ما تثيره أوضاع تلك الاقليات المسلمة من اهتمام عالمي .

وسيتم استعراض عدد من النماذج التي تندرج تحت هذا المعيار

- نموذج الأقلية المسلمة في الاتحاد السوفيتي (سابقا) والذين مثلوا كيانات إسلامية في ظل الحكم العربي الأموي والعباسي ثم في ظل النفوذ العثماني ثم اتمام خضوعهم لروسيا القيصرية في نهاية القرن ١٩ واستمرارها تحت الهيمنة الروسية ومن بعدها الشيوعية حتى تفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال بعض هذه الاقليات على هيئة دول ذات أغلبيات من الشعوب المسلمة

- نموذج آخر هو نموذج الأقلية المسلمة في الهند وكشمير وهي أكثر الأقليات المسلمة عدداً (يربو المائة مليون نسمة) وهم الشعوب التي استقرت في شمال الهند منذ قرون ويعودون إلى بدايات انتشار الإسلام عن طريق التجارة أساساً وأبرز محطات تاريخ هذه الأقلية هي الإمبراطورية المغولية في الهند والتي استمرت تحكم الهند حتى تصفيتها رسمياً في منتصف القرن ال١٩ بواسطة الاحتلال الإنجليزي متحالفاً مع قوى هندوسية على حساب النخبة المسلمة الحاكمة وبعد استقلال الهند انقسمت هذه الاقلية إلى دولة باكستان التي نزح لها جل مسلمو الهند.

- نموذج ثالث هو مسلمي البلقان وشرق أوروبا والتي حكمت سلطة إسلامية ما يقرب من خمسة قرون منذ بدأ الفتح العثماني للبلقان في منتصف القرن٨ ومع القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية تزايدت التدخلات الأوربية في المنطقة تحت شعار الدفاع عن حقوق الأمم المسيحية بالمنطقة وبدأت تظهر النزعات الانفصالية عن الدولة العثمانية وبالفعل تم استقلال هذه الكيانات وبدأت تظهر دول بالمنطقة ذات أكثريات غير مسلمة ومع تفكك الاتحاد السوفيتي

وتفكك الاتحاد اليوغسلافي بدأت تلك الدول في ممارسة العنف ضد مسلميها عند مطالبتهم بالاستقلال (الشيشان ، البوسنة ، كوسوفا).

- نموذج آخر لبعض الاقليات المسلمة في افريقيا في شرقها وغربها حيث حمل الدعاة والتجار الإسلام بهذه المناطق وقامت فيها ممالك مسلمة أبرزها مملكة الذيلع في شرق أفريقيا ودخلت في صراع مع الحبشة التي ساندتها البرتغال فسقطت تلك المملكة مخلفة وراءها عدد من المسلمين كأقلية وغيرها من الممالك في الغرب .

- **النموذج الأخير** : هو لمسلمي الأندلس (أسبانيا والبرتغال حالياً) وهي الأرض التي فتحت تحت لواء الأمويين واستمر الحكم الإسلامي فيها من القرن الأول الهجري وحتى العاشر وبسقوط غرناطة سقطت آخر معاقل الإسلام هناك وتعرض المسلمون للتنصير وللإبادة حتى لم يبق منهم أثر إلا في الذاكرة التاريخية للأمة بعد أن كانوا أكثرية حاكمة ذات يوم .

ثانيا : الاقليات المسلمة في مناطق لم تحكم بسلطة إسلامية

ويكن تقسيمها إلى فئتين الاقليات ذات الجذور القديمة والاقليات ذات الجذور الحديثة ، بالنسبة للاقليات ذات الجذور القديمة هي تلك الاقليات التي انتقل الإسلام إلى أسلافهم مع التجار والدعاة والمهاجرين (مثل مسلمي جنوب شرق آسيا) .ولم تصلهم جيوش فاتحة ولم تحكمهم سلطة إسلامية أما ذوي الجذور الحديثة فهم -أساساً- الاقليات الجاليات المسلمة لتلك المناطق عبر الهجرة التي ظهرت لتلك المناطق مع نهاية القرن التاسع عشر إما فرارا بالدين من الاضطهاد أو سعياً نحو العلم أو طلباً للرزق ، المهم أن تلك الهجرات بذرت في قلب أوروبا والعالم الجديد وجوداً بشرياً مسلماً .

لذا يقال أن الإسلام حقق وبسهولة أوسع عملية انتشار بشري لأي مجموعة واحدة شهدتها أوروبا الغربية قبل عشرة قرون فالإحصاءات تقول أن معدل انتشار الإسلام في

الغرب ازداد بنسبة ٢٣٥% وتراجعت المسيحية حيث انتشارها انخفض إلى ٤٧% والبوذية ٦٤% .

٢- طبيعة النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي تعيش في ظله الأقلية : الآثار بالنسبة لدرجة التهديدات وطبيعة المشاكل .

وداخل هذا المعيار للتميز بين الاقليات نفرق بين ثلاثة أنماط من الاقليات ومن ثم من مشاكلهم : - في نظم شمولية ملحة ؟؟ اقليات في نظم غربية ديمقراطية ، أقليات في نظم متخلفة تابعة .

ودراسة هذه الأنماط الثلاثة تثير بدورها عدداً من الأسئلة حول ما الذي يميز ما يواجه كل نمط من مشكلات وألا توجد قواسم مشتركة بينها ؟ وغيرها ...

ويمكن القول أن أولوية التهديدات التي يواجهها كل نمط تختلف لاختلاف طبيعة النظام ففي حين تبرز التهديدات الجذرية (العقيدية والسياسية) للوجود ذاته في النمط الأول ، تبرز أولوية التهديدات الثقافية - الحضارية للذاتية الإسلامية في النمط الثاني أما في النمط الثالث فتثور التهديدات أمام استمرار اعتناق العقيدة الإسلامية .

وبالرغم من هذه الفروق إلا أن الاقليات في الأنماط الثلاثة تواجه مشاكل مشتركة من قبيل مشكلات ممارسة الشعائر والأحوال الشخصية والحياة الاجتماعية والثقافية والتعليم وفي المجالات القانونية والدستورية بالإضافة للحقوق السياسية .. وإن اختلفت درجة الحدة من نمط لآخر أما إذا أردنا التعرض بشيء من التفصيل لكل نمط يمكن القول أنه في نمط النظم الشمولية الملحدة (كالاتحاد السوفيتي السابق) يمكن أن يقوم المسلمون بالمسايرة الشكلية للنظام ويفتقدون إلى الكيان السياسي المميز لهم لأن في قيام هذا الكيان سبباً لتصفيتهم والتنكيل بهم فيذكر للاتحاد السوفيتي محاولاته لمحي الهوية إسلامية بالترويس والتهجير واستخدام القوة العسكرية لإخماد الثورات ومن ثم يصبح الهدف الأساسي للاقلية هو الحفظ على الإسلام ذاته كعقيدة من الاندثار في هذا النمط - أما في النمط الثاني في ظل مجتمع ديمقراطي غربي علماني تصبح المشكلات الثقافية التعليمية

الاقتصادية هي المشكلات ذات الأولوية طالما يتوافر إطار من حرية الاعتقاد والذي يمكن للفرد أن يحتفظ فيه بعقيدته ويكون الخطر في أن مسلمي تلك البلاد يتلقون تعليمهم وثقافتهم وفقاً لمنظور آخر مما يؤدي على المدى الطويل إلى ذوبان الاقلية ثقافياً ثم مجتمعياً في ثقافية المجتمع الغير مسلم وتجد الإشارة إلى أن تلك المشكلة لا توجد فقط في حالة وجود جالية مسلمة في دولة غربية بل أيضاً في الدول الإسلامية التي يظهر فيها موجات نقل عن الغرب والأخذ منه علميّاً وثقافيا أي تحت تأثر تيارات فكرية علمانية تغريبية تظهر في قطاعات هامة من النخبة المثقفة في الدول الإسلامية ناهيك الآن عن التيارات التي تؤثر في ظل تحديات العولمة على القاعدة من الشعوب المسلمة

النمط الثالث : - في ظل النظم المتخلفة النابعة وهي النظم التي تعاني عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الاقتصادية (وتعد الهند ودول شرق وغرب أفريقيا أبرز نماذجها) حيث تكون الاقليات المسلمة في ظل هذه الأوضاع المتردية سياسيا واقتصادياً عرضة لمحاولات التنصير وساحة هامة للنشاط الصهيوني ولذا وكما ذكر سلفاً الخطر في هذا النمط يتجه إلى استمرار اعتناق العقيدة .

ثالثا : التطور في أنماط الأقليات في ظل التطورات المعاصرة .

لم تكن الاقليات المسلمة دائما مفعولاً به فقط حيث كانت لها مقامتها ومطالبها واختلفت هذه وتلك أيضا من حيث طبيعتها وشدتها باختلاف الأنماط السابقة من النظم التي تعيش داخلها الاقليات .

ففي نمط الدولة الشمولية التي تحاول قسراً القضاء على الهوية تظهر مطالب الانفصال والاستقلال من جانب الاقليات المسلمة وداخل نموذج الاقليات المسلمة في الاتحاد السوفيتي السابق يمكن رصد ٣ أنماط من الاتجاهات أولها محاولات المقاومة المسلحة للسلطات الروسية ثم لتصفية العقيدة ثم وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي محاولات الاستقلال ونجاحها .

بالنسبة لنمط المجتمع الغربي الليبرالي العلماني المتسم بالوفرة الاقتصادية فالأقلية تشهد ظهور اتجاهات نحو قبول الاندماج في مجتمع غير مسلم ولكن مع الحفاظ على الهوية الثقافية الدينية الإسلامية ولا تصل مطالب الاقليات المسلمة داخل المجتمع الليبرالي لحد المطالبة بالاستقلال وتظل مطالبها مركزة في مجال الدفاع عن حماية حقوق الانسان الدينية والاجتماعية الاقتصادية الإسلامية شأنها شأن أي أقلية أخرى قومية أو دينية وفي حيث أن مطالب هذا الفئات أفرزت ما يعرف بأزمة الإسلام في أوروبا والغرب عموماً فإن مطالب أقليات المجتمعات الشمولية أفرزت هي الأخرى إشكالية العلاقة بين الحفاظ على التكامل الإقليمي لبعض الدول المركبة وبين حقوق تقرير المصير للشعوب التي ضمتها هذه الدول قسراً .

ويلاحظ أن الاقليات المسلمة في المجتمعات الغربية الليبرالية مع رفضها الذوبان في تلك المجتمعات وحفاظها على هويتها إنما تمثل تحدياً حضارياً في عقر الدار المسيحي يهدد الغرب المسيحي بمظهره العلماني وهو ما حدا ببعض المفكرين الغربيين إلى اعتبار " الإسلام " هو العدو اللدود لغرب بعد الشيوعية وكذلك الحديث عن الإسلام في الغرب وليس الإسلام والغرب .

وهنا نصل إلى السؤال عن أنماط المساعدات التي تحتاجها الاقليات وليس له إجابة واحدة ، فتعدد الإجابات لاعتبارات تعدد أنماط الاقليات وتعدد واختلاف أولويات المساعدة المطلوبة ، كذلك بتعدد التنظيمات المحلية في الدول التي تعيش فيها الاقليات والتي ترعى شؤونها وبتعدد التنظيمات التي تكونها الحكومات الإسلامية أو الجماعات الأهلية في الدول الإسلامية من أجل مساعدة الاقليات المسلمة وما قد تثيره هذه المساعدات من مشاكل التدخل في الشئون الداخلية للدول التي تعيش فيها الاقليات ومن ثم فإن المساعدات المتجه إلى أقليات النظم الليبرالية تصبح أكثر سهولة من المتجهة إلى النظم الشمولية بتعبير آخر : هناك اعتبارات سياسية وليست فقط مالية وفنية تؤثر في مسار هذه

المساعدات ولذ نجد أن التنظيمات غير الاقليمية الإسلامية وهي منظمة المؤتمر الإســلامي لم تولِ قضية الاقليات قدر الاهتمام الذي تتطلبه .

وختاماً وكما أظهرت الدراسة أن منشأ الاقليات المسلمة اقترن بظاهرتين أفرزهما تاريخ القرنين الماضيين هما تراجع قوة وسلطة المسلمين فـي موازيـن القـوى العالميـة وتدهور أوضاع الدول الإسلامية ولهذا فإن قضية الاقليات المسلمة لا تنفصل عـن أزمـة الدول الإسلامية ومن ثم عن أزمة الأمة الإسلامية في المرحلة الراهنة من تاريخ الإســلام والمسلمين . ومن هنا أهمية دراسة أوضاع هذه الجماعات باقترابـات وبمداخـل جديـدة تتخطى الأساليب التقليدية المعتادة عن عرض مشاكل هذه الجماعـات وأشـكال المسـاندة المطلوبة .

الهوامش

١- د. ودودة بدران : مرجع سابق

٢- د. نادية محمود مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد: مرجع سابق

٣- انظر عرضها في الفصل الأول من الدراسة

4- Judith Miller op . cit pp51-54

5- Leon Hadar : op cit.

٦- غسان سلامة : مرجع سابق ص ٦٢-٦٧.

٧- محمد السيد سليم : التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامي : مرجع سابق: ص ٣٥٤-٣٥٨.

٨- د. نادية محمود مصطفى : مرجع سابق ص ٤٧-٦٨

٩- لن نتطرق إلى سياسات البعد الاقتصادي في هذه الدراسة ، فهي موضوع التحديات الاقتصادية.

١٠- سنكتفي فيما يتصل بكل مجموعة من هذه السياسات الإحالة في موضعه إلى دراسات قدمت تحليلاً لما أثارته هذه السياسات من جدالات دون التوقف عند تفاصيل وقائع هذه السياسات.

وعدا هذه المجموعات من الدراسات (النوعية) يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدراسات الكلية التي اقتربت ، من مداخل متنوعة من مختلف أبعاد العلاقات بين المسلمين "والغرب" سواء الأبعاد الفكرية أو السياسية وهي تنقسم تحت عناوين "الإسلام والنظام الدولي ، الإسلام والعولمة ، الإسلام والغرب .. وهكذا . وتمثل هذه الدراسات قاعدة مناسبة لتحليل الاتجاهات التي تنقسم بينها استجابات علماء الأمة تجاه التحديات المختلفة.

انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

- د. محمد عمارة : العالم الإسلامي والمتغيرات العالمية الجديدة، مجلة المسلم المعاصر العدد ٦١، أغسطس -أكتوبر ١٩٩١، ص ٥-٢٢

- حسنين توفيق وأماني مسعود : الصحوة الإسلامية في الأدبيات الغربية ، منبر الحوار رقم ٢٥، ١٩٩٢
- محمد مهدي شمس الدين : الإسلام والغرب ، الواقع القائم وآفاق المستقبل : الكلمة، العدد ١٦، صيف ١٩٩٧.
- أبو بكر أحمد باقادر : الإسلام والغرب ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي العدد ١٧، شتاء ١٩٩٦.
- محمد السماك : موقع الإسلام في صدام الحضارات والنظام العالمي الجديد ، بيروت، دار النقاش ١٩٩٥.
- منى ياسين : الغرب والإسلام ، القاهرة دار جهاد ١٩٩٤.
- عبد الهادي أبو طالب : العالم الإسلامي ومشروع النظام العالمي الجديد ، بيروت، دار الساقي ، ١٩٩٥.
- منير شفيق : النظام الدولي الجديد وخيار المواجهة ، بيروت ، ١٩٩٢.
- أحمد صدقي الدجاني : وحدة التنوع وحضارة عربية إسلامية في عالم مترابط ، القاهرة ، المستقبل العربي ١٩٩٠.
- محمد عبد القادر أحمد ، هموم إسلامية في نظام عالمي جديد ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٣.
- محمد حمدي زقزوق : الإسلام والغرب، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٩٤.
- محمد قطب، رؤية إسلامية لأحوال العالم المعاصر ، القاهرة ،مكتبة السنة ١٩٩١.
- أنور الجندي : مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية ، مكة المكرمة ، رابطة العالم الإسلامي ١٩٩٠.
- أحمد الموصلي : الأصولية الإسلامية والنظام العالمي ١٩٩٢.

- بشير نافع : عرض ندوة الإسلام والغرب التي نظمها المعهد العالمي للفكر الإسلامي في فرجينيا في مارس ١٩٩٥. إسلامية المعرفة . عدد ١ يونية ١٩٩٥. ص ١٩٥-١٩٨.
- محمد دكير : ندوات ومؤتمرات حول الإسلام والغرب ، إعادة النظر وتصحيح العلاقة ، مجلة الكلمة ، العدد ١٦ صيف ١٩٩٧، ص ١٤٥-١٦١.
- د. علي المزروعي : قضايا فكرية ، إفريقيا والإسلام والغرب : ترجمة د. صبحي قنصوه (وآخرون) مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة درسات إفريقية (٤) ١٩٩٨.
- Ali Mazroui : Globalization . Homogenization or Hegemonization . the American Journal of Islamic Social Sciences. Fall 1998. PP 1-15
- ندوة مستقبل العالم الإسلامي في ظل النظام العالمي الجديد . دراسات استراتيجية العدد ١، يولية ١٩٩٤، ص ٨٨-١٠٨
- طارق البشري : في المسألة الإسلامية المعاصرة ، ٦ أجزاء ، دار الشروق ١٩٩٦، ١٩٩٨.
- كمال أبو المجد (وآخرون) : أبحاث ندوة مستجدات الفكر الإسلامي والمستقبل ، الكويت ، وزارة الأوقاف ١٩٩٢.
- د. سيد دسوقي حسن : دراسة قرآنية في فقه التجدد الحضاري . نهضة مصر ، ١٩٩٨(سلسلة في التنوير الإسلامي "رقم ٤")
- د. محمد الأرناؤوط ، د. محمد صفي الدين، د. حمدي عبد الرحمن : (محررون)، أوربا والإسلام ، أوراق المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمته جامعة آل البيت في يونية ١٩٩٦. منشورات جامعة آل البيت ١٩٩٨

١١- د. نادية محمود مصطفى : الأبعاد السياسية للمشروع المتوسطي (في) د. نادية محمود مصطفى (محرر) : مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧.

- نادية مصطفى : البعد الثقافي للشراكة المتوسطية الأوربية (في) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط . معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٨.
- د. نيفين عبد الخالق : البعد الثقافي للشراكة الأوربية المتوسطية (في) ندوة : الشراكة الأوربية المتوسطية - مركز البحوث والدراسات السياسية مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٩٧.
- د. سيف الدين عبد الفتاح - عزة جلال : اتفاقية الأزهر مع الفاتيكان لحوار الأديان (في) أمتي في العالم (١٩٩٨) حولية قضايا العالم الإسلامي ، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩.

١٣- أثارت أعمال هذه المؤتمرات جدالات هامة بين الإسلاميين وغيرهم.

١٤- انظر المبحث الثالث من هذا الفصل

١٥- هشام جعفر : قراءات في الدلالات السياسية والفكرية لقانون الاضطهاد الديني (في) أمتي في العالم . مرجع سابق : ص ١٠٩-١٢٣.

١٦- حول خبرة الحالة الجزائرية : انظر د. نادية مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولي الجديد : مرجع سابق ص ١٠١-١٠٨.

١٧- حول هذه السياسات انظر على سبيل المثال:

- د.نادية محمود مصطفى : سياسات منع الانتشار النووي في العالم الثالث، السياسة الدولية ، أكتوبر ١٩٨٦.

١٨- د. نادية محمود مصطفى : السياسات المصرية والخيار النووي (في) د. أحمد يوسف (محرر) سياسة مصر الخارجية في عالم متغير . مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- أمين هويدي : الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية.
١٩- د. نادية محمود مصطفى : سياسات سباق التسلح الإسرائيلي العربي في الثمانينات . الفكر الاستراتيجي العربي . أبريل ١٩٩٠.
٢٠- محمود عزمي : القنبلة النووية الإسلامية، شئون الأوسط ، عدد ٩، ١٩٩٢.
٢١- د. نادية محمود مصطفى : خبرة تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل : سلسلة كراسات سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة ، أغسطس ١٩٩٣.
٢٢- ملف السياسة الدولية : تمديد معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ونزع أسلحة الدمار الشامل.
- د. ممدوح عطية، د. عبد الفتاح بدوي : السلام الشامل أو الدمار الشامل : نزع أسلحة الدمار الشامل، الصلاح للدراسات الاستراتيجية والانتاج الإعلامي ، باريس ١٩٩١.
٢٣- ملف السياسة الدولية : الحد من التسلح في الشرق الأوسط ، أكتوبر ١٩٩٢.
- أمين هويدي : الحد من التسلح في الشرق الأوسط بين المصداقية والوهم ، مجلة مستقبل العالم الإسلامي العدد ٨، خريف ١٩٩٢، ص ١٨٠-٢١٨
- د. محمد السيد سليم : ضبط التسلح وعملية السلام في الشرق الأوسط . المناهج والآفاق : دراسات في الأمن والاستراتيجية (عدد يولية١٩٩٤) . مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة.

٢٤- درية شفيق بسيوني : الخيار النووي الباكستاني الدواعـــي والحتميـــات : الفكـــر الاستراتيجي العربي العدد ٣١ يناير ١٩٩٠.

- د. جلال الحفناوي : التفجيرات النووية الهندية الباكستانية (في) أمتي في العـــالم، حولية قضايا العالم الإسلامي ١٩٩٨، مركـــز الحضـــارة للدراســـات السياســـية ١٩٩٨.

٢٥- د. جلال آمين : العولمة والدولة، المستقبل العربي، فبراير ١٩٩٨.

- Philipe G.Cerney : Paradoxes of the competition State : The dynamics of Political Globalization

- مصطفى كامل السيد : العولمة والدولة، ندوة العولمة من منظور مقارن: مركـــز البحوث والدراسات السياسية، مركز الدراسات والوثائق القانونية والاقتصاديـــة، ليون ، يونيه ١٩٩٨.

26- Jacques Donnelly: Universal Human Rights in Theory and Practice. Cornell university Press 1991.

27- G. Green wood : Is there a right of Humanitation intervention World Today . February 1993

- M. Goulding : Humanitation War , Military intervention and Human Rights . International Affairs vo. 69. No. 3. 1993.

- د.أحمد الرشيدي : بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنســـاني، قضايـــا حقوق الإنسان، الإصدار الثاني ، المنظمة العربية لحقوق الإنســـان ، القـــاهرة ، ١٩٩٧.

٢٨- انظر تحليلاً مقارناً في – جون اسبوسيتو ، مرجع سابق

- د. علا أبو زيد (محرر) : الحركات الإســـلامية فـــي آســـيا ، مركـــز البحـــوث والدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧.

- د. علا أبو زيد (محرر) : الحركات الإسلامية في عالم متغـــير (بالإنجليزيـــة) مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة .

- وحول بعض الحالات – مثل الجزائر – وخاصة أبعاد التدخلات الخارجية حــول تطوراتها الداخلية منذ صعود جبهة الانقاذ ثــم تصفيتــها وحتــى الآن ، انظــر : إبراهيم البيومي غانم : الديموقراطية في الوطن العربي (حالة الجزائـــر) (فــي) تقرير أمة في عام ، ١٩٩٢، مركز الدراسات الحضاريـــة (١٩٩٣). ص ١٤٧-١٦٥.
- فرانسوا بورجا: الإسلام السياسي – صوت الجنوب
- د. نادية مصطفى : المنطقة العربية والنظام الدولـــي الجديــد : مرجـــع ســـابق ص٦٨-٧٥.
- Robin Wright : Islam, Democracy and the West, Foreign Affairs, Summer 1992, pp131-145
- د. سيف الدين عبد الفتاح ، شريف عبد الرحمن: الأزمـــة الجزائريـــة، متابعـــة لتطور مواقف الأطراف المختلفة في حلقة العنف المفرغة (في) أمتي في العـــالم، مرجع سابق ص ٢١١-٢٦٥
- عبير بسيوني : التدخل الخارجي في الصراعات الداخلية : حالـــة التدخــل فـــي العراق (مارس ٩١-سبتمبر ٩٦) ، رسالة ماجستير في العلوم السياســـية (غــير منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ١٩٩٧.

٣٠- حول التغيرات في الناتو بعد الحرب البـــاردة : انظــر د.عمــاد جــاد، حلــف الأطلنطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩.

- حول العلاقة بين الحوار الأطلنطي المتوسطي الأمني وكذلـــك الحــوار الأمنـــي المتوسطي – الأوربي انظر:
- د.زينب عبد العظيم: البعد الأمني في الشـــراكة الأوربيـــة المتوســطية. (فـــي) د. سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق ص ١٨٥-٢٣٠

٣٢- انظر تحليلاً مقارناً للأبعاد السياسية

- د.زينب عبد العظيم : صندوق النقد الدولي والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية : جوانب سياسية في دراسة الإصلاح الاقتصادي في غانا وشيلي ومصر، مركز بحوث ودراسات الدول النامية.

٣٣- انظر تحليلاً لهذا الارتباط في الحالتين في

- د.زينب عبد العظيم ، سلوى دعادر: أزمة جنوب شرق آسيا ، دراسة حالتي ماليزيا وأندونيسيا (في) أمتي في العالم ، مرجع سابق .

34- Malcolm Walters : Golobalization , London 1995(Ch : The New World chaos : Cultural Globalization)

٣٥- أحمد فخر : الجوانب الأمنية في وثائق الشراكة: بحث مقدم إلى الملتقى المصري الفرنسي حول المشاركة الأوربية المتوسطية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية، ١٩٩٧.

- محمد السماك : مرجع سابق ٢١٦-٢١٧

٣٦- د.زينب عبد العزيز: محاصرة وإبادة، موقف الغرب من الإسلام ، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

- محمد الغزالي : صيحة تحذير من دعاة التنصير ، القاهرة ، دار الصحوة ، ١٩٩١.

٣٧- د. زينب عبد العزيز : تنصير العالم ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، ١٩٩٥

- د. محمد عمارة : استراتيجية التنصير في العالم الإسلامي ، سلسلة بحوث الثقافة والحضارة ، مركز دراسات العالم الإسلامي بمالطا

٣٨- انظر تحليلاً للخصائص الهيكلية للدول الإسلامية وتأثيرها على العلاقات بينها

- د. محمد السيد سليم : العلاقات بين الدول الإسلامية، الرياض، ١٩٩٢.

٣٩- انظر تقويماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي في :

- د. محمد السيد سليم (محرر) منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة(١٩٩٦) بالإنجليزية.

٤٠- حول نماذج من الدراسات المتصلة بهذه الصراعات والأزمات والمناقشات انظر على سبيل المثال

- أحمد الرشيدي (محرر) أزمة الخليج الأبعاد الإقليمية والعالمية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩١.
- د. نادية محمود مصطفى : الحرب في البوسنة : (في) تقرير الأمة في عام ١٩٩٣ ، مركز الدراسات الحضارية ، الخاص ن ١٩٩٤.
- د.نادية محمود مصطفى ، أماني غانم : البوسنة بعد دايتون . في (أمتي في العالم).
- د.محمد السيد سليم : المشكلة الشيشانية : أوراق آسيوية ، رقم واحد.
- محمد السماك : موقع الإسلام في صراع الحضارات والنظام الدولي الجديد، ص ٧٩-١٠٧
- د. إجلال رأفت : الأزمة الصومالية طبيعتها وأسبابها : مستقبل العالم الإسلامي ، العدد ٨ خريف ١٩٩٢ ص ٨١-١١٣.
- د.حسن مكي : الصومال من الاستلاب الحضاري إلى الحرب الأهلية والإجتياح الاستعماري . دراسات استراتيجية عدد ١، يوليه ١٩٩٤ص ٣-١٤.
- د.مصطفى علوي (محرر) : الوطن العربي وكومنولث الدول المستقلة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٩٤.

٤١- د.إبراهيم البيومي ، عبد الله جاد ، أحمد ترك : التطورات الداخلية في تركيا وانعكاساتها الإقليمية والدولية (في) أمتي في العالم ، مرجع سابق.

- محمد السماك : مرجع سابق ص ١٣٨-١٤٩.
- د. رؤوف عباس (محرر) العلاقات العربية التركية - معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية.

- هيثم الكيلاني: تركيا والعرب ، دراسات استراتيجية (العدد٦) مركــز الإمــارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٦.
- د. سيف الدين عبد الفتاح ، أحمد صالح : التطورات الداخلية في إيران وصعــود خاتمي وأثرها على التفاعلات السياسية والتفاعلات الإيرانيــة(فــي) أمتــي فــي العالم(مرجع سابق) ص ٣٦٧-٤١٣

٤٢- العلاقات العربية – الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية.

- انظر أبحاث مؤتمر : سياسة مصر تجاه آسيا والــذي نظمــه مركــز البحــوث والدراسات الآسيوية في يناير ١٩٩٩.
- كذلك انظر : بحوث ندوة دول الجوار : تركيا ، إيران، أثيوبيا : مركز البحــوث والدراسات السياسية – جامعة القاهرة ١٩٩٨.

٤٣- حول : أزمة لوكيربي انظر

- العالم الإسلامي والمتغيرات الدولية ، عالم الجنوب ومستقبل النظام الدولي
- قضية لوكيربي (نموذج حالة) بحوث مجلة مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٦ ربيع ١٩٩٢.
- وحول العقوبات على العراق انظر
- د. نادية مصطفى، أحمد صالح : العقوبات الدولية على العراق : (في) أمتي فــي العالم : مرجع سابق . ص ٢٦٧-٣٢٣
- وحول سياسات الاحتواء المزدوج على كل من العراق وإيران انظر : د. أحمــد ثابت : الترتيبات الأمنية في الخليج : العراق وإيران : حدود الاستبعاد والاحتـواء المزدوج (في) د.سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق ص ١٤٧-١٨٣.

٤٤- انظر حول المتوسطية والشرق أوسطية وإعادة تجديد النظام العربي :

- د. نادية محمود مصطفى (محرر) : مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديــد، مرجع سابق.

- انظر أيضاً أعمال مؤتمر معهد البحوث والدراسات العربية حول نفس المجال(في) د.سمعان بطرس فرج الله (محرر) : أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الأمنية .. مرجع سابق

- وكذلك انظر أعمال المؤتمر السنوى الأول للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية الذي عقد في إبريل ٩٦ تحت عنوان موقع الوطن العربي على خريطة القرن الواحد والعشرين ، من تحرير أ.السيد ياسين.

٤٥- د. نفين مسعد : منظمة الدول الثمان الإسلامية- في : د.سمعان بطرس فرج الله (محرر) مرجع سابق

46- Jessica Mathews : Power Shift , Foreign Affairs January-February 1996.

٤٧- قام على إعداده مركز الحضارة للدراسات السياسية عبر مجموعة من حلقات المناقشة للخبراء والتي انعقدت خلال ١٩٩٨.

ويتكون التصور من أربعة أوراق عمل قام بصياغتها على التوال، أ.د. نادية محمود مصطفى (البلقان ، آسيا) ، أ.د. حمدي عبد الرحمن (إفريقيا)، أ.د. سيف الدين عبد الفتاح (المنطقة العربية) ولقد تم إعداد هذا التصور كقاعدة لتنظيم مؤتمر تحت عنوان "مناطق العالم الإسلامي : في نهاية قرن وبداية قرن".

٤٨- قام على إعداد هذا المحور أيضاً مركز الحضارة للدراسات السياسية كقاعدة لمشروع بحثي شامل ومقارن عن الأقليات المسلمة في العالم .

فهرست